الشَّرح المعاصر

لكتاب سيبويه

الأستاذ الدكتور

هادي نهر

عميد كلية الآداب واللّغات – جامعة جدارا للتّميز

المجلّد السادس

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

اربد – الأردن

2014

فهرس المحتويات

من مواضع ذهاب الجزاء

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ يذهبُ فيه الجزاء من الأسماء، كما ذهب في (إنّ) و(كان) وأشباههما، غير أنّ (إنّ وكان) عوامل فيما بعدهنّ، والحروفُ في هذا الباب لا يُحدثن فيما بعدهنّ من الأسماء شيئاً كما أحدثت إنّ وكان وأشباههما، لأنها من الحروف التي تدخل على المبتدأ والمبني عليه فلا يُغيّر الكلام عن حاله، وسأبينُ لك كيف ذهب الجزاء فيهن إنْ شاء الله. فمن ذلك قولك: أتذكرُ إذ مَن يأتينا نأتيه، وما من يأتينا نأتيه، وأما من يأتينا فنحن نأتيه، وإنّما كرهوا الجزاء ها هنا لأنّه ليس من مواضعه، ألا ترى أنّه لا يحسن أنْ تقول: أتذكرُ إذ إنْ تأتنا نأتك، كما لم يجز أنْ تقول: إنّ إنْ تأتنا نأتك، فلمّا ضارع هذا البابُ بابَ إنّ وكان كرهوا الجزاء فيه)[1].

أقول:

لا يجوز الجزاء بأداة جزاء واقعة بعد (إذ) عند سيبويه، لكون (إذ) ظرفاً لـمّا مضى من الزمان وحقه الإضافة إلى ما بعده من اسم مفرد يعمل فيه (إذ) الجرّ بالإضافة، وموضع المجازاة ألا تكون أداة الجزاء مجرورة بشيء قبلها، فلا يقال: أتذكر إذ إنْ تأتنا نكرمك، لأنّه لا يجوز إضافة (إذ) إلى (إنْ) أصلاً، وهو في منع الجزاء به بمنزلة قول القائل: أتذكر إنّ إنْ تأتنا نكرمك، لعدم جواز إعمال (إنّ) في (إنْ).

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد يجوز في الشعر أنْ يُجازي بعد هذه الحروف، فتقول: أتذكرُ إذ من يأتنا نأته، فإنّما أجازوه لأنّه إذ وهذه الحروف لا تغيّرها ما دخلت عليه عن حاله قبل أنْ تجيء بها، فقالوا: تُدخلُها على من يأتنا نأته ولا تغيّر الكلام، كانا قلنا من يأتنا نأته، كما أنّ إذا قلنا إذ

---

[1] سيبويه: 3/ 74-75.

عبدُ الله منطلقٌ فكانا قلنا: عبدالله منطلقٌ؛ لأنّ إذ لم تُحدث شيئاً لم يكن قبل أنْ تذكرها، وقال لبيد:

على حينَ مَنْ تَلْبَثْ عليه ذَنوبُهُ يَرِثْ شِرْبَهُ إذ في المقامِ تُدابُرُ

ولو اضطر شاعر فقال: أتذكرُ إذ إنْ تأتنا نأتك، جاز له كما جاز في من)[1].

أقول:

بعد أنْ قرر سيبويه منع المجازاة بأداة واقعة بعد (إذ)، وحدد سبب المنع، أجازه هنا في ضرورة الشعر، واستشهد بقول لبيد[2]:

على حينَ مَنْ تَلْبَثْ عليه ذَنوبُهُ يَرِثْ شِرْبَهُ إذ في المقامِ تُدابُرُ

بإضافة (حين) إلى جملة الشرط (من تلبث) وهو من باب الضرورة الشعرية لأنّ (حين) و(إذ) ألا تضاف إلى الجمل الخبرية، والي سهّل هذا تشبيه جملة الشرط بجملة الابتداء والخبر، والفعل والفاعل، وتدابر: تقاطع، (لأنّ ما هم فيه من الشدة يحملهم على ألا يلوي الواحد منهم على قرابته ويحمله على أنْ يقاطعه)[3].

والذنوب: الدلو مملوءة ماء، والشرب: الحظ من الماء.

وعلى غرار بيت لبيد يجوز في ضرورة الشعر نحو:

أتذكر إذ من يكرمنا نكرمْهُ، على تقدير: من يكرمنا نكرمْهُ.

ولذلك يمكن القول: إذ عبدالله منطلق، على تقدير: عبدالله منطلقٌ.

---

(1) سيبويه: 3/ 75-76.

(2) ديوانه، ص 216، وينظر: البغدادي، 3/ 649، والسيوطي: همع الهوامع، 2/ 62.

(3) السيرافي: شرحه، 3/ 276.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: أتذكرُ إذ نحن من يأتنا نأته، فنحن فصلت بين إذ ومن، كما فصل الاسمُ في كان بين كان ومن، وتقول: مررتُ به فإذا من يأتيه يعطيه، وإنْ شئت جزمن لأنَّ الإضمار يحسن ها هنا، ألا ترى أنّك تقول: مررتُ به فإذا أجملُ الناس، ومررتُ به فإذا أيُّما رجلٍ، فإذا أردت الإضمار فكأنّك قلت: فإذا هو من يأته يعطه، فإذا لم تُضمر وجعلت إذا هي لمن، فهي بمنزلة إذ لا يجوز فيها الجزم، وتقول: لا منْ يأتك تعطه، ولا من يعطك تأته، من قبل أنَّ لا ليست كإذ وأشباهها، وذلك لأنّها لغوٌ بمنزلة ما في قوله عزوجل: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [من سورة آل عمران: 159]، فما بعده كشيء ليس قبله لا. ألا تراها تدخل على المجرورة فلا تغيِّرهُ عن حاله، تقول: مررتُ برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ، وتدخل على النصب فلا تغيِّره عن حاله، تقول: لا مرحباً ولا أهلاً، فلا تغيِّر الشيء عن حاله التي كان عليها قبل أنْ تنفيه، ولا تنفيه مغيَّراً عن حاله، يعني في الإعراب التي كان عليها، فصار ما بعدها معها بمنزلة حرف واحد ليست فيه لا، وإذ وأشباهها لا يقعن هذه المواقع ولا يكون الكلامُ بعدهن إلاّ مبتدأ، وقال ابن مقبل:

وقِدْرٍ ككَفِّ القِرْدِ لا مُستعيرُها يُعارُ ولا مَنْ يأتِها يَتَدسَّمِ) [1].

أقول:

في هذا النص يتناول سيبويه بالوصف والتطبيق جملة من التراكيب التي اشتملت على بعض ألفاظ الجزاء، مبيناً ما يمتنع المجازاة به، وما يجوز وفقاً لموقع لفظ الجزاء المعين من التركيب الخاضع للوصف، وطبيعة اللفظ الذي يسبقه، مع تعليل جواز المجازاة، أو كراهتها، وعدم استحسانه في النثر أو الشعر ووفقاً للمخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 76-77.

التركيب	أداة الشرط وما يسبقها	تعليل المجازاة بها أو عدمها
أتذكرُ إذ نحن من يكرمنا نكرمُهُ	(من) مسبوقة بـ (نحن) فاصلاً بينها وبين (إذ) الملازمة للإضافة لـما بعدها	جازت المجازاة هنا لوقوع الضمير المنفصل (نحن) وهو في موضع الابتداء خبره وما بعده، ولذلك لم تعمل (إذ) في (من) للفصل، وصار التركيب بمنزلة قولك: محمدٌ من يأته يكرمْهُ.
مررتُ به فإذا من يأتيه يعطيه	(من) التي سبقت بـ (إذا) الظرفية	يجوز في هذا التركيب رفع الفعلين أو جزمهما والرفع على جعل (من) بمعنى (الذي) و(يأتيه) صلة لها، ويعطيه خبرها. والجزم على تقدير ضمير بعد (إذا) والتقدير: مررتُ به فإذا هو من يأته يُعطه.
مررتُ به فإذا أجملُ الناس	-	إشارة إلى أنَّ إضمار (هو) بعد (إذا) كثير في العربية والتقدير: فإذا هو أجملُ الناس.
مررتُ به فإذا أيُّما رجلٍ	-	مثله، وعلى تقدير: وإذا هو أيُّما رجلٍ.
لا من يأتك تُعطه، ولا من يعطك تأته	(من) واقعة قبل (لا) الزائدة	الجزم هنا واجب لأنَّ (لا) لم تؤثر في (من) كما هو تأثير (إذ) الملازمة للإضافة، فلا زائدة لا تفصل بين العامل ومعموله.
قال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [من سورة آل عمران: 159]	-	هذا شاهد على أنَّ (ما) الزائدة لم تفصل بين حرف الجرّ (الباء) وبين الاسم المجرور به، ولذلك بقيت الباء عاملة في (رحمة). وكذلك (لا) في نحو: مررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ، وكذلك قولك: لا مرحباً ولا أهلاً، إذ لا تأثير لـ (لا) فيما بعدها، وهو منصوب على المفعولية المطلقة سواء قولنا: مرحباً وأهلاً، أو: لا مرحباً ولا أهلاً.

التركيب	أداة الشرط وما يسبقها	تعليل الجازاة بها أو عدمها
قول تميم بن أبي ابن مقبل (ت. بعد 37هـ)[1]: وقِدْرٍ ككَفِّ القِرْدِ لا مُسْتعيرُها يُعارُ ولا مَنْ يَأْتِها يَتدسَّمِ	(من) مسبوقة بـ (لا) النافية	حصلت المجازاة هنا بـ (من) مع كونها مسبوقة بـ (لا) النافية لكون (لا) هذه زائدة لا وظيفة نحوية لها فيما بعدها، ووقوعها بين الجار والمجرور من غير أنْ تؤثر على عمل الجار فيما بعده من اسم مجرور. والبيت في معرض هجاء أناس بخلاء لم تعرف أياديهم عطاء للآخرين.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ووقوعُ إنْ بعد لا يقوي الجزاءَ فيما بعد لا، وذلك قول الرجل: لا إنْ أتيناك أعطيتنا، ولا إنْ قعدنا عندك عرضت علينا؛ ولا لغوٌ في كلامهم، ألا ترى أنّك تقول: خفتُ أنْ لا تقول ذاك، وتجري مجرى خفتُ أنْ تقول، وتقول: إنْ لا يقل أقل، فلا لغوٌ، وإذ وأشباهُها ليست هكذا، إنّما يصرفن الكلام أبداً إلى الابتداء وتقول: ما أنا ببخيل ولكنْ إنْ تأتني أعطك، جاز هذا وحسُن لأنّك قد تُضمرها هنا كما تُضمر في إذا، ألا ترى أنّك تقول: ما رأيتُك وحسُن لأنّك قد تُضمرها هنا كما تُضمر في إذا، ألا ترى أنّك تقول: ما رأيتُك عاقلاً ولكنْ أحمقُ، وإنْ لم تُضمر تركت الجزاء كما فعلت ذلك في ذلك، قال طرفة:

ولستُ بحلّالِ التِلاعِ مخافةً ... ولكنْ متى يَسترفِدِ القومُ أرْفِدِ

كأنّه قال:أنا، ولا يجوز في متى أنْ يكون الفعلُ وصلاً لها كما جاز في من والذي، وسمعناهم يُنشدون قول العُجير السلولي:

وما ذاك أنْ كانَ ابنَ عَمِيَّ ولا أخي ... ولكنْ متى ما أملِكِ الضرَّ أنفعُ

---

[1] ملحقات ديوانه، ص 395، وابن جني: الخصائص، 3/ 165، وثعلب: مجالس العلماء، ص 112.

والقوافي مرفوعةٌ كأنّه قال: ولكنْ أنفعُ متى ما أملك الضرَّ، ويكونُ أملك على متى في موضع جزاء، وما لغوٌ، ولم يجد سبيلاً إلى أنْ يكون بمنزلة من فتوصل، ولكنها كمهما، وأما قوله عزوجل: ﴿وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ۝ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ﴾ [من سورة الواقعة: 90-91]، فإنّما هو كقولك: أمّا غداً فلك ذاك، وحسُنت إنْ كان لأنّه لم يجزم بها، كما حسُنت في قوله: أنت ظالمٌ إنْ فعلت)[1].

أقول:

أولاً: لا تغيّر (لا) من وظيفة (إنْ) الشرطية إذا سبقتها، فالجزاء واقع في النفي كما هو واقع في الإيجاب، تقول:

لا إنْ أكرمناك أكرمتنا، و: لا إنْ زرناك عرضتَ علينا فهذا بمنزلة: إنْ أكرمناك أكرمتنا، وإنْ زرناكَ رحبت بنا، فلا تغيّر (لا) من عمل (إنْ) شيئاً مثلما لا تغيّر (لا) إذا سبقت (إنْ) المصدرية في نحو: خفتُ أنْ لا تقولَ الحقَّ، فهو بمنزلة:خفتُ أنْ تقولَ ذاك.

وليست هذه التراكيب بمقيسة على (إذ) لكون إذ هذه ملازمة للإضافة، وقد مرَّ بيان أحكام مجيئها للمجازاة، وسبب كراهة استعمالها لذلك.

ثانياً: ومن سنن المجازاة بـ (إنْ) مسبوقة بلفظ غير عامل فيما بعده قولك: ما أنا ببخيل ولكنْ إنْ تأتني أعطك، بإضمار مبتدأ في جواب الشرط والتقدير: فأنا أعطك.

لأنك تضمر بعد (لكنْ) كما تضمر بعد (إذا) فتقول:

ما رأيتكَ بخيلاً ولكنْ كريمٌ، والتقدير: ولكنْ أنت كريمٌ، ومن ذلك قول طرفة بن العبد[2]:

ولستُ بحلاَّلِ التِلاَعِ مخافةً ... ولكنْ متى يَسْتَرفِدِ القومُ أرْفِدِ

والشاهد فيه إضمار مبتدأ قبل (متى) والتقدير: ولكنْ أنا متى، والإضمار هنا ضرورة، ومن المعروف أنَّ (متى) لا تُوصل بالفعل ولا تغيّره كما يوصل الذي، ومن، وما، وأيهم، لأنّه لا يخبر عن متى كما يخبر عن أسماء الشرط المذكورة.

---

(1) سيبويه: 3/ 77-79.

(2) ديوانه، ص 69 (معلقته) وينظر: ابن هشام: شذور الذهب، ص 350، والبغدادي، 3/ 650.

والحلال: الكثير الحلول، والتلاع: جملة تلعة وهي مسيل الماء من أعلى.

ثالثاً: ومن المجازاة بـ (متى) قول العُجير السلولي[1]:

وما ذاك أنْ كانَ ابنَ عَمِيّ ولا أخي ... ولكنْ متى ما أملِكِ الضرَّ أنفعُ

والتقدير: أنفعُ متى ما أملك الضر، و(ما) زائدة، وقد رفع (أنفعُ) على نيّة التقديم، وهو جواب (متى).

ومن النحاة من يجعله على تقدير الفاء في جواب الشرط، والتقدير: فأنا أنفعُ، وقد جعله مرفوعاً لأنّ حرف الروي في قصيدة الشاعر مرفوع.

رابعاً: امّا قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ۝ فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ [من سورة الواقعة: 90-91] فهو على تقدير: مهما يكن من شيء فسلامٌ لك من أصحاب اليمين إنْ كان من أصحاب اليمين.

و(أمّا) فهي حرف بسيط فيه معنى الشرط، مؤول مهما يكن من شيء، وهو قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولذلك يجاب بالفاء.

وعدّه بعض النحاة (حرف تفصيل)، وقال آخرون أنّها حرف إخبار مضمن معنى الشرط، فإذا قلت: أمّا محمد فناجح فالأصل فيه: إنْ أردت معرفة حال محمد فهو ناجح، ثمّ حذفت أداة الشرط وفعل الشرط، وأنيبت (أمّا) مناب ذلك.

وما ذكره سيبويه وتابعه جمهور النحاة هو الأشهر،فهم يقدرون (أمّا بـ (مهما يكن من شيء فكذا) فيحذف فعل الشرط وأداته، ويقام (أمّا) مقامهما.

وقال بعض النحاة إنّ (أمّا) مركبة من (إنْ الشرطية) و(ما) حذف فعل الشرط بعدها، ففتحت همزتها، مع حذف الفعل، وكسرت مع ذكره[2].

---

(1) ينظر: الأصفهاني: الأغاني، 13/ 17، والبغدادي، 3/ 652.

(2) ينظر: المالقي: رصف المباني، ص 47، والمرادي، ص 522-523.

حكم اسم الشرط المجرور

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ إذا ألزمت فيه الأسماء التي تُجازي بها حروف الجرّ لم تغيِّرها عن الجزاء، وذلك قولك: على أيِّ دابّةٍ أحمل أركبْهُ، وبمن تُؤخَذْ أو خَذْ به، هذا قول يونس والخليل جميعاً، فحروفُ الجرّ لم تغيّرها عن حال الجزاء، كما لم تغيِّرها عن حال الاستفهام، ألا ترى أنك تقول: بمن تمُرُّ، وعلى أيِّها أركبُ؟ فلو غيّرتها عن الجزاء غيّرتها عن الاستفهام، وقال ابن همام السلولي:

لــمّا تمكّــنَ دُنْيــاهم أطــاعهمُ ... في أيِّ نحْــوٍ يُميلــوا دِيْنَــه يَمِــلِ

وذاك لأنّ الفعل إنّما يصل إلى الاسم بالباء ونحوها، فالفعلُ مع الباء بمنزلة فعلٍ ليس قبله حرفُ جرٍّ ولا بعده، فصار الفعلُ الذي يصل بإضافة كالفعل الذي لا يصل بإضافة؛ لأنّ الفعل يصل بالجر إلى الاسم كما يصل غيرهُ ناصباً أو رافعاً، فالجرُّ ها هنا نظيرُ النصب والرفع في غيره)[1].

أقول:

أولاً: قرّر سيبويه فيما مضى أنّ الاسم الذي يُجازي به إذا وقع معمولاً لعامل قبله عمل فيه، فتبطل الوظيفة النحوية لاسم الشرط هذا ولا يعمل فيما بعد من فعل شرط وجوابه.

ثانياً: يُستثنى من هذه القاعدة كون العامل في اسم الشرط حرف جرّ، فهذا العامل لا يُلغي عمل اسم الشرط، ولا يبطل المجازاة به فتقول: على أيِّ واسطة تسافر أسافرْ.

فلم يغيّر وقد عمل في اسم الجزاء (أيّ) من عمل (أيّ) الجزم في (تسافر) و(أسافر).

وتقول: بِمَنْ تعجبْ أعجبْ.

وكذلك لا يتغيّر الاسم عن حاله، إذا كان استفهاماً عندما يسبق بحرف الجرّ، فتقول:

---

(1) سيبويه: 3/ 79-80.

بأيِّ واسطةٍ تسافر؟

و: بمَنْ تثق؟

يقول ابن همام السلولي[1]:

لــمّا تمكّــنَ دُنْيــاهم اطــاعهمُ ... في أيِّ نحــوٍ يميلــوا دِيْنَــه يَمِـل

والشاهد فيه قوله: في أيِّ نحوٍ يميلوا دينه يمل، بإبقاء اسم الشرط (أيّ) عاملاً مع كونه مجروراً بحرف الجرّ، وذلك لأنَّ حرف الجرّ وصل للفعل بعده، والفعل في الحقيقة هو العامل، وحرف الجرّ لا ينفصل من المجرور، ولذلك صار دخوله كخروجه، والتقدير في (دنياهم) (من دنياهم) بالوصل بعد حذف حرف الجرّ، والبيت في وصف إنسان مال إلى السلاطين فأضاع دينه بما ألزم به نفسه من طاعتهم وقد مالوا عن الحقّ.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(فإنْ قلت: بمن تمرُّ به أمرُّ، وعلى أيُّهم تنزلْ عليه أنزل، وبما تأتيني به آتيك،رفعت لأنَّ الفعل إنَّما أوصلته إلى الهاء بالباء الثانية والباءُ الأولى للفعل الآخر، فتغيُّر عن حال الجزاء كما تغيَّر عن حال الاستفهام، فصارت بمنزلة الذي؛ لأنك أدخلت الباء للفعل حين أوصلت الفعل بلى الاسم بالباء الثانية إلى الهاء، فصارت الأولى كان وإنَّ – يقول: لا يجازي بما بعدها – وعملت الباءُ فيما بعدها عمل كان وإنَّ فيما بعدهما).

أقول:

أولاً: في قولك: بِمَنْ تمرُّ به أمرُّ، أو: على أيُّهم تنزلُ عليه انزل، أو: بما تأتيني به آتك.

يكون ما بعد (من) و(أيّ) و(ما) صلة لكلّ منها بمنزلة: الذي، ومن المعلوم أنَّ هذه الأسماء إذا كانت للمجازاة أو الاستفهام لا تحتاج إلى صلات، والتقدير: بالذي تمرُّ به أمرُّ،

---

(1) ينظر: الأشموني، 4/ 10.

و(تمرُّ به) صلة الذي، والهاء ضمير يعود على الذي، وكذا: (تنزل عليه)، و(تأتيني به) صلتان لـمّا قبلهما.

ثانياً: وممّا يلحظ في مثل هذه التراكيب الاكتفاء بحرف الجرّ الأول وهو الباء، و(على)، وينوي الثاني، وذلك لأنّ الضمير في (به) هو العائد إلى من، والتقدير: بمَنْ تمرُّ به أمرُّ، وعلى من تنزل عليه أنزل، ويحذف (عليه) وتبقى الهاء هي العائدة إلى من.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وقد يجوز أنْ تقول: بِمَنْ تمرُّ أمرُّ، وعلى مَنْ تنزلُ أنزلُ، إذا أردت معنى: عليه، وبه، وليس بحدّ الكلام، وفيه ضعف، ومثل ذلك قول الشاعر، وهو بعض الإعراب:

إنّ الكريم وأبيك يعتملُ إنْ لم يجد يوماً على مَن يتكل

يريد: يتّكلُ عليه، ولكنّه حذف، وهذا قول الخليل، وتقول: غلام من تضرب أضربه؛ لأنّ ما يضاف إلى من بمنزلة من، ألا ترى أنّك تقول: أبو أيّهم رأيتَهُ، كما تقول: أيّهم رأيتَهُ، وتقول: بغلام من تؤخذ أو خذ به، كأنّك قلت: بمن تؤخذ أو خذ به، وحُسنُ الاستفهام ها هنا يقوي الجزاء، تقول: غلام من تضربُ، وبغلام من مررتَ، ألا ترى أنّ كينونة الفعل غير وصلٍ ثابتةٌ. وتقول: بمن تمرزْ أمرزْ به، وبمن تؤخذ أو خذ به، فحدّ الكلام أنْ تُثبت في الآخر لأنّه فعلٌ لا يصل إلاّ بحرف الإضافة، يدلّك على ذلك أنّك لو قلت: من تضرب أنزل لم يجز حتّى تقول عليه، إلاّ في شعر، فإن قلت: بمن تمرز أمرز أو بمن تؤخذ أو خذ، فهو أمثل وليس بحدّ الكلام، وإنّما كان في هذا أمثل لأنّه قد ذكر الباء في الفعل الأول، فعلم أنّ الآخر مثله لأنّه ذلك الفعلُ) [1].

---

(1) سيبويه: 3/ 81-82.

أقول:

أولاً: قولك: بمن تمرُّ به أمرُّ، وعلى من تنزلُ أنزلُ، برفع الأفعال، على إرادة معنى: عليه، وبه، المحذوفين، وهذا عند سيبويه ضعيف ليس على الأصل، لأنّه على جعل ما بعد (من) صلة لها، وذلك يجعلها بمعنى الذي، وهي في الاستفهام والشرط ليست بحاجة إلى صلة كما مرَّ بيانه في قول السلولي، أمّا قول الراجز[1]:

إنّ الكريم وأبيك يعتملُ إن لم يجد يوماً على مَن يتكل

ففيه وجهان[2]:

أحدهما: أنّه على تقدير: يعتمل على من يتكلُ عليه، فهو عيال له متكل عليه،

وثانيهما: أنّه جعل (عليه) معنى (عنده)، وجعل الذي يعتمل على نفسه إذا لم يجد عند من يتكل عليه شيئاً ينفقه على نفسه أو عياله اعتمل حتّى ينفق، والمعتمل في هذا غير المتكل عليه، أمّا على الوجه الأول فالمعتمل هو المتكل عليه.

والوجه الأول هو الأوضح والأقرب، وغير سيبويه يذهب إلى أنّ الكلام قد تمّ عند قوله: إن لم يجد يوماً.

و(على من يتكل) كلام استفهام في مستأنف.

ثانياً: وقولك: غلامَ من تضربْ أضربْه، بإضافة (غلام) إلى اسم الشرط وهذه الإضافة لا تؤثر في الوظيفة النحوية والدلالية لـ (من) فكل ما يضاف إلى اسم الشرط بمنزلته.

فتقول: ابو أيّهم رأيتَهُ؟ بمعنى: أيّهم رأيتَهُ.

والاستفهام على ما يرى سيبويه يقوّي الجزاء، وكينونة الفعل في غير الوصل ثابتة.

(1) ينظر: الجاحظ: البيان والتبيين، 3/ 333، والبغدادي، 3/ 660.

(2) السيرافي: شرحه، 3/ 280.

ثالثاً: وحذ الكلام في نحو: بمن تمرز أمرز به، إثبات حرف الجرّ في الفعل الثاني لكونه يصل إلى مفعوله بوساطة هذا الحرف، إذ لا يجوز أنْ تقول: من تكرم أنزل، من غير أنْ تعدي الفعل بمفعوله بوساطة حرف الجرّ، فتقول: انزل عليه فإذا ذكرت الباء مع الفعل الأول، فيجوز ألا تذكره مع الفعل الثاني، لدلالة الأول عليه، فتقول: بمن تمرر أمرر، وعلى تقدير: بمن تمرر به أمرر، فاكتفوا بذكر الباء مع الفعل الأول.

دخول الاستفهام على أداة الشرط

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الجزاءِ إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام، وذلك قولك: إنْ تأتني آتـك، ولا تكتفي بمن لأنها حرفُ جزاء، ومتى مثلها؛ فمن ثمَّ ادخل عليه الألفُ، تقول: أمتى تـشتمني أشتمك وأمن يفعل ذاك أزُرْه؛ وذلك لأنك أدخلت الألف على كـلام قـد عمـل بعـضهُ في بعض فلم يغيّره، وإنّما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك، لا تغيّر الكلام عن حالـه، وليست كإذ وهل وأشباههما. الا ترى أنّها تدخل على المجرور والمنصوب والمرفوع فتدعه عن حاله ولا تغيّرهُ عن لفظ المستفهم. الا ترى أنّه يقول: مررتُ بزيدٍ فتقولُ: أزيـدٍ، وإنْ شـئت قلت: أزيدنيه، وكذلـك تقول في النصب والرفع؛ وإنْ شئت ادخلتها على كـلام المخـبر ولم تحذف منه شيئاً، وذلك إذا قال:مررتُ بزيدٍ قلـت: أمـررتَ بزيـدٍ، ولا يجـوز ذلـك في هـل وأخواتها، ولو قلت: هل مررتَ بزيدٍ كنت مستأنفاً، الا ترى انّ الألف لغوٌ، فإنْ قيل: فـإنّ الألف لابُدّ لها من انْ تكون معتمدةً على شيء فإنْ هذا الكلام معتمدٌ لها، كما تكون صـلةً للذي إذا قلت: الذي إنْ تأته يأتك زيدٌ،فهذا كلّه وصلٌ، فإنْ قال: الذي إنْ تأته يأتيك زيدٌ، وأجعلُ يأتيك صلةَ الذي لم يجد بُداً من انْ يقول: أنا إنْ تأتني آتيك؛ لأنّ أنا لا يكون كلاماً حتّى يُبنى عليه شيءٌ، وأما يونس فيقول: إنْ تأتني آتيك، وذا قبيحٌ يُكرهُ في الجزاء وإنْ كانفي الاستفهام، وقال عزوجل:﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ﴾ [من سورة الأنبياء: 34]، ولو كـان ليس موضع جزاء بُد فيه إنْ، كما يقبح انْ، تقول: أتذكرُ إذ إنْ تـأتني آتيـك، فلـو قلـت: إنْ أتيتني آتيك على القلب كان حسناً)[1].

أقول:

أولاً: لقد مرَّ القول إنّ أداة الشرط قد تُسبق بـ (ما) النافية في نحـو: مـا مـن يكرمنـا نكرمه، أو تسبق بـ (إنّ) أو إحدى أخواتها كقولك: إنَّ من يكرمني أكرمـه، وليـت مـا أقـولُ تقولُ أو بعد كان أو إحدى أخواتها، كقولك: كان من يأتني آتيه، وليس من يأتيني آتيه.

---

[1] سيبويه: 3/ 82-83.

أو تسبق بـ (لكنْ) المخففة غير مضمر بعدها مبتدأ كقولك:

ما أنا ببخيل ولكنْ مَنْ يأتيني أكرمْهُ.

أو تسبق بـ(إذا) الفجائية الإعرابية لكلّ هذه الأفعال الواردة في مثل هذه الأحوال والأنماط.

ثانياً: ويتطرق سيبويه في هذا النص إلى دخول ألف الاستفهام على جملة الشرط والجزاء في نحو: أإنْ تكرمني أكرمك، وأمتى تأتني أكرمك، وأمن يكرمني أكرمْه.

فيرى أنَّ دخول همزة الاستفهام على أداة الشرط لا يغيِّر من وظيفتها النحوية، لكون هذه الهمزة بمنزلة الواو والفاء العاطفتين، لا يغيّران الكلام عن حاله.

وهمزة الاستفهام ليست كـ (إذ) أو (هل) وأشباههما فهي أعني همزة الاستفهام تدخل على المنصوب والمجرور والمرفوع فلا ت تغيّره عن حاله الإعرابية فيقال: سلّمت على محمدٍ، فتقول: أمحمدٍ. ويقال: مررتُ بمحمد، فتقول مستفهماً: أمررت بمحمدٍ، وهذا لا يجوز في هل وبقية ألفاظ الاستفهام.

ثانياً: يفصّل سيبويه بين همزة الاستفهام وبين (هل) فيرى الآتي:

1- أنَّ همزة الاستفهام تدخل بين العامل والمعمول فلا يكون لها تأثير على عمل العامل شأنها شأن (ما) الزائدة في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [من سورة النساء: 155]، وقال تعالى: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [من سورة الأنبياء: 34]، ولذلك يقول سيبويه: (إنّ هذا الكلام معتمد لها)، معتمد لها، كاعتماد المبتدأ والخبر بعضهما على بعض في نحو قولك: أمحمدٌ متفوقٌ، أو كما يعتمد (الذي) في صلتها على الشرط والجواب والابتداء والخبر، مع فارق هو أنَّ (الذي) يحتاج إلى عائد لكونه اسماً وهمزة الاستفهام ليست بحاجة إلى عائد لحرفيتها.

2- أنَّ قولك أمن يكرمنا نكرمْهُ، ليس بمنزلة قولك: هل مَنْ يكرمنا نكرمه. ففي (هل) لا يجوز في الفعلين الواقعين بعد (من) إلاّ الرفع؛ لأنَّ (من) موصولة لا شرطية، لأنَّ (هل) لا يستفهم بها عن الشرطية، فلا يجوز أنْ يقال: هل إنْ تقرأ أقرأ؟

أمّا الاستفهام بالهمزة، فيجوز فيه الجزم، وعدّ (من) شرطية؛ لأنّه توسّع في استعمال الهمزة، لكونها يستفهم بها عن الجمل الشرطية وغيرها، كقولك: أإنْ تكرمني أكرمْكَ؟ فلما حَسَنَ دخولها على إنْ حَسَنَ دخولها على أخواتها من الأسماء الشرطية، فيقال: أمَن يكرمْنا نكرمْهُ، ولا يجوز ذل كفي (هل) [1].

[1] ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 4/ 88.

اجتماع القسم والشرط

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوله، وذلك قولك: واللهِ إنْ أتيتني لا أفعلُ، لا يكون إلاّ معتمدةً عليه اليمينُ، الا ترى أنّك لو قلت: واللهِ إنْ تأتني آتك لم يجز، ولو قلت: واللهِ من يأتني آته كان محالاً،واليمينُ لا تكون لغواً كلا والألف؛ لأنّ اليمين لآخر الكلام، وما بينهما لا يمنع الآخر أنْ يكون على اليمين، وإذا قلت: إنْ تأتني آتك، فكأنك لم تذكر الألف، واليمنُ ليست هكذا في كلامهم. الا ترى أنّك تقولك زيدٌ منطلقٌ، فلو أدخلت اليمين غيَّرت الكلام. وتقول: أنا والله إنْ تأتني لا آتك؛ لأنّ هذا الكلام مبنٌّ على أنا، الا ترى أنّه حسن أنْ تقول: أنا والله إنْ تأتني آتك، فالقسمُ ها هنا لغوٌ، فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلاّ أنْ يكون عليه، الا ترى أنّك تقول: لئن أتيتني لا أفعل ذاك، لأنّها لامُ قسمٍ، ولا يحسن في الكلام لئن تأتني لا أفعل؛ لأنّ الآخر لا يكون جزماً، وتقول: والله إنْ أتيتني آتيك، وهو معنى لا آتيك، فإنْ أردت أنْ الإتيان يكونْ فهو غير جائز، وإنْ نفيت الإتيان وأردت معنى لا آتيك فهو مستقيم، وأمّا قول الفرزدق:

وأنتم لهذا الناسِ كالقِبْلة التي ... بها أنْ يَضِلَّ الناسُ يُهْدَى ضَلالُهَا

فلا يكون الآخر إلاّ رفعاً، لأنّ أنْ لا يجازي بها وإنّما هي مع الفعل اسمٌ فكأنّه قال: لأنْ يضل الناسُ يُهدى، وهكذا انشده الفرزدق)[1].

أقول:

أولاً: قد يجتمع في التركيب الواحد قسم وشرط، وكلٌّ منهما بحاجة إلى جواب احتياج المفرد إلى المفرد[2].

---

(1) سيبويه: 3/ 84-85.

(2) ابن جني: الخصائص، 2/ 178.

ثانياً: ورأي سيبويه أنّه إذا اعتمد القسم على جواب بطل الجزم فيه فصار لفظه كلفظه لو كان في غير المجازاة. تقول:

والله إنْ أعرضتَ عني لا أفعلُ، وهو بمنزلة: والله لا أفعلُ إنْ أعرضتَ عني، بتعليق جواب الشرط على جواب اليمين، ولا يجوز جزم فعل الشرط، لأنّ الشرط لا يجزم إذا لم يكن بعده جواب له.

أمّا إذا تقدّم الجملة الكبرى شيء يحتاج إلى خبر متلواً بالقسم ثمّ الشرط اعتمدت المجازاة على ذلك الشيء والغي جواب القسم، تقول: أنا والله إنْ تكرمْني أكرمْك.

ثالثاً: لقد أسهب النحاة بعد سيبويه في الحديث عن طبيعة الجواب في التراكيب التي يجتمع فيها قسم وشرط، فقد اوجب بعضهم أنْ يكون الجواب للشرط إذا تقدّم، أو إذا تقدّم الجملة ما يحتاج إلى خبر.

ومنهم من أعطى الجواب للشرط مطلقاً، تقدم، أو تأخّر، أو تقدّم الجملة ما يحتاج إلى خبر[1].

وفي الوقت الذي لا نريد فيه إعادة أقوال النحاة بتفاصيلها، نرى أنّه لابُدّ هنا من تأكيد ثلاث حقائق[2]:

الأولى: أنّ اجتماع الشرط والقسم واقع في الشرط غير الامتناعي أيّ أنّ الأداة الشرطية المستعملة يجب أنْ تكون جازمة.

والثانية: أنّ تراكيب النص القرآني جرت على كون الجواب للقسم لا للشرط إذا تقدم، وهو ما جرى عليه فصحاء العرب قبل الإسلام، وفي عصور الاستشهاد، قال تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [من سورة مريم: 46]، وقال تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [من سورة ال عمران: 158].

---

(1) ينظر: ابن يعيش، 7/ 57.

(2) ينظر: نهر، د. هادي: التسهيل في شرح ابن عقيل، 4/ 186.

والثالثة: أنّ إعطاء الجواب للقسم أو للشرط لا يعود لمجرد أنّ واحداً تقدم على الآخر،وإنّما لأنّ هناك مقتضيات دلالية محددة تفرض علينا قصداً واحداً دون الآخر، فيكون الجواب له، فإعطاء الجواب للقسم مع تقدمه إشارة إلى أنّ المقصود الأساسي هو القسم، وأما الشرط فهو مجرد احتراس وتكميل.

أمّا إذا كان العكس فيكون المقصود الأساسي هو الشرط والقسم لمجرد تكميله.

أمّا إذا تقدم ما يحتاج إلى خبر فإننا نشعر بأن المقصود الأساسي هو التعليق، وربط الجواب بالشرط، أمّا القسم فهو لمجرد توكيد لعلامة الارتباط، وبذلك يكون الجواب للمقصود الأساسي من التعبير فيكون الجواب له.

مع ملاحظة أنّ جواب الشرط حين يُستغنى عن جواب القسم لا يكون إلاّ مجزوماً، أو مقروناً بالفاء كما تقدم.

أمّا جواب القسم فيرد على صور كثيرة حين يستغني به عن جواب الشرط.

فإنْ كان منفياً وجب الا يتصل به شيء، والا ينفي إلاّ بـ (ما) أو (إنْ) أو (لا) سواء أكانت الجملة اسمية أو فعلية.

قال تعالى: ﴿نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ۝ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [من سورة القلم: 1-2]، وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ۝ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ ۝ ٱلنَّجْمُ ٱلثَّاقِبُ ۝ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [من سورة الطارق: 1-4]. فلو كان مثبتاً وهو جملة اسمية وجب توكيده باللام و(إنْ) كقوله تعالى: ﴿يسٓ ۝ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [من سورة يس: 1-3] أو بواحدة منهما.

وإنْ كان جملة فعلية مضارعة وجب توكيده باللام والنون، كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [من سورة الحجر: 92].

وإنْ كان جملة ماضوية فالغالب أن يقرن باللام و(قد) قال تعالى: ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ۝ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [من سورة التين: 3-4].

وقد يجرد من إحداهما كقوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [من سورة الشمس: 8-9].

وقد يجرد منهما معاً فيقدران قبله، كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ۝ وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ ۝ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ۝ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ [من سورة البروج: 1-4].

ومن الجدير بالذكر أنّ النحاة اختلفوا اختلافاً واسعاً في ذي خبر المتقدم على مذاهب وهي ممّا لم يرد في القرآن الكريم.

ثانياً: ويستشهد سيبويه بقول الفرزدق[1]:

وأنتم لهذا الناسِ كالقِبْلة التي ... بها أنْ يَضِلَّ الناسُ يُهْدَى ضَلالُها

على أنّ (أن) ليست من حروف الجزاء، وعلى هذا يرفع الفعل الثاني وهو (يُهدى)، و(أنْ) مع الفعل بعدها بمنزلة الاسم، لأنّها تؤول والفعل بمصدر صريح، والتقدير: لأنْ يضلَّ الناسُ يهدى ضلالها.

أمّا قوله: لهذا الناس، فلأنّ لفظ الناس واحد في معنى الجمع، ويجوز أنْ يقال فيه لهؤلاء الناس.

وإيراد سيبويه لهذا الشاهد احتراساً من أنْ يظنّ أنّه جزاء، لأنّ البيت قائم على معنى السبب والنتيجة، فالضلال سبب الهدى.

---

(1) ديوانه، ص 623.

حكم الفعل المعترض بين الشرط وجوابه

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما فأما يرتفع بينهما فقولك: إن تأتني تسألْني أعطك، وإنْ تأتني تمشي امش معك، وذلك لأنّك أردت أنْ تقول إن تأتني سائلاً يكن ذلك، وإنْ تأتني ماشياً فعلتُ، وقال زهير:

وَمَن لا يَزَلْ يَستَحمِلُ النّاسَ نَفسَهُ ... ولا يُغْنِها يوماً مِن الدهرِ يُسأمِ

إنّما أراد: من لا يزل مستحملاً يكنْ من أمره ذاك، ولو رفع (يغنها) جاز وكان حسناً، كأنّه قال: من لا يزل لا يغني نفسه، وممّا جاء أيضاً مرتفعاً قول الحطيئة:

مَتى تأتِهِ تَعْشو إلى ضَوْءِ نارِهِ ... تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ

وسألتُ الخليل عن قوله:

متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا ... تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تأجّجَا

قال: تُلْمم بدلٌ من الفعل الأول، ونظيره في الأسماء: مررتُ برجلٍ عبدالله، فأراد أنْ يفسر الإتيان بالإلمام كما فسّر الاسم الأول بالاسم الآخر، ومثل ذلك أيضاً قوله: أنشدنيهما الأصمعي عن أبي عمروٍ لبعض بَني أسد:

إنْ يَبْخَلوا أو يَجْبُنوا ... أو يَغْدِروا لا يَحْفِلوا

يَغْدُوا عليك مرجّلينَ كأنّهم لم يَفعلُوا

فقوله يغدوا: بدلٌ من لا يحفلوا، وغُدُوُّهم مرجّلين يفسر أنّهم لم يحفلوا) [1].

---

[1] سيبويه: 3/ 85-87.

أقول:

يتعرض سيبويه هنا للأحكام الإعرابية والدلالية للفعل الذي يقع بين فعل الشرط وجوابه وهذا الفعل على قسمين، لكلّ منهما أحكامه الخاصة بما موضع بالمخطط الآتي:

النص	الفعل المعترض بين الشرط والجزاء	الوصف النحوي الدلالي
إنْ تأتني تسألني أجبكَ	تسألني	وجوب الرفع، لأنه مخالف في معناه ودلالته وموضعه لفعل الشرط قبله، وإذا كان كذلك وجب رفعه على الحال من فاعل (تأتني) ولذلك يحسن في موضعه الاسم فهو على تقدير: إنْ تأتني سائلاً أجبك ومن الواضح أنّ سائلاً أو تسال في معنى (تأتي) ولا في تأويله، فالسؤال ليس في معنى الإتيان.
إنْ تأتني تمشي أمشِ	تمشي	وجوب الرفع كالأول في وصفه وتفسيره.
قال زهير بن أبي سلمى[1]: ومَن لا يَزَلْ يَسْتَحِملُ النَّاسَ نفسَه ولا يُغْنِها يوماً مِن الدهرِ يُسْأَمِ	يستحملُ	وجوب الرفع، لأنه فعل معترض بين فعل الشرط وجوابه وهو في موضع نصب خبراً لـ (لا يزل)، فليس بشرط أو جزاء، والتقدير: مستحملاً ويستحمل الناس نفسه: يلقي إليهم بحوائجه ويحملهم إياها تواكلاً وضعف همة. ويجوز رفع (يغنها) عطفاً على (يستحمل) والتقدير: من لا يزل لا يغني نفسه ويستحمل الناس نفسه.

[1] معلقته: وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 65، والشجري: أماليه، 1/ 362.

الوصف النحوي الدلالي	الفعل المعترض بين الشرط والجزاء	النص
الرفع، وهو مؤول بالحال من فاعل (تأتي). وتعشو: تأتي ظلاماً في العشاء تريد خيراً، وخير النار ما توقد للضيف وطارق السبي.	تعشو	قول الحطيئة[1]: متى تأتِهِ تَعشو إلى ضَوْءِ نارِه تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ
الجزم لأنه بدل من (تأتنا)، وقد فسّر الإتيان بالإلمام، ويجوز رفع (تلمم) على الحال، ومن الواضح أنّ (متى) جزمت فعل الشرط (تأتنا) وجوابه (تجد)، ومتى ظرف زمان مبني على السكون في محلّ نصب بـ (تجد). والألف في (تأجّجا) إما للحطب والنار، أو للحطب، أو لجعل النار في تأويل الشهاب.	تلممْ	قول الشاعر[2]: متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في دِيارِنا تَجِدْ حَطباً جَزْلاً وناراً تأجَّجا
جزم هذا الفعل لأنه بدل من: (لا يحفلوا) ولا يحفلوا: لا يبالوا، والترجيل: تمشيط الشعر وتليينه بالدهن، وغدوهم مرجلين دليل على أنّهم لم يحفلوا بقبيح.	يغدوا	قول بعض بَني أسد[3]: إنْ يَبْخلوا أو يَجْبُنوا أو يَغْدِروا لا يَحْفِلُوا

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وسألته: هل يكونُ إنْ تأتنا تسألنا نُعطِك؟ فقال: هذا يجوز على غير أنْ يكون مثل الأول، لأنّ الأول الفعلُ الآخرُ تفسيرٌ له، وهو هو، والسؤال لا يكون الإتيان، ولكنّه يجوز على الغلط والنسيان ثمّ يتداركُ كلامه، ونظيرُ ذلك في الأسماء: مررتُ برجلٍ حمارٍ، كأنّه

(1) ديوانه: ص 51، وينظر: الشنتمري: تحصيل عين الذهب، ص 414، والمبرد: المقتضب، 2/ 65، والشجري: أماليه، 2/ 78.

(2) نسب لعبيد الله الحر، وللحطيئة وليس في ديوان الأخير، ينظر: ابن يعيش، 7/ 53، والبغدادي، 3/ 660، والأشموني، 3/ 131.

(3) ينظر: ابن يعيش، 1-36، والبغدادي، 3/ 660.

نسى ثمّ تدارك كلامه، وسألته عن قوله جل وعزو: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ۝٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [من سورة الفرقان: 68-69]، فقال: هذا كالأول؛ لأنّ مضاعفة العذاب هو لقي الآثام، ومثل ذلك من الكلام: إنْ تأتنا نُحسن إليك نُعطك ونحملك، تفسر الإحسان بشيء هو هو؛ وتجعل الآخر بدلاً من الأول، فإنْ قلت: إنْ تأتني آتك أقلْ ذاك، كان غير جائز؛ لأنّ القول ليس بالإتيان إلاّ أنْ تُجيزه على ما جاز عليه تسألنا)[1].

أقول:

التركيب	الفعل المعترض	الوصف النحوي الدلالي
إنْ تأتنا تسألْنا نعطكَ	تسألْنا	الجزم، لأنّه على بدل الغلط في الفعل، لأنّ السؤال لا يكون الإتيان، ونظيره عند سيبويه في الأسماء نحو: مررت بفرس جملٍ، كأنّه نسى ما رآه فتدارك كلامه، والأصل فيه: إنْ تسألنا نعطك، فسبق لسانه إلى (تأتنا) والغاه بذكره: تسألنا.
قال تعالى: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ۝٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [من سورة الفرقان: 68-69]	يضاعفْ	الجزم قراءة أكثر السبعة، وقرأ عاصم بالرفع، و(يضاعف) بدل من (يلق) و(يخلد) عطف عليه، ومن رفع فقد استغني بالكلام وتم جواب الشرط فاستأنف[2].
إنْ تأتنا نُحسن إليك نعطك ونحملْك	نعطِك	الجزم، لكونه بدلاً من (نحسن) و(نحملْك) بالجزم عطفاً على (نعطك).
إنْ تأتني آتك أقلْ ذاك	-	لا يجوز مثل هذا القول، لأنّ (أقل) لا يصلح أنْ يكون بدلاً من الإتيان، إلاّ إذا جعلته من باب الغلط والنسيان.

(1) سيبويه: 3/ 87.

(2) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع، 2/ 126-127.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأما ما ينجزم بين المجزمين فقولك إنْ تأتني ثمَّ تسألني أعطك، وإنْ تأتني فتسألني أعطِك، وإنْ تأتني وتسألني أعطِك، وذلك لأنَّ هذه الحروف يُشكرن الآخر فيما دخل فيه الأول، وكذلك أو وما أشبههنَّ. ولا يجوز في ذا الفعل الرفعُ، وإنَّما كان الرفعُ في قوله متى تأته تعشو، لأنَّه في موضع عاشٍ، كأنَّه قال: متى تأته عاشياً، ولو قلت متى تأته وعاشياً كان محالاً، فإنَّما أمرُهنَّ أنْ يُشركن بين الأول والآخر)[1].

أقول:

إذا عطفنا على فعل الشرط فعلاً آخر فالجزم في المعطوف عند سيبويه واجب، ولا يجوز فيه الرفع، كقولك:

إنْ تزرني ثمّ تساعدْني أكرمك، وإنْ تزروني فتساعدني أو وتساعدني أكرمك، بجزم (تساعد).

وعلّة عدم جواز الرفع في هذا الفعل أنّك لا تستطيع تأويله باسم الفاعل مثلما هو الحال في نحو: متى تأته تعشو فتقول: متى تأته عاشياً.

ولا تقول في هذا: متى تأته وعاشياً، لأنَّ العطف لا يصحّ هنا.

وقد استعمل سيبويه في التمثيل الحروف العاطفة: ثمّ والفاء والواو، وذكر أنَّ هذا العطف يعمّ الحروف العاطفة جميعها ممَّا يشرك الفعل الثاني في الأول.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألتُ الخليل عن قوله: إنْ تأتني فتحدِّثْني أُحدِّثك، وإنْ تأتني وتحدِّثَني أُحدِّثك، فقال: هذا يجوز، والجزمُ الوجه، ووجهُ نصبه على أنَّه حمل الآخر على الاسم، كأنَّه أراد إنْ يكنْ إتيانٌ فحديثٌ أُحدِّثك، فلما قبُح أنْ يردّ الفعل على الاسم نوى أنْ، لأنَّ الفعل معها اسمٌ، وإنَّما كان الجزمُ الوجهَ لأنَّه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث،

---

[1] سيبويه: 3/ 87-88.

فلما كان ذلك كان أنْ يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى؛ وكرهُوا أنْ يتخطَّوا به من بابه إلى باب آخر إذا كان يريد شيئاً واحداً، وسألته عن قول ابن زهير:

وَمَــن لا يُقَــدِّمْ رِجْلَــه مُطْمَئِنَّــةً   فَيُثْبِتَهــا في مُــسْتَوَى الأرضِ يَزْلَــقِ

فقال: النصبُ في هذا جيد، لأنه أراد ها هنا من المعنى ما أراد في قوله: لا تأتينا إلاّ لتحدِّثنا، فكأنّه قال: من لا يقدِّم إلاّ لم يُثْبِت زَلِقَ. ولا يكون أبداً إذا قلت: إنْ تأتني فأحدِّثك الفعلُ الآخر إلاّ رفعاً، وإنّما منعه أنْ يكون مثل ما انتصب بين المجزومين أنّ هذا منقطع من الأول؛ الا ترى أنّك إذا قلت: إنْ يكن إتيانٌ فحديثٌ أُحدِّثك، فالحديثُ متصلٌ بالأول شريكٌ له، وإذا قلت: إنْ يكنْ إتيانٌ فحديثٌ ثمّ سكتَّ وجعلته جواباً لم يشرك الأول، وكان مرتفعاً بالابتداء. وتقول: إنْ تأتني آتك فأُحدِّثك، هذا الوجهُ، وإنْ شئت ابتدأت، وكذلك الواو وثُمّ، وإنْ شئت نصبت بالواو والفاء كما نصبت ما كان بين المجزومين)[1].

أقول:

أولاً: يجوز النصب في نحو: إنْ تأتني فتساعدَني أساعدْك، وإنْ تأتني وتساعدَني أساعدْك.

والجزم عند سيبويه هو الوجه، لأنّ التركيب مبني على علاقات سببية مشروطة، ولذلك يشعر المتأمل للتركيب أنّ النصب وإنْ كان فيه معنى السببية إلاّ أنّه لم يخرج التركيب عن معنى المجزوم، زد على ذلك أنّ التطابق بين الفعلين المتعاطفين في حركة الجزم وتحت تأثير عامل واحد أولى من افتراض عامل للنصب متكلف، ولذلك يقول سيبويه: (وكرهوا أنْ يتخطّوا به – أيّ الفعل المعطوف – من بابه إلى باب آخر إذا أنْ يريد شيئاً واحداً).

ثانياً: والنصب في بعض التراكيب أولى من الجزم كقول زهير[2]:

وَمَــن لا يُقَــدِّمْ رِجْلَــه مُطْمَئِنَّــةً   فَيُثْبِتَهــا في مُــسْتَوَى الأرضِ يَزْلَــقِ

---

(1) سيبويه: 3/ 88-89.

(2) نسبه سيبويه لكعب بن زهير وهو في ديوان زهير، ص 250، وينظر: المقتضب، 2/ 23، 67.

بنصب (يثبت) بإضمار (أنْ) بعد الفاء، والمعنى:

من لا يقدم رجله مُثبتاً.

ويجوز الجزم على العطف.

ثالثاً: أمّا نحو: إنْ تأتني فأحدثُك، فالرفع في الفعل بعد الفاء لا غير، لأنّ الشرط في الأصل جملة مبناها على فعل وفاعل، والجواب جملة ثانية قد تكون من فعل وفاعل، أو من مبتدأ وخبر، وتؤدي أداة الشرط وظيفة الربط بين هاتين الجملتين، وليس هناك حاجة إلى الفاء إذا كانت جملة جواب الشرط متكونة من فعل وفاعل، فإن ذُكرت الفاء احتجنا إلى تقدير مبتدأ بعدها ورفع الفعل ليكون خبراً عن المبتدأ، والجملة الاسمية في محلّ جزم جواب للشرط، والتقدير: إنْ يكنْ منك حديثٌ فحديثٌ أحدثُك.

وبذلك يكون (الحديث) متصل بما قبله وشريك له، فإذا قلت: إنْ يكنْ إتيان فحديثٌ، صار: فحديث هو الجواب،وليس بمعطوف على شيء والجملة اسمية من مبتدأ وخبر، والتقدير: إنْ يكنْ إتيان فعندي حديثٌ، بمنزلة قولك: إنْ تعمل خيراً فمكرمٌ عند الله.

من خصائص ثمّ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ ثمّ لا يُنصبُ بها كما يُنصب بالواو والفاء، ولم يجعلوها ممّا يضمرُ بعده أنْ، وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء، وليس معناها معنى الواو، ولكنها تُشركُ ويُبتدأ بها، واعلم أنّ ثمّ إذا أدخلته على الفعل الذي بين المجزومين لم يكن إلاّ جزماً، لأنّه ليس ممّا ينصب، وليس يحسن الابتداء، لأنّ ما قبله لم ينقطع وكذلك الفاء والواو وأو، إذا لم تُرد به النصب، فإذا انقضى الكلامُ ثمّ جئت بثُمّ، فإنْ شئت جزمت وإنْ شئت رفعت، وكذلك الواو والفاءُ، قال الله تعالى: ﴿وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [من سورة ال عمران: 111]، وقال تبارك وتعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا أَمْثَـٰلَكُم﴾ [من سورة محمد: 38]، إلاّ أنّه قد يجوز النصبُ بالفاء والواو. وبلغنا أنّ

بعضهم قرأ: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [من سورة البقرة: 284])[1].

أقول:

أولاً: من المعروف أنّ (ثمَّ) تختلف في العطف بها عن الواو والفاء، فالواو للمعية، والفاء للسببية، وليس في (ثمَّ) مثل هذين المعنيين، زد على ذلك أنّ المضارع المنصوب بعد الواو وثم منصوب بأنْ مضمرة بعدهما، ولكنْ (ثمّ) تشرك ما بعدها فيما قبلها، ويشترك أنْ يكون الفعل بعدها معطوفاً على مصدر ظاهر قبلها، هذا في حال نصب المضارع بعدها.

أمّا إذا جاء الفعل بعد (ثمّ) بعد مجزومين، فليس فيه إلاّ الجزم لـمّا لـثمَّ من وظيفة إشراك ما بعدها فيما قبلها، ولا يجوز نصبه، أو رفعه، لأنَّ ما بعد ثمَّ غير منقطع عن الفعل قبلها، ومثلها في ذلك الواو، والفاء، وأو العاطفات، إذا لم يكن هناك ما يدعو إلى نصب ما بعدهن.

فإذا انقضى الكلام ووقعت ثمَّ والفعل بعدها بعد مجزومين جاز لك جزم المضارع على التشريك مع ما قبله وجاز رفعه على القطع، وعليه قوله تعالى: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [من سورة ال عمران: 111]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم﴾ [من سورة محمد: 38].

ففي آية ال عمران نجد (إن) شرطية و(يقاتلوكم) مضارع مجزوم بحذف النون وهو فعل الشرط، و(يستبدل) جواب الشرط مجزوم، و(ثمّ)حرف عطف وتراخ،وقد جاءت هنا لمجرد الاستئناف و(لا) نافية، و(ينصرون)مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون. وهذا الفعل قد منع الجزم مع كونه معطوفاً على مجزوم والسر في ذلك بلاغي دلالي يكمن في المحافظة على المعنى الذي تؤديه صيغة المضارع المرفوع من الدلالة على الحال والاستقبال، ونوى في الفعل الاستئناف لا العطف، والله سبحانه يريد إدخال الطمأنينة في روع المؤمنين

---

(1) سيبويه: 3/ 89-90.

الذين تعاهدوا على الموت، لأنّ الاستشهاد في سبيل الله هو مستهل حياة ماجدة خالدة، وقد أراد الله سبحانه أنْ يؤكد للمؤمنين المجاهدين أنّ النصر سيكون حليفهم، فأعقب الكلام الذي تمّ بجملة توضح اليقين وهي قوله تعالى: (ثمّ لا ينصرون) ليفيد الديمومة والاستمرار على الجهاد، وعدم الاستسلام للعدو، وهناك من خلال رفع المضارع (ينصرون) نكتة بلاغية أخرى وهي أنّ عطف الفعل المرفوع على المجزوم الذي يبدو أول وهلة خلاف الأولى غير أنّ العدول عن الجزم إلى الرفع ليعلم أنّ عدم النصر لهم هو عهد قطعه الله سبحانه على نفسه، ومن أصدق منه سبحانه حديثاً وعهداً، وإنّ انتفاء النصر عنهم مستمر إلى الأبد، ولا عبرة في الحالات الطارئة المؤقتة التي تسنح لهم في الفترات الطويلة المتعاقبة التي ينتصرون فيها، فعدل عن الجزم الذي تقتضيه طبيعة التركيب نحوياً، كأنّه قال ثمّ أخبركم مبشراً بأنهم لا ينصرون في المستقبل أبداً، إنّ مثل هذا التشكيل هو المسمى (فنّ التعليق)، وهو أنْ يتعلق الكلام إلى حين، ولذلك اختير لفظ (ثمّ) دون سائر حروف العطف لـمّا فيها من معنى المهملة الملائمة لدلالة الفعل المضارع على الاستقبال[1]. أمّا في آية سورة محمد فقد جزم الفعل (يكونوا) الواقع بعد (ثمّ) عطفاً على جواب الشرط المجزوم وهو (يستبدل).

ثانياً: وفي قوله تعالى: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٌ﴾ [من سورة البقرة: 284]. فقد قرأ عاصم وابن عامر (فيغفرُ) بالرفع، بجعله مستأنفاً. وقرأ الباقون بجزمه عطفاً على (يحاسبكم)[2]، ويحاسبكم جواب الشرط المجزوم، وجملة (فيغفرُ لمن يشاء) فالفاء فيها استئنافية ويغفرُ: مضارع مرفوع،والتقدير: فهو يغفرُ.

ويجوز أنْ تكون الفاء عاطفة، ويغفر فعل مضارع مجزوم بالعطف على (يغفرْ).

ويجوز أنْ ينصب الفعل بإضمار (أنْ) بعد الفاء، ويعطف المصدر المؤول من (أنْ)المضمرة والمضارع بعدها على مصدر متوهّم والتقدير: تكن محاسبة وغفران.

---

(1) الدرويش: إعراب القرآن، 1/ 506-507 (بتصرّف).

(2) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 105.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وقد بلغنا أنَّ بعض القرَّاء قرأ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرْهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [من سورة الأعراف: 186] وذلك لأنَّه حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأنَّ هذا الكلام في موضع يكونُ جواباً؛ لأنَّ أصل الجزاء الفعلُ، وفيه تعمل حروفُ الجزاء؛ ولكنَّهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره، ومثل الجزم ههنا النصبُ في قوله:

فلسْنا بالجبالِ ولا الحديدَا

حمل الآخر على موضع الكلام وموضعه موضعُ نصب، كما كان موضعُ ذاك موضع جزم)[1].

أقول:

أولاً: قرأ عاصم وأبو عمرو بالياء والرفع على الاستئناف (ويذرُهم) إذ لم يتقدم فعل يعطف عليه.

وقرأ حمزة والكسائي بالياء والجزم عطفاً على موضع فاء الجزاء في قوله تعالى: ﴿هَادِىَ لَهُۥ﴾، وقرأ الباقون بالنون والرفع، أيْ: نحن نذرهم كما في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم﴾ [من سورة البقرة: 271][2].

ثانياً: ومن حمل اللفظ على موضع ما قبله نصباً قول عقيبة الأسدي (قتل حوالي سنة 50هـ) وقيل عبدالله بن الزبير الأسدي (ت 75هـ)[3]:

معاويَ إنَّنا بشرٌ فأسجِحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

---

(1) سيبويه: 3/ 90-91.

(2) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 216.

(3) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، 1/ 1361، 294، والبغدادي: 2/ 260، والسيوطي: شرح شواهد المغني، 2/ 870.

والشاهد فيه نصب (الحديدا) وعطفه على موضع الباء في (بالجبال) وموضعه النصب لكونه خبراً لـ (ليس) مجرور لفظاً منصوب محلاً، واسجع: سهّل علينا حتّى نصبر.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: إنْ تأتني فلن أوذيك واستقبلك بالجميل، فالرفعُ ههنا الوجه إذا لم يكن محمولاً على لَنْ، كما كان الرفعُ الوجه في قوله: فهو خير لك وأكرمُك، ومثل ذلك: إنْ أتيتني لم آتك وأحسنُ إليك، فالرفعُ الوجه إذا لم تحمله على لَمْ، كما كان ذلك في لَنْ.وأحسنُ ذلك أنْ تقول: إنْ تأتني لا آتك، كما أنْ أحسن الكلام أنْ تقول: إنْ أتيتني لم آتك، وذلك أنْ لَمْ أفعلْ نفْ فعلَ وهو مجزوم بلَمْ، ولا أفعلُ نفيُ أفعلُ وهو مجزوم بالجزاء، فإذا قلت: إنْ تفعل فأحسنُ الكلام أنْ يكون الجوابُ أفعل لأنّه نظيره من الفعل،وإذا قال إنْ فعلت فأحسنُ الكلام أنْ تقول: فعلتُ، لأنّه مثلُهُ، كما ضعُف فعلتُ مع أفعل، وأفعل مع فعلت، قبُح لم أفعل مع يفعلُ، لأنّه لَمْ أفعلْ نفيُ فعلتُ، وقبُح لا أفعلُ مع فعل لأنّها نفي أفعلُ) [1].

أقول:

أولاً: في نحو: إنْ تأتني فلن أوذيك واستقبلك بالجميل، الوجه فيه رفع المضارع (استقبلُ) بالعطف على موضع لن، ولا يجوز نصبه عطفاً على (أوذي)، لأنّ مثل هذا العطف يفسّر المعنى فيصير على تقدير: إنْ تأتني فلن أوذيك ولن استقبلك وعدم الاستقبال نقض لـ (لن أوذيك).

والرفع على معنى إنْ تأتني فاستقبُلك بالجميل.

ويجوز جزم (استقبل) على موضع الفاء كما جاز في قوله تعالى: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥٓ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [من سورة الأعراف: 186]، لأنّ موضع الفاء موضع الجواب.

ثانياً: وفي نحو: إنْ أتيتني لم آتكَ وأحسنُ إليك.

---

[1] سيبويه: 3/ 91-92.

الوجه فيه رفع المضارع (أحسنُ)، بعدم حمله على (لم)، كما هو الحال بعدم حمل ما قبله على (لن)، وبذلك لا تنفي الإحسان.

فإذا أردت معنى (لم أحسنْ إليك) جزمت وحملته على المجزوم قبله، والأجود على رأي سيبويه في مثل هذا التركيب أنْ يكون جواب الشرط ماضياً لا مضارعاً، فتقول: إنْ تأتني لا آتك، ولم آتك. والمضارع المنفي بـ (لم) دلالته المضي.

فكأنك تقول: إنْ تأتني استمعتُ لك وأحسنتُ إليك، فإذا أردت الاستقبال رفعت المضارع، وعطفت عليه مضارعاً، أو جعلته على القطع والاستئناف.

والقضية في تراكيب الشرط أنْ يتشاكل فعلا الشرط والجواب في بنيتهما الصرفية وصورتهما الإعرابية.

ولذلك تتكاثر الأحكام الإعرابية، وتتعدد الدلالات حين يفترق فعلا الجملة الشرطية في بنيتهما الصرفية، إنْ كان فعل الشرط ماضياً، وجوابه مضارعاً، أو على العكس، ولهذا يستقبح سيبويه وجود (لم أفعلْ مع أفعل) لأنَّ الأول بمعنى المضي، ويستقبح أيضاً: لا أفعلْ مع فعَلَ، لأنَّ (أفعلْ) أيَ المضارع وهو فعل الشرط منفي بـ (لا)، وجوابه ماضٍ.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنَّ النصب بالفاء والواو في قوله: إنْ تأتني آتك وأعطيك ضعيفن وهو نحوٌ من قوله:

وَالحَـــقَ بالحجـــاز فأســـتريحَا

فهذا يجوز وليس بحد الكلام ولا وجهه، إلاَّ أنّه في الجزاء صار أقوى قليلاً؛ لأنّه ليس بواجب أنّه يفعل، الا أنْ يكون من الأول فعلٌ، فلمَّا ضارع الذي لا يوجبُه كالاستفهام ونحوه وأجازوه فيه هذا على ضعفه، وإنْ كان معناه كمعنى ما قبله إذا قال وأعطيك، وإنَّما هو في المعنى كقوله أفعلُ إنْ شاء الله، يوجبُ بالاستثناء، قال الأعشى فيما جاز من النصب:

ومن يَغترِبْ عن قومه لا يَزَلْ يَرَى　　مَصارِعَ مظلومٍ مَجَرًّا ومَسْحَبَا
وتُدفَنَ منه الصالحات وإنْ يُسِئ　　يكنْ ما أساءَ النارَ في رأس كبكبَا) [1]

أقول:

سبق أنْ ذكر سيبويه في موضع سابق أنَّ (أنْ) لا تضمر فيها (أنْ) في الواجب،ولا يجوز النصب، بل الرفع على إلحاق ما بعد الفاء أو الواو بما قبله من فعل،أو على قطع الفعل الثاني عن الأول، ومن ضعيف القول أنَّ يقال: إنْ تأتني آتكَ وأعطيَك، بنصب (أعطيك) والوجه الرفع، ثمّ ذكر أنّه إذا اضطر شاعر إلى النصب كقول المغيرة بن حبناء[2]:

سأترك منزلي لبني تميمٍ　　وألحقُ بالحجاز فأستريحَا

بنصب (استريح) بعد الفاء في ضرورة الشعر، وليس قبله نفي أو طلب محض على ما يشترط في إضمار (أنْ) وجوباً بعد الفاء السببية أو واو المعية على النحو الذي مرَّ.

ومـمًّا يعتذر به في نصب ما بعد الفاء، أو الواو هنا أنّه في تركيب شرطي، والشرط على ما يرى سيبويه يقوي التركيب ويقرّبه من مضارعة النفي، لأنَّ جواب الشرط وإنْ كان موجباً وبوصفه خبراً، فإنه في عاقة مع ما قبله من فعل كعلاقة السبب بالنتيجة، أو علاقة الجزاء بالشرط، وعلى هذا يفسّر قول الأعشى[3]:

ومن يَغترِبْ عن قومه لا يَزَلْ يَرَى　　مَصارِعَ مظلومٍ مَجَرًّا ومَسْحَبَا
وتُدفَنَ منه الصالحات وإنْ يُسِئ　　يكنْ ما أساءَ النارَ في رأس كبكبَا) [4]

---

(1) سيبويه: 3/ 91-92.
(2) ينظر: سيبويه: 3/ 39.
(3) ديوانه، ص 88.
(4) سيبويه: 3/ 91-92.

والشاهد فيه نصب (تدفن) على إضمار (أنْ) لأنَّ جواب الشرط قبله وإنْ كان خبراً فإنه لا يقع بوقوع الفعل الأول، فأشبه غير الواجب، ولذلك جاز نصب الفعل بعد الواو في مثل ما عطف عليه.

ويجوز رفعه على الاستئناف. وكبكب: اسم جبل بمكة، والنار في رأس الجبل اظهر وأوضح والمسحب، والمجر: مصدران ميميان أو اسما مكان من الجرّ والسحب.

أحكام جزم المضارع الواقع جواباً للطلب

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهي أو استفهامٍ أو تمنٍ أو عرضٍ فأما ما انجزم بالأمر فقولك: ائتني آتك.

وأما ما انجزم بالنهي فقولك: لا تفعل يكنْ خيراً لك، وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك: الا تأتيني أحدّثْ؟ وأين تكونْ أزرْك؟ وأما ما انجزم بالتمني فقولك: ألا ماءَ أشرَبْه، وليته عندنا يحدِّثْنا،وأما ما انجزم بالعرض فقولك: ألا تنزلُ تُصبْ خيراً) [1].

أقول:

أولاً: يجزم المضارع إذا وقع بعد إحدى أدوات الجزم وهي: لم، ولـمّا، ولام الأمر، ولا الناهية، ويجزم إذا وقع معمولاً لإحدى أدوات الشرط الجازمة، وقد مرَّ تفصيل ذلك.

ثانياً: ويجزم المضارع إذا وقع جوباً للطلب، ويعدّ هذا الموقع عاملاً معنوياً لا لفظياً، والمقصود بالطلب هنا هو (الطلب المحض) أيْ الحقيقي، المعبر عنه بأحد أنماط الطلب المعروفة، وقد ذكر سيبويه منها: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، وقد مثل لكلّ منها، ويجري الدعاء مجرى الطلب تقول:

اللهمَّ ارزقني علماً أنفع الناس به.

وكذلك التحضيض عموماً، تقول: لولا تفعلُ الخير تفلحْ

ثالثاً: ويشترط لصحة جزم المضارع الواقع جواباً لطلب محض الآتي:

1- أنْ يكون الفعل غير مقرون بالفاء.

2- أنْ يقصد به الجزاء، أيْ الدلالة على أنّه مسبب عن الطلب، شأنه شأن جواب الشرط في الجملة الشرطية، لأنَّ السر في جزم مقدّر، فإذا قلت: احترمني أحترمك، فالتقدير فيه:

احترمني فانك إنْ احترمتني احترمك.

---

(1) سيبويه: 3/ 93.

(وجاز الحذف لدلالة الأول على المقدر، إذ هو ضمان له)[1].

وبمعنى أوضح نقول: إنه إذا حوّلنا الجملة الطلبية إلى جملة شرطية مع المحافظة على المعنى المراد، واستقامته فلابُدَّ من جزم المضارع الواقع جواباً للطلب؛ ذلك أنّ الطلب في الأصل لا يقتضي جواباً، ولكنْ يقتضي عملاً، فإذا قلت لصاحبك: احترم الوالدين، فقد طلبت منه عملاً وهو احترام الوالدين، وأنت لم تعلق على إقامة هذا الاحترام شيئاً، ولا جعلته سبباً لشيء.

أمّا إذا قلت له: احترم والديك تكسب توفيق الله واحترام الناس، فقد جعلت احترام الوالدين سبباً في جلب توفيق الله واحترام الناس، فكأنك قلت: إنْ تحترم والديك تكسب توفيق الله واحترام الناس. أمّا إذا فسد المعنى مع وضع (إنْ) فلا يجزم المضارع.

3- أمّا إذا لم يقصد الجزاء بالمضارع الواقع جواباً لطلب ومن غير أنْ يقترن بالفاء وجب رفعه نحو:

اترك الأطفال يلعبون.

برفع (يلعبون) لا غير، على معنى أنّ اللعب واقع، بترك الحال على ما هو عليه، وتكون جملة (يلعبون) حالية، والتقدير: اترك الأطفال لاعبين قال تعالى: ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [من سورة التوبة: 14]. فالمضارع (يعذبْهم) مجزوم لوقوعه جواباً للطلب المعبّر عنه بفعل الأمر: (قاتلوهم)، والقتال لم يقع، والتعذيب لم يقع، والعلاقة بين الطلب وجوابه علاقة شرط بجوابه، ولذلك يؤثر بعض النحاة أنْ يقال في إعراب جواب الطلب إنه جواب شرط مقدّر.

وقال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [من سورة الأنعام: 151]، بجزم (أتلُ) لكونه جواباً للطلب.

---

[1] ينظر: ابن القواس: شرح ألفية ابن معط، 1/ 335، وابن إياز: قواعد المطارحة، ص213.

4- لا يشترط بعض النحاة في جزم المضارع وقوعه جواباً لطلب محض، فأجازوا جزمه إذا وقع جواباً لطلب غير محض معبّر عنه باسم الفعل الطلبي، أو بالجملة الخبرية، تقول:
صه عن الثرثرة الفارغة تحترمْ
و- حسبك الثرثرة الفارغة تحترم.

قال تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ [من سورة الصف: 10-12]. فالفعل (يغفرْ) مجزوم لوقوعه جواباً لطلب مفهوم من قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ لأنه بمعنى: آمنوا، وجاهدوا.

ولا يصحّ عدّ الاستفهام الذي بُدئت به الآية هو الطلب، لأنّ غفران الذنوب غير مرتبط بالتجارة الرابحة، فقد تكون الدلالة على الخير، ولا يكون أثرها من مباشرة فعل الخير[1].

5- وقد أجاز الكسائي الجزم في جواب النهي من غير وضع (إنْ)قبل لا الناهية واستند في ذلك إلى جملة من الشواهد منها قوله ﷺ: (لا ترجعوا بعدي كفاراً يضربْ بعضكم بعضاً)، بجزم (يضربْ) مع أنّ المعنى لا يصحّ على تقدير (إنْ) الشرطية، وإذا أردنا الأعراض عن وجهة نظر الكسائي هذه خرّجنا ذلك الجزم على إدغام باء يضرب في باء بعضكم لا من وقوعه في جواب النهي. وقد يكون(يضرب) بدل اشتمال من لا ترجعوا بعدي كفاراً. زيادة على أنّ القول الكريم قد ورد برفع (يضربُ).

(1) ينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 3/ 154.

علّة جزم المضارع الواقع جواباً للطلب

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إنْ تأتني، بإنْ تأتني، لأنّهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ إن تأتني غيرُ مستغنية عن آتك، وزعم الخليل: أنّ هذه الأوائل كلها فيها معنى إنْ، فلذلك انجزم الجوابُ؛لأنّه إذا قال ائتني آتك فإنّ معنى كلامه إنْ يكنْ منك إتيانٌ آتك، وإذا قال: أين بيتُك أزرْك، فكأنّه قال إنْ أعلم مكان بيتك أزرك؛ لأنّ قوله أين بيتك يريد به: أعلمني. وإذا قال ليته عندنا يحدِّثنا، فإنّ معنى هذا الكلام إنْ يكنْ عندنا يحدِّثنا ، وهو يريد ههنا إذا تمنى ما أراد في الأمر، وإذا قال لو نزلت فكأنّه قال انزل. وممّا جاء من هذا الباب في القرآن وغيره قوله عزوجل: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [من سورة الصف: 10-11]، فلمّا انقضت الآية قال: (يغفر لكم)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- انجزم جواب إنْ تأتني، بإنْ تأتني، أيّ أنّ جواب الطلب أمراً أو نهياً، أو استفهاماً، أو تمنياً، أو عرضاً مجزوم بتقدير شرط، كما يجزم جواب الشرط بأداة الشرط وفعل الشرط.

الأوائل: يقصد بها الطلب المحض بأنواعه.

ثانياً: إن الطلب كما سبق أنّ قلنا لا يحتاج في الحقيقة إلى جواب، بل إلى عمل وفعل، فالأفعال التي تأتي بعد الطلب إنّما هي ضمانات يضمنها ويعد بها الآمر والناهي،

(1) سيبويه: 3/ 93-94.

وليست بضمانات مطلقة، ولا عدات واجبة على كلّ حال، وإنّما هي معلقة بمعنى: إنْ كان ووجد وجب الضمان والعدة، وإنْ لم يوجد لم يجب، وبذلك تلتقي الشرط وتختلف عنه في آن واحد، فالشرط قائم على علاقات سببية يحكمها حدث يحدث نتيجة لحدث آخر يحدث أولاً ويكون الثاني نتيجته الملزمة، وليس كذلك الطلب فقد لا يحدث ما بعده إنْ حدث هو.

ثالثاً: ويستشهد سيبويه بآية سورة الصف 10-11 بجزم (يغفر) كما مرّ تفصيله، ويجوز الرفع في الفعل الواقع جواباً للطلب من وجوه ثلاثة:

1- الحالية: تقول: اطلب العلم تفوزُ، أيْ: فائزاً قاصداً هفي هذه الحال.

2- والوصفية لنكرة قبل الفعل، تقول: أشكر إنساناً يساعدُك ومنه قوله تعالى: ﴿عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ [من سورة مريم: 5-6]، أيْ: ولياً وارثاً.

3- وأنْ يكون منقطعاً، نحو: أعط الناس يشكرونك، فأنت تستأنف بعد الأمر، والتقدير: فهم يشكرونك.

رفع المضارع بعد الطلب

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومن ذلك أيضاً: ائتنا أمس نعطك اليوم، أيْ: إنْ كنت ائتنا أمس أعطيناك اليوم، هذا معناه، فإنْ كنت تريد أنْ تقرره بأنّه قد فعل فإنّ الجزاء لا يكون، لأنّ الجزاء إنّما يكون في غير الواجب، وممّا جاء أيضاً منجزماً بالاستفهام قوله، وهو رجل من بُني تغلب، جابر بن منى:

الا تَنْتَهِي عنّا مُلوكٌ وتتّقِي ... مَحارِمَنا لا يَبُؤِ الدّمُ بالدّمِ

وقال الراجز:

متى أنامُ لا يُؤَرّقْني الكَرِي ... [ليلاً ولا أسمعُ أجْراسَ المَطِي]

كأنّه قال: إنْ يكنْ منّي نومٌ في غير هذه الحال لا يؤرِّقْني الكريُّ، كأنّه لم يعدّ نومه في هذه الحال نوماً.

وقد سمعنا من العرب من يُشمُّه الرفع، كأنّه يقول: متى أنامُ غيرَ مؤرّق) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات

- يشمُّهُ: الإشمام: ضمّ الشفتين كمن يريد النطق بضمة من غير أن يظهر لذلك أثر في النطق، والخاص منه بالوقف يكون بضمّ الشفتين عند النطق بالحرف المضموم والمرفوع الموقوف عليه.

ثانياً: قولك: أتيتنا أمس نعطك اليوم، بمعنى: إنْ كنتَ أتيتنا أمس عطيناك اليوم، أيّ أنّ إعطاءنا إيّاك اليوم بسبب مجيئك أمس، ويجوز مثل هذه التراكيب في (كان) خاصة، ولذلك لا يجوز أنْ يقال مثلاً: إنْ جئت أمس أعطيتك اليوم، والشرط وجوابه لا يكونا إلاّ بما هو غير واجب.

ثالثاً: وممّا جاء مجزوماً بالاستفهام، ومعناه الأمر قول جابر بن حنّي بن حارثة التغلبي (ت نحو 90ق.هـ) [2]:

ألا تنتهي عنّا ملوكٌ وتتقي ... محارِمَنا لا يَبُؤِ الدمُ بالدمِ

فقد جزم (يبؤ) على جواب ما تضمنه (ألا تنتهي من معنى الأمر والتقدير: انتهو عنّا، أيّ: إنْ انتهت عنّا. ويبؤ: يقود.

ومثله قول الراجز [3]:

متى أنامُ لا يُؤرِّقْني الكَرِي ... [ليلاً ولا أسمعُ أجراسَ المَطِي]

---

(1) سيبويه: 3/ 94-95.

(2) ينظر: المفضل: المفضليات، ص 211.

(3) ينظر: ابن جني: الخصائص، 1/ 73، 315، والمنصف، 2/ 191.

والشاهد فيه أنّه جزم (يؤرّقني) لوقوعه جواباً لاستفهام، تقدير الشرط فيه: إنْ أنم لا يؤرّقني، كأنّه لم يُعدّ نومه نوماً، وجعل النوم هو الذي لا ينبهه منه الكرى.

ويجوز رفع (يؤرّق) وقد تُركت ضمّته استثقالاً، ومعناه: متى أنام غير مؤرّق، كأنّه تمنّى النوم الذي لا ينتبه منه ولا يكون فيه سهر، وفي هذا المعنى أشمّهُ الرفع من أشمّه وقد يجوز في جواب الأمر الرفع على الاستئناف، أو على الحالية، وقد بيّنا ذلك[1].

والكري: المكاري، وهو الذي يكريك دابته لقاء أجر، والأجراس: جمع جرس وهو الصوت، وهو كذلك جمع: جرس وهو الجلجل الذي يعلّق في عنق الدابة.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: ائتني آتك، فتجزم على ما وصفنا، وإنْ شئت رفعت على أنْ لا تجعله معلقاً بالأول، ولكنّك تبتدئهُ وتجعل الأول مستغنياً عنه، كأنّه يقول: ائتني أنا آتيك، ومثل ذلك قول الشاعر، وهو الأخطل:

وقـــال رائـــدُهم أرسُـــوا نُزاوِلُهـــا   فكـــلُّ حَتْـــفِ امـــرئٍ يَمْـــضي لِمِقْـــدارِ

وقال الأنصاري:

يـــا مـــالِ والحـــقُّ عنـــده فقِفُـــوا   تُؤتُـــونَ فيـــه الوفـــاءَ مُعْتَرِفَـــاً

كأنّه قال: إنّكم تؤتون فيه الوفاء معترفاً، وقال معروفٌ:

كونـــوا كَمَـــن واسَـــى أخـــاه بنفســـه   نعـــيشُ جميعـــاً أو نمـــوتُ كلانـــا

---

(1) السيرافي: شرحه، 3/ 302.

كأنّه قال: كونوا هكذا إنّا نعيشُ جميعاً أو نموتُ كلانا إنْ كان هذا أمرنا. وزعم الخليل: أنّه يجوز أنْ يكون نعيشُ محمولاً على كُونُوا، كأنّه قال: كونوا نعيشْ جميعاً أو نموتْ كلانا)[1].

أقول:

أولاً: مضى القول في حكم جزم المضارع الواقع جواباً للطلب، وحكم رفعه إذا أُريد أنْ يكون مرفوعاً لا مجزوماً، ويسرد سيبويه هنا مجموعة من الشواهد الشعرية لبيان المرفوع من الأفعال وحكم هذا الرفع، ومن ذلك ما نسبه للأخطل[2]:

وقـــال رائـــدُهم أرْسُـــوا نُزَاوِلُهـــا ... فكـلُّ حَتْـفِ امـرئٍ يَمْـضِي لِمِقْـدارِ

والشاهد فيه رفع المضارع (نزاولُ) على الاستئناف، ويجوز جزمه على أنّه جواب طلب، ومن ذلك قول عمرو بن الإطنابة[3]:

يـــا مـــالِ والحـــقُّ عنـــده فقِفُـــوا ... تُؤْثـــرُونَ فيـــه الوفـــاءَ مُعْتَرِفَـــاً

برفع (تؤثرون) على الاستئناف والقطع، مع جواز جزمه، وكذا قول معروف الدبيري، أو صفوان بن محرث الكناني[4]:

كونـوا كَمَـن واسَـى أخـاه بنفسـه ... نعـيشُ جميعـاً أو نمـوتُ كلانـا

---

(1) سيبويه: 3/ 95-97.

(2) ليس في ديوانه، وينظر: البغدادي، 9/ 87، والعباسي: شرح معاهد التنصيص،1/ 271، وابن يعيش، 7/ 51.

(3) ينظر: الشنتمري: تحصيل عين الذهب، ص 418، والبغدادي، 4/ 275.

(4) ينظر: المرزباني، معجم الشعراء، ص 481، والشنتمري، 1/ 451، والبغدادي، 11/ 418.

برفع جواب الأمر (كونوا) وهو (نعيشُ)، على الاستئناف والقطع، ولم يجعله جواباً لفعل الأمر، والتقدير: لنكن نحن وأنتم نعيشُ جميعاً مؤتلفين، أو نموت كذلك، وقد يكون محمولاً على (كونوا) والتقدير: كونوا نعيش جميعاً أو نموت كذلك.

شرط الجزم بعد النهي

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: لا تَدْنُ منه يكنْ خيراً لك، فإنْ قلت: لا تدنُ من الأسد يأكُلك فهو قبيح إنْ جزمت، وليس وجه كلام الناس؛ لأنك لا تريد أنْ تجعل تباعُده من الأسد سبباً لأكله، فإنْ رفعت فالكلامُ حسن، كأنك قلت: لا تدنُ منه فإنه يأكُلك، وإنْ أدخلت الفاء فهو حسن، وذلك قولك: لا تدنُ منه فيأكلك. وليس كلُّ موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء، ألا ترى أنه يقول: ما أتيتنا فتحدثنا، والجزاءُ ههنا محال، وإنما قبُح الجزمُ في هذا لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء. وسمعنا عربياً موثوقاً بعربيته يقول: لا تذهبْ به تُغلبُ عليه؛ فهذا كقوله: لا تدنُ من الأسد يأكُلك، وتقول: ذرْه يقلْ ذاك، وذرْه يقولُ ذاك، فالرفعُ من وجهين: فأحدهما الابتداء، والآخر على قولك: ذرْه قائلاً ذاك؛ فتجعل يقولُ في موضع قائل، فمثلُ الجزم قوله عزوجل: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ﴾ [من سورة الحجر: 3]، ومثل الرفع قوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [من سورة الأنعام: 91]، وتقول: ائتني تمشي، أيْ ائتني ماشياً، وإنْ شئت جزمه على أنه إنْ أتاهُ مشى فيما يستقبل، وإنْ شاء رفعه على الابتداء، وقال عزوجل: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [من سورة طه: 77]، فالرفعُ على وجهين: على الابتداء، وعلى قوله: اضربهُ غير خائفٍ ولا خاشٍ)[1].

---

[1] سيبويه: 3/ 97-98.

أقول:

في النص الذي بين أيدينا جملة من التراكيب الطلبية يبيّن سيبويه من خلالها الحكم الإعرابي للمضارع بعد الطلب، وعلى النحو المبين في المخطط الآتي:

التركيب	وصفه النحوي الدلالي
لا تدْنُ منه يكنْ خيراً لك	تقدم النهي وجزم جواب الطلب ومما يشترط لصحة الجزم في (النهي) زيادة على تقدير الشرط مع المحافظة على المعنى المراد شرط آخر هو أنْ يصحّ الكلام بوضع (إنْ) قبل لا الناهية. تقول: لا تغش تربح، بجزم تربح، لأنه يصحّ أنْ تقول: إنْ لا تغش تربح، وإذا لم يصحّ ذلك وجب رفع الفعل، وذلك في نحو: لا تعمل تتعب إذ لا يصحّ فيه أنْ يقال: إنْ لا تعمل تتعبْ.
لا تدْنُ من الأسد يأكلْك	الجزم في (يأكُلك) قبيح عند سيبويه و(ليس وجه كلام الناس) لأنه لا يصحّ هنا إدخال الشرط لأنه سيصير على معنى: إنْ لا تدْنُ من النار تحترق، وهذا ليس كلاماً مفيداً، ولذلك يقول سيبويه: (لأنك لا تريد أنْ تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله)، لأنّ المعنى معكوس تماماً، ولذلك كان وجه الكلام رفع (يأكل) ليصير الكلام على تقدير: لا تدنُ من الأسد فإنه يأكلك أو: فيأكلك.
ما أتيتنا فتحدّثنا	لا يجوز هنا جزم (تحدّث) لأنه لا يصحّ فيه تقدير الشرط، وهو على الاستئناف والقطع رفعاً لا غير.
لا تذهبْ به تُغلبُ عليه	الوجه رفع المضارع (تُغلبُ) لعدم جواز القول: إنْ لا تذهبْ به تغلبْ عليه، فهو بمنزلة: لا تدنُ من الأسد يأكلك. في طبيعة العلاقة بين النهي وجوابه وقد أجاز الكسائي الجزم في جواب النهي مطلقاً، وقد بيّنا ذلك سابقاً.
ذره يقلْ ذاك و: ذره يقولُ ذاك	في هذا يجوز جزم المضارع الواقع جواباً للطلب، أو رفعه، وقد مضى بيان وجه الجزم، والرفع.

التركيب	وصفه النحوي الدلالي
قوله تعالى: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [من سورة الحجر: 3]، ﴿ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [من سورة الأنعام: 91]	وقع الفعل (يأكلوا) في جواب الطلب المحض وهو (ذرهم)، وقد خلا من الفاء، فجزم للدلالة على أنّ الأكل حاصل وكذا التمتع والإلهاء وهو على تقدير الجزاء. أمّا (يلعبون) فهو جواب طلب محض أيضاً، فجرّد من الفاء، ومع هذا لم يجزم، لأنه لم يقصد به الجزاء، وذلك وجب رفعه، وصارت جملة يلعبون حالاً من الضمير في (ذرهم) والمعنى – والله اعلم – ذرهم لاعبين. وقد تكون جملة (يلعبون) مستأنفة، فيكون المعنى: ذرهم إنّهم كدأبهم يلعبون.
قال تعالى: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [من سورة طه: 77]	وقع الفعل (تخاف) جواباً للطلب المحض وهو (اضرب) وقد خلا من الفاء ومع هذا لم يجزم، لأنه لم يقصد به الجزاء فوجب رفعه إمّا على الحال من الفاعل في (اضرب) أو جملة مستأنفة أيّ: اضربه غير خائف ولا خاش، أو اضربه فأنت غيرُ خائف ولا خاش.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: قُمْ يدعوك؛ لأنك لم ترد أنْ تجعل دعاء بعد قيامه ويكون القيامُ سبباً له، ولكنّك أردت: قمْ إنّه يدعوك، وإنْ أردت ذلك المعنى جزمت، وأما قول الأخطل:

كرّوا إلى حرّتيكم تعمرونهما ... كما تكرُّ إلى أوطانها البقرُ

فعلى قوله: كرّوا عامرين، وإنْ شئت رفعت على الابتداء) [1].

(1) سيبويه: 3/ 98-99.

أقول:

في نحو: قُمْ يدعوك، الوجه في الفعل (يدعو) الرفع، لأنه ليس على معنى أنْ يكون القيام سبباً للدعاء، ولكنّه على القطع، وتقديره: قم إنّه يدعوك، ويجوز الجزم إذا أريد أنْ يكون الطلب بالقيام سبباً للدعاء. ومنه قول الأخطل[1]:

كــرّوا إلى حــرّتيكم تعمرونهمــا كمــا تكــرُّ إلى أوطانهــا البقــرُ

وفيه رفع (تعمرونهما) في موضع الحال أيّ (عامرين)، ولم يجزمه بجعله جواباً للطلب (كرّوا) ويجوز رفعه على تقدير مبتدأ.

وكرّوا: ارجعوا، والحرار والحرة: أرض ذات حجارة نخرة، لا يسكنها إلاّ الذليل، ولا يطمع فيها أحد، يقول: ارجعوا إلى أرضكم هذه بالحجاز فليست الجزيرة ديار لكم، لأننا لا ندعكم فيها.

ما يجزم جواباً للطلب ويرفع

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: مُرْهُ يحفرها، وقُلْ له يَقُلْ ذاك، وقال الله عزوجل: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ﴾ [من سورة إبراهيم: 31]، ولو قلت مُرْهُ يحفرُها على الابتداء كان جيداً، وقد جاء رفعُه على شيء هو قليلٌ في الكلام، على مُرْهُ أنْ يحفرها، فإذا لم يذكروا أنْ، جعلوا المعنى بمنزلته في عسينا نفعلُ، وهو في الكلام قليلٌ، لا يكادون يتكلمون به، فإذا تكلموا به فالفعلُ كأنّه في موضع اسم منصوب، كأنّه قال: عسى زيدٌ قائلاً، ثمّ وضع يقولُ في موضعه، وقد جاء في الشعر، قال طرفة بن العبد:

---

(1) ديوانه: ص 108، وينظر: الشنتمري، 1/ 451، والأشموني: 3/ 568.

ألا أيُّهذا الزاجِري أحضُرُ الوَغَى وأنْ أشْهَدَ اللَّذاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي)[1]

أقول:

أولاً: ممّا يجزم جواباً للطلب قول القائل: مُرْهُ يحفرها، وقل له يقلْ ذاك إذ يصحّ فيه تقدير (إنْ)، أيْ: مُرْهُ إنْ تأمره يحفرها، أو على تقدير: مُرْهُ: احفرها، على حكاية فعل الأمر، ويكون مبنياً لا معرباً، وكذلك: قلْ له: قلْ ذاك، ويجوز رفعه على تقدير مبتدأ يكون المضارع خبره. ويجوز أنْ يكون على تقدير: مُرْهُ أنْ يحفرها، وهو بعيد على ما يفهم من كلام سيبويه، فإذا لم تقدر (أنْ) يصير بمنزلة: عسينا نفعلُ، وهذا نفسه قليل في كلامهم لا يكاد يسمع عنهم، واسم (عسى) هو الضمير والفعل في موضع نصب بمنزلة قولك: عسى زيدٌ فاعلاً.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ﴾ [من سورة إبراهيم: 31]، فالأشهر فيه أنَّ مقول القول محذوف يدلّ عليه جوابه، والتقدير: قلْ لهم أقيموا الصلاة وأنفقوا. و(يقيموا) مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون وهو جواب الطلب والتقدير: إذا قلت لهم أقيموا الصلاة يقيموا....

ويجوز جعله مجزوماً على تقدير لام الأمر، أيْ: ليقيموا، ولينفقوا، ويكونا مقولي القول[2].

ثانياً: ومن الرفع على حذف (أنْ) الناصبة يستشهد سيبويه بقول طرفة بن العبد[3]:

ألا أيُّهذا الزاجِري أحضُرُ الوَغَى وأنْ أشْهَدَ اللَّذاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي

روي (احضر) بالرفع وبالنصب، والرفع على حذف أنَّ الناصبة وارتفاع ما بعدها من فعل، وروي بالنصب على نيّة وجود (أن).

---

(1) سيبويه: 3/ 99.

(2) ينظر: الزمخشري: الكشاف، 2/ 539.

(3) ديوانه:ص 32، وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 85، وابن جني: سر صناعة الإعراب، 1/ 285.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وسألته عن قوله عزوجل: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [من سورة الزمر: 64]، فقال: تأمُرُونّي كقولك: هو يقولُ ذاك بلغني، فبلغني لغوٌ فكذلك تأمُروني، كأنَّه قال: فيما تأمروني، كأنَّه قال فيما بلغني، وإنْ شئت كان بمنزلة:

ألا أيُّهذا الزاجِري أحْضرُ الوَغَى

أقول:

يرى سيبويه استناداً إلى أستاذه الخليل رحمه الله أنَّ (تأمرونّي) في قوله تعالى في آية الزمر 64، جملة اعتراضية بمنزلة قولك: هو يقول ذاك بلغني، بجعل: بلغني حشو ولغو أيّ كأنَّه قال: فيما بلغني، أو: فيما تأمروني.

أمّا قوله تعالى: (أعبدُ) فهو مرفوع كما ارتفع (أحضرُ) في بيت طرفة بن العبد، أيّ أنَّه على تقدير: تأمروني أنْ أعبدَ، فحذف (أنْ) وارتفع (أعبدُ).

و(غيرَ) في قوله تعالى: (أفغيرَ) منصوب إمّا بـ (أعبدُ) مقدماً عليه، وهو ضعيف إذا كان التقدير في (أعبد) أن اعبد، لأنَّ الصلة لا تتقدم على الموصول، وقيل: إنَّ حذف (أنْ) لا يبقى عملها وقد يكون منصوباً بـ (تأمروني)، و(أعبدُ) بدلاً منه، والتقدير: قلْ: أفتأمروني بعبادة غير الله عزوجل، وهذا من بدل الاشتمال،وهو بمنزلة: أمرتك الخيرَ.

وقيل إنَّ (غيرَ) منصوب بفعل آخر مقدّر، وتقديره: أفتلزموني غير الله، وقيل: إنَّ (أعبدُ) لا موضع لها من الإعراب، أو إنَّه حال[1].

---

(1) ينظر: الزمخشري: الكشاف، 4/ 63-64، والدر : إعراب القرآن، 6/ 534.

حكم المضارع بعد الطلب غير المحض

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأنَّ فيها معنى الأمر والنهي، فمن تلك الحروف: حَسْبُك، وكَفْيُك، وشَرْعُك، وأشباهها، تقول: حَسْبُك يَنَمِ النَاسُ، ومثل ذلك: اتقي الله امرؤٌ وفعلَ خيراً يُثَبْ عليه، لأنَّ فيه معنى لِيَتَّقِ الله امرؤٌ وليفعلْ خيراً، وكذلك ما أشبه هذا، وسألتُ الخليل عن قوله عزوجل: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [من سورة المنافقين: 10]، فقال: هذا كقول زهير:

بَدا لِيَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

فإنّما جرّوا هذا، لأنَّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنّهم قد اثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لـمَّا كان الفعلُ الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاءَ فيه تكلموا بالثاني، وكأنّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا، وأما قول عمرو بن عمار الطائي:

فقلتُ له صَوِّبْ ولا تُجهدَنَّه فيُدْنِك من أُخْرَى القطاةِ فتزْلَقِ

فهذا على النهي كما قال: لا تَمْدُدْها فتَشْقُقْها، كأنّه قال: لا تجهدنّه ولا يُدْنِيَنَّك من أخرى القطاة ولا تُزلقنّ. ومثله من النهي: لا يرينَّك ههنا، ولا أرينَّك ههنا)[1].

أقول:

أولاً: قلنا فيما مضى أنّ الطلب في العربية ضربان:

طلب محض، يعبّر عنه بالأمر والاستفهام، والعرض، والتحضيض والتمني، والدعاء والنهي. وطلب غير محض، ويعبّر عنه إمّا باسم الفعل الأمري، بالجملة الخبرية، كـ (حسبُك، وكفُيك، وشرعُك) وأشباهها، ممّا هي من مبتدأ وخبر مقدّر، أيْ: حسبُك كذا، نهياً.

---

[1] سيبويه: 3/ 100-101.

ثانياً: يتناول سيبويه بالتمثيل والاستشهاد أطرافاً من هذا الطلب غير المحض، فيرى أنّ قولك:

حسبُك ينمِ الناسُ، فيه معنى الأمر، أيّ: اسكت، أو احبس عن الكلام ينمِ الناس، بجزم (ينم) جواباً للطلب مع خلوهن، أعني: (ينم) من الفاء.

ومثله قولك: صه أحسنْ إليك، بجزم (أحسنْ) لوقوعه بعد طلب غير محض معبر عنه باسم الفعل الأمري (صه) بمعنى: اسكت.

وممّا يجريه سيبويه هذا المجرى قول بعض العرب[1]: (اتقي الله امرؤٌ وفعلَ خيراً يثبْ عليه)، بجزم: (يثبْ) لأنّه في موضع جواب لطلب مقدّر، والتقدير: ليتقِ الله امرؤ وليفعل خيراً يثبْ عليه.

ثالثاً: وعن أستاذه الخليل - رحمه الله - ينقل سيبويه أنّ قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [من سورة المنافقون: 10]، على جعل الفاء عاطفة و(أكنْ) مجزوم على محلّ: (فأصّدق)، والتقدير: إنْ أخرتني أصدقْ وأكنْ من الصالحين.

وقرئ بنصب (أكون) واثبات الواو سببيةً، واصدق: منصوب بعد فاء السببية في جواب الطلب المعبر عنه بالتحضيض واسم (أكن) مستتر.

وقرئ: فأتصدق، وقرئ: وأكونُ على تقدير: وأنا أكون[2].

أمّا استشهاد الخليل - رحمه الله - ببيت زهير وهو في معرض إجابته سؤال تلميذه سيبويه عن قوله تعالى من آية سورة المنافقون فللموازنة بين ما يحمل على موضع ما قبله، ولا يحتاج فيه إلى تغيير لفظ العامل كما هو في الآية الكريمة، وعلى قراءة النصب في (أكون) عطفاً على ما بعد الفاء وهو (أصدّق)، وذلك لا يحتاج فيه إلى تغيير لأنّه عطف على الموضع.

(1) ينظر: الأشموني، 3/ 311.

(2) ينظر: الأخفش: معاني القرآن، ص62، والزمخشري: الكشاف، 4/ 403.

وما يحمل على ما قبله وهو بحاجة إلى تغيير لفظ العامل كما في بيت زهير: (ولا سابقٍ شيئاً ....)، لأنَّ (سابقٍ) ليس في موضع جرّ أصلاً، وقد عُدّ مثل هذا العطف ضعيف غير حَسَنٍ، وهو على تقدير الباء في خبر ليس وهو: (مدرك)، أيّ: (لستُ بمدركٍ) ثمّ عُطف عليه (سابقٍ).

رابعاً: أمّا قول عمرو بن عمار الطائي، وقيل لامرئ القيس[1]:

فقلتُ لـه صَوِّبْ ولا تُجهدَنّـه ... فيُدْنِك من أُخرى القطاةِ فتزْلَقِ

فهو على جزم (يدنك) حملاً على النهي، أيّ: لا تجهدنه ولا يدنك، ويجوز نصبه بعد الفاء السببية على جواب النهي، وصوب: خذ القصد للسير، وأرفق بالفرس ولا تجهد، وأخرى القطاة، مقعد الردف، ويروى: فيذرك بالذال، من الإرذاء، وهو الرمي.

خامساً: وعلى النهي تجري تراكيب من نحو:

لا تمدُدْها فتشقُقْها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألتُه عن آتي الأميرَ لا يقطعُ اللّصَّ، فقال: الجزاءُ ها هنا خطأً، لا يكون الجزاءُ أبداً حتّى يكون الكلامُ الأول غيرَ واجب، إلاّ أنْ يُضطر شاعرٌ، ولا نعلم هذا جاء في شعر البتّة، وسألته عن قوله: أمّا أنت منطقاً انطلقُ معك، فرفعَ، وهو قول أبي عمروٍ، وحدثنا به يونس، وذلك لأنّه لا يجازي بأنْ، كأنّه قال: لأنْ صرت منطلقاً انطلقُ معك. وسألته عن قوله: ما تدومُ لي أدومُ لك، فقال: ليس في هذا جزاءٌ، من قبل أنّ الفعل صلةٌ لـمَّا؛ فصار بمنزلة الذي، وهو بصلته كالمصدر، ويقع على الحين كأنّه قال: أدومُ لك دوامك لي، فما، ودُمْتَ، بمنزلة الدوام، ويدلُّك على أنّ الجزاء لا يكون ها هنا أنّك لا تستطيع أنْ تستفهم بما تدُومُ على هذا الحد، ومثل ذلك: كلّما تأتيني آتيك، فالإتيانُ صلة لـمَّا، كأنّه قال: كلُّ إتيانك

---

[1] ينظر: امرء القيس: ديوانه، ص 174، وابن جني: المحتسب، 2/ 181، وثعلب: مجالس العلماء، 2/ 436، والمبرد: المقتضب، 2/ 23 (بلا نسبة).

آتيك، وكلما تأتيني يقع أيضاً على الحين كما كان ما تأتيني يقع على الحين، ولا يُستفهم بما تدُومُ. وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لِمَ جاز دخولُ الفاء ها هنا والذي يأتيني بمنزلة عبدالله، وأنت لا يجوز لك أنْ تقول عبدالله فله درهمان؟ فقال: إنّما يحسن في الذي لأنّه جعل الآخر جواباً للأول، وجعل الأول به يجبُ له الدرهمان، فدخلت الفاء ها هنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال: إنْ يأتني فله درهمان، وإنْ شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبدالله له درهمان، غير أنّه إنّما أدخل الفاء لتكون العطيةُ مع وقوع الإتيان، فإذا قال: له درهمان: فقد يكون أنْ لا يوجب له ذلك بالإتيان، فإذا ادخل الفاء فإنّما يجعل الإتيان سبب ذلك، فهذا جزاءٌ وإنْ لم يُجزم، لأنّه صلةٌ. ومثل ذلك قولهم: كلُّ رجل يأتينا فله درهمان، ولو قال: كلّ رجلٍ فله درهمان، كان محالاً، لأنّه لم يجيء بفعل ولا بعمل يكون له جواب)[1].

أقول:

يستعرض سيبويه في هذا النص جملة من الأمثلة التي يحاول عبرها أنْ يؤكّد التراكيب التي فيها معنى الجزاء، وممّا جرت مجرى الطلب أمراً أو نهياً، أو استفهاماً، أو غير ذلك من أنواع الطلب المحض، ويحاول أيضاً أنْ يدفع بالمتعلم إلى الاحتراس من أنْ يفسّر بعض التراكيب تفسيراً يدخلها دائرة التراكيب الطلبية أو الشرطية، وهي ليست كذلك،ويدلّه على توجيهاتها الإعرابية الصحيحة، وعلى النحو المبيّن في المخطط الآتي:

التركيب	موضع الحديث	الوصف النحوي الدلالي
آتي الأميرَ لا يقطعُ اللّصَّ	يقطعُ	لابُدّ من رفع هذا المضارع لأنّ ما قبله كلام إخباري موجب ليس فيه معنى لطلب أو الشرط. فإذا اضطر شاعر إلى جزم الفعل هنا على معنى: إنْ آته لا يقطعْ اللص، بجعل الإتيان سبباً لعدم مقطع اللص من أجله، جزم. والجزم هنا على ما يقول سيبويه غير وارد في كلام أو شعر.

---

(1) سيبويه: 3/101-103.

الوصف النحوي الدلالي	موضع الحديث	التركيب
بالرفع، لأنه على تقدير: لأنْ كنتَ منطلقاً انطلقْ معك، وهو على معنى: لانطلاقك انطلقْ معك.	انطلقْ	أمّا أنتَ منطقاً انطلقْ معك
بالرفع، لأنّ (ما) مصدرية والتقدير: مدّةُ دوامك لي أدومُ لك، وليس في الكلام معنى الجزاء،ولا يمكن الاستفهام بـ (ما) تدوم إذا كانت موصولة بما بعدها.	أدومُ	ما تدومُ لي أدومُ لك
الرفع، لأنّ في (كلّما) معنى الوقت والدوام، ولأنّ (ما) في كلما مصدرية. والتقدير: كلُّ وقت إتيانك لي إتيان مني، أو: كلُّ وقت إتيان منك لي آتيك، وليس فيه معنى الاستفهام، كالذي سبق.	آتيكَ	كلّما تأتيني آتيكَ
دخلت الفاء هنا لأنه جواب (الذي) الواقع مبتدأ وما بعده صلة له، وهو على تقدير: إنْ يأتني فله درهمان، ويجوز الاستغناء عن ذكر الفاء، كما هو الحال في قولك: محمد له درهمان، من غير الفاء، ووجود الفاء إشارة إلى أنّ العطية مع وقوع الإتيان، ومن غير الفاء يصير المعنى أنّ العطية قد لا تتسبب عن الإتيان.	فله درهمان	الذي يأتيني فله درهمان

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومثـل ذلـك: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [مـن سـورة البقـرة: 274]، وقـال تعـالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [من سورة الجمعة: 8]، ومثل ذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ﴾ [من سـورة البروج: 10]) [1].

---

(1) سيبويه: 3/ 103.

أقول:

قد يعبّر عن الشرط من دون استعمال أداة من أدواته المعروفة كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [من سورة النور: 4]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [من سورة النحل: 53]، ومما يرتبط من الكلام بعضه ببعض في علاقات سببية نشمّ منها رائحة الشرط يسوق سيبويه هنا جملة من الآيات الكريمة، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [من سورة البقرة: 274]. فـ (الذين) في محلّ رفع مبتدأ، وجملة (ينفقون أموالهم) صلة الموصولة لا محلّ لها من الإعراب، و(سراً) و(علانية) حالان، أو منصوبان بنزع الخافض، وفي (الذين) معنى الشرط.

والفاء رابطة فيها معنى السببية التي ينعقد ما بعدها بما قبلها انعقاد السبب بالمسبب، وجملة (فلهم أجرهم) من المبتدأ والخبر، خبر للمبتدأ (الذين).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [من سورة الجمعة: 8]. فالموت اسم (إنّ) و(الذي) في محلّ نصب صفة للموت، وجملة (تفرّون) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، والفاء في (فإنّه) رابطة لـمّا تضمنه اسم الموصول من معنى الشرط، والهاء في محلّ نصب اسمها و(ملاقيكم) خبر لها، والجملة الاسمية في محلّ رفع خبر (إنّ) الأولى، وقيل: إنّ الفاء زائدة[1]، وقيل: إنّ الموت الذي تفرّون منه كلام برأسه، أيّ: إنّ الموت هو الشيء الذي تفرّون منه، ثمّ استؤنف: إنّه ملاقيكم[2].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ﴾ [من سورة البروج: 10]، فالفاء في ﴿فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾

---

(1) ينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 3/ 155-156.

(2) الزمخشري: الكشاف، 4/ 393، وينظر: القرطبي، 8/ 97.

رابطة للجواب، والشرط مقدّر مفهوم من (الذين) و(لهم) جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم، وعذابُ: مبتدأ مؤخر، وجهنم: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة لكونه ممنوعاً من الصرف، وجملة (فلهم عذابُ جهنم) خبر ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ﴾.

حذف جواب الشرط جوازاً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألتُ الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [من سورة الزمر: 73]، أين جوابها؟ وعن قوله عزوجل: ﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ﴾ [من سورة البقرة: 165]، و﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [من سورة الأنعام: 27]، فقال: إنّ العرب قد تترك فيمثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر في شيء وُضع هذا الكلامُ، وزعم أنّه قد وُجد في أشعار العرب رُبَّ لا جواب لها، ومن ذلك قول الشماخ:

ودويةٍ قفرٍ تُمشّى نعامُها　　　كمشي النّصارى في خفاف الأرندجِ

وهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجيء فيها جوابٌ لربَّ؛ لعلم المخاطب أنّه يريد قطعتُها، وما فيه هذا المعنى) [1].

أقول:

أولاً: يُحذف جواب الشرط وجوباً وجوازاً ولكل مواضعه وأحكامه،ويتطرق سيبويه إلى شيء من حذف الجواب جوازاً، فيرى استناداً إلى أستاذه الخليل - رحمه الله - أنّ العرب قد يتركون ذكر جواب الشرط لعلم المتكلّم أنّ المتلقي يعلم الجواب ويتحسّسه،

---

(1) سيبويه: 3/ 104.

ونرى أنّ جواب الشرط يحذف في معرض المبالغة، والتهويل، والتفخيم، والتعظيم[1]، مراعاة لحال المتلقي وتحفيز مشاعره، لأنّ المتلقي مع أقصى تخيله يذهب فيه الذهن بعد حذف الجواب كلّ مذهب، ولو صرّح المتكلم بالجواب لوقف الذهن عند المصرح به فلا يكون له ذلك الموقع، ومن ثمّ لا يحسن تقدير الجواب مخصوصاً إلاّ بعد العلم بالبيان)[2].

قال تعالى:﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [من سورة الأنعام: 27]، فـ (لو) شرطية غير جازمة، و(ترى) مضارع مرفوع، و(إذ) ظرف لـمّا مضى من الزمان متعلق بـ (ترى) وجملة (وقفوا على النار) في محلّ جرّ بإضافة إذا إليها، وجواب الشرط محذوف، والتقدير – والله اعلم – لرأيت شيئاً مذهلاً عظيماً، وهو كذا، وكذا، وكذا.

وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [من سورة الزمر: 73]، فـ (حتّى) ابتدائية لا محل لها من الإعراب، و(إذا) ظرف لـمّا يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط، وجملة (جاءوها) في محل جرّ مضاف إليه، وجملة: فتحت أبوابها، على تقدير الواو، أي: وفتحت أبوابها، أي: مع فتح أبوابها.

وجواب الشرط محذوف وإنّما حذف لأنّه في صفة ثواب أهل الجنة في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [من سورة الزمر: 73]، وبحذف جواب الشرط دلّ على أنّه شيء لا يحيط به الوصف[3].

وكذا قوله تعالى في صفة أهل النار ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [من سورة الزمر: 71]، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ﴾ [من سورة البقرة: 165]، فحذف جواب (لو) كما حذف في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [من سورة الأنعام: 27]، والمراد أنّ هؤلاء الظالمين

---

(1) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 3/ 183.

(2) نفسه، وينظر: نهر، د. هادي: الإتقان في النحو، 4/ 1450.

(3) ينظر: الزمخشري: الكشاف، 4/ 68.

الكافرين والمشركين لو علموا أنّ القدرة كلّها لله على كلّ شيء من العقاب والثواب، ويعلمون شدّة عقابه للظالمين إذا عاينوا العذاب يوم القيامة لكان منهم ما لا يدخل تحت الوصف من الذم والحسرة، ووقوع العلم بظلمهم وضلالهم فحذف الجواب ليترك للمتلقي أنْ يفكر في قدرة الله تعالى على كلّ شيء عقاباً وثواباً لخلقه سبحانه.

وقد يقدر الشرط كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [من سورة الأنفال: 17]، فالفاء هي الفاء الفصيحة وقعت جواباً لشرط مقدّر، والتقدير: إنْ افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ولكنّ الله قتلهم.

ثانياً: وفي العربية حذف وإيجاز وتكثيف مراعاة لحال المتكلّم والمتلقي وممّا يستشهد به سيبويه لحذف جواب (ربَّ) قول الشماخ بن ضرار (ت 22هـ)[1]:

ودويّةٍ قفرٍ تُمشّي نعامُها كمشي النّصارى في خفاف الأرندجِ

بحذف جواب ربّ لعلم السامع به، والمعنى: ربَّ دويّة قطعتُ واليرندج والأرندج: الجلد الأسود، وتمشّي: الكثرة في المشي.

شبّه أسوق النعام في سوادها بخفاف الأرندج، وخصّ النصارى لأنّهم كانوا معروفين بلبسها.

[1] ديوانه،ص83، وابن جني: سر صناعة الإعراب، ص149، وابن قتيبة: المعاني الكبير في أبيات المعاني، 1/ 346، والسيوطي: همع الهوامع، 1/ 150، 2/ 97.

تراكيب القسم

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الأفعال في القسم اعلم أنّ القسم توكيدٌ لكلامك، فإذا حلفت على فعلٍ غير منفيّ لم يقع لزمته اللامُ ولزمت اللامَ النونُ الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك: والله لأفعلنّ، وزعم الخليل: أنّ النون تلزم اللام كلزوم اللام في قولك: إنْ كان لصالحاً، فإنّ بمنزلة اللام، واللامُ بمنزلة النون في آخر الكلمة، واعلم أنّ من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين، يجري الفعلُ بعدها مجراه بعد قولك والله، وذلك قولك:أُقسمُ لأفعلنّ، وأشْهَدُ لأفعلنّ، وأقسمتُ بالله عليك لَتفعلنّ)[1].

أقول:

أولاً: القسم تعظيم للمقسم به، ولا أعظم من الله عزّوجلّ، فإنه يقسم بما عزّ عليهم، خلقه، وفي الحديث أنّ رسول الله ﷺ قال: (إذا أقسم أحدكم فليقل: والله العظيم فإن ذلك تعظيماً لله)[2].

ثانياً: والقسم ضربان، أحدهما أنْ يكون بأداة، وثانيهما بغير أداة، والأول ضربان أيضاً:أحدهما: مبتدأ وخبر ظاهران نحو: عليّ عهدُ الله، أو: في عنقي قسم، وملكُهُ في سبيل الله، وغير ذلك، والثاني: مبتدأ ظاهر وخبره محذوف نحو قول القائل: يمين الله، وعهدُ الله، ولعمري.

ثالثاً: والقسم جملة مؤكّدة، ولذلك يقول سيبويه فيه: (القسم تأكيد لكلامك) ولابُدَّ فيه من مقسم له، ومقسم عليه، ومقسم به، وحروف تعلق الفعل من: حلفتُ، أو أقسمت، أو شهدت، أو آليت، أو مستقبلها- بالمقسم به، وتُسمّى حروف القسم، وهذا الفعل يحذف في الأكثر لدلالة الحال عليه، فهو في حكم الموجود، وحروف تعلق المقسم به بالمقسم عليه، وتسمى: جواب القسم.

---

(1) سيبويه: 3/ 104.

(2) البخاري: صحيحه (كتاب الإيمان والنذور)، وينظر: حيدرة اليمني: كشف المشكل في النحو، ص 165.

والمقسم عليه: هو الخبر الذي يراد توكيده بها، وتحقيقه معها، والمقسم به: كلّ اسم شريف عند الحالف، وهي أسماء الله سبحانه وتعالى، وهذا متعيّن بالنسبة للمسلمين، فلا يجوز لهم القسم بغير الله[1].

رابعاً: وجواب القسم على ضربين: إثبات، ونفي، فإذا أقسمت على فعل مثبت لم يقع، لزمت اللام في جواب هذا القسم ووجب توكيده بنون التوكيد الخفيفة، أو الثقيلة وذلك نحو قولك: والله لأخدمنّ وطني بإخلاص وهذه اللام الواقعة في جواب القسم ليست لام ابتداء بدليل دخولها على الماضي، وإنّما دخلت لتعليق المقسم بالمقسم عليه، ودخلت النون توكيداً لهما، وهما متلازمان لا يفترقان[2].

وقد يكون الإثبات بـ(إنّ) و(اللام) كقولك: والله إنّ محمداً صادق، والله لمحمد صادق.

خامساً: ويُؤدّى القسم بالأفعال كما يُؤدّى بالأسماء وبالحروف، ومن الأفعال التي فيها معنى القسم واليمين: أقسمُ، وأحلف، وآليت، وأشهدُ تقول:أقسمُ لأفعلنَّ كذا، وأقسمت بالله عليك لتفعلنَّ كذا.

القسم على الفعل الواقع، والمنفي

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنْ كان الفعلُ قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام؛ وذلك قولك: والله لفعلت، وسمعنا من العرب من يقول: والله لكذبت، ووالله لكذب. فالنونُ لا تدخل على فعلٍ قد وقع، إنّما تدخل على غير الواجب، وإذا حلفت على فعلٍ منفي لم تغيِّره عن حاله كان عليها قبل أنْ تحلف، وذلك قولك: والله لا أفعلُ، وقد يجوز لك وهو من كلام العرب- أنْ تحذف لا وأنت تريد معناها، وذلك قولك: والله أفعلُ ذاك أبداً، تريد: والله لا افعلُ ذلك أبداً، وقال:

---

(1) ينظر: الديتوري: ثمار الصناعة، ص 378.

(2) ينظر: نفسه، ص 388-389، وابن السراج، 1/ 292، والمرادي: الجنى الداني، ص 136.

فحالف فلا والله تَهبطُ تلعةً من الأرضِ إلاّ أنتَ للذل عارفُ)[1]

أقول:

أولاً: إذا جاء القسم على فعل وقع في الماضي فلا حاجة للام في جوابه تقول: والله صدقت، ومنهم من يذكرها فيقول: والله لصدقتَ، والله لصدقَ فلان.

ثانياً: يرى سيبويه أنْ لا حاجة لتوكيد جواب القسم بالنون إذا كان القسم عليه قد حدث وانتهى، فالماضي لا يؤكّد، وإنّما تدخل نون التوكيد على غير الواجب.

ثالثاً: أمّا القسم الداخل على المنفي فلا يغيّر عن حاله التي كان عليها قبل القسم، أيّ لا تدخل اللام على جوابه، ولا يؤكّد بالنون الخفيفة أو الثقيلة، وعلى هذا يكون بخلاف جواب القسم المثبت ممّا لزمته اللام والنون، والعلة في ذلك (أنّ المنفي يتسع فيه ما لا يتسع في الموجب، بدليل جواز الجمع في الأخبار المنفية بين المتضادات)[2].

تقول: والله لا أكذبُ، ووالله ما أكذبُ.

ويجوز حذف حرفي النفي (لا) و(ما) مع نيّة إرادة معناهما وقد ذكر سيبويه جواز حذف (لا)، ولم يذكر (ما) ولم يمثل لها.

وقد اختلف النحاة بعده في جواز حذف (ما) إذا كان جواب القسم منفياً بها، فمنهم من منعه ورأى أنّ الحذف خاص بـ (لا) وحدها، وتوسّع بعضهم في إيراد علّة المنع في حذف (ما) وكذلك (إنْ) النافية[3].

رابعاً: ومن مواضع حذف (لا) من جواب القسم، مع إرادة معناها قول الشاعر لقيط بن زُرارة (ت 53ق.هـ)[4]:

فحالف فلا والله تَهبطُ تلعةً من الأرضِ إلاّ أنتَ للذل عارفُ

---

(1) سيبويه: 3/ 105.

(2) الدينوري: ثمار الصناعة، ص 388.

(3) ينظر: ابن السراج: 1/ 530، والصميري: التبصرة والتذكرة، 1/ 454، والمرادي: الجنى الداني، ص 136.

(4) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 133، والمرادي، ص 258.

والشاهد فيه حذف (لا) بعد القسم لأنَّ النفي مفهوم من سياق الكلام، ولأنَّ الفعل الموجب بعد القسم تلزمه اللام والنون، وعدم وجودهما هنا دليل على أنَّ النفي مقدّر وملحوظة، والتلعة: ما انحدر من الأرض، أو ما ارتفع، وهو من الأضداد، يريد: حالف من تعتز بحلفه، وإلاَّ عرفت الذل حيث توجهت من الأرض.

والدليل على حذف حرف النفي من الفعل المستقبل في جواب القسم قوله تعالى: (قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف) [من سورة يوسف: 85]، أيْ: ما تفتؤ، أيْ: ما تزال وتبرح، وقول امرئ القيس:

فقلتُ يمينُ الله ابرحُ قاعداً ....

يريد: لا أبرحُ [1].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألت الخليل عن قولهم: أقسمتُ عليك إلاَّ فعلت ولمَّا فعلت، لِمَ جاز في هذا الموضع، وإنَّما أقسمتُ ها هنا كقولك: والله؟ فقال: وجه الكلام لتفعلن ها هنا، ولكنَّهم إنَّما أجازوا هذا لأنَّهم شبَّهوه بنشدتك الله، إذ كان فيه معنى الطلب، وسألته عن قوله لتفعلنَّ، إذا جاءت مبتداةً ليس قبلها ما يُحلف به؟ فقال: إنَّما جاءت على نيّة اليمين وإنْ لم يُتكلّم بالمحلوف به) [2].

أقول:

حين يقول المتكلّم: أقسمتُ عليك إلاَّ فعلت، ولمَّا فعلت، فوجه كلامه أنْ يقول: أقسمتُ عليك لتفعلنَّ، بالإخبار عن فعل المخاطب أنَّه يفعل ومقسم عليه، فإذا لم يفعل فهو كاذب، وعلى هذا يكون في مثل هذه التراكيب طلبٌ من المخاطب، أنْ يفعل ويقسم، وليس

---

(1) الدينوري: ثمار الصناعة: ص 390.

(2) سيبويه: 3/ 105-106.

هناك إلزام في التصديق أو التكذيب وهو من باب حكاية كلام المتكلم في يمينه وقسمه، أو أنّه على حمل إخبار المتكلم على المعنى لا على اللفظ، وفي التركيب معنى الطلب، وإنْ كان بلفظ الإخبار.

أمّا قول القائل: (لتفعلنّ) ممّا ليس قبله قسم يكون هو جواباً له، فهو على نيّة القسم المقدر، واللام موطئة لهذا القسم وإنْ كانت واقعة في جواب في الحقيقة، لأنّ الأصل في هذا أنْ يقال: والله لتفعلنّ كذا.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنّك إذا أخبرت عن غيرك أنّه أكد على نفسه أو على غيره فالفعلُ يجري مجراه حيث حلفت أنت؛ وذلك قولك: أقسم ليفعلنّ، واستحلفه ليفعلنّ، وحلف ليفعلنّ ذلك، وأخذ عليه لا يفعلُ ذلك أبداً، وذاك أنّه أعطاه من نفسه في هذا الموضع مثل ما أعطيت أنت من نفسك حين حلفت، كأنّك قلت حين قلت أقسم ليفعلنّ قال والله ليفعلنّ، وحين قلت استحلفه ليفعلنّ قال له والله ليفعلنّ، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [من سورة البقرة: 83]، وسألت: لِمَ لَمْ يجز والله تفعلُ، يريدون بها معنى ستفعلُ؟ فقال: من قبل أنّهم وضعوا تفعلُ ها هنا محذوفةً منها لا، وإنّما تجيء في معنى لا أفعلُ، فكرهوا أنْ تلتبس إحداهما بالأخرى، قلتُ: فلم ألزمت النون آخر الكلمة؟ فقال: لكي لا يُشبه قوله أنّه ليفعلُ ، لأنّ الرجل إذا قال هذا فإنّما يُخبر بفعلٍ واقعٍ فيه الفاعلُ، كما ألزموا اللام: إنْ كان ليفعلُ، مخافةَ أنْ يلتبس بما كان يقولُ ذاك، لأنّ إنْ تكون بمنزلة ما)[1].

أقول:

أولاً: إذا أخبرت عن قسم أقسمه آخر أجريت الفعل على الصورة التي يكون القسم كأنّه لك، وذلك من حيث تعليق المقسم بالمقسم عليه، مع توكيد الفعل بأحد نوني التوكيد.

---

(1) سيبويه: 3/106-107.

فتقول: اقسم ليفعلنْ، واستحلفه ليفعلنْ، وحلف ليفعلنْ ذلك، وأخذ عليه لا يفعلُ ذلك أبداً.

كما تقول: والله لأفعلنْ، واقسمُ لأفعلنْ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [من سورة البقرة: 83]، فقد أجرى مجرى القسم، كأنه قيل: وإذا أقسمنا عليهم لا تعبدون، وقيل: معناه: ألاتعبدوا، فلمّا حُذفت (ان) رُفع.

و(لا تعبدون) إخبار في معنى النهي، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي[1]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ﴾ [من سورة البقرة: 84].

ثانياً: ولا يجوز عند سيبويه استناداً إلى أستاذه الخليل - رحمه الله - أنْ يقال: والله تعلُ، من غير وصل للقسم بجوابه باللام وتوكيده بالنون إلاّ على نيّة النفي أيْ: والله لا تفعلُ، وكرهوا التباس ما هو موجب بما هو منفي.

ومن الواضح أنّ (والله تفعلُ) على هذه الصورة تخالف وتفارق نحو: (إنّه ليفعلُ) فاللام للابتداء وليس للوصل وإنّ التركيب الثاني مثبت مؤكد، والأول: منفي في المعنى ولذلك لم يحتج إلى تعليق باللام، أو توكيد بالنون كما هو شأن القسم الموجب.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألته عن قوله عزوجل: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ [من سورة ال عمران:81] فقال: ما ههنا بمنزلة الذي، ودخلتها اللامُ كما دخلت على إنْ حين

[1] الزمخشري: الكشاف، 1/148.

قلت: والله لئن فعلتَ لأفعلنّ، واللامُ التي في ما كهذه التي في إنْ، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا، ومثل هذه اللام الأولى أنْ إذا قلت: والله أنْ لو فعلتَ لفعلتُ، وقال:

فأُقْسِمُ أنْ لو التقينا وأنتمُ لكان لكم يومٌ من الشرِّ مُظْلِمُ

فأنْ في لو بمنزلة اللام في ما، فأوقعت ها هنا لامين: لامٌ للأول ولامٌ للجواب،ولامُ الجواب هي التي يعتمد عليها القسمُ، فكذلك اللام النفي قوله عزوجل: ﴿لَمَا ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ [من سورة ال عمران: 81]، لامٌ للأول، وأخرى للجواب، ومثل ذلك: ﴿لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ﴾ [من سورة الأعراف: 18]، إنَّما دخلت اللامُ على نيّة اليمين، والله اعلم)[1].

أقول:

أولاً: اللام في (لـمَا) في آية سورة آل عمران، لام توطيء للقسم، لأنَّ أخذ الميثاق في معنى الاستحلاف، ولذلك جعل سيبويه (ما) بعدها بمنزلة (الذي) ودخلت اللام عليها كما تدخل على (إنْ) الشرطية في (لئن) في نحو:

وفي (لتؤمننّ) تكون اللام واقعة في جواب القسم والشرط جميعاً، وأنْ تكون (ما) موصولة بمعنى الذي، والتقدير: للذي اتيتكموه لتؤمننَّ، وقيل إنَّ لـلام المفتوحة في (لـمَا) للابتداء التي يتلقى بها القسم، وجملة (آتيتكم) صلة الموصولة لا محلّ لها من الإعراب.

واللام في (لتؤمننَّ) واقعة في جواب قسم مقدّر، والفعل المضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال،وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين في محلّ رفع فاعل، والضمة دليل عليها، والأصل: لتؤمنونَنَّ.

وقد جعل سيبويه اللام في (لـمَا) بمنزلة (أنْ) إذا قلت: واله أنْ لو فعلتَ لفعلتُ، و(أنْ) زائدة للتوكيد ولاستقبال القسم.

---

[1] سيبويه: 3/ 107-108.

ثانياً: ومن زيادة (أنْ) للتوكيد بعد القسم لاستقباله قول المسيب بن علس (شاعر جاهلي)[1]:

فأقسِمُ أنْ لو التقينا وأنتُمُ لكانَ لكمْ يومٌ من الشرِّ مُظْلِمُ

والشاهد فيه قوله: (أنْ لو التقينا) بجعله (أنْ) تستقبل في القسم، ولذلك لا يجوز الجمع بين (أنْ) واللام، لا يقال: أقسمُ لأنْ.

ثالثاً: أمّا قوله تعالى: ﴿لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ﴾ [من سورة الأعراف: 18]، فدخول اللام على (أملأ) لأنّه على نية القسم، أمّا اللام الداخلة على (من) فهي حرف جرّ، كاللام في آية آل عمران الداخلة على (ما)، والجار والمجرور (لِمَا) متعلّقان بـ (مصدّق)، وصلة (ما) قوله: (معكم).

لئن وما بعدها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألته عن قوله عزوجل: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ [من سورة الروم: 51]، فقال: هي في معنى ليفعلنّ، كأنّه قال ليظلُّنّ، كما تقول: والله لأفعلتُ ذاك أبداً، تريد معنى لا أفعلُ. وقالوا: لئن زُرته ما يقبلُ منك، وقال: لئن فعلت ما فعل، يريد معنى ما هو فاعلٌ، وما يفعلُ، كما كان لظلوا مثل ليظلُّنّ، وكما جاءت: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [من سورة الأعراف: 193]، على قوله: (أم صمتُّمْ فكذلك جاز هذا على ما هو فاعلٌ، قال عزوجل: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ﴾ [من سورة البقرة: 145]، أيّما هم تابعين، وقال

---

[1] ينظر: الأعلم الشنتمري، 1/ 455، وابن هشام: أوضح المسالك، 3/ 168، والبغدادي، 4/ 224.

سبحانه: ﴿أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [من سورة فاطر: 41]، أيْ ما يُمسكهما من أحدٍ، وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [من سورة هود: 111]، فإنّ إنّ حرفُ توكيد، فلها لامٌ كلام اليمين، لذلك أدخلوها كما ادخلوها في: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [من سورة الطارق: 4]، ودخلت اللامُ التي في الفعل على اليمين، كأنّه قال: إنّ زيداً لَما والله ليفعلنّ)[1].

أقول:

أولاً: اللام في (لئن) موطئة للقسم داخلة على حرف الشرط (إنْ) وهذا يعني اجتماع قسم متقدّم وشرط، ولذلك يأتي الجواب للقسم لا للشرط قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ [من سورة الروم: 51]، والفاء في (فرأوه) عاطفة و(مصفراً) حال، و(لظلوا) اللام واقعة في جواب القسم، والجملة لا محلّ لها من الإعراب، لأنها جواب القسم، وقد أغنت عن جواب الشرط نظراً لتقدم القسم.

ثانياً: وعلى غرار سورة الروم في مجيء الماضي بدلاً من المضارع قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [من سورة الأعراف: 193]، بمجيء (صامتون) بدلاً من: (صمتم)، التي لو جاء لعطف على (أدعوتموهم) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ [من سورة البقرة: 145]، فـ (ما تبعوا) هو جواب القسم المحذوف سدّ مسدّ جواب الشرط وعلى تقدير: ما هم تابعين، وقد جاء (فعل) بدلاً من (فاعل). وعلى هذا أيضاً قوله تعالى: ﴿أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [من سورة فاطر: 41]، فالواو عاطفة، واللام: موطئة للقسم، وإنْ: شرطية، وزالتا: فعل ماض في محلّ جزم وهو فعل الشرط، و(إنْ) نافية،

---

[1] سيبويه: 3/ 108-109.

وأمسكهما: فعل ماض ومفعوله، ومن أحدٍ، من حرف جرّ زائد، وأحد: مجرور لفظاً مرفوع محلاً، و(بعده) في محلّ نصب حال، أو في محلّ جرّ صفة لأحد على اللفظ، وجملة: إنْ امسكهما لا محلّ لها من الإعراب جواب القسم، وجواب الشرط محذوف دل عليه جواب القسم، والماضي: (أمسكهما) على تقدير: يمسكهما.

ثالثاً: أمّا قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [من سورة هود: 111]، ففيه (ليوفينّهم) جواب قسم محذوف، واللام في (لـمّا) موطئة للقسم، و(ما) مزيدة، والمعنى: وإنّ جميعهم والله ليوفينّهم ربك أعمالهم إنْ كانت خيراً أو شراً، حسنة أو قبيحة.

وقرئ بتخفيف (إنْ) على إعمالها بوصفها مخففة من الثقيلة وتنوين (كلا) عوض من المضاف إليه.

وقرئ: وإنْ كلٌ لـمّا ليوفينهم، على أنّ إنْ نافية، و(لـمّا) بمعنى إلاّ، وفي الآية الكريمة قراءات آخر[1].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد يستقيم في الكلام إنّ زيداً ليضربُ وليذهبُ، ولم يقع ضربٌ والأكثرُ على ألسنتهم – كما خبّرتُك – في اليمين، فمن ثمّ ألزموا النون في اليمين، لئلا يلتبس بما هو واقعٌ، قال الله عزوجل: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [من سورة النحل: 124]، وقال لبيد:

ولقد علمتُ لتأتينّ منيّتي ... إنّ المنايا لا تطيشُ سهامُها

كأنّه قال: والله لتأتينّ، كما قال: قد علمتُ لعبدُ الله خيرٌ منك، وقال: أظنُّ لتسبقنّي، وأظنُّ ليقومنّ، لأنّه بمنزلة علمتُ، وقال عزوجل: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟

[1] ينظر: الزمخشري: الكشاف، 2/ 433-434.

ٱلْأَيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [من سورة يوسف: 35]؛ لأنّه موضعُ ابتداً، الا ترى أنّك لو قلت: بدا لهم أيُهم افضلُ، لحسُن كحسنه في علمت، كأنّك قلت: ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا)[1].

أقول:

أولاً: في نحو: إنّ زيداً ليصدقُ، برفع الفعل (يصدقُ) على الحالية وقد يُراد به الاستقبال،والفعل على هذا لم يقع، وعليه وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [من سورة النحل: 124]، والحكم لم يقع، وإنّما سيقع في اليوم الموعود الآتي.

ثانياً: أمّا قول لبيد[2]:

ولقد علمتُ لتأتينَّ منيّتي ... إنّ المنايا لا تطيشُ سهامُها

فقد علق فيه (لتأتينّ) بعلمت، وهو على نيّة القسم، والمراد: علمت والله لتأتينّ منيتي، لأنّ المنايا لا تعدل عن الرمية ولا تخطئ إنْ جاء أجل الإنسان.

و(علمتُ لتأتينّ) بمنزلة قولك: قد علمتُ لعبدُ الله خيرُ صديق، وكذلك قولك: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْأَيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [من سورة يوسف: 35].

ف(ليسجننه) لا يكون فاعلاً لـ (بدا) لأنّه جملة، والفاعل لا يكون جملة على الوجه الصحيح، فقد اختلف النحاة في جواز مجيء الجملة فاعلاً، أو عدم جوازه، وكان للمجوزين أو المانعين حججهم وتأويلاتهم[3]، ونرى أن الذي جوّز مثل هذا الإسناد اعتبار التأويل، مثلما جاز في باب الابتداء حيث جُعلت الجملة مبتدأ مؤخراً في قوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [من سورة يس: 10]، والتقدير: انذارك وعدمه سواءٌ عليهم،

---

(1) سيبويه: 3/ 109-110.

(2) ديوانه (معلقته) وينظر: البغدادي، 4/ 13، 332، والعيني، 2/ 405، والسيوطي: شرح شواهد المغني، ص 280.

(3) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 123، وابن هشام: مغني اللبيب، 2/ 440-448.

أيّ: الأمر سيّان عندهم، وتقدير الفاعل باعتبار التأويل في آية سورة يوسف: ثمّ بدا لهم بداءٌ، وجملة (ليسجننّه) مفسرة لذلك البداء، ويمكن عدّ التركيب كلّه (ليسجننّه) مقصوداً به اللفظ، وأنّه بحكم الكلمة المفردة، وإعرابه يكون على الحكاية.

ومن نافلة القول أنْ نسجل هنا بعضاً من الحقائق الموضوعية في تركيب القسم في العربية، ممّا لم يفصل سيبويه القول فيه وبالنقاط الآتية[1]:

أولاً: أنّ ألفاظ القسم على ثلاثة أضرب:

- حروف وهي: الباء، والواو، والتاء، واللام، ومن.
- وأسماء: وهي إما صريحة في القسم كـ (لعمري) و(يمين الله) و(أيمن الله)، أو غير صريحة في القسم كـ (في عنقي) و(عليّ) و(في ذمتي).
- وأفعال: وهي: اقسم، وأحلف، وآليت.

ثانياً: أكثر ما يستعمل في القسم هي الحروف، والباء أصل، لأنّها من حروف الجرّ فهي لذلك أقعد من الباقية في تعليق الفعل المقسم به، ويجوز فيها ثلاثة أشياء لا تجوز في الأحرف الباقية، فاحد تلك الثلاثة:

- أنّ الفعل يجوز ذكره معها ليقال: حلفتُ بالله.
- والثاني: دخول (لا) في جوابها، يقال: بالله إلاّ فعلت.
- والثالث: أنّك تقول: والله لأخدمنّ الناس، فإذا أردت إضماره رجعت إلى الباء فقلت: به لأخدمنّ الناس.

أمّا الواو فهي بعد الباء في الاستعمال، ومعناها الجمع، ومعنى الباء الإلصاق، ومعنى الإلصاق ومعنى الجمع متقاربان، وتختلف الواو عن الباء في كونها لا تستعمل إلاّ مع الأسماء الظاهرة.

---

[1] تنظر التفاصيل في: المبرد: المقتضب، 2/ 318-324، وابن جني: سر صناعة الإعراب، 1/ 117، 159، والخصائص: 2/ 19، والديتوري: ثمار الصناعة، ص 378 وما بعدها، وحيدرة اليمني، ص 165، وما بعدها، وابن يعيش، 8/ 34.

والتاء بدل من الواو، ومن أبرز سماتها اختصاصها باسم الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [من سورة الأنبياء: 57]، واللام تختص أيضاً باسم الله تعالى بعد أنْ تتضمن معنى التعجب.

وأمّا (من) فقد أسقطها أكثر من نحوي من قائمة حروف القسم، وهي عند من أثبتها تختصّ بلفظه (ربي) يقال: من ربّي لأفعلنّ.

ثالثاً: وقد يحذف حرف القسم، فيضعف الجرّ وإنْ كان قد استعمل فمن العرب من يقول: الله لأفعلنّ، وحذف حرف الجرّ على ما يرى سيبويه كثير في كلامهم، وسببه التخفيف، ولم يتفق بعض النحاة مع سيبويه في ذلك[1].

والأجود عند بعض النحاة أنّك إذا حذفت حرف القسم عوضت منه أحد ثلاثة أشياء: همزة الاستفهام، وهمزة القطع، و(ها) للتنبيه مفصولة وموصولة بعد (إي) و(لا) خاصة، تقول:

أي ها الله لأفعلنّ، ولا ها الله، وإي هاالله، ولا هاالله.

رابعاً: ومن الأسماء: يمينُ الله، وأيمن الله، وعهد الله، وأمانة الله، وميثاق الله.

ويجوز فيها الرفع على الابتداء، والنصب على تقدير فعل محذوف والتقدير: ألزم نفس يمين الله وأمانته، قال امرؤ القيس:

فقلتُ: يمينَ الله أبرحُ قاعداً ... ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

وأيمن الله عند سيبويه وتابعه البصريون اسم مفرد وألفه ألف وصل لجواز كسرها فيقال: إيمن الله، ويبدل منها اللام، فيقال: ليمن الله، وهو عند الكوفيين اسم مجموع، وألفه قطع، وهو جمع يمين[2].

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 336، وسيبويه، 2/ 144.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 59).

خامساً: ومـمّا يقسم به من الأسماء (عوضُ) وهو مبني على الضمّ، أو على الفتح، ومنهم من عدّ (جَيْرِ) اسم مقسم به في نحو (جَيْرِ لأفعلـنّ كـذا) والأصح أنّـه حـرف بمعنـى (نعم) والقسـم محذوف بعده، لأنّه قد عرف مكانه من حيـث كـان (جـير) لا يـستعمل إلاّ في تراكيب القسم.

سادساً: قد يجيء الاسم المقسم به منصوباً كما أسلفنا فيقـال: أمانـة الله لأصـدقنّ، وعهد الله لأنصفنّ، على تقدير: ألزم نفسي أمانة الله وعهد الله، وكـذلك كـلّ مقسم بـه إذا حذفت منه حرف الجرّ نصبته بإضمار فعل تقول:

الله لأصدقنّ والمعنى: احلف بالله.

والأشهر في هذا الرفع على الابتداء وإضمار الخبر.

سابعاً: يقسم العرب بالفعـل ماضـياً، ومـستقبلاً مـع الفاعـل فيقولـون: شـهد الله، ويشهدُ الله، وعلم الله، ويعلمُ الله، قال الحارث بن عباد بن ضبيعة:

لم أكـــن مـــن جناتِهـــا علِـــمَ اللهُ   وإنّـــي لحرِّهـــا اليـــومَ صـــالي

الأسماء التي يتعذّر تقديمها على عاملها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الحروف التي لا تقدم فيها الأسماءُ الفعلَ فمن تلك الحروف الحروفُ العوامل في الأفعال الناصبةُ، الا ترى أنّك لا تقول: جئتُك كي زيدٌ يقول ذاك، ولا خفتُ أنْ زيدٌ يقولَ ذاك، فلا يجوز أنْ تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم، كما لا يجوز أنْ تفصل بين الاسم وبين إنّ وأخواتها بفعل، وممّا لا تقدمُ فيه الأسماء الفعل الحروفُ العوامل في الأفعال الجازمةُ، وتلك: لَمْ، ولَمّا، ولا التي تجزم الفعل في النهي، واللامُ التي تجزم في الأمر، الا أنّه لا يجوز أنْ تقول:لَمْ زيدٌ يأتك، فلا يجوز أنْ تفصل بينها وبين الأفعال بشيء، كما لم يجز أنْ تفصل بين الحروف التي تجرّ وبين الأسماء بالأفعال، لأنّ ألزم نظير الجرن ولا يجوز أنْ تفصل بينها وبين الفعل بحشوٍ، كما لا يجوز لك انْ تفصل بين الجار والمجرور بحشوٍ، إلاّ في شعر. ولا يجوز لك في التي تعمل في الأفعال فتنصب، كراهة أنْ تشبه بما يعمل في الأسماء، الا ترى أنّه لا يجوز أنْ تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بحشوٍ، كراهية أنْ يشبهوه بما يعمل ي الاسم؛ لأنّ الاسم ليس كالفعل، وكذلك ما يعمل فيه ليس كما يعمل في الفعل، الا ترى إلى كثرة ما يعمل في الاسم وقلة هذا، فهذه الأشياء فيما يجزم أردأ وأقبحُ منها في نظيرها من الأسماء، وذلك أنّك لو قلت: جئتُك كي بك يؤخذ زيدٌ لم يجز، وصار الفصلُ في الجزم والنصب أقبحَ منه في الجرّ؛ لقلّة ما يعمل في الأفعال، وكثرة ما يعمل في الأسماء)[1].

أقول:

لا يجوز تقديم الاسم المعمول على عامله في المواضع الآتية:

أولاً: العامل الواقع بعد أداة من أدوات النصب كـ (كي) و(أن) المصدرية الناصبة، فلا يقال:

جئتك كي زيدٌ يقولَ ذاكَ.

و: خفتُ أنْ زيدٌ يقول ذاكَ.

---

(1) سيبويه: 3/110-111.

وعلّة هذا عدم جواز الفصل بين الحرف المصدري ومعموله من الأفعال بفاصل، مثلما لا يجوز الفصل بين الاسم وبين (إنّ) وأخواتها بفعل، فلا يقال: جئتك لأنّ يأتي محمداً مبكراً.

ثانياً: ولا يجوز تقديم الاسم المعمول على عامله الواقع بعد أداة من أدوات الجزم، فلا يقال:

لم محمدٌ يتفوق في الامتحان.

و: قطفنا الزيتون ولمّا موسمُ القطاف يحلّ.

والسبب في هذا أنّ الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء ولمّا تعذّر الفصل بين الجار والمجرور بفاصل، تعذر الفصل بين الجازم والمجزوم، أو الناصب والمنصوب بفاصل أيضاً، إلاّ تحت الضرورة الشعرية فقد يفصل بين الجار والمجرور، ويكون الفصل قبيحاً غير مقبول ين يفصل بين الفعل وجازمه أو ناصبه، لقلة ما يعمل في الأفعال من عوامل النصب والجزم، ولكثرة ما يعمل في الأسماء من حروف الجرّ المتكاثرة في العدة وفي الكلام.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ حروف الجزاء يقبح أنّ تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنّهم شبهوها بما يجزم ممّا ذكرنا، إلاّ أنّ حروف الجزاء قد جاز لك فيها في الشعر لأنّ حروف الجزاء يدخلها فعل ويفعلُ، ويكون فيها الاستفهامُ فترفع فيها الأسماءُ، وتكون بمنزلة الذي، فلمّا كانت تصرّفُ هذا التصرُّفَ وتُفارقُ الجزمَ ضارتْ ما يجرُّ من الأسماء التي إنْ شئت استعملتها غير مضافة نحو: ضاربٍ عبد الله، لأنّك إنْ شئت نوّنت ونصبت، وإنْ شئت تُجاوز الاسم العامل في الآخر، يعني ضارب، فلذلك لم تكن مثل لَمْ ولا في النهي واللام في الأمر؛ لأنهنّ لا يفارقن الجزم) [1].

---

[1] سيبويه: 3/112.

أقول:

ممًا يقبح أنْ تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال هي ألفاظ الجزاء لكونها تشبه حروف الجزم، غير أنّ ألفاظ الجزاء يجوز فيها الفصل في بعض التراكيب أعني في (ضرورة الشعر) لكونها تتقدم الماضي والمضارع، وحروف الجزم مختصّة بالأفعال المضارعة، وذلك يكون من ألفاظ الجزاء ما فيه معنى الاسمية أو الظرفية، ويعبّر ببعضها عن الاستفهام. أمّا حروف الجزم فلا تفارق المضارع، ولا تفارق معنى النهي أو الأمر.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ويجوز الفرقُ في الكلام في إنْ إذا لم تجزم في اللفظ، نحو قوله:

عاوِدْ هَراةَ وإنْ معمورُها خَرِبَا

فإنْ جزمت ففي الشعر، لأنّه يشبه بلَمْ، وإنّما جاز في الفصل ولم يُشبه لَمْ لأنّ لَمْ لا يقع بعدها فعل، وإنّما جاز هذا في إنْ لأنّها أصل الجزاء ولا تفارقه، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل يها حين قالوا: إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌ. وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعفٌ في الكلام، لأنّها ليست كإنْ، فلو جازَ في إنْ وقد جزمت كان أقوى إذ جاز فيها فعل، وممّا جاء في الشعر مجزوماً في غير إنْ قولُ عديٍّ بن زيد:

فمَتى واغِلٌ يَنُبْهُم يُحَيُّوهُ وتُعْطَفْ عليه كأسُ الساقي

وقال كعب بن جُعيل:

صَعْدَةٌ نابِتَةٌ في حَائِرٍ أيْنَمَا الريحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

ولو كان فعل كان أقوى إذ كان ذلك جائزاً في إنْ في الكلام)[1].

أقول:

أولاً: يجوز في (إنْ) الشرطية أنْ يتقدّم معمول الفعل الواقع بعدها عليه، ويكون فاعلا لفعل محذوف يفسّره المذكور، كقول أحد شعراء (هراة) المدينة التي افتتحها عبدالله بن خازم سنة 66هـ[2]:

عـاوِدْ هَـراةَ وإنْ معمورُهـا خَرِبَـا   وأسـعد اليـوم مـشغوفاً إذا طربـا

والشاهد فيه قوله: وإنْ معمورُها خربا، حيث قدّم الاسم على فعل الشرط بعد (إنْ)، والألف في (خربا) حيث قدّم الاسم وقد جاز هذا في (إنْ)، ولم يجز في (لم) لأنَّ لم لا يليها فعلٌ ماض، وإنْ يليها الماضي والمضارع، ولكونها أيضاً من حروف الجزاء، بل إنها أصل حروف الجزاء، ولا تستعمل إلاّ له، ولذلك جاز إضمار الفعل قبلها في نحو: إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شراً فشرٌّ، والتقدير إن كان الأمر خيراً فخير، وإنْ كان شراً فشرٌّ، أمّا بقية حروف الجزاء فلا يصحّ فيها إضمار الفعل بعدها إلاّ في ضرورة الشعر كقول عدي بن زيد (ت نحو 35ق.هـ)[3]:

فمَتـى واغِـلٌ يَنُـبْهُم يُحيّـو   هُ وتُعْطَـفْ عليـه كـأسُ الـساقِي

والشاهد فيه تقديم الاسم على الفعل في (متى) وهي اسم شرط جزمت المضارع بعدها مع تديم الفاعل عليه وذلك للضرورة الشعرية، والفاعل (واغلٌ) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور لأنَّ الشرط لا يكون إلاّ بالفعل فلابُدّ من تقديره بعد اسم الشرط (متى).

---

(1) سيبويه: 3/ 112-113.

(2) ينظر: المرزوقي، 1/ 174، والبغدادي، 9/ 39، وابن منظور (هدا) ، 15/ 361.

(3) ديوانه، ص 156ان وينظر: المقتضب، 2/ 76، والأنباري: الإنصاف (المسألة 88)، والبغدادي، 3/ 9،46/ 37، 39، والسيوطي: همع الهوامع، 2/ 59.

ثانياً: ومـمّا جاء في الشعر من تقديم الاسم على الفعل الواقع بعد أداة الشرط قول كعب بن جُعيل[1]:

صَـــــعْدَةٌ نابِتَـــــةٌ في حَــــائِرٍ   أيْنَمَـــا الـــريحُ تُمَيْلُهَـــا تمِـــلْ

والشاهد فيه تقديم الاسم (الريحُ) على فعل الشرط (تميلها) وذلك للضرورة الشعرية، ولا يتقدم الاسم مع أدوات الشرط إلاّ اضطراراً، ما عدا (إنْ) الشرطية فإنه يتقدم معها.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنّ قولهم في الشعر: إنْ زيدٌ يأتك يكن كذا، إنّما ارتفع على فعل هذا تفسيرهُ، كما كان ذلك في قولك: إنْ زيداً رأيتَه يكنْ ذلك؛ لأنَّه لا تُبتدأ بعدها الأسماء ثمّ يُبنى عليها. فإنْ قلت: إنْ تأتني زيدٌ يقلْ ذاك، جاز على قول من قال: زيداً ضربتُه، وهذا موضعُ ابتداً، الا ترى أنّك لو جئت بالفاء فقلت: إنْ تأتني فأنا خيرٌ لك، كان حسناً، وإنْ لم يحمله على ذلك رفع وجاز في الشعر كقوله:

اللهُ يَشكرُها

ومثل الأول قول هشام المري:

فمـــن نحـــن نُؤمِنْـــه يَبِـــتْ وهْـــوَ آمِـــنٌ   ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ منّا مفزّعاً) [2].

أقول:

أولاً: يرى سيبويه أنّ الاسم المتقدّم على الفعل في الجزاء في نحو: إنْ زيداً يأتك يكن كذا، هو فاعل لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور في التركيب المعين، وفريق من النحاة يجعل

---

(1) ينظر: الآمدي: المؤتلف والمختلف، ص 84، والبغدادي، 9/ 38، 39، 43، والأشموني، 3/ 580.

(2) سيبويه: 3/ 113-114.

الاسم المتقدم فاعلاً للفعل المذكور، ومنهم من يعربه مبتدأ، وهو بعيد، لأنَّ أداة الشرط الجازمة مختصّة بالدخول على الأفعال[1].

ثانياً: فإذا تقدم فعل الشرط جاز أنْ يتقدم معمول جواب الشرط في نحو: إنْ تأتني زيدٌ يقل ذاك، وتقديم فاعل الفعل الواقع جواباً للشرط بمنزلة تقديم المفعول على عامله في نحو: زيداً أكرمته ولم تتفق كلمة النحاة على تقديم الاسم في الجواب، ورفعه على أساس أنّه فاعل لفعل محذوف أيضاً، ويفسره المذكور، وإنْ كان في موضع ابتداء، ولو كان مبتدأ للزمته الفاء، وبذلك يبطل جزم الفعل بعده لأنّه سيكون على صورة: إنْ تأتني فمحمدٌ يقولُ ذاك، ولا يجوز جزم (يقولُ) لأنّه خبر عن المبتدأ (محمدٌ) وهو بمنزلة قول حسان بن ثابت ﷺ[2].

مَن يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرها ... والشرّ بالشرّ عند الله مِثلانِ

ثالثاً: وممّا يجري مجرى قول عدي بن زيد في تقديم الاسم على الفعل للضرورة الشعرية، ورفع الاسم بعد أداة الشرط بإضمار فعل يفسّره الفعل المذكور، قول هشام المريّ (شاعر جاهلي)[3]:

فمَن نحنُ نُؤمِنْه يَبِتْ وهْوَ آمِنٌ ... ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ منّا مفزّعاً

فالشاهد فيه قوله: (فمن نحنُ) بجعل (نحنُ) في موضع رفع فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور.

---

(1) ينظر: ابن يعيش، 9/ 4.

(2) مرّ بيانه.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 75، وابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 403، والبغدادي، 9/ 38، 40، والشنقيطي: الدرر، 5/ 77.

الأحرف التي لا يجوز الفصل بينها وبين الفعل بعدها

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلاّ الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أنْ يكون قبله شيء منها فمن تلك الحروف قد، لا يُفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جوابٌ لقوله أفعل، كما كانت ما فعل جواباً لَهَلْ فعل؟ إذا أخبرت أنّه لم يقع، ولـمّا يفعل وقد فعل، إنّما هما لقومٍ ينتظرون شيئاً، فمن ثمّ أشبهت قد لـمّا، في أنّها لا يُفصل بينها وبين الفعل، ومن تلك الحروف أيضاً سوف يفعلُ؛ لأنها بمنزلة السين التي في قولك سيفعلُ، وإنّما تدخل هذه السينُ على الأفعال، وإنّما هي إثباتٌ لقوله لن يفعل، فأشبهتها في انّ لا يُفصل بينها وبين الفعل. ومن تلك الحروف: ربّما وقلّما وأشباهُهما، جعلوا رُبَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل، لأنهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى (رُبَّ يقولُ) ولا إلى (قلَّ يقولُ)، فألحقوهما ما وأخلصوهما للفعل، ومثل ذلك: هَلاّ ولَوْلا، وألاّ، ألزموهنّ لا، وجعلوا كلَّ واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد، وأخلصوهنّ للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض، وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال:

صددتِ فأطولت الصدودَ وقلّما ... وِصالٌ على طُول الصدود يَدُومُ)[1]

أقول:

من الأحرف التي لا يجوز الفصل بينها وبين الفعل الواقع بعدها أتى سيبويه هنا على الآتي:

أولاً: قد: وهي لفظ مشترك؛ يكون اسماً بمعنى (حَسْب) واسم فعل بمعنى: كفى، ويكون حرفاً مختصاً بالفعل الماضي المتصرف، أو المضارع المجرد من الناصب أو الجازم، أو حرف الاستقبال وهي حرف توقع، أو تقريب، أو تقليل، أو تكثير، أو تحقيق[2].

---

(1) سيبويه: 3/ 114.

(2) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 253 وما بعدها.

ثانياً: سوف والسين: والسين حرف مهمل للاستقبال، يختصّ بالفعل المضارع فيخلصه للاستقبال كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [من سورة النبأ: 4]، وسوف حرف استقبال مختص بالمضارع كالسين، ولكنها أبلغ في التنفيس من السين على ما يرى بعض النحاة.

ثالثاً: ربّما، وقلّما ورُبَّ حرب جرّ تفيد التقليل، فإذا زيدت بعدها (ما) الكافة كفتها عن عمل الجرّ فيما بعدها، وتلاها جملتان إما اسمية وإما فعلية، قال تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [من سورة الحجر: 2]، والأصل في (قلّ) أنْ تعمل في الأسماء الرفع على الفاعلية، فإن زيدت بعدها (ما) كفتها عن العمل وهيأتها للدخول على الجمل الفعلية.

رابعاً: هلاّ، ولولا، وألاّ، هلاّ: بالتشديد حرف تحضيض لا يليه إلاّ فعل أو معموله، وذهب بعض النحويين إلى جواز مجيء الجملة الابتدائية بعده[1]، وهي أكثر استعمالاً في التحضيض من (ألاّ). ولولا ولوما حرفا امتناع لوجوب، مختصان بالأسماء ويرتفع ما بعدهما بالابتداء، فإذا استعملا للتحضيض لا يليهما إلاّ فعل أو معمول فعل[2].

ويقرّر سيبويه بعد هذا كلّه أنّه يجوز في الشعر تقديم الاسم على الفعل في بعض هذه الألفاظ، ومن ذلك (قلّما)، ويستشهد بقول المرار الفقعسي[3]:

صددتِ فأطولت الصدودَ وقلّما وِصالٌ على طُول الصدود يَدُوم

---

(1) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 459.

(2) نفسه، ص 613.

(3) نفسه، ص 609.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنّه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو هَلْ وكَيْفَ ومَنْ اسمٌ وفعلٌ، كان الفعلُ بأن يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنّها عندهم في الأصل من الحروف التي يُذكرها بعدها الفعلُ، وقد بُيِّن حالُهنَّ فيما مضى) [1].

أقول:

ومـمّا يتوجّب فيه أنْ يليه فعل بعض ألفاظ الاستفهام من نحو: هل، وكيف، ومن، فإذا اجتمع بعد هذه الألفاظ الاستفهامية اسم وفعل، فتقديم الفعل على الاسم أولى من تقديم الاسم على الفعل، لأنّ الأصل في مثل هذه الألفاظ الدخول على الأفعال لا الأسماء شأنهنّ في ذلك شأن ألفاظ الشرط، وقد مرَّ بيان ذلك مفصلاً فيما سبق من صفحات.

---

(1) سيبويه: 3/ 115.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الحروف التي يجوز أنْ يليها بعدها الأسماء ويجوز أنْ يليها بعدها الأفعال، وهي لكنْ، وإنّما، وكأنّما، وإذ، ونحو ذلك، لأنّها حروفٌ لا تعمل شيئاً، فتركت الأسماء بعدها على حالها كأنّه لم يُذكرها قبلها شيءٌ؛ فلم يجاوز ذا بها إذ كانت لا تغيّر ما دخلت عليه، فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل، وسألتُ الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتيك، وارقبني كما ألحقُك، فزعم أنّ ما والكاف جُعلتا بمنزلة حرف واحد، وصُيِّرت للفعل كما صُيِّرت للفعل ربّما، والمعنى لعلي آتيك؛ فمن ثمّ لم ينصبوا به الفعل، كما لم ينصبوا بربّما، قال رؤبة:

لا تُشتِمِ الناسَ كما لا تُشتَمُ

وقال أبو النجم:

قلتُ لِشَيْبانَ ادْنُ مِن لقائهْ   كما تُغَدِّي الناسَ مِن شِوائِهْ) [1]

أقول:

أولاً: من الحروف التي تذكر بعدها الأسماء ولا تعمل فيها أورد سيبويه الآتي:

أولا: لكنْ المخففة، وهي في جميع مواضعها حرف استدراك، وقد يكون فيها معنى الإضراب إذا كانت حرف ابتداء، كقول تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ﴾ [من سورة النساء: 166]، و(لكنْ) هذه قسمان[2]: مخففة من الثقيلة ولا عمل لها إذا خففت على الرأي المشهور، ويكون بعدها مبتدأ وخبر قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ [من سورة البقرة: 102]، والثاني: أنّها عاطفة، وقد اختلفوا في استعمالها بالواو أو بغيره[3].

---

(1) سيبويه: 3/ 116.

(2) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 586 وما بعدها.

(3) ينظر: ابن مالك: التسهيل، ص 177، وابن يعيش، 8/ 81.

ثانياً: إنّما، وكأنّما وهذا حرفان مشبهان بالفعل كفتهما (ما) عن العمل في الجملة الاسمية، وتفيد (إنّما) المبالغة والتأكيد، قال تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمۡ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [من سورة الأنبياء: 108]، وتفيد (كأنّما) المبالغة في التشبيه، ولا تعمل فيما بعدها من جملة اسمية لبطلان عملها بـ (ما).

أمّا (إذ) فهي إمّا اسم، وإمّا حرف، وقد أوردها سيبويه هنا قاصداً (إذ) الحرفية غير العاملة فيما بعدها، التي تفيد التعليل كما في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾ [من سورة الزخرف: 39]، وقد قيل إنها لم تخرج عن الظرفية هنا[1]، ومن الحرفية ما يفيد المفاجأة وهي(إذ) الواقعة بعد (بينا) و(بينما) نحو: بينا أنا كذا إذا جاء محمد، وقد مضى القول في (إذ) المقرونة بـ (ما) فتكون حرفية شرطية.

ثانياً: أمّا (كما) فهي مركبة من كاف التشبيه الموصولة بـ (ما) وبهذا الوصل تهيأ أنْ يقع الفعل بعدها كما هو الحال في (رُبّما) و(قلّما) و(كثر ما)، وعلى هذا جاء قول رؤبة:

لا تَشْتُمِ النَّاسَ كما لا تُشْتَمُ

والشاهد فيه وقوع الفعل بعد (كما) التي هي كاف التشبيه الموصولة بـ (ما)، ولذلك دخلت على الأفعال.

ومثله قول أبي النَّجْم العجلي[2]:

قلتُ لِشَيْبانَ أدْنُ مِن لقائهْ ... كما تُغَدِّي النَّاسَ مِن شِوائِهْ

بوقوع الفعل بعد (كما) على النحو الذي في بيت رؤبة، و(شيبان) اسم ابن الشاعر، يأمره بمطاردة ظليم من النعام، وإنْ يدنو منه لعله يصيده فيطعم الناس منه بعد شيّه.

---

(1) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 189.

(2) ملحق ديوانه، ص 183، والأربلي: جواهر الأدب، ص 131، والعيني: المقاصد النحوية، 4/ 49.

(من) حروف نفي الأفعال

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب نفي الفعل إذا قال: فعل فإنّ نفيه لم يفعل، وإذا قال: قد فعل فإنّ نفيه لـمّا يفعل، وإذا قال: لقد فعل فإنّ نفيه ما فعل، لأنّه كأنّه قال: والله لقد فعل فعل، فقال: والله ما فعل، وإذا قال هو يفعلن أيّ هو في حال فعل، فإنّ نفيه ما يفعلُ، وإذا قال هو يفعلُ ولم يكن الفعلُ واقعاً فنفيُه لا يفعلُ، وإذا قال ليفعلنّ فنفيُه لا يفعل، كأنّه قال: والله لـيفعلنّ فقلت واله لا يفعل، وإذا قال: سوف يفعل فإنّ نفيه لن يفعل)[1].

أقول:

من أدوات النفي يذكر سيبويه هنا الآتي:

أولاً: (لم) وتختص بنفي المضارع لفظاً فتصرف معناه إلى المضي، ويرى بعض متأخري النحاة أنّها تدخل على ماضي اللفظ، فتصرف لفظه إلى المبهم دون معناه[2]، ونُسب هذا الرأي إلى سيبويه، والمحافظة عند سيبويه على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ.

ثانياً: (لـمّا) وهي حرف نفي تدخل على المضارع فتجزمه وتصرف معناه إلى المضي وتفترق عن (لم) في أمور منها[3]:

- أنّ النفي بـ (لم) لا يلزم اتصاله بالحال بل قد يكون منقطعاً كقوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾ [من سورة الإنسان: 1]، وقد يكون متصلاً نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا﴾ [من سورة مريم: 4]، بخلاف (لـمّا) فإنه يجب اتصال نفيها بالحال.
- أنّ لم قد تصاحب أدوات الشرط في نحو: إنْ لم تفعل لا أفعل و(لو لم تفعلْ ما أفعل) بخلاف (لـمّا).

---

(1) سيبويه: 3/ 117.

(2) المرادي: الجنى الداني، ص 267.

(3) نفسه، ص 268-269.

- أنَّ لم قد تسبق بحرف عطف، تقول: أفلم تعمل ما حدث ولا يجوز ذلك في (لمّا).

ثالثاً: (ما) وأراد بها سيبويه (ما) الحرفية غير العاملة الداخلة على الماضي والمضارع، فإذا دخلت على الماضي بقي على مضيّه، وإذا دخلت على المضارع خلصته للحال عند أكثر النحويين، وقد يكون مستقبلاً على قلّة، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ﴾ [من سورة يونس: 15]، واعترض بأنهم جعلوها مخلصة للحال، إذا لم يوجد قرينة غيرها تدلّ على غير ذلك[1].

رابعاً: (لا) وأراد بها سيبويه (لا) النافية غير العاملة، وغير العاطفة، أو الجوابية، والغالب في (لا) دخولها على المضارع، لتخلصه لاستقبال وهو ما يفهم من كلام سيبويه، ويرى بعض النحاة أنَّ ذلك غير لازم، بل قد يكون المنفي بها للحال[2].

وقد تدخل (لا) على الماضي قليلاً، والأكثر في هذا أنْ تكرر كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [من سورة القيامة: 31]، وقد لا تكرر كقوله تعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ [من سورة البلد: 11].

خامساً: (لن) وهي مختصة بالمضارع مخلصة إياه للاستقبال، وتفيد تأكيد النفي في الاستقبال، وقد زعم بعضهم أفادتها تأبيد النفي، ومعناه أنَّ الفعل المنفي بها لا يتحقق أبداً، ومسألة دلالتها على التأبيد يحددها سياق التركيب ومكوناته اللغوية، وليس (لن) نفسها، فلو كانت للتأبيد لم يُقيد برجوع موسى في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [من سورة طه: 91]، وقد يعبر عن التأبيد بألفاظ تفيده، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [من سورة مريم: 26]، فالتأبيد

---

(1) المصدر السابق، ص 329.

(2) نفسه، ص 296.

مستفاد من قوله (اليوم) لا من لن، كقوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [من سورة البقرة: 95]، فالتأبيد مستفاد من طرف الزمان (أبداً). وقد تدلّ على التأبيد بنفسها كقوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُۥ﴾ [من سورة الحجر: 73].

الأسماء التي تضاف إلى الأفعال

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء يضاف إليها أسماءُ الدهر، وذلك قولك: هذا يومُ يقومُ زيدٌ،وآتيك يومَ يقولُ ذاك، وقال الله عزوجل: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [من سورة المرسلات: 35]، و﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾ [من سورة المائدة: 119]، وجاز هذا في الأزمنة واطّرد فيها كما جاز للفعل أنْ يكون صفةً، وتوسّعوا بذلك في الدهر لكثرته في كلامهم، فلم يُخرجوا الفعل من هذا كما لم يخرجوا من ألف الوصل نحو ابنٍ، وإنّما أصله للفعل وتصريفه. وممّا يضاف إلى الفعل أيضاً قولك: ما رأيتُهُ مُذْ كانَ عندي، ومذ جاءني، ومنه أيضاً (آيةُ).

قال الأعشى:

بآيـــةِ تُقْـــدمون الخيـــلَ شُـــعْثاً   كـــأنَّ علـــى سَـــنابِكِها مُـــداما

وقال يزيد بن عمرو بن الصَّعق:

ألا مَـــن مُبْلِـــغٌ عنّـــي تميمـــاً   بآيـــةِ مـــا تُحبُّـــون الطَّعامَـــا

فما لغوٌ)[1].

أقول:

الإضافة إسناد خاص، أيْ إسناد اسم إلى ما أُقيم مقام تنوينه، أو نونه التالي للإعراب[2]، لضرب من التعريف، أو التخصيص، أو التخفيف. والقول بأنَّ الإضافة إسناد اسم إلى ما أقيم مقام تنوينه أو نونه التالية للإعراب أولى من تعريف بعض النحاة القدماء

---

(1) سيبويه: 3/ 117-118.

(2) ابن هشام: شرح اللمحة، 2/ 268.

والمحدثين من أنّ الإضافة إسناد اسم إلى اسم[1]؛ لأنّ الاسم المضاف قد يضاف إلى جملة، أو مصدر مؤول كما سنرى.

ثانياً: من الأسماء التي تضاف إلى الجمل الفعلية أورد سيبويه الآتي:

أولاً: (يوم) في نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [من سورة المرسلات: 35]. فقد قُرئ (يوم) بالنصب على أنّه ظرف لـ (قال)، وقُرئ بالضم والتنوين من غير إضافة[2].

ويوم، ومثله (حين) و(وقت) و(زمن) و(زمان) تضاف إلى الجمل الفعلية غالباً، فإذا كانت الجملة الفعلية مصدّرة بمضارع فالأرجح عند النحاة إعراب هذه الظروف، وإنْ كانت الجملة الفعلية مصدّرة بماضٍ جاز بناؤها[3].

وهذا في آية سورة المرسلات: ظرف زمان مبني على الضمّ خبر للمبتدأ هذا مرفوع، وهو مضاف والجملة الفعلية في محلّ جرّ بإضافة يوم إليها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [من سورة المائدة: 119]، فـ (يومُ) خبر للمبتدأ وهو مضاف وجملة (ينفع الصادقين صدقهم) في محلّ جرّ مضاف إليه.

ثانياً: (مُنذُ) وهي لفظ مشترك بين الحرفية والاسمية، والمشهور أنّها حرف إذا انجر ما بعدها، واسم إذا ارتفع، ولهم في المرفوع بعد (مُنْذ) وكذلك (مُذ) أربعة أحوال إعرابية[4]:

الأول: كونها مبتدأ والزمان المرفوع بعدهما خبرها.

والثاني: أنّهما ظرفان منصوبان على الظرفية وهما في الخبر، والمرفوع بعدهما هو المبتدأ.

والثالث: أنّ المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدّر والتقدير في نحو: ما رأيته منذ يومان، مُذْ كان يومان.

---

(1) ينظر: المجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص 225، والغلاييني: جامع الدروس العربية، 3/ 161.

(2) ينظر: الزمخشري: الكشاف، 2/ 77.

(3) ينظر: ابن عقيل: شرحه، 3/ 57.

(4) ينظر: المرادي، ص 503-504.

والرابع: أنهما خبر مبتدأ محذوف.

أمّا إذا جاءت بعدهما جملة والأكثر أنْ تكون فعلية فهما ظرفان مضافان إلى هذه الجملة، وهذا ما يفهم من كلام سيبويه، وقيل أنّهما مبتدءان ويقدر زمان مضاف إلى الجملة يكون خبر عنهما ولا يدخلان عنده إلاّ على زمان ملفوظ به أو مقدّر.

ثالثاً: (آية) فمعناها (علامة) وهي في المعنى دالة على الوقت لأنّه يقع علامة لفعل يحدث بعده أو قبله، أو معه فيصير كالتاريخ لهذه الأفعال، فتقول: علامة دخولي المحاضرة إذا قرع الجرس، كما تقول: دخولي المحاضرة صباحاً.

و(آية) هذه ملازمة للإضافة لـمّا بعدها، ومن ذلك قول الأعشى[1]:

بآيــــةِ تُقْـــدمون الخيــــلَ شُــعْثاً　　　كـــأنّ علـــى سَـــنابِكِها مُـــداما

بإضافة (آية) إلى الفعل، وكأنّ إضافتها على تأويل إقامتها مقام الوقت، وتقدير الكلام: بعلامة وقت تقدمون الوقت، ومن ذلك قول يزيد بن عمرو بن الصعق (فارس جاهلي)[2]:

الا مَـــن مُبْلِـــغٌ عنّـــي تميمـــاً　　　بآيــــةِ مــــا تُحِبُّــــون الطّعامَــــا

والشاهد قوله: بآية ما تحبون، بإضافة آية إلى الفعل لقيامها مقام الوقت، فكأنّه قال: بعلامة وقت تحبون الطعاما، و(ما) زائدة.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمّا يضاف إلى الفعل أيضاً قوله: لا أفعلُ بذي تسلمُ، ولا أفعلُ بذي تسلمان، ولا أفعلُ بذي تسلمون، المعنى: لا أفعلُ بسلامتك، وذو مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبله،

---

(1) منسوب للأعشى. وينظر: المبرد: الكامل، 2/ 247، وابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 259، وابن يعيش، 3/ 18.

(2) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 259.

قال: لا أفعلُ بذي سلامتك، فذو ههنا الأمر الذي يسلمك وصاحبُ سلامتك. ولا يضاف إلى الفعل غيرُ هذا كما أنّ لـدُنْ لا تنصب إلاّ في غُـدْوة، واطـردت الأفعـالُ في آية اطـراد الأسماء في أتقولُ، إذا قلت: أتقولُ زيداً منطلقاً، شُبهت بتظُنُّ، وسألته عن قوله في الأزمنة كان ذاك زمن زيدٌ أميرٌ؟ فقال: لـمَّا كانت في معنى إذ أضافوها إلى ما قـد عمـل بعضه في بعضٍ، كما يُدخلون إذ على ما قد عمل بعضه في بعض ولا يغيِّرونه، فشبهوا هـذا بـذلك، ولا يجوز هذا في الأزمنة حتَّى تكون بمنزلة إذ، فإنْ قلت: يكون هذا يوم زيدٌ أميرٌ، كان خطأً. حدثنا بذلك يونس عن العرب؛ لأنك لا تقول: يكون هذا إذا زيدٌ أميرٌ، جملةُ هذا البـاب أنّ الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى إذ، فأضيف إلى ما يضاف إليه إذ. وإذا كان لـمَّا لم يقع لم يُضف إلاّ إلى الأفعال؛ لأنه في معنى إذا، وإذا هذه لا تضاف إلاّ إلى الأفعال)[1].

أقول:

مـمَّا يضاف إلى الأفعال أيضاً يذكر سيبويه في هذا النص الآتي:

أولاً: (ذي) وقد جعلها سيبويه مـمَّا تضاف إلى الأفعال، ومثل لها بقولـه: لا أفعـل بذي تسلمُ، أو تسلمان، أو تسلمون، والمعنى عنده: لا أفعلُ بسلامتكن وفيها معنى الوقـت، كأنه يقول: في زمان ذي تسلمُ، ويكون (ذي) صفة لـ (زمان) والنعت هو المنعوت، فأضيف إلى الفعل لأنه في المعنى زمان، كأنه قال: اليوم تسلمُ.

ومن النحاة مـن يجعـل (ذي) بمعنـى الـذي[2]، وهـي ليسـت (ذو) بمعنـى صـاحب الملازمة للإضافة إلى المفرد[3].

ثانياً: (زمن) التي بمعنى (إذ) الظرفيـة الملازمـة للإضـافة إلى الأفعـال غالبـاً، ومثـل (زمن)، وقت، وزمان، ويوم، وحين فكلّها تضاف إلى الجمـل الفعليـة، فـإذا كانـت الجملـة

---

(1) سيبويه: 3/ 118-119.

(2) ينظر: السيرافي: شرحه، 3/ 333.

(3) ينظر: أبو حيان الأندلسي: الارتشاف، 2/ 512.

الفعلية مصدرة بمضارع فالأرجح عند أغلب النحاة -كما ذكرنا سابقاً - إعراب هذه الظروف، وإنْ كانت الجملة الفعلية مصدرة بماضٍ جاز بناؤها.

ويختتم سيبويه هذا النص ليقرر أنَّ الألفاظ الدالة على زمان الماضي تضاف إلى الأفعال، وقد تضاف إلى الجملة الاسمية لكونها بمعنى (إذ) التي تضاف إلى الجملة الفعلية في أكثر الكلام قال تعالى: ﴿إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [من سورة آل عمران: 8]، ولذلك بنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل، وقد تضاف (إذ) قليلاً إلى الجمل الاسمية، وليس من المقبول أنْ يليها اسم بعده فعل ماض، نحو: كان إذ محمدٌ تفوق لـمّا فيه من الفصل بين المتناسبين، ولذلك يحسن أنْ يقال: كان ذلك إذ محمدٌ يتفوقُ، لأنّه على تقدير: محمدٌ متفوقٌ، وقد يكون في (إذ) معنى التعليل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [من سورة الزخرف: 39]، أمّا إذا كان اللفظ الدال على الزمان الذي لم يقع بعد فلابُدَّ من إضافته إلى الجملة الفعلية، لأنّه في معنى (إذا)، وإذا هذه على رأي سيبويه ومن تابعه لا تضاف إلاَّ إلى الفعل الظاهر أو المقدر كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [من سورة النصر: 1]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [من سورة الانشقاق: 1]، ورأي سيبويه في وجوب إضافة (إذا) إلى الفعل واضح، وبذلك يبطل ما نُسب إليه (أنّه يجيز إعراب الاسم بعد (إذا) الشرطية مبتدأ إذا كان الخبر فعلاً) [1].

---

[1] ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 368.

إنّ وأنّ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب إنّ وأنّ أمّا أنّ فهي اسم وما عملت فيه صلة لها، كما أنّ الفعل صلة لأنْ الخفيفة وتكون أنْ اسماً، ألا ترى أنّك تقول: قد عرفتُ أنّك منطلقٌ، فإنّك في موضع اسم منصوبٌ، كأنّك قلت: قد عرفتُ ذاك، وتقول: بلغني أنّك منطلقٌ، فانك في موضع اسم مرفوع، كأنّك قلت: بلغني ذاك، فأنّ الأسماءُ التي تعمل فيها صلةٌ لها، كما أن الأفعالُ التي تعمل فيها صلةٌ لها، ونظير ذلك في أنّه وما عمل فيه بمنزلة اسم واحد لا في غير ذلك، قولك: رأيتُ الضاربَ أباه زيدٌ، فالمفعولُ فيه لم يغيّرْه عن أنّه اسمٌ واحد، بمنزلة الرجل والفتى، فهذا في هذا الموضع شبيهٌ بأنّ، إذ كانت مع ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، فهذا ليُعلم أنّ الشيء يكون كأنّه من الحرف الأول وقد عمل فيه، وأما إنّ فإنّما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في أنّ، كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء، ولا تكون إنّ إلاّ مبتدأةً، وذلك قولك: إنّ زيداً منطلقٌ، وإنّك ذاهبٌ) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- أنْ الخفيفة: أنْ المصدرية.
- تكون أنْ اسماً يريد أنّ (أنْ وما بعدها) يشكلان مصدراً مؤولاً يؤول بمصدر صريح، والمصدر الصريح اسم معنى.
- أنّك في موضع اسم مرفوع: يريد أنّ (أنّ ومعموليها) يشكلان مصدراً مؤولاً بمصدر صريح قد يقع فاعلاً أو مفعولاً، أو نائب فاعل أو غير ذلك.

ثانياً: يتأكد لدينا بجلاء من متابعة تفحصنا لكتاب سيبويه أنّ الرجل كأنّه قد أدار الحديث في موضوعات النحو العربي أصوله وفروعه وهو يدرك تمام الإدراك أنّ اللغة نظام من العلاقات، وأنّ التركيب النحوي المفيد ما هو إلاّ شبكة من المكونات الصغرى التي يدخل بعضها مع بعض في علاقات نظم معينة لتنتج دلالات معينة، فقد فصّل القول في

---

(1) سيبويه: 3/ 119-120.

الألفاظ التي تدخل في علاقات إضافة بعضها إلى بعض فوضع أمام أنظارنا ما يضاف من الألفاظ إلى الأفعال، وما يضاف إلى الأسماء، وما يضاف إلى الجمل، والألفاظ التي يجوز أنْ يأتي بعدها الأسماء أو الأفعال على السواء، ثمّ الألفاظ التي تستعمل لنفي الأفعال.

وقد خلص من بعض هذا إلى أنَّ الأصل فيما يضاف إلى الجمل من أسماء الزمان (إذ) في الماضي، و(إذ) في المستقبل، وغيرهما من الألفاظ تبع لهما، كـ (يوم) و(حين) و(آية)، وفيما يخص ما يجري مجرى (إذ) في لزوم الإضافة إلى ما بعده أنْ يضاف جملة اسمية وإلى جملة فعلية لصحة إضافة إذ إليهما، أمّا ما يجري مجرى (إذا) في قصد الاستقبال فاضافته إلى جملة فعلية فحسب، يقال: آتيكَ حين يذهب محمدٌ، وحين محمد يذهب، فهو بمنزلة: آتيك إذا يذهبُ محمد، وإذا محمدٌ يذهب، ولا يقال: آتيك حين محمد ذاهب، لأنّه لا يقال: آتيك إذا محمد ذاهب، لأنَّ (إذ) لا يليها إلاَّ فعلٌ ظاهر أو مقدّر كما مرَّ قوله، ثمَّ قيّد سيبويه الفعل الذي تضاف إليه (آية) بكونه فعلاً متصرفاً، لأنَّ هذا اللفظ لا يضاف إلاَّ إلى فعل متصرف موجب أو منفي، كقول عمرو بن شأس[1]:

ألِكني إلى قومي السلام رسالةً ... بآية ما كانوا ضعافاً ولا عُزلا

ثالثاً: وقد فُهم من كلام سيبويه في (آية) واستشهاده لها ببعض الأشعار أنّه لا حاجة إلى تقدير حرف مصدري بين آية والفعل بعدها، فليس (ما) في قول الشاعر:

بآية ما تحبون الطعاما

مصدرية كما ذهب إليه بعض النحاة[2]، بل (لغو) أيّ زائدة على رأي سيبويه، إذ يصحّ إضافة (آية) إلى فعل مستغنٍ عن (ما) المصدرية.

رابعاً: ولأنّ سيبويه في معرض الحديث في العلاقات الحاصلة بين الألفاظ داخل التراكيب المعينة يعرج بنا على ما يكون صلة لغيره كـ (أنّ) مفتوحة الهمزة مشدّدة النون، فهذا الحرف المشبه بالفعل العامل في الجملة الاسمية نسخاً وتوكيداً، يتشكل منه ومن

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 259.

(2) ينظر: نفسه.

معموليه مصدر مؤول باسم صريح يتموضع في التركيب المعين ليؤدي وظيفة نحوية محددة كأن يكون في موضع اسم مرفوع فاعلاً، كقول: يسرّني أنك متفوق، والتقدير: يسرّني تفوقُك

أو نائب فاعل، إذا قلت: أشيع أنّك مسافرٌ

والتقدير: أشيع سفرُك

أو مفعولاً به، كقولك: علمتُ أنّك مسافرٌ، أيْ: علمت سفرك

ويوازن سيبويه بين (أنْ) المصدرية وما بعدها من فعل حيث يتشكل بهما مصدر مؤول يتموضع موضع الاسم المرفوع، أو المنصوب أو المجرور، كما في نحو قولك:

أنْ تصدقَ خيرٌ والتقدير: صدقُك خيرٌ

و: ما كان قول الله أنْ يفترى والتقدير: ما كان قول الله افتراء

و:ضجرتُ قبل أنْ تصلَ والتقدير: ضجرتُ قبل وصولك

وبين (أنّ) ومعموليها ممّا يُشكل مصدراً مؤولاً، ومن المعروف أنّ العربية تمتلك كثيراً من الحروف الموصولات التي توصل بما بعدها من الأفعال أو الأسماء، وفي العربية توصل بعض الألفاظ بغيرها ممّا هو جملة كاملة كما هو شأن الأسماء الموصولة وصلاتها، بحيث يكون الاسم الموصول وصلته معمولاً لـمّا قبله من عامل، نحو: رأيت المكرمَ أباه محمدٌ، والأصل: رأيت الذي أكرم أباه محمد. فجملة: المكرمَ أباه محمدٌ، في علاقة تركيبية مع (رأيت) وجملة: أكرم باباه محمد في علاقة تركيبية مع اسم الموصول (أل) بمعنى الذي، وهكذا ترتبط الألفاظ داخل التراكيب بعضها ببعض.

خامساً: أمّا (إنّ) مكسورة الهمزة مشدّدة النون، فلا تُعدّ من الحروف الموصولات، ولا يتشكل منها ومن معموليها مصدر مؤول، ولذلك لا تتموضع موضع المبتدأ، أو الفاعل، أو غيرهما من المنصوبات أو المجرورات، بل تلزم صدر الكلام، ولا تأتي في درجه، كما هو شأن (أنّ)

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ من أبواب أنّ تقول: ظننتُ أنّه منطلقٌ، فظننتُ عاملة، كأنّك قلت: ظننتُ ذاك، وكذلك وددتُ أنّه ذاهبٌ؛ لأنّ هذا في موضع ذاك إذا قلت: وددت ذاك، وتقول: لولا أنّه منطلقٌ لفعلتُ، فأنّ مبنيّة على لولا كما تُبنى عليها الأسماء، وتقول: لو أنّه ذاهبٌ لكان خيراً له، فأنّ مبنيّةٌ على لو كما كانت مبنيّة على لولا، كأنّك قلت: لو ذاك، ثمّ جعلت أنّ وما بعدها في موضعه، فهذا تمثيل وإنْ كانوا لا يبنون على لو غير أنّ، كما كان تسلمُ في قولك بذي تسلمُ في موضع اسمٍ، ولكنّهم لا يستعملون الاسم لأنّهم ممّا يستغنون بالشيء عن الشيء حتّى يكون المستغنى عنه مُسقطاً، وقال الله عزوجل: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾ [من سورة الإسراء: **100**]، وقال:

لو بغيرِ الماء حَلقِي شَرِقٌ)[1].

أقول:

أولاً: يسدّ مسدّ معمولي ظنّ وأخواتها، والجملة المنسوخة بأن ومعموليها كقولك: ظننتُ أنّه متفوقٌ، والمراد: ظننتُ ذاك الأمر، وكذا وددتُ أنّه ذاهبٌ، على تقدير: وددت ذهابَهُ.

ثانياً: وتسدّ الجملة المنسوخة بأن مسدّ الاسم الواقع بعد (لولا) الشرطية غير الجازمة، نحو: لولا أنّه متفوق لفعلت كذا والتقدير: ولولا تفوقه، والاسم بعد (لولا) مبتدأ.

ثالثاً: ويُبنى ما بعد (لو) عليها ما هو متكون من أنّ واسمها وخبرها في نحو قولك: لو أنّه متفوق لكان خيراً له، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾ [من سورة الحجرات: 5]، ورأي سيبويه أنّ موضع (أنّ وما بعدها) الواقع بعد (لو) هو رفع بالابتداء، وشبّه شذوذ ذلك بانتصاب (غدوةً) بعد (لدُن) (ورأى الكوفيون وتابعهم المبرد والزجاج وكثير من

(1) سيبويه: 3/120-121.

النحويين إلى أنها فاعل لفعل مقدّر، تقديره: لو ثبت صبرهم، وبهذا التأويل تبقى (لو) مختصة بالدخول على الأفعال)[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [من سورة النساء: 66]، والتقدير – والله اعلم – :لو ثبت فعلُهم، ورأي سيبويه ارجح لأنّ ما بعدها قد يأتي على صورة يتعذّر ضوغ الفعل منها كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ﴾ [من سورة لقمان: 27].

رابعاً: أمّا قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾ [من سورة الإسراء: 100]، فمن المعروف عند النحاة أنّ الشرط لا يكون إلاّ بالأفعال لأنّ أداة الشرط تعلّق وجود الشيء على وجود غيره، والأسماء لا تصلح لذلك، لأنّها ثابتة موجود لا يصحّ تعليق وجود شيء على وجودها، والاسم بعد (لو) محمول على فعل قبله مضمر يفسره المذكور، أيْ: (لو تملكون) فلمّا اضمر الفاعل على شريطة التفسير انفصل الضمير، و(أنتم) توكيد للفاعل المضمر في الفعل المحذوف الذي يفسّره المذكور[2].

ولا يجوز إعراب (أنتم) فاعلاً، لأنّ ضمير المخاطب لا يجوز إظهاره، وإذا: حرف جواب وجزاء مهمل، واللام واقعة في جواب (لو)، و(خشية) مفعول لأجله.

أمّا قول الشاعر عدي بن زيد[3]:

لو بغيرِ الماء حَلقِي شَرِقٌ ... كنتُ كالغصان بالماء اعتصاري

---

(1) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 257.

(2) الدرويش: إعراب القرآن، 4/ 416.

(3) ديوانه، ص 93، وينظر: الأصفهاني: الأغاني: 2/ 94، والزجاجي: اللامات، ص 128، وابن دريد: الجمهرة، ص 731ن والبغدادي، 8/ 508.

والشاهد فيه أنَّ الجملة الاسمية بعد (لو) وضعت موضع الجملة الفعلية شذوذاً.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألته عن قول العرب: ما رأيته مُذْ أنَّ الله خلقني؟ فقال: أنَّ في موضع اسم، كأنَّه قال: مُذْ ذاك. وتقول: أمّا أنّه ذاهبٌ، وأما أنّه منطلقٌ، فسألتُ الخليل عن ذلك فقال: إذا قال: أمّا أنّه منطلقٌ، فإنّه يجعله كقولك: حقاً أنّه منطلقٌ، وإذا قال: أمّا إنّه منطلقٌ، فإنّه بمنزلة قوله: ألا، كأنّك قلت: ألا إنه ذاهبٌ، وتقول: أمّا والله أنّه ذاهبٌ، كأنّك قلت: قد علمتُ والله أنّه ذاهبٌ، وإذا قلت: أمّا واله إنّه ذاهبٌ، كأنّك قلت: ألا إنّه والله ذاهبٌ، وتقول: قد عرفتُ أنّه ذاهبٌ، ثمّ أنّه معجلٌ؛ لأنَّ الآخر شريكُ الأول في عرفتُ، وتقول: قد عرفتُ أنّه ذاهبٌ ثمّ إنّي أخبرُك أنّه معجل، لأنّك ابتدأت إنّي، ولم تجعل الكلام على عرفتُ، وتقول: رأيتُه شاباً وإنّه بفخر يومئذٍ، كأنّك قلت: رأيتُه شاباً وهذه حاله، تقول هذا ابتداء، ولم يُجعل الكلام على رأيتُ وإنْ شئت حملت الكلام على الفعل ففتحت قال ساعدة بن جُؤَيَّةَ:

رأتــه علــى شَــيْبِ القَــذالِ وأنّهـا ... تُوَاقِــعُ بَعْــلاً مــرَّةً وتَئــيمُ

وزعم أبو الخطاب: أنّه سمع هذا البيت من أهله هكذا)[1].

أقول:

يعرض سيبويه في هذا الناس مجموعة من التراكيب التي تتعالق فيها الألفاظ بعضها مع بعض، مع بيان أوجه هذا التعالق وأحكامه الإعرابية، ودلالاته، وعلى النحو المبين في المخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 122-123.

التركيب	محور الحديث	الوصف النحوي الدلالي
ما رأيته مُذْ أنّ الله خلقني	ما بعد (مُذْ)	(مُذْ) هنا اسمية لا حرفية، والاسم بعدها مرفوع كما مرّ بيانه، وقد ورد بعدها هنا جملة اسمية منسوخة بـ (أنّ)، فتكون (مُذْ) ظرفاً مضافاً إلى هذه الجملة، ولذلك يقول سيبويه: (أنّ (أنّ) في موضع اسم، يريد: أنّ ومعموليها.
أمّا إنّه ذاهبٌ و: أمّا أنّه منطلقٌ	ما بعد (أمّا)	إذا جاء بعد (أمّا) إنّ مكسورة الهمزة ومعمولاها، فتكون (أمّا) حرف استفتاح بمنزلة (ألا) الاستفتاحية، ويكون التقدير: ألا إنه ذاهبٌ، أمّا إذا تُليت بأنّ مفتوحة الهمزة، فتكون بمعنى (حقاً) كما تفتح بعد (حقاً) لأنها مؤولة بمصدر مبتدأ، وحقاً مصدر واقع ظرفاً مخبراً به.
أمّا والله أنّه ذاهبٌ أمّا والله إنّه ذاهبٌ		بفتح همزة أنّ والمعنى: قد علمتُ والله أنه ذاهب، وبكسر الهمزة، تكون (أمّا) حرف استفتاح، فكأنّ (إنّ) وقعت أول الكلام.
عرفت أنّه ذاهبٌ ثمّ أنّه معجل	أنّ ومعمولاها بعد (عرف)	فتح الهمزة في الجملة الأولى لكون أنّ ومعمولاها تسدّ مسدّ معمولي (عرف)، والجملة الثانية عطف فيه معنى التراخي على الأولى، ولذلك فُتحت همزة (أنّ).
رأيتهُ شاباً وإنّه يفخر يومئذٍ	إنّ بعد واو الحال	تُكسر همزة إنّ بعد واو الحال لأنها تكون في موضع ابتداء الكلام، وهمزة (إنّ) تكسر إذا وقعت هذا الموقع. ويجوز فتح الهمزة على حمل (أنّ) على الفعل (رأيت) لأنّ كسر الهمزة على القطع وفتحها على حملها على ما قبلها.
قول ساعد بن جؤية الهذلي (من المخضرمين)[1]: **رأته على شَيْبِ القَذالِ وأنّها** **تُوَاقِعُ بَعْلاً مرّةً وتَئِيمُ**	فتح همزة أنّ	لأنّه حمله على رأت كما هو في المثال السابق، والأيم: التي لا زوج لها.

[1] ينظر: السكري: شرح أشعار الهذليين، 3/1158، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، 3/91.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألته عن قوله عزوجل: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [من سورة الأنعام: 109]، ما منعها أنْ تكون كقولك: ما يُدريك أنّه لا يفعلُ؟ فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضع، أيّما قال: وما يشعركم، ثمّ ابتدأ فأوجب فقال: إنّها إذا جاءت لا يؤمنون، ولو قال: وما يشعركم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذراً لهم، وأهل المدينة يقولون: (أنّها) فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السوقَ أنّك تشتري لنا شيئاً، أيْ: لعلك، فكأنّه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون. وتقول: إنّ لك هذا على وأنّك لا تُؤذي، كأنّك قلت: وإنّ لك أنّك لا تؤذي، وإنْ شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام على إنّ لك، وقد قُرئ هذا الحرفُ على وجهين، قال بعضهم: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا﴾ [من سورة طه: 119]، وقال بعضهم: وإنّك)[1].

أقول:

أولاً: في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [من سورة الأنعام: 109]، قراءتان، الأولى قراءة ابن كثير وأبي عمرو بكسر همزة (إنّها) على أنّ الكلام قد تمّ، والثانية قراءة الباقين وحفص عن عاصم بفتح همزة (أنّها) ورأي الخليل – رحمه الله – أنّ تقديره: وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون فـ (أنّ) المفتوحة بمعنى: لعلّ[2].

ثانياً: قول القائل: إنّ لك هذا عليّ وأنّك لا تُؤذي، فكأنّه على: إنّ لك وأنّك لا تؤذي، بحمل الثاني على الأول، وإذا شئت قطعت وابتدأت، وعلى هذا قرئ قوله تعالى:

---

(1) سيبويه: 3/ 123.

(2) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 167، وأبو علي الفارسي: الحجة، 3/ 376-377، وابن السراج، 1/ 270-271.

﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [من سورة طه: 119]، بكسر همزة (إنّ) وهي قراءة نافع وأبو بكر، وقرأ الباقون بفتح الهمزة[1] والكسر على الاستئناف.

الجمع بين إنّ وأنّ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّه ليس يحسنُ لأنْ أنّ تلي إنّ أنّ ولا أنّ، كما قبح ابتداؤك الثقيلة المفتوحة وحسن ابتداؤك الخفيفة؛ لأنّ الخفيفة لا تزول عن الأسماء، والثقيلة تزول فتبداء، ومعناها مكسورة ومفتوحة سواء، واعلم أنّه ليس يحسن أنّ تلي إنّ أنّ ولا أنّ إنّ، الا ترى أنّك لا تقول إنّ أنّك ذاهبٌ في الكتاب، ولا تقول: قد عرفتُ أنّ إنّك منطلقٌ في الكتاب، وإنّما قبح هذا ههنا كما قبح في الابتداء، الا ترى أنّه يقبح أنّ تقول أنّك منطلقٌ بلغني او عرفتُ، لأنّ الكلام بعد أنّ إنّ غيرُ مستغنٍ كما أنّ المبتدأ غيرُ مستغنٍ وإنّما كرهوا ابتداء أنّ لئلا يشبهوها بالأسماء التي تعمليها إنّ، ولئلا يشبهوها بأن الخفيفة، لأنّ أنّ وافعل بمنزلة مصدر فعله الذي ينصبه، والمصادر تعمل فيها إنّ وأنّ، ويقول الرجلُ للرجل: لِمَ فعلت ذلك؟ فيقول: لِمَ أنّه ظريفٌ، كأنّه لَمِهْ قلتُ: لأنّ ذاك كذلك، وتقول إذا أردت أنّ تُخبر ما يعني الكلام: ايْ إنّي نجدٌ إذا ابتدأت كما تبتدئ ايْ أنا نجدٌ، وإنْ شئت قلت ايْ إنّي نجدٌ، كأنّك قلت: ايْ لأنّي نجدٌ)[2].

أقول:

أولاً: لا يجيز سيبويه الجمع بين (إنّ) و(أنّ)، ومن القبيح عنده أنْ يقال: إنّ أنّك متفوق في الكتاب، ولا: قد عرفتُ أنّ إنّك متفوق في الكتاب.

ففي التركيب الأول يكون (في الكتاب) خبر (إنّ) مكسورة الهمزة ويكون ي الوقت نفسه خبر (أنّ) مفتوحة الهمزة. أمّا قولك (أنّك متفوق) فهو اسم (إنّ)، وهو في الوقت نفسه

---

(1) الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر، ص 308.

(2) سيبويه: 3/ 124.

اسم (أنَّ)، وهذا موضع الفساد في الجمع بين: إنَّ وأنَّ والعكس، لأنَّ الاثنين يفيدان التأكيد ويجريان مجرى واحداً في نسخ الجملة الاسمية والحاجة إلى اسم وخبر، ولذلك كرهوا الجمع بينهما في تركيب واحد.

والمراد في عبارة (في الكتاب) أنَّه انطوى واشتمل معناه على أنَّه متفوق، فهو يريد معنى ما في الكتاب وليس حكاية لفظ الكتاب.

ثانياً: ومن غير المقبول عندهم أنْ يبتدأ التركيب المعين بـ (أنَّ) مفتوحة الهمزة، حتّى لا تكون بمنزلة الأسماء التي يمكن الابتداء بها كـ (محمد) و(عبدالله) وغيرها من المعارف الصالحة لأنْ تكون مبتدأ، ممّا يمكن أنْ تدخل عليها (أنَّ) أو تليها، فأنَّ وما بعدها لا يقعان موضع الابتداء، لأنهم كرهوا أنْ يشبهوها بأنْ المصدرية (أنْ الخفيفة) التي تقع موضع المبتدأ، لأنَّ (أنْ والفعل بعدها) بمنزلة المصدر الصريح للفعل الذي يلي (أنْ) فقولك أريد أنْ تعزف لنا بمنزلة: أريد عزفك ولك أنْ تدخل (أنَّ) على هذا المصدر فتقول: إنّ أنْ تعزف أجود لك من أنْ تغني، والمعنى: أنَّ عزفك أجود لك من الغناء.

ثالثاً: أمّا نحو قول الرجل للرجل: لِمَ فعلتَ ذلك، فيجيب: لِمَ أنّه ظريف، بفتح همزة (أنَّ) تقدير الكلام فعلها، وإعادة (لِمَ) لا يعتدّ بها المسؤول كونه أعاد سؤال السائل وحكى لفظه ثمّ أجاب عنه.

رابعاً: فإذا أردت الإخبار عمّا يعني المتكلّم قلت: أيّ أنّه نجدٌ إذا ابتدأت كما تبتدئ لتقول: أنا نجدٌ، ولك أنْ تقول: أنّي نجدٌ على معنى: لأني نجدٌ، بالتعبير عمّا يعني المتكلّم وإجراء كلامك مجرى القول.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ آخر من أبواب أنَّ تقول: ذاك وإنّ لك عندي ما أحببت، وقال الله عزوجل: ﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [من سورة الأنفال: 18]، وقال: ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [من سورة الأنفال: 14]، وذلك لأنّها

شركت ذلك فيما حُمل عليه، كأنه قال: الأمرُ ذلك وإنّ الله، ولو جاءت مبتدأة لجازت، يدلُّك على ذلك قوله عزوجل: ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾ [من سورة الحج: 60]، فمن ليس محمولاً على ما حُمل عليه ذلك فكذلك يجوز أنْ يكون إنْ منقطعةً من ذلك قال الأحوص:

عَوّدتُ قومي إذا ما الضّيْفُ نبّهني ... عقْرَ العِشارِ على عُسْرِي وإيساري
إنّي إذا خَفِيَتْ نارٌ لِمُرْمِلَةٍ ... ألْفَى بأرْفعِ تَلٍّ رافعاً ناري
ذاك وإنّي على جاري لذو حَدَبٍ ... أحنو عليه بما يُحنى على الجارِ

فهذا لا يكون إلاّ مستأنفاً غير محمول على ما حُمل عليه ذاك، فهذا أيضاً يقوي ابتداء إنْ في الأول) [1].

أقول:

من مواضع فتح همزة (أنّ) أو كسرها موضع يتكلم به المتكلّم ليخبر عن شيء ثمّ يؤكّد ما قاله بعطف جملة أخرى عليه زيادة على ما أخبر به في الجملة الأولى، كأن تروي شيئاً ثمّ تقول شيئاً آخر يكون في معنى كلامك الأول، وقد مثّل سيبويه لذلك بقوله: (تقول: ذلك وأنّ لك عندي ما أحببت)، كأنك قلت: أنا أكرم ضيوفي دائماً والأمرُ ذلك، وذلك في موضع مصدر هو خبر للمبتدأ، لأنه على معنى: فالأمر كما ذكرته أولاً، والأمر أيضاً أنّ لك عندي ما أحببت.

وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [من سورة الأنفال: 18]، فتح همزة (أنّ) بعد قوله: (ذلكم)، وفي ذلكم إشارة إلى عون الله ونصر

---

(1) سيبويه: 3/ 125-126.

وتوفيقه للمؤمنين، ثمّ عطف عليه ما هو منه، وهو توهين الكافرين بما يقوي الكلام الأول من تقوية الله وتأييده للمؤمنين وعونه لهم، والتقدير: الأمرُ ذلك، وأنّ الله[1].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [من سورة الأنفال: 14]، وقبله قوله تعالى: ﴿سَأُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ۝ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۚ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [من سورة الأنفال: 12-13]، وكلُّ ذلك تأكيداً على أنّ الأمر أنّ للكافرين كذا وكذا. ويجوز في هذا كسر همزة (إنّ) على الاستئناف، ويكون من باب عطف جملة على ما قبلها، ويستشهد سيبويه لبيان جواز الاستئناف بقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾ [من سورة الحج: 60.] فذلك خبر لمبتدأ محذوف، والواو استئنافية و(من) اسم شرط جازم أو موصولة في محلّ رفع مبتدأ، و(عاقب) ماضٍ في محلّ جزم وهو فعل الشرط، واللام موطئة للقسم، والجملة القسمية خبر من.

أمّا قول الأحوص[2]:

عَوّدتُ قومي إذا ما الضّيْفُ نبّهني ... عقْرَ العِشارِ على عُسْرِي وإيساري
إنّي إذا خفيَتْ نارٌ لِمُرْمِلةٍ ... ألْفَى بأرْفعِ تَلٍّ رافعاً ناري
ذاك وإنّي على جاري لذو حَدَبٍ ... أحنو عليه بما يُحنى على الجارِ

فالشاهد فيه في البيت الثالث وذلك قوله: (ذاك وإنّي) بكسر همزة إنّ لدخول لام التأكيد، ولو لم تدخل لفُتحت حملاً على ما قبلها.

---

(1) ينظر: الفرّاء: معانيه، 1/ 407، والطبري: جامع البيان، 13/ 456.

(2) ديوانه، ص 133، وينظر: البغدادي، 1/ 268، 270.

من مواضع كسر همزة إنّ أو فتحها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ آخر من أبواب أنّ تقول: جئتك أنّك تريد المعروف، إنّما أراد: جئتك لأنّك تريد المعروف، ولكنّك حذفت اللام ههنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت:

واغفِرُ عوراءَ الكريمِ ادّخارَه ... وأعرِضُ عن ذنبِ اللّئيمِ تكرُّما

أيْ: لادخاره. وسألتُ الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ [من سورة المؤمنون: 52]، فقال: إنّما هو على حذف اللام، كأنّه قال: ولأنّ هذه أمّتكم أمةً واحدةً وأنا ربكم فاتقون، وقال: ونظيرُها: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [من سورة قريش: 1] لأنّه إنّما هو لذلك: ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾ فإنْ حذفت اللام من أنْ فهو نصبٌ، كما أنّك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً، هذا قول الخليل، ولو قرءوها (وإنّ هذه أمّتكم أمةً واحدةً) كان جيداً، وقد قُرئ: ولو قلت: جئتك إنّك تحبُّ المعروف، مبتدأً كان جيداً وقال سبحانه وتعالى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾ [من سورة القمر: 10]، وقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [من سورة هود: 25]، إنّما أراد بأنّي مغلوبٌ، وبأنّي لكم نذيرٌ مبينٌ، ولكنه حذف الباء، وقال أيضاً: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [من سورة الجن: 18]، بمنزلة: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾، والمعنى: ولأنّ هذه أمّتكم فاتقون، لأنّ المساجد لله فلا تدعو مع الله أحداً، وأمّا المفسرون فقالوا: على أوحي، كما كان ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [من سورة الجن: 19]، على أوحي، ولو قرئت: وإنّ المساجد لله، كان حسناً. واعلم أنّ هذا البيت يُنشد على وجهين على إرادة اللام، وعلى الابتداء، قال الفرزدق:

منعتُ تميماً منك إنّي أنا ابنُها وشاعرُها المعروفُ عند المَواسِمِ

وسمعنا من العرب من يقول: إنّي أنا ابنُها. وتقول: لبيك إنّ الحمد والنعمة لك، وإنْ شئت قلت: أنّ، ولو قال إنسان: إنّ (أنّ) في موضع جرّ في هذه الأشياء، ولكنّه حرفٌ كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رُبَّ في قولهم:

وبَلَدٍ تَحْسَبُه مَكْسُوحَا

لكان قولاً قوياً، وله نظائر نحو قوله: لاهِ أبوك، والأول قول الخليل، ويقوي ذلك قوله: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾ لأنهم لا يقدمون أنّ ويبتدئونها ويعملون فيها ما بعدها، إلاّ أنّه يحتج الخليلُ بأن المعنى معنى اللام، فإذا كان الفعلُ أو غيره موصلاً إليه باللام جاز تقديمه وتأخيره، لأنّ ليس هو الذي عمل فيه في المعنى، فاحتملوا هذا المعنى كما قال: حَسْبُك ينم الناسُ؛ إذ كان فيه معنى الأمر، وسترى مثلَهُ، ومنه ما قد مضى)[1].

أقول:

يتناول سيبويه في هذا النص جملة من التراكيب والأمثلة والشواهد القرآنية والشعرية مبيناً من خلالها ما يجب أنْ تكسر فيه همزة (إنّ) أو تفتح، مبيناً علّة الكسر أو الفتح، ودلالة كلّ منهما، وعلى النحو المبين في المخطط الآتي:

---

[1] سيبويه: 3/ 126-129.

التركيب	حكم همزة إنّ	علّة الكسر أو الفتح ودلالته
جئتك أنّك تريد المعروف	الفتح	لأنّ أنّ مسبوقة بحرف جرّ مقدر، وأنّ ومعمولاها في موضع نصب بالفعل جاء وقد تمّ وصل هذا الفعل بأنك بعد حذف اللام، والتقدير: جئتك لأنّك تريد المعروف. وحذف اللام من قبل المصدر هنا يشبّه حذفه من المصدر الواقع مفعولاً لأجله في نحو قول حاتم الطائي[1]: وأغفِرُ عَوْرَاء الكريمِ ادِّخارَه وأُعرِضُ عن ذَنْبِ اللَّئيمِ تكرُّما أيّ لادخاره.
قال تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ [من سورة المؤمنون: 52]	الفتح أو الكسر	بالفتح لأنه على تقدير اللام أيضاً والتقدير: ولأنّ هذه أمتكم ... وبالفتح قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، فأنّ اسم مع ما بعدها في موضع نصب لـمّا حذف حرف الجرّ، وفي موضع جرّ عند الكسائي، و(هذه) نصب بأنّ وأمتكم:ط خبر إنّ، وأمة: بدل منها، وواحدة: نعت الأمة في من رفع وهي قراءة الحسن وبالنصب (أمةً واحدةً) على الحال[2].
جئتك إنّك تحبّ المعروف	الكسر	الكسر على الاستئناف والقطع، وقد مرّ القول فيه.
قال تعالى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾ [من سورة القمر: 10]	الفتح	على تقدير حرف الجرّ قبل أنّ أيّ (بأنّي) والكسر قراءة نسبها سيبويه لعيسى[3]، وهي قراءة منسوبة لابن أبي إسحاق[4]، والكسر من الشواذ، وهو على تقدير إضمار فعل القول والابتداء.
قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ [من سورة هود: 25]	الفتح أو الكسر	قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (أنّي) بفتح الهمزة على تقدير ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه بأنّي[5]. وقرأ الباقون بالكسر على الاستئناف.

(1) مرّ بيانه في سيبويه: 1/ 368.

(2) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 2/ 91، والأخفش: معاني القرآن، 2/ 417، والنحاس: إعراب القرآن، 2/ 420.

(3) ينظر: سيبويه: 3/ 264.

(4) ينظر: ابن خالويه: مختصر، ص 147.

(5) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 278.

علّة الكسر أو الفتح ودلالته	حكم همزة إنّ	التركيب
هي بمنزلة (وإنّ هذه أمتكم) على تقدير اللام قبل (أنّ) والكسر قراءة طلحة وابن هرمز فحسب[1]، وقال سيبويه: (ولو قُرئت: (وإنّ المساجد) كان حسناً)[2].	الفتح والكسر	قال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [من سورة الجن: 18]
على تقدير: ولأنّه ولم يقرأ بالكسر أحد من القراء الأربعة عشر[3].	الفتح	قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [من سورة الجن: 19]
فتح الهمزة على معنى: لأنّي. ويجوز الكسر على الاستئناف والقطع، وقد رُوي على الوجهين، وقد سمع سيبويه عن العرب من يقول: إنّي أنا ابنُها، والأصل الفتح على تقدير اللام.	الكسر والفتح	قال الفرزدق[4]: منعتُ تميماً منك إنّي أنا ابنُها وشاعرُها المعروفُ عند المواسِمِ
الكسر على الاستئناف والقطع والفتح على تقدير حرف الجرّ.	الكسر والفتح	لبّيك إنّ الحمدَ والنعمةَ لك

ويرى سيبويه في آخر النص أنّ حرف الجرّ قد يحذف لكثرة استعمالهم إياه، وتبقى وظيفته النحوية قائمة وملحوظة، واستشهد لذلك بقول الشاعر[5]:

وبَلَـــدٍ تَحْســـبُه مَكْــسُوحَا

---

(1) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط، 8/ 352.

(2) سيبويه: 3/ 127.

(3) ينظر: الدمياطي: اتحاف فضلاء البشر، ص 425.

(4) ديوانه، 2/ 313.

(5) لم أعثر على مصدر لتخريجه.

بحذف (ربَّ) وإبقاء عملها، ولا يكون ذلك في غيرها إلاَّ نادراً ويكثر الجرّ بـ (ربَّ) محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد (بل) أقلّ، ومع التجرد أقلّ، والمكسوح: من الكسح، وهو الكنس. ومن ذلك قول الراجز جميل بثنية:

رسـمِ دار وقفـتُ في طللـه كـدتُ أقـضي الحيـاة مـن جَلَلِـهْ

أراد: ربَّ رسم دارٍ، فحذف ربَّ وإبقاء عملها[1]. والحذف لكثرة الاستعمال والتخفيف.

---

(1) المرادي: الجنى الداني، ص 454-455.

إنّما وأنّما

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب إنّما وأنّما اعلم أنّ كلّ موضع تقع فيه أنّ تقع فيه أنّما، وما ابتُدئ بعدها صلةً لها كان أنّ الذي ابتُدئ بعد الذي صلة له، ولا تكون هي عاملةً فيما بعدها كما لا يكون الذي عاملاً فيما بعده. فمن ذلك قوله عزوجل: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [من سورة الكهف: 110، وفصلت: 6] وقال الشاعر، ابن الإطنابة:

أبلِـغِ الحـارثَ بـنَ ظـالِمٍ المُـو ... عِـدَ والنـاذِرَ النُّـذورَ عَلَيَّـا

أنّمـا تقتـلُ النِّيـامَ ولا تقـ ... ـتُـلُ يَقْظـانَ ذا سِـلاحٍ كَمِيَّـا

فإنّما وقعت (أنّما) ههنا لأنّك لو قلت: أنّ الحكم اله واحد، وأنّك تقتل النيام كان حسناً، وإنْ شئت قلت: إنّما تقتل النيام، على الابتداء، زعم ذلك الخليل)[1].

أقول:

أولاً: من أحكام (أنّ) مفتوحة الهمزة مشددة النون أنّها قد تلحق بها (ما) الزائدة الكافة فيبطل عملها ويليها الجملتان الاسمية والفعلية، وتكون (ما) كافة لها عن العمل، ومهيئة لدخولها على الأفعال، وقد أجاز بعض النحاة إعمالها[2].

وقيل: أنّها إذا كفّت بـ (ما) أفادت الحصر كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [من سورة الكهف: 110، وفصلت: 6][3].

---

(1) سيبويه: 3/ 129-130.

(2) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 416.

(3) ينظر: نفسه، ص 417.

ويرى سيبويه أنّ كلّ موقع تقع فيه (أنّ) مفتوحة الهمزة تقع فيه (أنّما) بفتح الهمزة، لأنّ (أنّما) وما بعدها من جملة اسمية، أو جملة فعلية بمنزلة اسم واد في معنى المصدر كما أنّ (أنّ) المفتوحة الهمزة ومعموليها بمنزلة اسم واحد كما مرّ تفصيله وبيانه. مع فارق بين (أنّ) و(أنّما) يتحدد في كون (أنّ) عاملة في الجملة الاسمية بعدها ي الاسم والخبر، و(أنّما) غير عاملة ولذلك دخلت على الجملة الفعلية والاسمية، ويستشهد سيبويه بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [من سورة الكهف: 110، وفصلت: 6].

والمعنى – والله اعلم – ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ﴾ [من سورة الكهف: 110، وفصلت: 6]، وقد بينا أنّ (أنّما) في مثل هذه المواضع قد تفيد الحصر، ورأى بعض النحاة أنّ (أنّما) كـ (كأنّما) ولعلّما) إذ لا تفيد الأولى الحصر في التشبيه، ولا تفيد الثانية الحصر في الترجي، فكذلك لا تفيده مع (إنّ) المكسورة، وأمّا مع (أنّ) المفتوحة فليس هناك إفادة حصر أصلاً، لأنّ (الحصر يقتضي أنّه لم يُوح إليه إلاّ التوحيد، وهل باطل)[1]، ومن جعل (أنّما) للحصر انطلق من كون (أنّ) المفتوحة الهمزة فرع المكسورة الهمزة، فلا فرق بينهما في إفادة الحصر وعدمه، ثمّ أنّ الحصر عند القائلين به باعتبار المقام، وهو هنا خطاب للمشركين والموحى إليه في حقهم أولاً، وهو التوحيد[2].

ثانياً: وممّا تجري فيه (أنّما) مجرى (أنّ) في موضعها وفتح همزتها قول ابن الإطنابة[3]:

أَبْلِغِ الحارثَ بنَ ظالِمٍ المو ... عِدَ والناذِرَ النُّذورَ عَلَيّا
أنّما تقتلُ النِّيامَ ولا تقـ ... ـتُلُ يَقْظانَ ذا سِلاحٍ كَمِيّا

(1) المرادي: الجنى الداني، ص 416-417.

(2) ينظر: الأصفهاني: الأغاني، 10/ 29، وشرح المفصل، 8/ 65.

(3) ينظر: الأصفهاني: الأغاني، 10/ 29، وشرح المفصل، 8/ 65.

فالشاهد فيه قوله: (أنّما تقتلُ النيام ...) بفتح همزة (أنّما) حملاً على قوله: (أبلغ) مجرياً إياها مجرى (أنَّ)؛ لأنَّ (ما) فيها صلة، فلا تغيّرها عن جواز الفتح والكسر فيها، ولا يمنع سيبويه الكسر في (أنّما تقتل ....) على الاستئناف والقطع وابتداء الكلام. وقد عزا جواز كسر همزة (إنّما) لأستاذه الخليل – رحمه الله–.

إنّما

قال سيبويه – رحمه الله–:

(فأما إنّما فلا تكون اسماً،وإنّما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل مُلغى، مثل: أشهدُ لزيدٌ خيرٌ منك، لأنها لا تعمل فيما بعدها ولا تكون إلاّ مبتداةً بمنزلة إذا، لا تعمل في شيء، واعلم أنّ الموضع الذي لا يجوز فيه أنّ لا تكون فيه إنّما إلاّ مبتداة، وذلك قولك: وجدتُك إنّما أنت صاحبُ كلّ خَنَى؛ لأنك لو قلت: وجدتُك أنّك صاحبُ كلّ خنى لم يجز ذلك، لأنك إذا قلت أرى أنّه منطلقٌ فإنّما وقع الرايُ على شيء لا يكون الكاف التي في وجدتُك ونحوها من الأسماء وقال كثير:

أرانـــي ولا كُفْـــران لله إنّمـــا　　　أواخِـي مـن الأقـوامِ كـلَّ بَخيـلِ

لأنه لو قال: (أنّي) ههنا كان غيرَ جائز، لـمّا ذكرنا، فإنّما ههنا بمنزلتها في قولك: زيدٌ إنّما يُواخي كلّ بخيل، وهو كلام مبتدأ، وإنّما في موضع خبره، كما أنّك إذا قلت: كان زيدٌ أبوه منطلقٌ، فهو مبتدأ وهو في موضع خبره. وتقول: وجدتُ خبره إنّما يجالسُ أهل الخبث؛ لأنك تقول: أرى أمره أنّه يجالس أهل الخبث، فحسُنت أنّه ها هنا لأنّ الآخر هو الأول) [1].

---

(1) سيبويه: 3/ 130-131.

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- فأمّا إنّما فلا تكون اسماً: أيْ لا تقدر هي وما بعدها بمصدر مؤول يقابل الصريح، مثلما لم تكن مقدرة بذلك في (إنّ) مكسورة الهمزة.

ثانياً: ويرى سيبويه استناداً إلى أستاذه الخليل – رحمه الله – أنّ (إنّما) بمنزلة فعل ملغى، أيْ أنّ (أنّ) مفتوحة الهمزة تقدر هي ومعمولاها بفعل (أيْ بمصدر مؤول بالصريح) في ين لا يكون في (إنّما) مثل هذا التقدير فصارت كالفعل الملغى، لكونها كفّت عن العمل فيما بعدها من ركني الجملة الاسمية، وعلى هذا لا تكون إلاّ في موضع ابتداء لتركيب المعين شانها شأن (إنّ)مكسورة الهمزة.

ثالثاً: يشبّه سيبويه إلغاء عمل (إنّما) بإلغاء عمل الفعل فيما بعده لوجود مانع من العمل كالفعل الملغى في العمل فيما بعده في نحو أشهدُ لزيدٌ خيرٌ منك، لوجود (اللام).

رابعاً: ويؤكّد سيبويه على أنّ الموضع الذي لا يجوز فيه (أنّ) لا تكون فيه (إنّما) إلاّ مبتدأة، فلا يجوز إلاّ كسر همزتها على الابتداء، ومثل لهذا بقوله: وجدتك إنّما أنت صاحبُ كلّ خنى، وذلك لأنّ (وجد) بمعنى (علم) يتعدى إلى مفعولين، الأول هو كاف الخطاب، والثاني جملة قائمة بذاتها وحكم حكم الحملة المستأنفة، ولذل كقال: إنّما أنت صاحب ..ز بكسر همزة (إنّما) على ابتداء الكلام.

خامساً: و(أرى) ممّا يتعدى إلى مفعولين إذا كنت قلبية، ولذلك جاء قول كثير عزة[1]:

أرانــي ولا كُفْــران لله إنّمــا ... أواخِي مـن الأقـوامِ كـلَّ بَخِيـلِ

(1) ديوانه، ص 248، وينظر: ابن يعيش، 3/ 55.

بأن الياء مفعول أول لـ (أرى)، والمفعول الثاني جملة قائمة بنفسها هي جملة: إنّما أواخي...وحق هذه الجملة أنْ تكون كلاماً مستأنفاً، وإنّ المكسورة ممّا يصحّ أنْ يبتدأ به من الكلام، ولذلك قال: إنّما.

والكفران: مصدر كالغفران، والرضوان، وهو في المعنى كالكفر، وهو نكران النعمة، وأراد أنّ مواخاة النساء للرجال بخيلة ولذلك كان تعلّقه بهنّ كتعلّقه بالنادر والمعدوم بالبخلاء.

سادساً: ويختتم سيبويه إذا النص بإيراد (وجد) وهي ممّا يتعدّى إلى مفعولين إذا كانت قلبية، فإذا قلت: (وجدتُ خبره أنّما يجالس أهل الخبث)، بفتح همزة (أنّما) جعلت (أنّما وما بعدها) بمنزلة المصدر، والمصدر قد يقع خبراً عن المبتدأ، يقال: وجدتُ خبره مجالستهُ أهل الخبث، وارى أمره أنّه يجالس أهل الخبث، والذي جوّز هذا أنّ (مجالسته) في المعنى هي (خبره)، ولذلك قال سيبويه: (فحسنت (أنّه) بفتح الهمزة ها هنا لأنّ الآخر هو الأول).

قال تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ [من سورة آل عمران: 178]، بفتح همزة (أنّما) لأنّها وما بعدها بدل والتقدير: ولا يحسبنّ أنّ ما نملي للكافرين خير لهم، وأنّ مع (ما) في حيزه ينوب عن المفعولين، كقوله تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ﴾ [من سورة الفرقان: 44]، و(ما) مصدرية بمعنى: ولا تحسبنّ أنّ املاءنا خير، وكان حقها في قياس علم الخط أنْ تكتب مفعوله أيْ: (إنّ ما نملي)، ولكنها رسمت متصلة في المصحف العثماني، ولا يجوز مخالفة هذا الرسم، (فإنْ قلت: كيف صحّ مجيء البدل ولم يذكر إلاّ أحد المفعولين، ولا يجوز الاقتصار بفعل الحسبان على مفعول واحد؟

قلت: صحّ ذلك من حيث إنّ التعويل على البدل والمبدل منه في حكم المنحيّ، الا تراك تقول: جعلتُ متاعك بعضه فوق بعض مع امتناع سكوتك على: متاعك، ويجوز أنْ يقدر مضاف ومحذوف على: ولا تحسبنّ الذين كفروا أصحاب أنّ الإملاء خيرٌ لأنفسهم،

أولاً، ولا تحسبنّ حال الذين كفروا أنّ الإملاء خيرٌ لأنفسهم وهو فيمن قرأ بالباء رفع، والفعل متعلق بأن وما في حيّزه، والإملاء لهم تخليتهم وشأنهم...) [1].

ومن قرأ بالكسر(إنّما) علّق الفعل (حسب)، وهي قراءة يحيى بن وثاب [2].

وهذه حقها أنْ تكتب متصلة، لأنّها كافة دون الأولى، وهذه جملة مستأنفة تعليل للجملة قبلها، كأنّه قيل: ما بالهم لا يحسبون الإملاء خيرٌ لهم؟ فقيل: إنّما نملي لهم ليزدادوا.... [3].

---

(1) الزمخشري: الكشاف، 1/ 390.

(2) ينظر: النحاس: إعراب القرآن، 1/ 379-380.

(3) الزمخشري: الكشاف، 1/ 390-391.

أنّ ومعمولاها خبراً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ تكون فيه أنّ بدلاً من شيءٍ هو الأول وذلك قولك: بلغتني قصّتُك أنّك فاعلٌ، وقد بلغني الحديثُ أنّهم منطلقون، وكذلك القصّةُ وما أشبهها) [1].

أقول:

ممّا يكون فيه (أنّ ومعمولاها) بمنزلة الأول، أيْ خبر عنه والخبر نفس المبتدأ قولك: بلغني قصّتُك أنّك فاعلٌ، فقصّتُك فاعل (وأنّك فاعل) من (أنّ) واسمها وخبرها في محلّ رفع بدل اشتمال لـ (قصّتُك)، والتقدير: بلغني قصتك فعلكُ كذا وكذا، وتعلّق (أنّك فاعل) بالأول، أيْ بـ (قصّتُك) واضح في الدلالة، ولحاجة (قصّتُك) إلى ما بعده ومثله قولك: بلغني أنّهم منطلقون، فأنّ – بفتح الهمزة- والضمير اسمها، ومنطلقون خبرها، وإنّ واسمها وخبرها بتقدير مصدر فاعل لـ(بلغني) والتقدير: بلغني انطلاقهُمُ.

---

(1) سيبويه: 3/ 132.

أنّ ومعمولاها بدلاً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابُ تكون فيه أنّ بدلاً من شيءٍ ليس بالآخر من ذلك: ﴿وَإِذۡ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحۡدَى ٱلطَّآئِفَتَيۡنِ أَنَّهَا لَكُمۡ﴾ [من سورة الأنفال: 7]، فإنّ مبدلة من إحدى الطائفتين، موضوعةً في مكانها، كأنّك قلت: وإذ يعدكم الله أنّ إحدى الطائفتين لكم، كما أنّك إذا ثقلت: رأيت متاعك بعضه فوق بعض، فقد أبدلت الآخر من الأول، وكأنّك قلت: رأيتُ بعض متاعك فوق بعض، وإنّما نصبت بعضاً لأنّك أردت معنى رأيتُ بعض متاعك فوق بعض، كما جاء الأول على معنى وإذ يعدكم الله أنّ إحدى الطائفتين لكم، ومن ذلك قوله عزوجل: ﴿أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ أَنَّهُمۡ إِلَيۡهِمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾ [من سورة يس: 31]، فالمعنى والله اعلم: ألم يروا أنّ القرون الذين أهلكناهم إليهم لا يرجعون).

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- مبدلة: أيْ بدل، ويريد هنا بدل الاشتمال.

ثانياً: ممّا يكون فيه (أنّ ومعمولاها) بدل اشتمال ممّا قبله قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحۡدَى ٱلطَّآئِفَتَيۡنِ أَنَّهَا لَكُمۡ﴾ [من سورة الأنفال:7]، فـ (أنّ واسمها والجار والمجرور المتعلقان بالخبر المحذوف، بدل اشتمال من (إحدى الطائفتين).

ومن ذلك قوله عزوجل: ﴿أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ أَنَّهُمۡ إِلَيۡهِمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾ [من سورة يس:31]، بتعليق (يروا) القلبية عن العمل، و(كم) خبرية في محلّ نصب مفعول مقدم لـ (أهلكنا) والجملة في نصب مفعول يروا، وأنّ بفتح الهمزة وما في حيّزها، بدل من (أهلكنا)، والتقدير: ألم يروا كثرة أهلكنا القرون من قبلهم، كونهم غير

راجعين إليهم ويجوز أنّ تكون (أنّ وما في حيّزها) معمولاً لفعل محذوف دل عليه السياق والمعنى – والله أعلم -: وحكمنا: أنّهم إليهم لا يرجعون.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمّا جاء مبدلاً من هذا الباب: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [من سورة المؤمنون: 35]، فكأنّه على: أيعدكم أنّك مخرجون إذا متم، وذلك أريد بها، ولكنّه إنّما قُدّمت أنّ الأولى ليُعلم بعد أيّ شيءٍ الإخراجُ. ومثل ذلك قولهم: زعم أنّه إذا أتاك أنّه سيفعلُ، وقد علمتُ أنّه إذا فعل أنّه سيمضي، ولا يستقيم أنْ تبتدئ إنّ ها هنا كما تبتدئُ الأسماء أو الفعل، إذا قلت: قد علمتُ زيداً أبوه خيرٌ منك، وقد رأيتُ زيداً يقولُ أبوه ذاك، لأنّ إنّ لا تُبدأ في كلّ موضع، وهذا من تلك المواضع. وزعم الخليل: أنّ مثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [من سورة التوبة: 63]، ولو قال: (فإنّ) كانت عربية جيدة. وسمعناهم يقولون في قول ابن مُقبل:

وعِلْمِي بأسْدامِ المياهِ فلم تَزَلْ	قلائصُ تَخْدِي في طريقٍ طَلائحُ
وأنّي إذا مَلَّتْ رِكابي مُناخَها	فإنّي على حَظّي من الأمرِ جامحُ

وإنّ جاء في الشعر قد لعمتُ أنّك إذا فعلت أنّك سوف تغتبط به، تريد معنى الفاء جاز، والوجهُ والحدّ ما قلتُ لك أول مرة، وبلغنا أنّ الأعرج قرأ: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[من سورة الأنعام: 54]، ونظيره إذا البيتُ الذي أنشدتُك)[1].

---

[1] سيبويه: 3/ 132-134.

أقول:

أولاً: ممّا اختلف في إعرابه العلماء على أوجه[1] قوله: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [من سورة المؤمنون: 35]، فظاهر كلام سيبويه إنّ خبر (أنّ) الأولى محذوف لدلالة خبر (أنّ) الثانية عليه، والتقدير عنده: أيعدكم أنّكم مخرجون إذا متم، والعامل في (إذا) مخرجون، وأنّ الثانية واسمها وخبرها بدل من الأولى وما في حيزها.

وقيل إنّ خبر (أنّ) الأولى هو: (مخرجون) وهو العامل في الظرف، والثانية توكيد للأولى.

وقيل إنّ اسم (أنّ) الأولى محذوف أقيم مقام المضاف إليه، والتقدير: أنّ إخراجكم، وإذا هو الخبر، وجملة (أنّكم مخرجون) تكرير، لأنّ أنّ وما عملت فيه للتوكيد، أو للدلالة على المحذوف وقيل: أنّكم مخرجون مبتدأ خبره الظرف (إذا)، والجملة خبر عن (أنّكم) الأولى، والتقدير: أيعدكم أنّكم إخراجكم كائن وقت موتكم، ولا يجوز جعل العامل في (إذا) هو (مخرجون) لأنّ ما في حيز (أنّ) لا يعمل فيما قبلها، ولا يعمل فيها (متّم) لأنّه مضاف إليه، وأنّكم وما في حيزها في محلّ نصب، أو جرّ بعد حذف حرف الجرّ، لأنّ الأصل: أيعدكم بأنّكم، ولا يجوز الاّ يقدر حرف جرّ، فيكون في محلّ نصب فقط.

وجعل سيبويه قولهم: زعم أنّه إذا أتاك أنّه سيفعل، وقد علمتُ أنّه إذا فعل أنّه سيمضي، على حذف خبر (أنّ) الأولى لدلالة خبر (أنّ) الثانية عليه والتقدير: زعم أنّه سيفعل إذا أتاك، وأنّه سيمضي إذا فعل، أيْ انّ (أنّكم) الثانية وما في حيزها بدل من الأولى وما في حيزها.

ثانياً: وسيبويه يمنع الابتداء بـ (أنّ) أيْ لم يجوز أنْ يكون (أنّكم مخرجون) في الآية الكريمة مبتدأ، وإذا متم خبره، على معنى: إخراجكم إذا متم ثمّ يخبر بالجملة عن أنّكم؛ لأنّه لا يستقيم هنا الابتداء كما تبتدئ الأسماء والأفعال إذا قلت: قد علمتُ زيداً أبوه خيرٌ

---

[1] ينظر: الفراء: معانيه، 2/ 234، والزمخشري: الكشاف، 3/ 250، والدرويش: إعراب القرآن، 5/ 199-200.

منك، وقد رأيت زيداً يقول أبوه ذاك، وذلك أنك إذا قلت: وقد رأيت زيداً يقول أبـوه ذاك، وذلك أنك إذا قلت: زعم أنه إذا أتاك سيفعل، وقد علمتُ أنه سيمضي، لا يجوز فيه كسر همزة (إنّ) الثانية فلا يقال: أنه سيفعل وإنـه سيمضي، لأنَّ كسرها يكون في ابتداء جملة، و(إذا أتاك) و(إذا فعل) ظرف لـمَّا بعدها، وإذا كسرنا همزة (إنّ) بطل أنّ تكون (إذا) ظرفاً لأنّ، ولا ظرفاً لـمَّا بعد (أنّ) كما يكون ظرفاً لأنّ، زد على ذلك أنّ الظرف يجب أنّ يتقدم على الاسم الذي هو ظرفه، وإنّ المكسورة وما في حيزها من أسم وخبر في تقدير اسم، فيكون له ظرف يتقدمه، ولا ما بعدها يعمل فيما قبلها ليس.

ثالثاً: أمّا قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [من سورة التوبة: 63]، فيجوز في (إنّ) الثانية الفتح والكسر، أمّا الفتح فعلى أوجه:

الأولى: أنها على الابتداء وخبرها محذوف والتقدير: فله نار جهنم.

والثاني: بإضمار فعل يعمل في (أنّ وما في حيزها) فيكون التقدير – والله اعلم- فيستحق أنّ له النار.

والثالث: جعل (إنّ) مكسورة مكررة من الكلام الذي سبقها والتقدير: فله نار جهم وأنّ مكررة.

أمّا الكسر وهو الوجه عند سيبويه، والفتح (عربي جيد) فعلى الاستئناف، فالفاء رابطة وإنّ ابتداء كلام، و(له) خبرها مقدم، وجهنم اسمها مؤخر، وخالداً: حال من الضمير في (له)، و(فيها) متعلقان بالحال، وجملة اسم الشرط وفعله وجوابه خبر أنه الأولى، و(ذلك) مبتدأ، خبره (الخزي) والعظيم: صفة له.

رابعاً: ويستشهد سيبويه بقول ابن مقبل[1]:

وعِلْمِي بأسْدامِ المياهِ فلم تَزَلْ قَلائصُ تَخْدِي في طريقٍ طَلائحُ

---

[1] ديوانه، ص 43-46، وينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 42.

وأنّـي إذا مَلَّــتْ رِكـابي مُناخَهــا فإنّي على حَظّي مـن الأمـر جـامحُ

على كسر (همزة إنّ الثانية) على الاستئناف، ويجوز أيضاً فتحها حملاً على الأولى وتأكيداً لها.

والفتح يربك المعنى، وأسدام المياه: المياه المدفونة، والطلائح: واحدها: طليح، وهي المعيبة، والركائب: الإبل، ومناخها، الموضع الذي انيخت فيه، والجامح: الممتنع.

خامساً: ينقل سيبويه أنّ الاعرج (حميد بن قيس ت 130هـ) [1] قرأ قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [من سورة الأنعام: 54].

بالكسر في الأولى على تضمين الفعل (كتب) معنى قال[2].

وقراءة الأعرج هي قراءة نافع أيّ بفتح الهمزة الأولى والكسر في الثانية. وقرأ عاصم وابن عامر بفتح الهمزة ي الأولى والثانية، بنصب الأول بقوله: كتب على نفسه الرحمن بأنّه و(لأنّه) فلما سقط الخافض عمل الفعل و(أنّ) المفتوحة مع ما بعدها بمنزلة المصدر، والثانية عطف على الأولى، وقراءة نافع (أنّه) بالفتح و(أنّه) في الثانية فقد نصب الأول بـ (كتب) وجعل الفاء جواب الشرط لـ(من)، واستأنف (إنّ)؛ لأنّ ما بعد فاء الشرط يكون كلاماً مستأنفاً، وقرأ الباقون: (إنّ) و(فإنّه) مكسورتين جعلوه حكايةً ولم يعملوا (كتب) كما تقول: زيدٌ عبدالله في الدار، و: (كتب ربكم على نفسه الرحمة) لمن حاله كيت وكيت[3].

---

(1) ينظر: الذهبي: معرفة القرّاء، 1/ 80.

(2) ينظر: النحاس: إعراب القرآن، 1/ 550-551.

(3) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 157-158.

من مواضع فتح همزة أنّ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب من أبواب أنّ تكون أنّ فيه مبنية على ما قبلها وذلك قولك: أحقاً إنّك ذاهبٌ، والْحَقَّ إنّك ذاهب، وكذلك إن أخبرت فقلت: حقاً إنّك ذاهبٌ، والحقّ إنّك ذاهبٌ، وكذلك أكبر ظنّك إنّك ذاهبٌ، واجهد رأيك إنّك ذاهبٌ، وكذلك هما في الخبر، وسألتُ الخليل فقلتُ: ما منعهم أنّ يقولوا: أحقاً إنّك ذاهبٌ، على القلب، كأنّك قلت: أنّك ذاهبٌ، حقاً، وإنّك ذاهبٌ الحقّ، وأنّك منطلق حقّ؟ فقال: أليس هذا من مواضع إنّ؛ لأنّ إنّ لا يُبتدأ بها في كلّ موضع، ولو جاز هذا لجاز يوم الجمعة أنّك ذاهبٌ، تريد أنّك إذا ذاهبٌ يوم الجمعة، ولقلت أيضاً لا محالة أنّك ذاهبٌ، تريد أنّك لا محالة ذاهبٌ، فلمّا لم يجز ذلك حملوه على: أفي حقّ أنّك ذاهبٌ، وعلى: أفي أكبر ظنّك أنّك ذاهب، صارت أنّ مبنية عليه، كما يُبنى الرحيل على غدٍ إذا قلت: غداً الرحيلُ، والدليل على ذلك إنشاد العرب هذا البيت كما أخبرتك، زعم يونس أنّه سمع العرب يقولون في بيت الأسود بن يعفر:

أحقّاً بني أبناءِ سَلْمَى بن جَنْدَلٍ ... تهدُّدُكم إيّايَ وَسْطَ المَجالِسِ

فزعم الخليل: أنّ التهدد ها هنا بمنزلة الرحيل بعد غدٍ، وأنّ أنّ بمنزلته، وموضعه كموضعه، ونظير: أحقاً أنك ذاهبٌ من أشعار العرب قول العبدي:

أحَقّاً أنّ جيرتَنا استقلّوا ... فنيّتُنا ونيّتُهم فَرِيقُ

قال: فريق، كما تقول للجماعة: هم صديق، وقال الله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[من سورة ق: 17]، وقال عمر بن أبي ربيعة:

ألحقّ أنّ دارُ الرَّبابِ تباعدتْ ... أو انبتّ حَبْلٌ أنّ قلبكَ طائرُ

وقال النابغة الجعدي:

ألا أبلـــغْ بـــني خَلَـــفٍ رســـولاً   أحقّـــاً أنّ أخطَلكـــم هَجـــاني

فكلُّ هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة هكـذا، والرفـعُ في جميـع ذا جيـد قـوي، وذلك أنّك إنْ شئت قلت: أحقٌ أنّك ذاهبٌ، وأكبرُ ظنّك أنّـك ذاهـبٌ، تجعـل الآخـر هـو الأول) [1].

أقول:

يُكثر سيبويه هنا من إيراد الأمثلة والشواهد لبيان حكم همزة أنّ من حيث كـسرها أو فتحها، وما حكم هذا الكسر أو الفتح، وما يـستتبعه مـن دلالـة، وعلـى النحـو المـبين في المخطط الآتي:

التركيب	حكم همزة إنّ	الوصف النحوي الدلالي
أحقّاً أنّك ذاهبٌ والحقُّ أنّكَ ذاهبٌ وأكبر ظنّك أنّك ذاهبٌ وأجهد رأيك أنّك ذاهبٌ	فـتح همـزة (أنّ)	فُتحت الهمزة في هذه التراكيب لأحد أمرين: الأول: أنّ (أنّ وما في حيزها) في موضـع الخـبر، والتقـدير: أحقُّ ذهابك، وأكبرُ ظني ذهابك، وجهد رأيي ذهابك. والثاني: على جعـل: حقّـاً والحق، وأكـبر، وأجهـد بمنزلـة الظروف المتقدمة فلا وجه لنصب هذه الألفـاظ المتقدمـة إلاّ الظرفية، وفتح أنّ لتكون هي ومـا في حيزهـا بمنزلـة المبتـدأ المؤخر، والتقدير: أفي زمن حقٌّ ذهابُك. ثمّ حـذف المـضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، والدليل على أنّ المتقدم المنصوب بمنزلة الظرف، تقدير حرف الجرّ قبله.

---

[1] سيبويه: 3/ 135-137.

الوصف النحوي الدلالي	حكم همزة إنّ	التركيب
على تقدير القلب أي: إنّك ذاهبٌ حقّاً فهذا لا يجوز عند الخليل رحمه الله – وتابعه سيبويه. وقد ذهب المبرد – رحمه الله –[1] مذهب الخليل أيضاً ورأى أنه لا يجوز نحو: اليومَ أنّكَ منطلق، ولك عليَّ أنك لا تؤذي؛ لأنّ هذا على التقديم والتأخير فيكون على قولك: إنك منطلق اليوم، وإنّك لا تؤذي لك عليّ، وإنّ رحلتك يوم الجمعة. وإنّما فسد لأنّ (إنّ) لا يصلح فيها التقديم والتأخير كما لم يصلح ذلك فيما تجعل فيه من الأسماء إذا كانت مكسورة، فإذا كانت مفتوحة جاز فيها التقديم والتأخير، أعني: تقديم الخبر وتأخيره، لأنها موضوعة موضع المصدر.	بكسر الهمزة	أحقّاً إنّك ذاهبٌ
نصب (حقّاً) على الظرفية الزمانية والتقدير: أفي حقّ. والتقدير: أفي حقّ، ورفع (تهددُكم) على أنه فاعل الظرف (حقّاً) لاعتماده على الاستفهام.	-	قال الأسود بن يعفر[2]: أحقّاً بني أبناءِ سلمى بن جندلٍ تهدُّدُكم إيّايَ وَسْطَ المجالسِ
نصب (حقّاً) على الظرفية، وفتح همزة (أنّ)، لأنها وما في حيزها في تأويل مبتدأ خبره الظرف، والتقدير: أفي حقّ استقلال جيرتنا، ولا يجوز كسر همزة (إنّ)؛ لأنّ الظرف لا يتقدم على (إنّ) مكسورة الهمزة لانقطاعها إذا كُسرت ممّا قبلها.	فتح الهمزة	قول المفضل النكري، أو العبدي[3]: أحقّاً أنّ جيرتنا استقلّوا فنيّتنا ونيّتهم فريقُ
هذا شاهد ساقه سيبويه لتقديم الخبر وهو (الجار والمجرور) على المبتدأ (قعيد).	-	قال تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [من سورة ق: 17]

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 354.

(2) ديوانه، ص42، وينظر: الأصفهاني: الأغاني، 13/ 22، والبغدادي، 1/ 401، 10/ 276، 282.

(3) ينظر: الأصمعي: الأصمعيات، ص 200، والبغدادي، 10/ 277، وابن هشام: تخليص الشواهد، ص 351.

الوصف النحوي الدلالي	حكم همزة إنّ	التركيب
نصب (حقّاً) على الظرفية ولذلك فتح همزة (أنّ) لتأويلها هي وما في حيزها بمصدر صريح هو مبتدأ مؤخر للظرف المتقدم والتقدير: أفي حقّ تباعدُ دار الرباب. ومن الملحوظ أنّ الشاعر نطق بهمزة (آل) بين الألف والهمزة مع القصر وهو من التسهيل، والأصلح إبدال همزة (آل) التالية لهمزة الاستفهام ألفاً.	فتح الهمزة	قول عمر بن أبي ربيعة[1]: آلحقَّ أنْ دارُ الرّبابِ تباعدتْ أو انبتَّ حَبْلٌ أنَّ قلبكَ طائرُ
فتح الهمزة وعلى جعل (حقّاً) ظرفاً مقدماً كما هو في بيت عمر بن أبي ربيعة.	فتح الهمزة	قول النابغة الجعدي[2]: ألا أبلغْ بني خَلَفٍ رسولاً أحقّاً أنّ أخطلكم هَجاني

ويرى سيبويه أخيراً أنّ رفع (حقّاً)، و(أكبر)، و(أجهد) في نحو: أحقّاً أنّك ذاهبٌ، والحقُّ أنّك ذاهبٌ، وأكبرُ ظنّك أنّك ذاهبٌ، (جيد وقويّ)، والوجه فيه الابتداء والخبر وذلك بجعل (الثاني هو الأول).

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأما قولهم: لا محالة أنّك ذاهبٌ، فإنّما حملوه أنّ على أنّ فيه إضمار من، على قوله: لا محالةَ من أنّك ذاهبٌ، كما تقول لابُدّ أنّك ذاهبٌ، كأنّك قلت: لابُدّ من أنّك ذاهبٌ، حين لم يجز أنْ يحملوا الكلام على القلب، وسألته عن قولهم: أمّا حقّاً فإنّك ذاهبٌ، فقال: هذا جيد، وهذا الموضع من مواضع إنّ، ألا ترى أنّك تقول: أمّا يوم الجمعة فإنّك ذاهبٌ، وأما فيها فإنّك داخلٌ، فإنّما جاز هذا في أمّا لأنّ فيها معنى الجمعة مهما يكنْ من شيء فإنّك ذاهبٌ. وأما قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [من سورة النحل: 62]، فيها لأنّها فعل، ومعناها: لقد حق أنّ لهم النار، ولقد استحق أنّ لهم النار وقولُ المفسرين: معناها: حقّاً أنّ

---

(1) ديوانه، ص 133، والبغدادي، 10/ 277، والأشموني، 3/ 818.

(2) ديوانه، ص 164، والبغدادي، 4/ 306، والأشموني، 1/ 185.

لهم النار، يدلُّك على أنّها بمنزلة هذا الفعل إذا مُثلت، فجرم بعدُ عملت في أنْ عملها في قول الفَزاري:

ولقــد طَعنــتَ أبــا عُيَيْنــةَ طَعْنــةً جَرَمــتْ فــزارةَ بعــدها أنْ يَغْـضَبُوا

أيْ: أحقّت فزارة. وزعم الخليل: أنْ لا جـرم إنّما تكـون جواباً لـمّا قبلـها مـن الكلام، يقول الرجلُ كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا فتقول: لا جرام أنّهم سيندمون أو أنّه سيكون كذا وكذا)[1].

أقول:

لننظر المخطط الآتي:

التركيب	حكم همزة إنّ	الوصف النحوي الدلالي
لا محالة أنّك ذاهبٌ	فتح الهمزة	لأنّ (أنّ) ومعموليها في تأويل مصدر مجرور بحرف جرّ مقدّر، والتقدير: لا محالة من أنّك ذاهبٌ، ولا يجوز حمل التركيب على القلب.
أمّا حقّاً فإنّك ذاهبٌ	كسر الهمزة	لأنّه على الابتداء بمنزلة مهما يكن من شيء فإنّك ذاهبٌ، والفاء واقعة في جواب أمّا.

(1) سيبويه: 3/ 137-138.

الوصف النحوي الدلالي	حكم همزة إنّ	التركيب
(لا) نافية للجنس وعملت في النكرة (جرم) التي بنيت على الفتح، وفي (لا) النافية للجنس معنى الفعل والتقدير – والله أعلم – لقد حقّ أنّ لهم النار، واو استحقّ أنّ لهم النار، أو: حقّاً أنّ لهم النار، ولذلك فُتحت همزة أنّ، كما مرّ تفسيره. ويفهم من كلام سيبويه أنّ (لا) مع (جرم) كالمثل، وفيه معنى الفعل.	فتح الهمزة	قال تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [من سورة النحل: 62]
جاء (جرم) بمعنى: حقّ، و(لا) في (جرم) زائدة إلاّ أنّها لزمت (جرم) لأنّها كالمثل، وجرمت: غضبت، أيْ جعلتها حقيقة بالغضب. ويكون المعنى في البيت: أنّها حقتها على الغضب، أو أنّها: أحقّتْ فزارة، ولا جرم عند الخليل – رحمه الله جواب لـمّا قبلها من الكلام، يقول الرجل: كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا، فيقول الآخر: لا جرم أنّهم سيثابون أو سيخسرون، أو سيكون كذا وكذا.	-	قول الفزاري[1]: ولقد طَعَنتَ أبا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمتْ فزارةَ بعدها أنْ يَغْضَبُوا

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: أمّا جهد رأيي فانك ذاهب؛ لأنّك لم تُضطرّ إلى أنْ تجعله ظرفاً كما اضطُررت في الأول، وهذا من مواضع إنّ!، لأنّك تقول: أمّا في رأي فإنّك ذاهبٌ، وإنْ شئت قلت فأنّك، وهو ضعيف؛ لأنّك إذا قلت: أمّا جهد رأيي فإنّك عالمٌ لم تُضطر إلى أنْ تجعل الجهد ظرفاً للقصة، لأنّ ابتداء إنّ يحسن ها هنا، وتقول: أمّا في الدار فإنّك قائمٌ، لا يجوز فيه إلاّ إنّ، تجعل الكلام قصة وحديثاً، ولم ترد أنْ تُخبر أنّ في الدار حديثه، ولكنّك أردت أنْ تقول: أمّا في الدار فانت قائمٌ، فمن ثمّ لم يعمل في شيء، فإنْ أردت أنْ تقول: أمّا في الدار فحديثُك وخبرُك قلت: أمّا في الدار فأنّك منطلقٌ، أيْ هذه القصة، ويقول الرجلُ: ما اليوم؟ فتقول: اليوم أنّك مرتحلٌ، كأنّه قال: في اليوم رحلتُك، وعلى هذا الحد تقول: أمّا

---

[1] نُسب لأبي أسماء بن الضريبة، ولغيره. وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 352، والبغدادي، 10/ 283، 286، 288، وابن منظور، 12/ 921 (جرم).

اليوم فأنك مرتحلٌ. وأما قولهم: أمّا بعدُ فإنّ الله قال في كتابه، فإنّه بمنزلة قولك: أمّا اليومَ فإنّك، ولا تكون بعدُ أبداً مبنياً عليها إذا لم تكن مضافةً ولا مبنية على شيء، إنّما تكون لغواً، وسألته عن شدّ ما أنّك ذاهبٌ، وعز ما أنّك ذاهبٌ، فقال: هذا بمنزلة حقاً أنّك ذاهبٌ، كما تقول: أمّا أنّك ذاهبٌ، بمنزلة حقاً أنّك ذاهبٌ، ولو بمنزلة لولا، ولا تُبتدأ بعدها الأسماء سوى أنْ، نحو لو أنّك ذاهبٌ، ولولا تُبتدأ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة لولا، وإنْ لم يجز فيها ما يجوز فيما يُشبهها،تقول: لو أنّه ذهب لفعلت، وقال عزوجل: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾[من سورة الإسراء: 100]، وإنْ شئت جعلت شدَّما وعزَّما كنعم ما، كأنك قلت: نعم العملُ أنّك تقول الحقّ. وسألته عن قوله: كما أنّه لا يعلمُ ذلك فتجاوز الله عنه، وهذا حقٌّ كما أنّك ها هنا، فزعم أنّ العاملة في أنّ الكافُ وما لغوٌ، إلاّ أنّ ما لا تحذف من ها هنا كراهية أنْ يجيء لفظُها مثل لفظ كأنّ، كما ألزموا النون لأفعلنّ، واللام قولهم إنْ كان ليفعلُ، كراهية أنْ يلتبس اللفظان. يدلُّك على أنّ الكاف هي العاملةُ قولهم: هذا حقٌّ مثل ما أنّك ها هنا، وبعض العرب يرفع فيما حدثنا يونس، وزعم أنّه يقول أيضاً: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [من سورة الذاريات: 23]، فلولا أنّ ما لغوٌ لم يرتفع مثلُ، وإنْ نصبت مثل فما أيضاً لغوٌ، لأنّك تقول: مثل أنّك ها هنا، وإنْ جعلتما مُسقطةً من الكاف في الشعر جاز، كما قال النابغة الجعدي:

كأنْ يُؤْخَذُ المرءُ الكريمُ فيُقْتَلا ... رُومٍ تُسامَى عند بابِ دِفاعُهُ

فما لا تُحذف هاهنا كما لا تُحذف في الكلام من أنّ، ولكنّه جاز في الشعر، كما حذفت ما التي في إمّا كقوله:

(وإنْ من خريف فلن يعدما)[1].

[1] سيبويه: 3/ 139-141.

أقول:

لننظر المخطط الآتي:

التركيب	حكم همزة إنّ	الوصف النحوي الدلالي
أمّا جَهْدَ رأيي فأنّك ذاهبٌ	فتح الهمزة	لأنّ فتح الهمزة واجب قبل مجيء (أمّا)، تقول: جهد رأيي أنّك ذاهبٌ، بجعل أنّك ذاهبٌ هو المبتدأ، وما قبله ظرفاً، بمنزلة: أمامك محمدٌ ولا يجوز كسر الهمزة؛ لأنّ بكسرها ينقطع الظرف من (أن) لا يعمل فيما قبلها قبل دخول (أمّا) فلمّا دخلت (أمّا) فيجوز الكسر والفتح.
أمّا رأيي فإنّك ذاهبٌ	الكسر	لأنه على تقدير: فأنت ذاهبٌ، ابتداءً، والفتح ضعيف لأنه يجعل (الجهد) ظرفاً للحديث أو القصة وكسر الهمزة ها هنا على الابتداء.
أمّا في الدار فإنّك قائم	الكسر	على تقدير: أمّا في الدار فأنت قائم، وليس فيها معنى الحديث عن الدار. أمّا الدار فإنك منطلق فبالفتح على معنى: الحديث والقصة، والتقدير: أمّا في الدار فحديثك كذا.
ما اليومَ؟ اليومَ أنّك مرتحلٌ	الفتح	بجعل ما قبل (أنك مرتحلٌ) ظرفاً، على تقدير: في اليوم رحلتك.
أمّا اليومَ فإنّك مرتحلٌ	الفتح	كسابقه.
أمّا بعدُ فإنّ الله قال في كتابه	الكسر	لأنّ فـ (إنّ بعد) بمنزلة الظرف، و(بعد) و(قبل) لا يكونا خبرين إلاّ إذا أضيفا، و(بعد) هنا مقطوعة عن الإضافة فلا تصح أن تكون خبراً.
شدّما أنّك ذاهبٌ عزّما أنّك ذاهبٌ	الفتح	لأنه بمنزلة: حقاً أنّك ذاهب بجعل حقاً بمعنى الظرف، وأنّك ذاهبٌ مبتدأ.
لو أنّه ذهبَ لفعلتَ	الفتح	لأنّ (لو) بمنزلة (لولا) المفيدة معنى (الطلب)، وما بعدها بتقدير مرفوع والتقدير: لولا ذهابُه.

التركيب	حكم همزة إنْ	الوصف النحوي الدلالي
قال تعالى: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾ [من سورة الإسراء: 100]	-	وقع بعد (لو) اسم وبعده فعل وهو (تملكون) ولذلك يجب حمل الاسم على فعل يفسره المذكور، لأنّ لو تقتضي هنا الفعل دون الاسم لكونها شرطية، والشرط لا يكون إلاّ بالأفعال، و(أنتم) توكيد للفاعل المستتر في الفعل المحذوف الذي يفسره ما بعده.
كما أنّه لا يعلمُ ذلك فتجاوز الله عنه وهذا حقٌّ كما أنّك ها هنا	الفتح	لأنّ (ما) في (كما) زائدة عند سيبويه، وأنّ وما يدخل في حيزها بمنزلة اسم مجرور بالكاف، ولا يجوز حذف (ما) من (كما) لأنّ مثل هذا الحذف يصير لفظ الكاف و(أنّ) كـ (كأنّ) التشبيهية والدليل على أنّ الكاف هي العاملة فيما بعدها قولهم: هذا حق مثل ما أنّك ها هنا، و(ما) زائدة.
قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [من سورة الذاريات: 23]	-	اللام هنا مزحلقة، و(حقٌّ) خبر إنّ، و(مثل) صفة لمفعول مطلق مقدّر والمعنى: إنه الحقُّ حقاً مثل نطقكم، ويجوز أن تكون حالاً من الضمير المستكن في الحقّ، و(ما) زائدة، وقد تكون نكرة موصوفة في محلّ جرّ بالإضافة إلى مثل.
قال النابغة الجعدي[1]: قُرومٌ تُسامَى عند بابِ دِفاعهُ كأنْ يُؤْخَذَ المرءُ الكريمُ فيُقْتَلاَ	-	والشاهد فيه قوله: كأنْ يؤخذ، يريد: كما يؤخذ، فحذف (ما) ضرورة. ويمكن هنا عد (أن) هي الناصبة والكاف حرف جرّ، والتقدير: كأخذ المرء وقتله، والقروم: السادة، وتسامى: تتسامى وترتفع، فهم يتفاخرون ويسمون بأنفسهم وأقوامهم بعضهم على بعض.
وإنْ من خريف فلن يعدما	-	مرّ الشاهد في 1/ 267.

(1) ديوانه، ص 131، وينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر، 4/ 276.

من مواضع كسر همزة إنّ

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا بابٌ من أبواب إنّ تقول: قال عمرو إنّ زيداً خيرٌ منك، وذلك لأنك أردت أنْ تحكي قوله، ولا يجوز لك أنْ تُعملها في زيد وأشباهه إذا قلت: قال زيدٌ عمروٌ خيرُ الناس، فأنْ لا تعمل فيها قال كما لا تعمل قال بما تعمل فيه أنْ؛ لأنَّ أنْ تحمل الكلام شأناً، وأنت لا تقول: قال الشأن متفاقماً كما تقول: زعم الشأن متفاقماً، فهذه الأشياء بعد قال حكايةٌ، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ [من سورة البقرة: 67]، وقال أيضاً: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ [من سورة المائدة: 115]، وكذلك جميعُ ما جاء من ذا في القرآن)[1].

أقول:

أولاً: من مواضع وجوب كسر همزة (إنّ) وقوعها بعد القول المجرد من معنى الظنّ، وقد مثّل سيبويه لذلك بقوله: تقول: قال عمرو إنّ زيداً خيرٌ منك، حكاية لقول المتكلم، ولا يجوز جعل إنّ وما بعدها معمولاً لـ (قال)، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ [من سورة البقرة: 67]، بكسر همزة إنّ، وقال عزوجل: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ [من سورة المائدة: 115]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾ [من سورة مريم: 4]، ويشير سيبويه هنا إلى أمرين:

أولهما: أنّ قولك: قال محمد إنّ زيداً متفوق، بمعنى: عرف محمد شأن زيدٍ، فتخرج بهذا عن حكاية كلامه.

وثانيهما: أنّ كلّ ما جاء في القرآن الكريم بعد القول الذي ليس فيه معنى الظنّ، تكسر فيه همزة (إنّ).

---

(1) سيبويه: 3/142.

كسر همزة إنّ بعد قال بمعنى ظنّ

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وسألتُ يونس عن قوله: متى تقولُ أنّه منطلقٌ؟ فقال: إذا لم ترد الحكاية وجعلت تقولُ مثل تظُنُّ، قلت: متى تقولُ أنّك ذاهبٌ، وإنْ أردت الحكاية قلت: متى تقول إنّك ذاهبٌ، كما أنّه يجوز لك أنْ تحكي فتقولك متى تقولُ زيدٌ منطلقٌ، وكقولك: قال عمروٌ إنّه منطلقٌ فإنْ جعلت الهاء عمراً أو غيره فلا تعمل قال، كما لا تعمل إذا قلت قال عمروٌ هو منطلقٌ، فقال: لم تعمل ها هنا شيئاً وإنْ كانت الهاءُ هي القائل، كما لا تعمل شيئاً إذا قلت قال وأظهرت هو، فقال لا تغيِّر الكلام عن حاله قبل أنْ تكون فيه قال، فيما ذكرناه، وكان عيسى يقرأ هذا الحرف، ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغۡلُوبٞ فَٱنتَصِرۡ﴾ [من سورة القمر: 10]، أراد أنْ يحكي، كما قال عزوجل: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [من سورة الزمر: 3]، كأنّه قال واللهُ أعلم: قالوا ما نعبدهم، ويزعمون أنّها في قراءة ابن مسعود كذا، ومثل ذلك كثيرٌ في القرآن، وتقول: أول ما أقولُ إنّي أحمدُ الله، كأنّك قلت: أولُ ما أقول الحمدُ لله، وإنّ في موضعه، وإنْ أردت الحكاية قلت: أولُ ما أقول إنّي أحمدُ الله)[1].

أقول:

من مواضع فتح همزة (إنّ) وقوعها بعد فعل القول الدال على معنى الظنّ، تقول: متى تقول أنّه منطلق، بمعنى: متى تظنّ أو تعتقد ولم ترد حكاية قول المتكلّم.

وقد قرأ عيسى الثقفي قوله تعالى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغۡلُوبٞ فَٱنتَصِرۡ﴾ [من سورة القمر: 10]، بكسر همزة (إنّ)، على إضمار فعل القول[2].

---

(1) سيبويه: 3/ 142-143.

(2) وينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 2/ 405.

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [من سورة الزمر:3]، فقد قرأ ابن مسعود وابن عباس، ومجاهد، وابن جبير (قالوا ما نعبدهم)[1]. أمّا قولك: أول ما أقول أنّي أحمدُ الله، فيجوز فيه فتح الهمزة وكسرها فالفتح على وضع (أنّ وما في حيزها) موضع المفرد وعلى معنى: أول قولي الحمدُلله، والكسر على ابتداء الجملة: أيّ أنَّ (إنّ وما في حيزها) في موضع الجملة لا المفرد، وعلى معنى: أول ما أقول إنّي أحمدُ الله.

(1) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط، 7/ 415.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ آخرمن أبواب إنّ وذلك قولك: قد قاله القومُ حتّى إنّ زيداً يقولهُ، وانطلق القومُ حتّى إنّ زيداً لمنطلقٌ، فحتّى هاهنا معلقةٌ لا تعمل شيئاً في إنّ، كما لا تعمل إذا قلت: حتّى زيدٌ ذاهبٌ، فهذا موضعُ ابتداء وحتّى بمنزلة إذا، ولو أردت أنْ تقول حتّى أنّ في ذا الموضع كنتَ مُحيلاً،لأنّ أنّ وصلتها بمنزلة الانطلاق، ولو قلتك انطلق القومُ حتّى الانطلاق أو حتّى الخبر كان محالاً، لأنّ أنّ تصيِّر الكلام خبراً، فلمّا لم يجز ذا حُمل على الابتداء، وكذلك إذا قلت: مررتُ فإذا إنّه يقولُ أنّ زيداً خير منك، وسمعتُ رجلاً من العرب يُنشد هذا البيت كما أخبرُك به:

وكنتُ أرَى زيداً كما قيل سَيِّداً   إذا أنّه عبدُ القَفَا واللَّهازِمِ

فحالُ (إذا) ها هنا كحالها إذا قلت: إذا هو عبد القفا واللهازم، وإنّما جاءت إنّها هنا لأنّك ها ذا المعنى أردت، كما أردت في حتّى معنى حتّى هو منطلقٌ، ولو قلت: مررتُ فإذا أنّه عبدٌ، تريد مررتُ به فإذا العبوديةُ واللؤمُ، كأنّك قلت: مررتُ فإذا أمرُه العُبوديةُ واللؤمُ، ثمّ وضعت أنّ في هذا الموضع جاز، وتقول: قد عرفتُ أمورك حتّى أنّك أحمقُ، كأنّك قلت: عرفت أمورك حتّى حُمقَك، ثمّ وضعت أنّ في هذا الموضع، هذا قول الخليل. وسألته هل يجوز: كما أنّك ههنا عن جد قوله: كما أنت ها هنا، فقال: لا؛لأنّ إنّ لا يُبتدأ بها في كلّ موضع، ألا ترى أنّك لا تقول: يوم الجمعة إنّك ذاهبٌ، ولا كيف إنّك صانعٌ، فكما بتلك المنزلة)[1].

أقول:

من مواضع كسر همزة (إنّ) يورد سيبويه مع التمثيل والاستشهاد المواضع الموصوفة في المخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 144-145.

التركيب	حكم همزة إنّ	الوصف النحوي الدلالي
قد قاله القوم حتّى إنّ زيداً يقوله انطلق القومُ حتّى إنّ زيداً لمنطلق	وجوب الكسر	حتّى هنا بمعنى الواو، وما بعدها جملة ابتدائية لا تعمل فيها حتّى. والتقدير: قد قاله القومُ وزيدٌ يقوله: ومثله: انطلق القوم وزيد منطلقٌ، ولا يجوز الفتح، لأنك لا تقول: انطلق القومُ حتّى انطلاق زيدٍ. زيد على ذلك دخول اللام المزحلقة في التركيب الثاني على خبر (إنّ) ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ ۝ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ ۝ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [من سورة العاديات: 9-11].
مررتُ فإذا إنّه يقول أنّ زيداً خيرٌ منك	كسر همزة إنّ الأولى وفتح همزة الثانية	لأنّ (إذا) هنا حرف مفاجأة، ومن صافتها وقوع الجملة بعدها، وعليه يجوز كسر همزة إنّ على الابتداء والخبر، أو فتحها، والفتح على تقدير: مررتُ به فإذا أنّه يقول كذا... والكسر على الابتداء والخبر، أمّا فتح الثانية فعلى تضمين يقول معنى الظنّ.
قال الشاعر[1]: وكنتُ أرى زيداً كما قيل سيّداً إذا أنّه عبدُ القفا واللّهازمِ	جواز الكسر والفتح	فالكسر على نيّة وقوع جملة من المبتدأ والخبر بعد (إن)، والفتح على تأويل (أنّ وما في حيزها) مبتدأ فخبر عنه بـ(إذا) والتقدير، فإذا العبودية، أو على حذف الخبر والتقدير: فإذا العبودية شأنه، وعبد القفا: أيْ عبدٌ قفاه، يقال: لئيم القفا،وكريم الوجه. واللهازم: جمع لهزمة، وهي بُضيعة في أصل الحنك، وذلك لأنّ القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع النكز والتقدير: فإذا العبودية واللؤم كائنان فيه، أو: فإذا حاله العبودية واللؤم.
مررتُ فإذا أنّه عبدٌ الفتح		
قد عرفتُ أمورك حتّى أنّك أحمق	جواز الفتح	يجعل (حتّى) حرف عطف ويعطف مفرد على مفرد، كأنّك تقول: عرفت أمورك وحمقك، وجعلت حتّى بدلاً من الواو.

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 351، وابن جني: الخصائص، 2/ 399، وابن يعيش، 2/ 351، والبغدادي، 10/ 265.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ آخر من أبواب إنّ تقول: ما قدم علينا أميرٌ إلاّ أنّه مكرمٌ لي، لأنّه ليس ههنا شيءٌ يعمل في إنّ، ولا يجوز أنْ تكون عليه أنّ، وإنّما تريد أنْ تقول: ما قدم علينا أميرٌ إلاّ هو مكرمٌ لي، فكما لا تعمل في ذا لا تعمل في إنّ، ودخولُ اللام ههنا يدلّك على أنّه موضعُ ابتداء، وقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [من سورة الفرقان: 20]، ومثل ذلك قول كثيّر:

ما أعطياني ولا سألتهما ... إلاّ وإنّي لحاجِزي كَرَمِي

وكذلك لو قال: إلاّ وإنّي حاجزي كرمي، وتقول: ما غضبتُ عليك إلاّ أنّك فاسقٌ، كأنّك قلت: إلاّ لأنّك فاسقٌ، وأمّا قوله عزوجل: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَـٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ [من سورة التوبة: 54]، فإنّما حمله على منعهم، وتقول إذا أردت معنى اليمين: أعطيتُه ما إنّ شرّه خيرٌ من جيّد ما معك، وهؤلاء الذين إنّ أجبنهم لأشجعُ من شجعائكم، وقال الله عزوجل: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾ [من سورة القصص: 76]، فإنّ صلةٌ لما، كأنّك قلت: ما والله إنّ شرّه خيرٌ من جيّد ما معك) [1].

أقول:

هذه أمثلة وشواهد يحدّد سيبويه بها حكم همزة إنّ من حيث الكسر أو الفتح نوضّحها بالمخطط الآتي:

---

[1] سيبويه: 3/ 145-146.

التركيب	حكم همزة إنّ	الوصف النحوي الدلالي
ما قدم علينا أميرٌ إلاّ إنّه مكرمٌ لي	الكسر	على ابتداء جملة اسمية منسوخة بإنّ، ولا يوجد ما يكون عاملاً في إنّ ومعموليها والمعنى: ما قدم علينا أميرٌ إلاّ هو مكرمٌ لي، وقدم لا تعمل في: هو مكرم لي.
قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[من سورة الفرقان:20]	الكسر	لدخول اللام المزحلقة على خبر إنّ، وإلاّ: أداة حصر، وجملة﴿إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾حالية، والمعنى: إلاّ وهم يأكلون الطعام.
قول كثير[1]: ما أعطياني ولا سألتهما إلاّ وإنّي لحاجزي كرمي	الكسر	لدخول اللام المزحلقة في خبرها والجملة واقعة موقع الحال، ولو حذف اللام لم تكن إلاّ مكسورة لأنّ الجملة في موضع الحال، أيّ لا فرق عند سيبويه أنْ يقال: إلاّ وإنّي لحاجزي كرمي، أو: إلاّ وإنّي حاجزي كرمي.
ما غضبتُ عليك إلاّ أنّك فاسق	الفتح	لأنّه على تقدير: لأنّك فاسق فـ (أنّ وما في حيزها) بتأويل مصدر مجرور.
قال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَـٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ﴾[من سورة التوبة:54]	الكسر	لأنّ (إلاّ) أداة حصر، وأنْ ومعمولها المضارع في محلّ رفع فاعل لـ(منع)، والتقدير: ما منعهم من قبول نفقاتهم شيء من الأشياء إلاّ كفرهم.
أعطيه ما إنّ شرّه خيرٌ من جيّد ما معك	الكسر	على ابتداء جملة.
وهؤلاء الذين إنّ أجبنهم لأشجع من شجعانكم	الكسر	على ابتداء جملة ولوجود اللام المزحلقة في الخبر.

(1) ديوانه، ص273، وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 346، وابن هشام: تخليص الشواهد، ص 344.

التركيب	حكم همزة إنّ	الوصف النحوي الدلالي
قال تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾ [القصص: 76]	الكسر	إنّ هنا عاملة في مفاتحه واللام في (لتنوء) مزحلقة والمضارع بعدها مرفوع فاعله مستتر تقديره (هي) يعود على (مفاتحه)، والجملة خبر (إنّ)، وجملة: إنّ مفاتحه لتنوء بالعصبة لا محلّ لها من الإعراب لكونها صلة لـ (ما).

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب آخر من أبواب إنّ تقول: أشهدُ إنه لمنطلقٌ، فأشهدُ بمنزلة قوله: والله إنه لذاهبٌ، وإنّ غيرُ عاملة فيها اشهدُ، لأنّ هذه اللام لا تُلحق ابداً إلاّ في الابتداء، ألا ترى أنك تقول: أشهدُ لعبدُ الله خيرٌ من زيد، كأنك قلت: والله لعبدُ الله خيرٌ من زيد فصارت إنّ مبتداة حين ذكرت اللام هنا، كما كان عبدالله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام. فإذا ذكرت اللام ههنا لم تكن إلاّ مكسورةً، كمما أنّ عبدالله لا يجوز هنا إلاّ مبتدأ، ولو جاز أنْ تقول: أشهدُ أنّك لذاهبٌ، لقلت أشهدُ بلذاك، فهذه اللامُ لا تكون إلاّ في لابتداء، وتكون أشهدُ بمنزلة والله. ونظير ذلك قول الله عزوجل: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [من سورة المنافقين: 1]، وقال عزوجل: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [من سورة النور: 6]، لأنها هذا توكيدُ كأنه قال: يحلف بالله إنه لمن الصادقين، وقال الخليل: أشهدُ بأنك لذاهب غيرُ جائز، من قبل أنّه حروف الجرّ لا تعلقُ، وقال: أقولُ أشهدُ إنه لذاهبٌ، وإنه لمنطلق، اتبع آخره أوله، وإنْ قلت: أشهدُ أنّه ذاهبٌ، وإنّه لمنطلقٌ لم يجز إلاّ الكسرُ في الثاني، لأنّ اللام لا تدخل أبداً على أنّ، وإنّ محمولةُ على ما قبلها ولا تكون إلاّ مبتداة باللام، ومن ذلك أيضاً قولك: قد علمتُ إنه لخيرٌ منك، فإنّ ههنا مبتداةٌ، وعلمتُ ههنا بمنزلتها في قولك: لقد علمتُ أيهم أفضل، معلقةً في الموضعين جميعا)[1].

---

(1) سيبويه: 3/ 146-147.

أقول:

في كتاب سيبويه عشرات بل مئات الحقائق على أنّ هذا الرجل الفذ قد صاغ لنا النحو العربي بأصوله وفروعه على وفق منهج وصفي تطبيقي مراعياً في ذلك وظيفة القوانين والقواعد والضوابط النحوية في تقويم الخطأ، وحفظ اللسان العربي من اللحن، وما نحن فيه من أبواب (إنّ) و(أنّ) وأحكامهما اللفظية من حيث كسر الهمزة أو فتحها، وما يترتّب على هذا الكسر أو الفتح من أحكام نحوية ودلالية محدّدة لخير دليل على أنّ سيبويه قد أولى الجانب التطبيقي أو ما يقال عنه اليوم (الوظيفي) حيّزاً كبيراً في عمله الفذ، وفي المخطط الآتي جملة من التراكيب التي يقلّبها سيبويه على أوجه متعددة تثبيتاً للأحكام والقواعد النحوية.

التركيب	حكم همزة إنّ	الوصف النحوي الدلالي
أشهدُ إنّه لمنطلق	الكسر	لأنّ خبر إنّ باللام المزحلقة ممّا يجعل (أشهدُ) غير عاملة في إنّ ومعموليها.
والله إنّه لذاهب	الكسر	لوقوعها جواباً للقسم، ومن ه قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [من سورة الحجر: 72]
﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [من سورة المنافقين: 1]	الكسر	وقوعها بعد القسم، ولمجيء الخبر باللام، فلا تكون همزة (إنّ) إلاّ مكسورة ولا يجوز تقدير الباء قبل (إنّ).
أشهد بأنك لذاهب	لا يجوز إلاّ الكسر	الأمر عند الخليل – رحمه الله ومن تابعها، (إنّ) إذا أدخلت اللام في خبرها لم يكن إلاّ كسر همزتها.
أشهد أنّه لذاهب	الفتح	على تقدير حرف الجرّ، ولخلو خبر (إنّ) من اللام المزحلقة.
قد علمتُ إنّه لخير منك	الكسر	لمجيء اللام المزحلقة في الخبر وتعليق الفعل (علم).

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وهذه اللامُ تصرفُ إنّ إلى الابتداء، كما تصرف عبدالله إلى الابتداء إذا قلت قد علمتُ لعبدُالله خيرٌ منك، فعبدالله هنا بمنزلة إنّ في أنّه يُصرف إلى الابتداء، ولو قلت: قد علمتُ أنّه لخيرٌ منك، لقلتك قد علمتُ لزيداً خيراً منك، ورأيتُ لعبدالله هو الكريم، فهذه اللامُ لا تكون مع أنّ ولا عبدالله، إلاّ وهما مبتدءان، ونظير ذلك قوله عزوجل: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [من سورة البقرة: 102] فهو ههنا مبتدأ، ونظير إنّ مكسورةً إذا لحقتها اللامُ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ [من سورة الصافات: 158]، وقال أيضاً: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [من سورة سبأ: 7]، فأنّكمُ ههنا بمنزلة أيّهم إذا قلت: ينبئهم أيّهم أفضلُ، وقال الخليل مثلَهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [من سورة العنكبوت: 42]، فمّا ههنا بمنزلة أيّهم، ويعلمُ معلقة.

قال الشاعر:

ألم تــر إنّــي وابــنَ أســودَ ليلــةً   لَنــسري إلى نــارينِ يَعْلــو سَــناهُما

سمعناه ممّن ينشده من العرب. وسألتُ الخليل عن قوله: أحقّاً إنّك لذاهبٌ، فقال: لا يجوز، كما لا يجوز: يومَ الجمعة إنّه لذاهبٌ، وزعم الخليل ويونس انهلا تلحق هذه اللامُ مع كلّ فعل، ألا ترى أنّك لا تقول: وعدتُك إنّك لخارجٌ، إنّما يجوز هذا في العلم والظن ونحوه، كما يُبتدأ بعدهنّ أيّهم، فإنْ لم تذكر اللام قلت: قد علمتُ أنّه منطلقٌ، لا تبتدئه وتحمله على الفعل،لأنّه لم يجيء ما يضطرك إلى الابتداء، وإنّما ابتدأت إنّ حين كان غير جائز أنْ تحمله على الفعل، فإذا حسن أنْ تحمله على الفعل لم تخطّ الفعل إلى غيره) [1].

---

(1) سيبويه: 3/ 148-149.

أقول:

أولاً: إنّ وجود اللام متصلة بخبر (إنّ)يمنع من أن يعمل ما قبل هذه اللام فيما بعدها، ولذلك يكون حكم هزة إنّ وجوب الكسر على ابتداء ملة، ولذلك يقول سيبويه: (وهذه اللام تصرف إنّ إلى الابتداء. ووجود اللام في خبر إنّ وصرف ما قبلها عن العمل فيما بعدها يمنع من عمل (علم) في الجملة الاسمية بعدها، وسبيل إنّ في كسر همزتها لوجود اللام في خبرها بمنزلة الاسم في رفعه بالابتداء بدخول اللام عليه، لأنّ كسر الهمزة يوجبه الابتداء بها، كما أنّ رفع الاسم يوجب الابتداء به، والمتحكم في هذا كلّه وجود اللام، سواء في المبتدأ، أو في خبر إنّ).

ثانياً: لو قلت: قد علمتُ أنّه لخيرٌ منك، فهو بمنزلة قولك: قد علمتُ لزيداً خيراً منك، ورأيتُ لعبدالله هو الكريم، بفتح همزة أنّ، والجملة المنسوخة تسدّ مسدّ مفعولي علم، ولا تمنع اللام في (خير) من أنْ تكون معمولة لـ (أنّ) ومن المعروف أنّ اللام لا تكون مع الأسماء المعارف،ولا مع أنّ إلاّ وهما في موضع ابتداء،ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ﴾ [من سورة البقرة: 102]، فاللام لام ابتداء للتوكيد، و(من) اسم موصول مبتدأ، وجملة (اشتراه) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، و(من خلاق) حرف جرّ زائد واسم (ما) الحجازية مرفوع محلاً مجروراً لفظاً. وممّا يكون بعد اللام في موضع لابتداء قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ [من سورة الصافات: 158] بكسر همزة إنّ على ابتداء جملة منسوخة أعني قوله تعالى:﴿إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [من سورة سبأ: 7]، فـ(إنّ ولام الابتداء) لهما الصدارة في الكلام، ولذلك جاءت (إنّ) بكسرة الهمزة، و(كلّ ممزق) مفعول مطلق، وممزق: مصدر ميمي مضاف إليه، وكلّ بحسب ما تضاف إليه، وجملة: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، سدّت مسدّ مفعول

ينبئكم، وقد كسرت همزة إنّ لدخول اللام المزحلقة إلى اثنين بمنزلة قولك: ينبئهم أيُهم أفضلُ، بسدّ جملة (أيُهم أفضلُ) مسدّ مفعولي: ينبئهم.

والخليل – رحمه الله – يجعل (ما) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ﴾ [من سورة العنكبوت: 42]، بمنزلة (أيُهم) المعلقة بـ (يعلم) أيَ أنَّ (ما) مفعول (يعلم) وجملة (تدعون) صلة الموصول.

ويجوز أنْ تكون (ما) هنا نافية، و(من شيء) مفعول يدعون على جعل (من) حرف جرّ زائد للتوكيد، والأشهر في زيادة (من) أنْ تسبق بالنفي، وأنْ يكون المجرور بها نكرة، وجملة (ما يعدون) مفعول يعلم.

وعلى رأي الخليل – رحمه الله – في جعل (ما) موصولاً في محلّ نصب مفعولاً لـ (يعلم) قول الشاعر شمردل بن شريك اليربوعي[1]:

ألم تـر إنّـي وابـنَ أسْـوَدَ ليلـةً لَنَسْرِي إلى نـارينِ يَعْلـو سَـنَاهُما

والشاهد فيه كسر همزة إنّ لوجود اللام في خبرها، ولولا وجود هذه اللام لفتحت الهمزة وصيّرت الجملة سادة مسدّ مفعولي (ترى).

ثالثاً: وينقل سيبويه عن أستاذه الخليل – رحمه الله – أنَّ قولك: أحقاً إنّك لذاهبٌ، لا يجوز فيه كسر همزة إنّ، لأنَّ في (حقاً) معنى الظرفية كما مرَّ، ولا يقال: يومَ الجمعة إنّه لذاهبٌ، تريد: إنّك ذاهبٌ يومَ الجمعة، وقد زعم الخليل ويونس – رحمهما الله – أنّه لا تلحقَ هذه اللام مع كلّ فعل، فلا يقال: وعدتك إنّك لخارج، لأنَّ (وعد) متعدٍ إلى واحدٍ، وليس كأفعال القلوب ممّا يتعدّى إلى مفعولين.

رابعاً: وينقل سيبويه عن أستاذيه الخليل ويونس – رحمهما الله – أنَّ اللام لا تلحق مع كلّ فعل، بل تلحق في الأفعال القلبية لتعليقها عن العمل فيما بعدها، فلا يقال: وعدتك

[1] ينظر: ابن هشام: تخليص الشواهد، ص 343، والأشموني، 1/ 138.

إنك لخارجٌ، لأنَّ (وعد) ليس فيه معنى العلم أو الظنُّ، وتقول: ظننتُ إنَّك لمتفوقٌ، بكسر همزة (إنَّ) لوجود اللام، فإن حذفتها فتحت الهمزة، تقول ظننتُ أنَّك متفوقٌ.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ونظيرُ ذلك قوله: إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شراً فشرٌّ، حمله على الفعل حين لم يجز أنْ تبتدئ بعد إنْ الأسماء، وكما قال: أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ معك، حين لم يجز أنْ تبتدئ اللام بعد أمّا، فاضطررت في هذا الموضع إلى أنْ تحمل الكلام على الفعل، فإذا قلت: إنَّ زيداً منطلقٌ لم يكن في إنَّ إلاَّ الكسر لأنَّك لم تضطر إلى شيء، ولذلك يقول: اشهدُ أنَّك لذاهبٌ، إذا لم تذكر اللام، وهذا نظير هذا) [1].

أقول:

ممّا يحمل على الفعل مقدراً قولك: إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌّ، والتقدير: إنْ كان الأمرُ خيراً، فهو خيرٌ، وإنْ كان شرّاً فهو شرٌّ. وإذا ابتدأت الكلام بـ (إنّ) كسرت الهمزة، لأنك في ابتداء الكلام، تقول: إنّ محمداً منطلقٌ، فإن اضطررت إلى الفتح فافتح واعمل الفعل فيما بعده من (أنَّ ومعموليها) تقول: أشهدُ أنّك ذاهب، وعلى تقدير الباء قبل (أنَّ) وعدم ذكر اللام.

ويشبّه سيبويه عدم جواز الابتداء بأنَّ مفتوحة الهمزة بعدم جواز ابتداء الكلام بما بعد (أمّا) التفصيلية بحمله على تقدير فعل الشرطية، فتقول: أمّا أنتَ منطلقاً انطلقت معك، بنصب (منطلقاً) ولا يجوز رفعه على الخبر لـ (أنت)، لأنَّ (أمّا) لا نبتدئ الكلام بعدها.

---

[1] سيبويه: 3/ 149-150.

الأصل في: لهنَّكَ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وهذه كلمةٌ تكلّم بها العربُ في حال اليمين، وليس كلُّ العرب تتكلّم بها، تقول: لهنّك لرجلٌ صدق،فهي إنّ ولكنّهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله: هرقت، ولحقت هذه اللامُ إنّ كما لحقت ما حين قلت: إنّ زيداً لـمّا لينطلقنّ ، فلحقت إنّ اللامُ في اليمين كما لحقت ما، فاللامُ الأولى في لهنّك لامُ اليمين، والثانية لامُ إنّ، وفي لـمّا لينطلقنّ اللام الأولى لإنّ، والثانية لليمين، والدليل على ذلك النون التي معها كما أنّ اللام الثانية في قولك: إنّ زيداً لـمّا ليفعلنّ لام اليمين، وقد يجوز في الشعر: أشهدُ إنّ زيداً ذاهبٌ، يشبهها بقوله: والله إنّه لذاهبٌ؛ لأنّ معناها معنى اليمين، كما أنّه لو قال: إنّه أنت ذاهبٌ ولم يذكر اللام لم يكنْ إلاّ ابتداء، وهو قبيح ضعيف إلاّ باللام،ومثل ذلك في الضعف: علمتُ إنّ زيداً ذاهبٌ، كما أنّه ضعيف، قد علمتُ عمروٌ خيرٌ منك، ولكنّه على إرادة اللام، كما قال عزوجل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [من سورة الشمس: 9]، وهو على اليمين، وكان في هذا حسناً حين طال الكلامُ)[1].

أقول:

يلفت سيبويه النظر هنا إلى أصل كلمة تكلّم بها العرب في حال القسم واليمين وهي قولهم: لهنّك لرجلٌ صدق، فيرى أنّ الأصل في (لهنّك): (إنّ) ثمّ أبدلوا همزتها هاءً، كما أبدلوا الهاء من (هرقت) مكان الألف، والأصل: أرقت، ثمّ ألحقت اللام قبل الهاء للقسم، كما لحقت بعد ما، فقالوا: لهنّك، فاللام الأولى لام قسم، واللام الثانية لام إنّ، وهذا بمنزلة قولهم: إنّ زيداً لـمّا لينطلقنّ، بإلحاق اللام للقسم، فاللام في (لـمّا) لام إنّ، واللام المتصلة بالفعل للقسم، هذا مجمل رأي سيبويه في أصل كلمة (لهنّك).

---

(1) سيبويه: 3/ 150-151.

وقد كان الفرّاء -- رحمه الله – يرى أنّ هذا اللفظ مكون من كلمتين مجتمعتين، فقد كانوا يقولون: والله إنّك لصادق، مخلطتا، فصارفيهما اللام والهاء من الله، والنون من (إنّ) المشدّدة.

ومنهم من رأى أنّ معناه: إنّك لصادق (وهذا أسهل في اللفظ وأبعد في المعنى، والذي قاله الفرّاء أصح في المعنى)[1].

ثانياً: ويرى سيبويه جواز القول: أشهد أنّ زيداً ذاهب في الشعر، بمنزلة والله أنّه ذاهبٌ، في (أشهدُ) معنى القسم، يقال: أشهدُ لأخدمنَّ الناس، وأقسم لأخدمنَّ الناس.

ومع هذا فالغالب في (أشهدُ) على تقدير الباء قبل (أنَّ) إذا تلتها، فإذا كُسرت (إنّ) لابُدّ من اللام في الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [من سورة المنافقون: 1].

ثالثاً: وأجاز سيبويه كسر همزة (إنّ) بعد (علم) وأخواتها، ومن غير الإتيان باللام في الخبر، ولكن هذا ضعيف عند سيبويه، يقال: علمتُ إنّ زيداً ذاهبٌ، والأرجح: علمت أنّ زيداً ذاهبٌ، أو: علمت إنّ زيداً لذاهب، وشبه سيبويه حذف اللام، بحذفها في نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [من سورة الشمس: 9]، والتقدير: لقد أفلح من زكاها، لأنّه جواب القسم المتقدم: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝ وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [من سورة الشمس: 1-2]. والسبب عند سيبويه في جواز حذف اللام في سورة الشمس طول الكلام، فقد تعددت الجمل القسمية ثمّ أُطلق الجواب وهو: (قد أفلح من زكّاها).

---

(1) السيرافي: شرحه، 3/ 379-380.

كأنّ

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وسألتُ الخليل عن كأنَّ، فزعم أنّها إنّ، لحقتها الكافُ للتشبيه، ولكنها صارت مع إنّ بمنزلة كلمة واحدة، وهي نحو كأيٍّ رجلاً، ونحو له كذا وكذا درهماً، وأما قول العرب في الجواب إنّه، فهو بمنزلة أجل، وإذا وصلت قلت إنّ يا فتى، وهي التي بمنزلة أجل، قال الشاعر:

بَكَـــرَ العَـــواذلُ في الـــصبْو ح يَلُمْـــنَني وألومُهُنَّـــهْ
ويقُلْـــنَ شَـــيْبٌ قـــد عَـــلا كَ وقـــد كَبِـرْتَ فقلـتُ: إنَّـهْ) [1].

أقول:

أولاً: (كأنّ) عند الخليل وتابعه سيبويه وجمهور النحاة أنّها لفظ مركّب من كاف التشبيه ومن (أنّ)، فإذا قلت: كأنّ محمداً أسدٌ تقديره: أنّ زيداً كأسدٍ، فقدم حرف التشبيه، وفُتحت (أنّ) لسبقها بالكاف، وتركبا وصار حرفاً واحداً، كما هو في: كذا وكذا درهماً.

ولنفر من النحاة المتأخرين رأي في كون (كأنّ) بسيطة غير مركبة، واستدلّ هؤلاء بأكثر من وجه منها[2]: أنّ الأصل في الحروف البساطة والتركيب طارئ، ومنها أنّه لو كان مركباً لكانت الكاف حرف جرّ، فيلزمها ما تتعلق به، إذ ليست زائدة، ومنها أنّ الكاف إذا كانت داخلة على (أنّ) لزم أنْ تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف، فترجع الجملة التامة جزء جملة فيكون التقدير في: كأنّ زيداً قائم: كقيام زيد.

فيحتاج إلى ما يُتمّ الجملة، و: كأنّ زيداً قائم، كلام قائم بنفسه، لا محالة، ومنها أنّه لا يتقدر بالتقديم والتأخير في بعض المواضع فتقول: كأنّ زيداً قام، وكأنّ زيداً في الدار، وكأنّ

---

(1) سيبويه: 3/ 151.

(2) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 569-570.

زيداً عندك، ولم يكتب لقول القائلين ببساطة كأنّ الذيوع، فالمشهور أنها مركبة من (أنّ) وكاف التشبيه، وهو رأي الخليل – رحمه الله – وتابعه في ذلك جمهور النحاة.

ثانياً: (إنه بمعنى أجل) ينقل سيبويه عن العرب أنّ بعضهم يستعمل (إنّهْ) بمعنى (أجل) أو (نعم)، ويستشهد لذلك بقول عبيد الله بن قيس الرقيات (ت نحو: 85هـ)[1]:

ويقلنَ شيبٌ قد علا ... ك وقد كبِرتَ فقلتُ: إنّهْ

والشاهد فيه على رأي سيبويه مجيء (إنّهْ) بمعنى (أجل) والهاء للسكت.

ورأى بعض النحاة[2] أنّ (أنّه) يحتمل أنْ تكون على أصلها حرفاً مشبهاً بالفعل يفيد التوكيد، والهاء اسمها، والخبر محذوف، تقديره: قد كان ما تقلن.

(1) ديوانه، ص 66، وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 3/ 120، والمرادي، ص 399، والبغدادي، 4/ 485.

(2) ينظر: المالقي: الأزمية، ص 267.

أنْ وإنْ مخففتا النون

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب أنْ وإنْ، فأنْ مفتوحة تكون على وجوه: فأحدُها أنْ تكون فيه أنْ وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها، والآخر: أنْ تكون فيه بمنزلة أيْ. ووجهٌ آخر تكونُ فيه لغواً، ووجهٌ آخر هي فيه مخففةٌ من الثقيلة، فأما الوجه الذي تكون فيه لغواً فنحو قولك: لـمَّا أنْ جاءوا ذهبتَ، وأمَا والله أنْ لو فعلتَ لأكرمتُك. وأمّا إنْ فتكون للمُجازاة، وتكون أنْ يُبتدأ ما بعدها في معنى اليمين، وفي اليمين، كما قال عزوجل: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [من سورة الطارق: 4]، و﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [من سورة يس: 32] [1].

أقول:

أولاً: كثيراً ما يُراعي سيبويه وهو بصدد عرض قضايا النحو ومسائله الناحية الشكلية، واعني بها التشابه في رسم الحروف، فقد أطال الحديث في (إنّ) و(أنّ) بكسر الهمزة وفتحها مع تشديد النون، ثمّ لفت النظر إلى (كأنّ) لكونها مركّبة من الكاف و(أنّ)، ثمّ ألمح إلى (إنّه) مكسورة الهمزة مشددة النون مع هاء السكت، ويورد هنا صوراً وأحوالاً وأحكاماً نحوية ودلالية لـ (أنْ) مفتوحة الهمزة مخففة النون، و(إنْ) مكسورة الهمزة مخففة النون، وهو في كلّ هذا يورد المتشابهات في الرسم الكتابي منتظمة ومتابعة وفقاً لمنهج واضح المعالم يراعي به سيبويه الناحية الشكلية الصورية وقد بدا هذا بجلاء في دراساته الحروف على وجه الخصوص كما هو بيّن فيما نحن فيه الآن.

ثانياً: أمّا (أنْ) مفتوحة الهمزة فيه على وجوه، ذكر سيبويه منها هنا الآتي:

1- أنها حرف مصدري يتشكّل منه ومن الفعل بعده مصدر مؤول بمصدر صريح، ويكون الفعل بعدها فعلاً متصرفاً ماضياً، أو مضارعاً، او امراً، ولا تعمل في الماضي، ولا الأمر، ولكنّها تؤول مع كلّ منهما بمصدر صريح امّا وصلها بالفعل الماضي فكقوله

---

[1] سيبويه: 3/ 151-152.

تعالى: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [من سورة القصص: 82]. فـ (أن) موصول حرفي، وهي والفعل الماضي (مَنَّ) بتاويل مصدر في محلّ رفع مبتدأ خبره محذوف تقديره: لولا من الله كائن أو حاصل علينا. وأمّا وصلها بالفعل المضارع كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [من سورة المائدة: 52]، والمصدر المؤول من (أن وتصيب) في محلّ نصب مفعول به لـ (نخشى) ودائرة: فعل تصيب. وأمّا وصلها بفل الأمر فقد أجازه سيبويه واستدلّ على أنّها مع الأمر مصدرية بدخول حرف الجرّ عليها، فهي عنده مصدرية في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [من سورة المؤمنون: 27]، ويرى آخرون أنّها هنا مفسرة لأنّه يحسن في موضعها (أيْ) وأنها واقعة بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه. وسيأتي سيبويه في موضع لاحق على هذه المسألة.

2- أنْ المفسّرة قال عنها سيبويه (أنْ تكون بمنزلة أيْ) أيْ يحسن في موضعها أيْ، وعلامة أنْ المفسرة أنْ تقع بعد جملة فيها معنى القول لا حروفه كـ (اوحى، أو نادى، أو ذكر، أو دعا، وغير ذلك من الأفعال التي فيها معنى القول ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [من سورة المؤمنون: 27]. وقد أجاز بعض النحاة أنْ تقع (أنْ) المفسّرة بعد صريح القول[1]. ومن الجدير بالذكر هنا أنّ (أن) المفسرة إذا تليت بمضارع منفي بـ (لا) النافية جاز رفع هذا الفعل أو جزمه، أو نصبه والرفع على أنّها مفسرة، و(لا) نافية، والجزم على جعل (لا) ناهية، والنصب على جعلها نافية و(أنْ) مصدرية لا مفسرة، أمّا إذا كان المضارع مثبتاً فيجوز فيه الرفع أو النصب فحسب وعلى الوجه إلي ذكرناه للرفع أو النصب. تقول:ناديتُ صاحبي أنْ لا تقترب من الحرام.

---

(1) ينظر: المرادي: الجنى الداني: ص 221.

3- أنْ الزائدة أيّ تكون (لغواً) على حدّ تسمية سيبويه وقد استند النحاة بعد سيبويه إلى ما مثّل به لـ (أنْ) الزائدة في وضع شروط لأنْ تكون زائدة منها:

-أنْ تقع بعد (لـمّا) الحينية، وهو الموضع الذي تطرد فيه زيادة (أنْ) ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ﴾ [من سورة يوسف: 96]، فـ (لـمّا) ظرفية حينية، أو رابطة، وأنْ زائدة. أنْ تقع بين القسم و(لو)، كقول الشاعر[1]:

أمَـا واللهِ، أنْ لـو كنتَ حُـرّاً ... ومـا بـالحرِّ أنـتَ ولا العتيـقِ

-ومنهم من جعلها زائدة بعد كاف التشبيه، وجعل منه قول علباء بن أرقم[2]:

فيومـاً توافينـا بوجـه مُقسَّمٍ ... كـأنْ ظبيـةٍ، تعطـو إلى وارق السلمِ

في رواية من جرّ (ظبيةٍ).

ومن الواضح أنّ (أنْ) الزائدة لا تعمل فيما بعدها وإنّما وظيفتها التوكيد، ومن النحاة من نصب بعدها المضارع مع كونها زائدة، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [من سورة البقرة: 246] و﴿وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تُنفِقُواْ﴾ [من سورة الحديد: 10].

4- أنْ المخففة من الثقيلة، وهذه ثلاثية الوضع بخلاف (أنْ) الزائدة فهي ثنائية الوضع، وليس أصلها مثقلة فخففت، و(أنّ) المشددة المفتوحة الهمزة إذا خففت بقيت عاملة أيّ تنصب الاسم، وترفع الخبر، كما كانت عليه قبل التخفيف واسمها يكون ضمير شأن محذوف، وخبرها جملة، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ﴾ [من سورة المزمل: 20]، فـ (أنْ) حرف مشبّه بالفعل مخفّف عامل، واسمه ضمير شأن

---

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 31، والبغدادي، 4/ 141، والسيوطي: همع الهوامع، 2/ 41.

(2) ينظر: ابن يعيش، 8/ 83، والبغدادي، 4/ 364، 489، والسيوطي: همع الهوامع، 1/ 143.

محذوف وجوباً والسين للاستقبال، ويكون فعل مضارع تام، و(مرضى) فاعل يكون، وجملة (سيكون منكم مرضى) في محلّ رفع خبر أنْ المخففة العاملة، والسبب في بقاء (أنْ) عاملة بعد التخفيف، وإهمال (إنّ) مكسورة الهمزة إذا خففت يعود إلى كون أنْ مفتوحة الهمزة أشبه بالفعل من المكسورة[1]، أو لأنّها موصولة بمعمولها، أو لأنّ طلبها لـمّا تعمل فيه من جهة الاختصاص، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلاّ من جهة الاختصاص، ومع هذا فقد أعملوها على وجه تبين منه ضعفها في العمل وذلك باشتراطهم أنْ يكون اسمها ضميراً محذوفاً، علماً بأنّ (أنْ) المخففة العاملة هذه لا تقع غالباً إلاّ بعد علم أو ظنّ من جهة وصلها بمعمولها، وقد زاد بعض النحاة ولاسيما المتأخرين مواضع أخرى لـ (أنْ) منها الآتي[2]:

- أنْ تكون شرطية مفيدة المجازاة، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [من سورة البقرة: 282]، فـ (أن) مفيدة الجزاء عند بعض النحاة، وهي هنا مصدرية وهي وما في حيزها في تأويل مصدر منصوب على أنّه مفعول لأجله لأنّ الضلال سبب للتذكير، فكأنّه قيل: إرادة أنْ تذكر إحداهما الأخرى[3].
- أنْ تكون نافية بمعنى (لا) وُعدّ قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ [من سورة ال عمران: 73]، وأنْ عندنا وما في حيزها في تأويل مصدر مجرور بنزع الخافض والجار والمجرور متعلقان بـ (تؤمنوا) و(أحد) نائب فاعل[4].

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية، 1/ 495.

(2) ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية، 1/ 495.

(3) ينظر: الزمخشري: الكشاف، 1/ 289.

(4) ينظر: نفسه، 1/ 329.

- أنْ تكون بمعنى (لئلا) واستشهد القائلون بهذا بقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [من سورة النساء: 176]، و(أنْ وما في حيزها) مصدر مؤول في محلّ نصب على المفعول لأجله وعلى حذف مضاف، أيّ: كراهية أنْ تضلوا، ومفعول (يبيّن) محذوف.
- أنْ تكون بمعنى (إذ) مع الماضي، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَـٰفِرُونَ هَـٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ [من سورة ق: 2]. وقيل مع المضارع أيضاً كقوله تعالى: ﴿أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ أيّ: إذا آمنتم، ونرى أنْ الوجه أنْ تكون في مثل هذه النصوص مصدرية.

ومنهم من جعلها بمعنى (إذ) مع المضارع مستشهداً بقوله تعالى: ﴿أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [من سورة الممتحنة: 1]، وأنْ وما في حيزها في تأويل مصدر منصوب بنزع الخافض، أيّ: من أن جاءهم.

إنْ مكسورة الهمزة مخففة النون

ذكر سيبويه هنا لـ (إنْ) مكسورة الهمزة مخفّفة النون الوجهين الآتيين:

الأول: إنْ الشرطية أيّ أنْ تكون للمجازاة على حدّ تعبير سيبويه، وتُعدّ الأداة الشرطية الأشهر والأكثر استعمالاً، وهي حرف يجزم فعلين.

والثاني: أنْ تكون نافية غير عاملة يُبتدأ ما بعدها وفيه معنى القسم كقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [من سورة الطارق: 4]، فـ (لـمّا) بمعنى (إلاّ) و(كلُّ نفس) مبتدأ، وعليها: خبر مقدم و(حافظ) مبتدأ مؤخر؛ والجملة الاسمية في محلّ رفع خبر لـ (كلُّ) و(إنْ) نافية مهملة، وإذا قرئت (لـمَا) بالتخفيف، تكون اللام فارقة، وإنْ مخففة من الثقيلة

مهملة و(ما) زائدة، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [من سورة يس: 32]، فـ (إنْ) نافية غير عاملة، و(كلٌّ) مبتدأ، و(لـمّا) بمعنى (إلاّ) وجميع: خبر كلّ، ولدينا: ظرف متعلق بجميع، أو بـ (محضرون) الذي هو خبر ثانٍ.

إنْ مكسورة الهمزة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وحدثني من لا أتّهمُ، عن رجل من أهل المدينة موثوق به، أنّه سمع عربياً يتكلم بمثل قولك: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وهي التي في قوله جل ذكره: ﴿وَإِن كَانُوا۟ لَيَقُولُونَ ۝ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[من سورة الصافات: 167-168]، وهذه إنْ مخفوفة، وتكون في معنى ما، قال الله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [من سورة الملك: 20]، أيْ: ما الكافرون إلاّ في غرور، وتصرف الكلام إلى الابتداء، كما صرفتها ما إلى الابتداء في قولك: إنّما، وذلك قولك: ما إنْ زيدٌ ذاهبٌ، وقال فروة بن مُسيك:

ومـــا إنْ طِبُّنـــا جُـــبْنٌ ولكـــنْ   منايانـــا ودَوْلـــةُ آخرِينَـــا)[1].

أقول:

ومن الأوجه التي ذكرها سيبويه لـ (إنْ) مكسورة الهمزة مخفّفة النون الآتي:

1- أنها بمعنى (ما)، واللام بعدها بمعنى (إلاّ) الاستثنائية وقد نقل سيبويه عن رجل من أهل المدينة ثقةٍ أنّه سمع عربياً يتكلم بمثل قولك: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وعلى هذا الكلام تكون (إنْ) نافية غير عاملة لانتقاض نفيها باللام التي بمعنى (إلاّ)، وقد ذكر السيرافي في معرض تعليقه على رأي سيبويه في هذه المسألة أنّه لا يعلم أنّ اللام تستعمل بمعنى

(1) سيبويه: 3/ 152-153.

(إلاّ)، ولو جاز ذلك جاز أنْ تقول: جاءني القوم لزيدٍ، بمعنى: إلاّ زيداً[1]، ويمكن عدّ اللام فيما نقله سيبويه أعني: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، لاماً فارقة بين (إنْ) المخففة من الثقيلة، وإنْ النافية. (وإنْ) فيما نقله سيبويه مخففة من الثقيلة واللام بعدها فارقة.

وعلى هذا يمكن أنْ ينظر قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [من سورة البقرة: 143]، فاللام فارقة، وإنْ مخففة، ومن المعلوم أنّ (إنْ) إذا خففت وألغيت جاز أنْ يليها الأسماء والأفعال، ولا يليها من الأفعال إلاّ النواسخ، وأمّا قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ ﴿١٦٧﴾ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ﴾ [من سورة الصافات: 167-168].

2- أنْ تكون في معنى (ما) النافية، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [من سورة الملك: 20]، ولا تعمل (إنْ) هنا لانتقاض نفيها بـ (إلاّ)، وجعلها نافية غير عاملة كثير في كلام العرب. ويرى سيبويه أنّ بطلان عمل (إنْ) النافية في مثل هذا الموضع بمنزلة بطلان عملها إنْ سُبقت بـ (ما) النافية كقولك: ما إنْ محمد كاذبٌ، ومنه قول فروة بن مُسيك الحجازي ( )[2]:

وما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ   منايانا ودَوْلةُ آخرينا

والشاهد فيه زيادة (إنْ) بعد (ما) توكيداً، وقد كفتها عن العمل كما تكفّ (ما) إنْ عن العمل، والطبّ: العادة والدأب، والدولة: الغلبة والانتصار، وعن بعض الكوفيين أجازه إعمال (ما) إذا زيدت بعدها (إنْ)، وجعلوا منه قول الشاعر[3]:

بني غدانةَ، ما انْ أنتم ذهباً   ولا صريفاً، ولكنْ أنتم الخزف

---

(1) ينظر: السيرافي: شرحه، 3/ 384.

(2) ينظر: ابن جني: الخصائص، 3/ 108، والمنصف، 3/ 128، وابن يعيش، 2/ 120، والمرادي: الجنى الداني، 327.

(3) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 328.

في أنْ المصدرية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ من أبواب أنْ التي تكون والفعل بمنزلة مصدر تقول: أنْ تأتيني خيرٌ لك، كأنّك قلت: الإتيانُ خيرٌ لك، ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [من سورة البقرة: 184]، يعني الصومُ خيرٌ لكم، وقال الشاعر، عبد الرحمن بن حسان:

إنّي رأيتُ من المكارِمِ حَسْبَكم ... أنْ تَلْبَسوا خَزَّ الثياب وتَشْبَعُوا

كأنّه قال: رأيت حسبكم لُبسَ الثياب) [1].

أقول:

قلنا إنْ (أنْ) من الحروف الموصولة التي توصل بالفعل المتصرف الواقع بعدها، وتشكّل معه مصدراً مؤولاً بمصدر صريح يتموضع موضع الاسم ويؤدّي وظيفته النحوية فيكون مبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [من سورة البقرة: 184]، والتقدير: صومكم خير لكم، ويكون مفعولاً به كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [من سورة النساء: 28]، والتقدير: يريد التخفيف عنكم، وخبراً للفعل الناقص كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [من سورة يونس: 37]، ومضافاً إليه كقوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾ [من سورة الأعراف: 129]، ومن ذلك قول عبد الرحمن بن حسان (ت 104هـ) [2]:

إنّي رأيتُ من المكارِمِ حَسْبَكم ... أنْ تَلْبَسوا خَزَّ الثياب وتَشْبَعُوا

---

(1) سيبويه: 3/ 153-154.

(2) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك، 1/ 225، وابن عقيل، 1/ 232.

والشاهد فيه مجيء (أنْ تلبسوا) مصدراً مؤولاً في محلّ نصب مفعولاً ثانياً لـ (رأى) والمفعول الأول (حسبكم)، و(من المكارم) بدلاً منها، يريد أنّه رأى كافيهم لبس حر الثياب والشبع والحر من كلّ شيء اعتقه وأفضله.

حذف حرف الجرّ قبل (أنْ) المصدرية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ اللام ونحوها من حروف الجرّ قد تُحذف من أنْ كما حُذفت من أنَّ، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: فعلتُ ذاك حذر الشر أيْ لحذر الشرّ ويكون مجروراً على التفسير الآخر، ومثل ذلك قولك: إنّما انقطع إليك أنْ تُكرمه، أيْ: لأنْ تُكرمه، ومثل ذلك قولك: لا تفعل كذا وكذا أنْ يُصيبك أمرٌ تكرهُه، كأنّه قال: لأنْ يصيبك أو من أجل أنْ يصيبك، وقال الله عزوجل: ﴿أن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [من سورة البقرة 282]، وقال تعالى: ﴿أن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [من سورة القلم: 14]، كأنّه قال: الأنْ كان ذا مال وبنين، وقال الأعشى:

أأنْ رأت رجلاً أعشى أضرّبه ... ريبُ المنونِ ودهرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ

فأنْ ها هنا حالُها في حذف حرف الجرّ كحال أنّ، وتفسيرُها كتفسيرها، وهي مع صلتها بمنزلة المصدر)[1].

أقول:

أولاً: يُحذف حرف الجرّ وينوى وجوده قبل (أنْ) المصدرية الناصبة، مثلما يحذف قبل (أنّ) مفتوحة الهمزة مشددة النون، فيقال: إنّما انقطع إليك أنْ تكرمه. فالمصدر المؤول من (أنْ) و(تكرم) بتقدير مصدر صريح في محلّ جرّ باللام المقدرة، والمراد: إنّما انقطع إليك لإكرامه، أو لأنْ تكرمَهُ. ويقال: لا تفعل كذا وكذا أنْ يُصيبك أمرٌ تكرهُهُ، والتقدير: لأنْ

(1) سيبويه: 3/ 154.

يصيبك، أو من أجل أنْ يصيبك، قال تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [من سورة البقرة: 282]، وقال تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [من سورة القلم: 14]، والتقدير عند سيبويه: ألأنْ كان ذا مال وبنين، ومن الجدير بالذكر أنّ حمزة ﷺ قرأ: أأن، وقرئ (أنْ كان) و(إنْ كان) [1].

ومن حذف حرف الجرّ قبل (أنْ) المصدرية قول الأعشى [2]:

أأنْ رأت رجلاً أعشى أضرَّبه ... ريبُ المنونِ ودهرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ

أراد: لأنْ رأت، واللام مقدّرة متصلة بفعل محذوف، والتقدير: ألأن رأتني على هذه الأوصاف، ولا يجوز تعليق (لأنْ) التي بعد همزة الاستفهام بـ (صدّت) في البيت قبل الشاهد، لأنّ ما بعد حرف الاستفهام لا يتصل بما قبله في العمل.

ثانياً: ويوازن سيبويه بين جواز حذف حرف الجرّ قبل (أنْ) المصدرية و(أنّ) مفتوحة الهمزة مشددة النون التي يجوز حذف حرف الجرّ قبلها في بعض المواضع وذلك لأنّ (أنّ) هذه وما تعمل فيه بمنزلة مصدر أيضاً.

والمعروف أنّ حذف حرف الجرّ قبل (أنْ) المصدرية الناصبة و(أنّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون، فيجوز الحذف معهما قياساً مطرداً، بشرط أمن اللبس ووضوح المعنى المراد تقول: عجبت أنْ تكرم الضيوف، تريد: من أنْ تكرم، وعجبتُ أنّك متفوق، أيْ: لأنّك متفوق، فإذا أدّى الحذف إلى إبهام المعنى تعذّر حذف حرف الجرّ، نحو: رغبتُ في أنْ متفوق، بعدم جواز الحذف لأنّه لا يعرف هل المقصود رغبت في تفوقك أو رغبت عن تفوقك، ومن المعلوم أنّهم اختلفوا – هنا – في محلّ المصدر المؤول من أنْ والفعل، وأنّ ومعموليها من إعراب، والحقيقة أنّ لنا وجهين إعرابيين:

أولهما: إعرابه في محلّ نصب، وهو الأقيس لضعف الجار عن العمل بعد حذفه.

---

(1) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط، 8/ 310.

(2) ديوانه، ص 55، وينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 155.

وثانيهما: إعرابه في محلّ جرّ على قاعدة (جواز حذف حرف الجرّ وإبقاء عمله).

من المواضع الإعرابية للمصدر المؤول

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن ذلك أيضاً قوله: ائتني بعد أنْ يقع الأمرُ، وأتاني بعد أنْ وقع الأمرُ، كأنّه قال: بعد وقوع الأمر، ومن ذلك قوله: أمّا أنْ أسيرَ إلى الشام فما أكرهُه، وأما أنْ أقيمَ فإنّ فيه أجراً، كأنّه قال: أمّا السيرورة فما أكرهُها، وأما الإقامةُ فلي فيها أجرٌ، وتقول: لا يلبث أنْ يأتيك، أيْ لا يلبثُ عن إتيانك، وقال تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ [من سورة النمل: 56، والعنكبوت: 24، 29]، فأنْ محمولة على كان، كأنّه قال: فما كان جواب قومه إلاّ قولُ كذا وكذا، وإنْ شئت رفعت الجواب فكانت أنْ منصوبةً، وتقول: ما منعك أنْ تأتينا، أراد من إتياننا، فهذا على حذف حرف الجرّ، وفيه ما يجيء محمولاً على ما يرفع وينصب من الأفعال، تقول: قد خفتُ أنْ تفعلَ، وسمعتُ عربياً يقول: أنْعَمْ أنْ تشدَّه، أيْ بالغْ في أنْ يكون ذلك هذا المعنى، وأنْ محمولة على أنعم، وقال جل ذكره: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [من سورة البقرة: 90]، ثمّ قال: أنْ يكفروا على التفكير، كأنّه قيل له ما هو؟ فقال: هو أنْ يكفروا) [1].

أقول:

يتخذ المصدر المؤول من الحرف المصدري المعين وما بعده من فعل متصرف ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً مواضع الإعرابية متعددة وفقاً لموقع هذا المصدر من التركيب اللغوي المعين، ويؤول بمصدر صريح، وكذا الحال في (أنّ) مفتوحة الهمزة وصلتها، أيْ اسمها وخبرها، ويورد سيبويه أطرافاً من هذه التراكيب متبيناً مواضع المصادر المؤولة من الإعراب، وما تؤديه من وظائف نحوية محددة بحسب مواضعها من التراكيب، وعلى النحو المبين في المخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 155.

التأويل بمصدر صريح	المصدر المؤول	التركيب
بعد وقوع الأمر. فالمصدر المؤول من أنْ والفعل في محلّ جرّ بالإضافة.	أنْ يقعَ أنْ وقعَ	اتني بعد أنْ يقع الأمرُ واتاني بعد أنْ وقع الأمر
التقدير: امّا السيرورةُ فما أكرهُها	أنْ أسيرَ	أمّا أنْ أسيرَ إلى الشام فما أكرهُهْ
وأمّا الإقامة فلي فيها أجر. وقد مرَّ القول إنّ (أمّا) مفتوحة الهمزة حرف فيه معنى الشرط مؤول بـ (مهما يكن من شيء) لأنّه قائم مقام أداة الشرط وفعلا لشرط، ولذلك يُجاب بالفاء.	أنْ أقيمَ	وأمّا أنْ أُقيمَ فإنّ فيه أجراً
وأنْ وما في حيزها في تأويل مصدر في محلّ رفع اسم كان المؤخر، أيْ: إلاّ قولهم.	أنْ قالوا	لا يلبث أنْ يأتيك قال تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟﴾ [من سورة النمل: 56، و24، 29، من العنكبوت والأعراف: 82]
التقدير: من إتيانا والمصدر المؤول في محلّ جرّ بحرف جرّ مقدّر هو (من).	أنْ تأتينا	ما منعكَ أنْ تأتينا
والمصدر المؤول في محلّ نصب لـ (خفتُ) والتقدير: خفتُ فعلَكَ.	أنْ تفعلَ	قد خفتُ أنْ تفعلَ

التأويل بمصدر صريح	المصدر المؤول	التركيب
يحمل (أنْ وما بعدها) على الفعل (أنعم) والمراد: بالغ في أنْ يكون ذلك هذا المعنى.	أنْ تشدّ	أنعم أنْ تشدّه
وموقع المصدر المؤول هذا من الإعراب هو الابتداء، لأنّه المخصوص بالذم، وجملة (بئس) هي الخبر المقدم. ومن الجدير بالذكر هنا اختلافهم في موقع (ما) من الإعراب[1]، باختلاف ما بعدها فإذا لم يأت بعدها شيء نحو: أكرمت محمداً فنعما، تكون (ما) هنا إمّا معرفة تامة في محلّ رفع فاعل أو نكرة تامة، فتكون في محلّ نصب على التمييز، فإن وقع بعد (ما) اسم كقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾[من سورة البقرة: 271]، ففي إعراب (ما) ثلاثة أقوال: أولها: أنها معرفة تامة في محلّ رفع فاعل والاسم بعدها هو المخصوص والتقدير: إنْ تبدوا الصدقات فنعم الشيء هي. وثانيها: أنها نكرة تامة في محلّ نصب تمييز والاسم بعدها هو المخصوص، والتقدير: إنْ تبدوا الصدقات فنعم شيئاً هي. وثالثها: أنّ (ما) قد ركبت مع (نعم) أو بئس، وصارا كلمة واحدة، فهي على هذا فعل ماض لإنشاء المدح أو الذم والاسم بعدها هو الفاعل، والمخصوص محذوف. والأول أرجح عندنا. فإذا جاء بعد (ما) جملة فعلية كما هو في آية سورة البقرة: 90، فللنحاة في إعراب (ما) عشرة أقوال[2] نرى أنّ أوجهها أنْ تعرب اسماً موصولاً في محلّ رفع فاعل، والجملة صلته والمخصوص بالمدح أو الذم محذوف، وعد (ما) معرفة تامة غير مفتقرة إلى صلة والجملة الفعلية في محل رفع صفة للمخصوص المحذوف، رأيٌ من الآراء، وهو لا يقوى أمام ما رجحناه.	أنْ يكفروا	قال تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [من سورة البقرة: 90]

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 12، وأبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، 4/ 2043، والمرادي: توضيح المقاصد والمسالك، 2/ 919-920، وابن هشام: أوضح المسالك، 3/ 279.

(2) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 13، وأبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، 4/ 2043-2045، والمرادي: توضيح المقاصد والمسالك، 2/ 919-920، وابن هشام: أوضح المسالك، 3/ 279-280، والسيوطي: همع الهوامع، 3/ 25-26.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: إني مما أنْ أفعلَ ذاك، كأنه قال: إني من الأمر أو من الشأن أنْ أفعلَ ذاك، فوقعتْ ما هذا الموقعَ، كما تقول العربُ: بئسمَا له، يريدون بئسَ الشيءُ ماله،وتقول: ائتني بعدَ ما تقولُ ذاك القول، كأنك قلت: ائتني بعدَ قولك ذاك القول، كما أنك إذا قلت بعدَ أنْ تقولَ فإنما تريد ذاك، ولو كانت بعدَ مع ما بمنزلة كلمةٍ واحدة لم تقل: ائتني من بعد ما تقولُ ذاك القولَ، ولكانت الدالُ على حالٍ واحدة، وإنْ شئت قلت: إني مما أفعلُ، فتكون ما مع من بمنزلة كلمة واحدة نحو ربّما، قال أبو حية النميري:

وإنا لَمِمَّا نَضربُ الكَبْشَ ضَربةً ... على رأسه تُلقي اللسانَ من الفَمِ

وتقول: إذا أضفت إلى أنْ الأسماء: إنه أهلُ أنْ يفعلَ، ومخافة أنْ يفعلَ، وإنْ شئت قلت: إنه أهلٌ أنْ يفعلَ ومخافةً أنْ يفعلَ، كأنك قلت: إنه أهلٌ لأنْ يفعلَ، ومخافةٌ لأنْ يفعلَ، وهذه الإضافة كإضافتهم بعض الأشياء إلى أنْ قال:

تَظَلُّ الشمسُ كاسِفةً عليه ... كآبةَ أنها فَقَدتْ عَقيلاَ

وتقول: أنت أهلٌ أنْ تفعل، أهلٌ عاملة في أنْ، كأنك قلت: أنت مستحقٌ أنْ تفعل، وسمعنا فصحاءَ العرب يقولون: لَحَقٌّ أنه ذاهبٌ، فيضيفون، كأنه قال: ليقينُ أنه ذاهبٌ، أيْ ليقينٌ ذاك أمرُك، وليست في كلام كلّ العرب، وتقول: إنه خليقٌ لأنْ يفعلَ، وإنه خليقٌ أنْ يفعلَ، على الحذف، وتقول: عسيت أنْ تفعل، فأنْ ها هنا بمنزلتها في قولك: قاربت أنْ تفعلَ، أيْ: قاربتَ ذاك، وبمنزلة: دنوتَ أنْ تفعلَ، واخلَوْلَقتِ السماءُ أنْ تمطر، أيْ: لأنْ تمطر، وعَسَيْتَ بمنزلة اخلولقت السماءُ)[1].

---

(1) سيبويه: 3/ 156-157.

أقول:

ننظر المخطط الآتي:

التركيب	المصدر المؤول	التأويل بمصدر صريح
إني مما أن أفعلَ ذاكَ	أن أفعلَ	(ما) بمعنى شيء نكرة تامة جرّت بـ (من)، وعلى هذا يكون تأويل المصدر المؤول: إني من الأمر أو الشأن فعلَ ذاك، ووقوع (ما) هذا الموقع بمنزلة وقوعها فاعلاً لفعل الذمّ: بئس، في قولهم: (بئسما له). أيْ: بئس الشيءُ مالُهُ.
ائتني بعد ما تقولُ ذاك القول	ما تقولُ	(ما) مصدرية غير وقتية تقدر مع صلتها بمصدر، ولا يحسن تقدير الوقت قبلها، والتقدير: ائتني بعد قولك ذاك القول، وما المصدرية هذه لا توصل بالأمر وهي حرف لا يعود عليها ضمير من صلتها، فإذا قلت: يسرّني ما صنعتَ، فتقديره عند سيبويه: سرّني صنعك، وعند نحاة آخرين: يسرّني الصنعُ الذي صنعته.
إني مما أفعلُ	-	تركيب (من) مع (ما) الكافة كتركيب (رُبَّ) مع (ما) في (ربّما).
قال أبو حية النميري [1]: وإنّا لَمِمّا نضربُ الكَبْشَ ضَرْبةً على رأسه تُلقي اللسانَ من الفَمِ	-	تركيب (من) مع (ما) الكافة وصيرورتهما كلمة واحدة بمنزلة: (ربّما) بتركيب (رُبَّ)مع (ما) الكافة والتقدير في بيت النميري: من أمرنا وشأننا، والكبش: سيّد قومه.
إنه أهلٌ أنْ يفعلَ، ومخافةَ أنْ يفعلَ وتقول بالتنوين: إنه أهلٌ أنْ يفعلَ ومخافةً أنْ يفعلَ	أنْ يفعلَ	والمصدر المؤول بتقدير مصدر صريح مجرور بحرف جرّ مقدّر، والمعنى: إنه أهلٌ لأنْ يفعل، ومخافةَ لأنْ يفعل، أيْ: أهلُ فعل، ومخافة فعل بإضافة الاسم إلى الاسم. فإنْ نوّنت قدرت حرف الجرّ قلت: أهلٌ للفعل، ومخافةً للفعل.
قول الشاعر [2]: تَظَلُّ الشمسُ كاسفةً عليه كآبةَ أنّها فَقَدَتْ عقيلاً	أنها فقدت	والتقدير: كآبة فقدانها عقيلاً، بإضافة المصدر كآبة إلى المصدر المؤول من أنّ ومعموليها، وكآبة منصوب على أنه مفعول لأجله.

---

(1) ينظر: الهروي: الأزهية، ص 91، والبغدادي، 10/ 215، 216، 217، والعيني، 4/ 181.

(2) ينظر: ابن هشام: تخليص الشواهد، ص 353، والمقاصد النحوية، 2/ 241.

التأويل بمصدر صريح	المصدر المؤول	التركيب
موقع المصدر المؤول (أنْ تفعلَ) من الإعراب النصب على تقدير: أنتَ مستحقٌ الفعلَ. بجعل مستحق عاملة في أنْ تفعل بعد تضمين (أهل) معنى (مستحق).	أنْ تفعلَ	أنتَ أهل أنْ تفعلَ
والتقدير: ليقين ذاك أمرك، وأمرك: خبر مقدّر، وحذف الخبر هنا ضعيف، لا يجري على ألسنة أكثر العرب.	أنّه ذاهبٌ	لحقٌ أنّه ذاهبٌ
المصدر المؤول في موضع جرّ بحرف جرّ يجوز إظهاره أو حذفه.	أنْ يفعلَ	إنّه خليقٌ لأنْ يفعلَ وإنّه خليقٌ أنْ يفعلَ
من المعلوم أنّ (عسى) فعل لا حرف كما ذهب إليه بعض النحويين، والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزة به، ولحاق تاء التأنيث، وعمله في الأصل عمل (كان)، إلاّ أنّ خبرها التزم كونه فعلاً مضارعاً والأكثر اقترانه بـ (أنْ) المصدرية، وقد تحذف، وهو قليل. وقد اختلفوا في موضع (أنْ تفعل) من الإعراب فقيل هو في موضع نصب خبراً لعسى وقيل إنّه في موضع نصب على المفعولية والفعل مضمن معنى (قارب) أو على إسقاط حرف الجرّ، وقيل: انّ (أنْ) والفعل بدل اشتمال من فاعل عسى، وذلك: بجعل عسى فعلاً ناقصاً، فإذا قيل: عسى محمد أنْ يتفوق، تقديره: قَرُبَ تفوّق محمد، ثمّ قُدّم الاسم، وأُخّر الفعل، فقيل: قُرب محمد تفوقه، ثمّ أبدل المصدر الصريح وجعل مؤولاً من أنْ والفعل [1].	أنْ يفعلَ	عسيت أنْ تفعلَ

[1] ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 463-465.

في أحكام عسى وأخواتها

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ولا يستعملون المصدر هنا كما لم تستعملوا الاسم الذي الفعلُ في موضعه كقولك: اذهب بذي تسلمُ، ولا يقولون: عيستَ الفعلَ، ولا عستَ للفعل وتقول: عسى أنْ يفعلَ، وعسى أنْ يفعلوا، وعسى أنْ يفعلا، وعسى محمولة عليها أن، كما تقول: دنا أنْ يفعلوا، وكما قالوا: اخلولقت السماءُ أنْ تمطرَ، وكلُّ ذلك تكلم به عامةُ العرب، وكينونةُ عسى للواحد، والجميع والمؤنث تدلك على ذلك ومن العرب من يقول: عسى وعسينا، وعسوا، وعست وعستا وعسين فمن قال ذلك كانت أنْ فيهن بمنزلتها في عسيتُ، في أنّها منصوبة، واعلم أنّهم لم يستعلموا عسى فعلك، استغنوا بأنْ تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أنْ يقولوا: عسينا وعسوا، ولو أنّه ذاهبٌ عن لو ذهابه، ومع هذه أنّهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعلُ في عسى وكاد، فترك هذا لأنّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء، واعلم أنّ من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعلُ، في يفعلُ حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: (عسى السريرُ أبؤسا)، فهذا مثل من أمثال العرب أجروه فه عسى مجرى كان قال هدبة:

عَسَى الكَرْبُ الذي أمسيَتْ فيه ... يكونُ وراءه فَرجٌ قريبُ

وقال:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عن بلادِ ابن قادِرٍ ... بمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سكُوبِ

وقال:

فأمّا كَيِّسٌ فنجا ولكن   عَسَى يَغْتَرُّ بي حَمِقٌ لَئِيمٌ[1].

أقول:

يعرض سيبويه في هذا النص المسائل النحوية الآتية:

أولاً: أنّ المصدر المؤول وإنْ كان بمنزلة المصدر الصريح ولكنهما لا يتناوبان في كلّ تركيب لغوي بحيث يصحّ استعمال المصدر المؤول بدلاً من المصدر الصريح وعلى العكس في كلّ موضع، فلا يجوز مثلاً وضع المصدر الصريح موضع المؤول بعد (عسى) فلا يقال في نحو: عسى محمد أنْ يتفوق، عسى محمد التفوق، أو: عسى محمد للتفوق، والسبب في ذلك أنّ عسى موضوعة للرجاء والإشفاق في المستقبل الذي يعبّر عنه بـ (أنْ والمضارع) فيقال:

عسى المطر أنْ يهطل، كما يقال: اخلولقَ المطرُ أنْ يهطل، أو: اخلولقت السماءُ تمطر.

ثانياً: تلزم (عسى) لفظاً واحداً مع الجميع والمذكّر والمؤنث ومن العرب كما يرى سيبويه من يقول: عسى وعسيا وعسوا، وعستْ وعستا، وعسينَ، باتصال الضمير المرفوع بها وجعل المصدر المؤول من أنْ والمضارع في محلّ نصب خبراً لها. هذا رأي سيبويه ومن تابعه من جمهور النحاة، وقد ذهب آخرون مذاهب متعددة في المحل الأعرابي لهذا المصدر المؤول الواقع بعد (عسى)[2].

ثالثاً: ويشير سيبويه إلى أنّ من العرب من، يقول: عسى محمد يتفوق، فيحذف (أنْ)، وقد عدّه بعض النحاة ضرورة شعرية، وظاهر كلام سيبويه أنّه لا يختص بهذه الضرورة، ولكنّه تشبيهاً لـ (عسى) بكاد التي يكثر تجرد خبرها من (أنْ)، وسيرد الحديث عليها لاحقاً.

---

(1) سيبويه: 3/ 158-159.

(2) ينظر: المصدر السابق: ص 463، وما بعدها.

رابعاً: ومن العرب على ينقل سيبويه من يستعمل خبر عسى مفرداً كما في قول الزباء: عسى الغويرُ أبؤسا[1].

والغوير: تصغير: غار، والأبؤس: جمع بؤس، وهو الشرّ، تريد: لعلَّ الشرّ يأتيكم من الغار.

ومن هذا قول رؤبة[2]:

أكثـرتَ في العــذل ملحّــاً دائمــاً | لا تكْثُــرن، إنّــي عيســتُ صــائما

خامساً: ويستشهد سيبويه بقول هدبة بن الخشرم العذري لحذف (أنْ) من خبر عسى حيث يقول[3]:

عَسَى الكَـرْبُ الـذي أمسيْتُ فيـه | يكـــونُ وراء فَـــرجٌ قَريـــبُ

بحذف (أن) قبل (يكون) ويظهر من كلام سيبويه واستشهاده أنَّ حذف (أنْ) من خبر عسى مقبول، وليس من الضرورة الشعرية كما ذهب إليه نحاة آخرون.

ومن هذا قول هدبة بن الخشرم[4]:

عَسَى اللهُ يُغْنِى عن بلادِ ابن قادرٍ | بمُنْهَمِــرٍ جَــوْنِ الرَّبــابِ ســكُوبِ

---

(1) ينظر: الميداني: مجمع الأمثال، 2/ 17، والمبرد: المقتضب، 3/ 70.

(2) ينظر: ديوانه، ص 185، وابن هشام: مغني اللبيب، ص 164، والبغدادي، 4/ 77، والسيوطي: همع الهوامع، 1/ 130.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 70، وابن يعيش، 7/ 117، وابن هشام: أوضح المسالك، 1/ 224، والسيوطي: همع الهوامع، 1/ 130.

(4) ينظر: ابن يعيش، 7/ 117، 121، والبغدادي، 4/ 81.

بإسقاط (أنْ) بعد عسى، ورفع الفعل، وإجراء عسى مجرى كان، والمنهمر: السائل، والجون: الأسود، والرباب: ما تدلّى من السحاب دون سحاب فوقه، والسكوب: الصب. ومن هذا قول فرار بن سعيد الأسدي (من شعراء الدولة الأموية) [1]:

فأمّا كَيِّسٌ فنجا ولكنْ　　　عَسَى يَغْتَرُّ بي حَمِقٌ لَئِيمٌ

بإسقاط (أنْ) بعد عسى كسابقه. والكيس: العقل والدهاء، والحمق: الأحمق.

كادَ، وكَرَبَ، وجَعَلَ، وأخَذَ

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها (أنْ) وكذلك (كرب) ومعناهما واحد، يقولون: كرب يفعلُ، وكاد يفعلُ، ولا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال لـمّا ذكرتُ لكفي الكُراسة التي تليها. ومثله: جعل يقولُ، ولا تذكرُ الاسم ههنا، ومثله اخذ يقولُ، فالفعلُ ههنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت: كان يقولُ، وهو في موضع اسم منصوب بمنزلته ثمّ وهو ثمّ خبرٌ كما أنّه ههنا خبر، إلاّ أنّك لا تستعمل الاسم، فاخلصوا هذه الحروف للأفعال ما خلصت حروفُ الاستفهام للأفعال نحو: هَلاّ وألاّ، وقد جاء في الشعر كاد أنْ يفعل، شبهوه بعسى، قال رؤبة:

قد كادَ من طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا

والمَحَصُ مثلُهُ) [2].

---

(1) ينظر: ابن جني: المحتسب، 1/ 119، والبغدادي، 9/ 328.

(2) سيبويه: 3/ 159-160.

أقول:

أولاً: كاد[1]: اشتهر القول بأن كاد إثباتها نفي، ونفيها إثبات[2]، والواقع غير ذلك، فحكم كاد كحكم سائر الأفعال في أنَّ معناها منفي إذا صاحبها حرف نفي، وثابت إذا لم يصحبها، فقولك: كاد الطفل يختنق، معناه: قارب الاختناق، أيّ أنَّ المقاربة ثابتة ونفس الاختناق منتفٍ.

فإذا قلت: لم يكد الطفل يختنق، كلاهما، أعني: مقاربة البكاء ونفس البكاء منتفيان انتفاء أبعد من انتفائه عن ثبوت المقاربة؛ تأمّل قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا﴾ [من سورة النور: 40] فهو أبلغ في نفي الرؤية من أنَّ يقال: لم يرها؛ لأنَّ من لم يرَ قارب الرؤية بخلاف من لم يرَ، ولم يقارب.

أمّا قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ [من سورة البقرة: 71]، فكلام يتضمن كلامين مضمون كلّ منهما في وقت غير وقت الآخر، والتقدير: فذبحوها بعد أنَّ كانوا بُعداء من ذبحها غير مقاربين له، وقد يكون نفيها إعلاماً ببطء الوقوع، والثبوت حاصل لقوله تعالى: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا﴾ [ومن سورة النساء: 78]، أيّ: يفقهون ببطء وعُسر. وخلاصة القول إنّه إذا قلت: (كاد يفعل...) إنّما تعني: قارب ولم يفعل، وإذا قلت: (لم يكد يفعل..) كان المعنى: إنّه لم يفعل، ولم يقارب الفعل على صاحب الكلام، ويجوز أنَّ تقول: (لم يكد يفعل) وأنت تريد: فعل ببطء وعسر.

---

(1) ينظر: الأنباري: أسرار العربية، ص 129، وابن يعيش، 7/ 119، والرضي: شرح الكافية، 2/ 228، وابن هشام: مغني اللبيب، 2/ 262.

(2) جعل أبو العلاء المعري هذا القول لغزاً، حيث يقول:

أنحويَّ هذا العصر ما هي لفظةٌ ... جرت في لساني جُرهم وثمود

إذا استعملت في صور الجحد أثبتت ... وإنْ أثبتت قامت مقام جحود

وقد أجاز بعض النحاة استعمال (كاد) زائدة، وجعل منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [من سورة طه: 15]، والصحيح غير ذلك، وتقدير الآية الكريمة: أكاد أخفيها عن نفسي، أو: إنّ الساعة آتية أكاد أخفيها فلا أقول: هي آتية، والله اعلم[1].

ثانياً: كرب: وهي للدلالة على قرب وقوع أو حصول الحدث الوشيك السريع، وقد يستعمل بمعنى: دنا، وقرب، ومصدره: كروب، والمقاربة، وتجري في أحكامها وصورة خبرها مجرى: كاد، وأوشك.

ثالثاً: جعل أو أخذ هما من افعل الشروع، تدلان على البدء بالفعل والقيام به، كـ (أنشأ، وابتدأ، وانبرى، وطفق، وزاد بعض النحاة الأفعال: قام، وهب، وعلِقَ، وقربُ، وشارف، وقارب، وأقبل، وغيرها كثير[2].

لعلَّ، ويوشك

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد يجوز في الشعر أيضاً لعلّي أنْ أفعلَ، بمنزلة عسيتُ أنْ أفعلَ، وتقول: يُوشك أنْ تجيء، وأنْ محمولة على يُوشكُ، وتقول: توشكُ أنْ تجيء، فأنْ في موضع نصب، كأنَّك قلت: قاربتَ أنْ تفعلَ، وقد يجوز يوشكُ يجيءُ، بمنزلة عسى يجيءُ، وقال أمية بن أبي الصلت:

يوشك من فرّ من منيّته … في بعض غرّاته يُوافقُها

وهذه الحروف التي هي لتقريب الأمور شبيهة بعضها ببعض، ولها نحوٌ ليس لغيرها من الأفعال)[3].

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 1/ 397.

(2) ينظر: ابن هشام: شرح اللمحة البدرية، 2/ 13.

(3) سيبويه: 3/ 160-161.

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- لها نحوٌ ليس لغيرها من الأفعال، أو قواعد وضوابط.

ثانياً: إنّ في أكثر هذه الأفعال معنى الطمع والإشفاق والشروع، ولذلك شابه بعضها (لعلّ)، فيقال: لعلّي أنْ افعل بمنزلة: عسيتُ أنْ افعل فتنصب وترفع، (فإن قيل: كيف شبّه الفعل بالحرف في العمل، والمعروف العكس؟ أجيب جاز ذلك لضعفها بالجمود، وعدم الدلالة على الحدث ولا سيما (عسى)[1].

وقد تجيء (أوشك) بمنزلة (عسى) فيمكن أنْ تستعمل (أنْ) معها كـ (عسى) والأكثر استعمال خبرها من غير أنْ قال أمية بن أبي الصلت[2]:

يوشك من فرّ من منيّته في بعض غرّاته يُوافقُها

والشاهد فيه استعمال خبر يُوشك بـ (أنْ) بمنزلة خبر عسى.

ثالثاً: ينهي سيبويه حديثه على أفعال الرجاء والمقاربة والشروع بتقرير الحقائق الآتية:

1- أنّ هذه الأفعال شبيهة بعضها ببعض، ووجه الشبه أنها جميعاً تدخل على المبتدأ والخبر، لإعطاء معناها من مقاربة مخصوصة، وإنّما أفردها النحاة بالذكر لالتزامهم في خبرها الفعل، وقد جاء خبرها اسماً نادراً.

2- وأنّ لهذه الأفعال أحكام تركيبية خاصة، فبعضها لا يتصرّف كـ (عسى) لتضمنه معنى الإنشاء فأشبه الحروف التي هي موضوعة لذلك.

---

(1) ينظر: ابن إياز: قواعد المطارحة، ص 71.

(2) ديوانه، ص 42، وينظر: ابن يعيش، 6/ 126، والأشموني، 1/ 262.

رابعاً: والخلاصة:

1- أنّ الأفعال التي يكثر بل يجب اقترانها بأنْ أفعال وضعت لمقاربة الاستقبال، و(أنْ) إذا دخلت على المضارع أخلصته للاستقبال لذلك ألزموا الفعل الذي وضع لمقاربة الاستقبال (أنْ) التي هي علم الاستقبال، أمّا ما يقلّ أو يُمنع اقتران خبره بـ (أنْ) كأفعال الشروع، فالسبب فيه أنّ المقصود بالفعل بعدها الحال، وهذا يتنافى مع وجود أنْ.

2- كلّ هذه الأفعال جامدة لا تتصرّف سوى (كاد وأوشك) فسمع منها مضارع يقال: يكاد ويوشك، وسمع اسم الفاعل يقال: كائد، وموشك، وحكى بعض اللغويين مضارع (طفق) و(جعل) و(عسى) وهو نادر.

3- يستعمل من هذه الأفعال تاماً مكتفياً بالمرفوع بعده فاعلاً له الأفعال: عسى، واخلولق، وأوشك، تقول:

عسى أنْ يتفوق صديقي.

وأوشك أنْ يبدأ الامتحان.

واخلولق أنْ ينهمر المطر.

بإسناد الفعل إلى المصدر المؤول وهو في موضع فاعل له، على أكثر الآراء قبولاً، ومنهم من يرى أنّ ما بعد الفعل هو اسم عسى أو أوشك، والمصدر المؤول في محلّ نصب بعسى تقدم على الاسم والفعل الذي بعد (أنْ) فاعله يعود على فاعل عسى، وفي ذلك تكلّف واضح.

4- إنْ دلّ دليل على خبر هذه الأفعال جاز حذفه كقول الرسول الكريم ﷺ (من يتأنّ أصاب أو كاد، ومن عجّل أخطأ أو كاد).

5- السبب في كون (عسى) فعلاً جامداً أنّها للرجاء، وفيها معنى الطلب (الإنشاء)، ولهذا لا تتصرف لأنّ تصرّفها ينافي أسلوب الطلب، لأنّها إذا تصرّفت دلّت على الخبر فيما مضى، وفي الحال، وفي الاستقبال، وذلك مناقض لمعنى الإنشاء، إذ لا يستقيم أنْ

يكون لماض ولا مستقبل، ويزاد على هذا أنّ الخبر يحتمل الصدق والكذب، والإنشاء بخلافه فلا يستقيم الجمع بينهما.

6- عُدَّ من هذه الأفعال (هلهل) وفيه مبالغة في المقاربة ومن الخطأ عدّه من أفعال الشروع، وفي (طفق) معنى اللزوم والمواصلة قال تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [من سورة طه: 121]، أيّ: لازما هذا الفعل وواصلاه، و(علق) فيه معنى التعلق بالفعل والتشبث بإحداثه باستمرار والملازمة عليه.

صور أخرى لـ (أنْ)

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقال الخليل: تكون أيضاً على أيْ، وإذا قلت: أرسلَ إليه أنْ ما أنت وذا؟ فهي على أيْ، وإنْ أدخلتَ الباء على أنّك وأنّهُ، فكأنّه يقول: أرسلَ إليه بأنّك ما أنت وذا، جاز، ويدلُّك على ذلك: أنّ العرب قد تكلمُ به في ذا الموضع مثقلاً، ومن قال: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [من سورة النور: 7]، فكأنّه قال: أنّه غضبُ الله عليها، ولا تخفّفها في الكلام ابداً وبعدها الأسماءُ إلاّ وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسمُ، لو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا بكأنْ إذا خففوا، يريدون معنى كأنَّ، ولم يريدوا الإضمار، وذلك قوله:

كَأنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلُبِ

وهذه الكاف إنّما هي مضافة إلى أنّ، فلمّا اضطُرت إلى التخفيف فلم تضمر لم يغيّر ذلك أنْ تنصب بها، كما أنّك قد تحذف من الفعل فلا يتغيّر عن عمله، ومثل ذلك قول الأعشى:

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد علموا أنْ هالِكٌ كلُّ من يحفى وينتعِلُ

كأنّه قال: أنّه هالكٌ.

ومثل ذلك: أولُ ما أقول أنْ بسم الله، كأنّه قال: أولُ ما أقول أنّه بسم الله، وإنْ شئت رفعت في قول الشاعر:

كأنْ وريداه رِشاءُ خُلُبِ

على مثل الإضمار الذي في قوله: إنّه من يأتها تُعطه، أو يكون هذا المضمرُ هو الذي ذُكر، كما قال:

كأنْ ظَبيةٌ تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ

ولو أنّهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة إنّما، كما جعلوا إنْ بمنزلة لكنْ لكان وجهاً قوياً. وأما قوله: أنْ بسم الله، فإنّما يكون على الإضمار، لأنك لم تذكر مبتدأ أو مبنياً عليه، والدليل على أنّهم إنّما يخففون على إضمار الهاء، أنّك تستقبح: قد عرفتُ أنْ يقولُ ذاك، حتّى تقول أنْ لا، أو تدخل سوف أو السين أو قد، ولو كانت بمنزلة حروف الابتداء لذكرت الفعل مرفوعاً بعدها كما تذكره بعد هذه الحروف، كما تقول: إنّما تقولُ ولكنْ تقولُ)[1].

أقول:

في هذا النص يورد سيبويه جملة من التراكيب متبيناً منها صوراً وأحوالاً نحوية موصوفة لـ (أنْ) مفتوحة الهمزة مخففة النون بما يمكن إيضاحه بالمخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 164-165.

الوصف النحوي الدلالي	نوع أن	التركيب
هي عند سيبويه عن أستاذه الخليل رحمه الله مفسّرة مع كونها لم تسبق بجملة فيها معنى القول دون حروفه بشكل صريح، وتفسير هذا على وجهين: الأول: وقوعها مفسّرة من غير اشتراط لسبقها بما يدلّ على القول صراحة أو سبقها بما فيه معنى القول دون أحرفه. والثاني: تفسير (أرسل) بمعنى (قال). وقد ذهب المبرد مذهب سيبويه[1].	مفسّرة	أرسلَ إليه أنْ ما أنت وذا؟
على تقدير: أرسلَ إليه بأنّك ما أنتَ وذا.	مخففة من الثقيلة	أرسل إليه بأنْ ما أنت وذا؟
واسمها ضمير شأن محذوف، وجملة (غضب اله عليها) في محلّ رفع خبر (أنْ) وجملة (أنْ غضب الله عليها) في محلّ رفع خبر المبتدأ (الخامسةُ) ولم يحتج إلى فاصل بين (أنْ) والفعل بعدها لأنّ الفعل وماض وفيه معنى الدعاء. وقراءة (أنْ) بالتخفيف قراءة يعقوب والحسن، وقرأ الباقون بتشديد (أنّ) ونصب (غضب)[2]. ورأي سيبويه أنّ (أنْ) لا إذا أريد بها (أنّ) المشددة التي اسمها ضمير شأن محذوف وخبرها جملة اسمية أو فعلية.	مخففة من الثقيلة	قال تعالى: ﴿وَٱلْخَـٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [من سورة النور: 7]

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 261–262، وابن هشام: مغني اللبيب، 2/ 354.

(2) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط، 6/ 234، والدمياطي: إتحاف فضلاء البشر، ص 322.

الوصف النحوي الدلالي	نوع أنْ	التركيب
وإذا خففت (كأنَّ) لم يبطل عملها فهي كـ (أنْ)، وتبقى عاملة واسمها منويّ كاسم (أنْ) المخففة، قال تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ [من سورة يونس: 24]، فاسمها ضمير شأن محذوف، وجملة (لم تغنَ بالأمس) في محلّ رفع خبر، وقد يوردون اسم (كأنْ) فـ (ورديه) اسم كأنْ المخففة، ورشاءُ خلبِ، أو: رشاء خلب خبر لها. والرشاء: الحبل، والخُلب: الليف، والوريدان: عرقان يكتنفان جانبي العنق. وسيبويه يرى أنَّ (كأنَّ) مركبة من كاف التشبيه، وإنَّ، ثمّ قدّمت الكاف اهتماماً بالتشبيه، ففتحت (أنَّ) لأنَّ مكسورة الهمزة لا يدخل عليها حرف جرّ، وقد مضى الحديث عليها فيما سبق. ولذلك يقول سيبويه: (وهذه الكاف إنّما هي مضاف إلى أنَّ ....).	مخففة من الثقيلة والكاف حرف جرّ	قول رؤبة[1]: كأنْ وَرِيدَيْهِ رِشاءُ خُلْبِ
خففت (أنْ) ونوي اسمها ضمير شأن و(هالك) خبر مقدم، و(كلُّ) مبتدأ، ولا يجوز أنْ يكون (من يحفى) اسمها وهالك هو الخبر، وقد تقدم على الاسم لامتناع أنْ يتقدم خبرها على اسمها إلاّ إذا كان ظرفاً.	مخففة من الثقيلة	قول الأعشى[2]: في فتيةٍ كسُيوفِ الهِنْدِ قد عِلموا أنْ هالِكٌ كلُّ من يَحْفَى ويَنْتَعِلُ
اسمها ضمير شأن محذوف والتقدير: أولُ ما أقول أنّه بسم الله.	مخففة من الثقيلة	أولُ ما أقول أنْ بسم الله
وقد ورد بالنصب في (وريديه) على إعمالها مخففة، والرفع على أنّه خبرها واسمها ضمير شأن.	زائدة أو مخففة	كأنْ وَرِيداه رِشاءُ خُلْبِ

(1) ديوانه، ص 1/ 480، وابن يعيش، 8/ 82، وابن عصفور: المقرّب، 1/ 110، والبغدادي، 4/ 356.

(2) ديوانه، ص 59، وينظر: ابن جني: الخصائص، 2/ 441، والمنصف، 3/ 129، والبغدادي، 5/ 426، و8/ 390، و10/ 391.

التركيب	نوع أنْ	الوصف النحوي الدلالي
كأنْ ظَبْيَةٌ تَعْطو إلى وارِقِ السَّلَمْ[1]	مخففة من الثقيلة أو زائدة	يروى بنصب (ظبية) على إعمالها مخففة، ورفعها على أنها خبرها واسمها ضمير المرأة أيْ: كأنها، ويجوز جرّ (ظبية) على أنّ (أن) زائدة واقعة بين الجار والمجرور.
أنْ بسم الله	مخففة من الثقيلة	واسمها ضمير شان محذوف.
قد عرفتُ أنْ يقولُ ذاك	مخففة من الثقيلة	إذا كان المضارع الواقع بعد (أن) مثبتاً جاز رفعه على جعل أنْ مفسّرة، أو نصبه على جعلها مصدرية، فإذا وصفت مع المضارع (لا) النافية جاز الرفع والنصب بالاعتبارين السابقين، وجاز عدّ (لا) ناهية وجزم المضارع ويشير سيبويه إلى ضرورة الفصل بين (أنْ) والفعل المضارع، بالسين أو سوف، أو قد حتّى تكون أنْ مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف، وخبرها جملة.

(1) المبرد: الكامل، 14/ 250، وابن يعيش، 8/ 72، والبغدادي، 4/ 364، والسيوطي: شرح شواهد المغني، 1/ 41، وهمع الهوامع، 1/ 143.

من أنواع أنْ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب آخر أنْ فيه مخففة وذلك قولك: قد علمتُ أنْ لا يقولُ ذاك، وقد تيقّنتُ أنْ لا تفعلُ ذاك، كأنّه قال: أنّه لا يقولُ وأنّك لا تفعلُ، ونظير ذلك قوله عزوجل: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۖ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [من سورة المزمل: 20]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [من سورة طه: 89]، وقال أيضاً: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [من سورة الحديد: 29]، وزعموا أنّها في مُصحف أبي: (أنّهم لا يقدرون)، وليست أنْ التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموقع، لأنَّ ذا موضع يقين وإيجاب، وتقولُ: كتبتُ إليه أنْ لا تقلْ ذاك، وكتبتُ إليه أنْ لا يقولَ ذاك وكتبتُ إليه أنْ لا تقولُ ذاك، فأمّا الجزم فعلى الأمر، وأمّا النصب فعلى قولك لئلا يقولَ ذاك، وأمّا الرفع فعلى قولك: لأنّك لا تقولُ ذاك أو بأنّك لا تقول ذاك، تُخبره بأنّ ذا قد وقع من أمره)[1].

أقول:

أولاً: سبق أنْ ذكرنا أنَّ (أنْ) المخففة من الثقيلة تبقى عاملة واسمها ضمير شأن محذوف وخبرها جملة، ونزيد على هذا وقوعها بعد فعل من أفعال اليقين أو الظنّ، كعَلِمَ وظنّ وأخواتهما وذكرنا أيضاً أنَّ (إنْ) مكسورة الهمزة المخففة من (إنّ) تهمل غالباً ويتلوها لام فارقة للتفريق بين (إنِ) المخففة، وإنْ النافية المشبّهة بـ (ليس) نحو:

إنِ الحقُّ لواضحٌ

والذي جعلهم يعملون (أنْ) المخففة ويهملون (إنْ) مكسورة الهمزة أنّهم روا في (أنّ) المفتوحة الهمزة شبهاً بالفعل أكثر منه في (إنّ) مكسورة الهمزة[2]، أو لأنَّ (أنْ) موصولة

---

(1) سيبويه: 3/ 165-166.

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية، 1/ 495.

بمعمولها، أو لأنّ طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص، ولا تتطلب المكسورة الهمزة ما تعمل فيه إلاّ من جهة الاختصاص، ومع هذا فقد أعملوا المفتوحة الهمزة المخفّفة على وجه يتبين منه ضعفها يقال: قد علمتُ أنْ لا يقولُ ذاك، وقد تيقّنت أنْ لا تفعلُ ذاك، على تقدير: أنّه لا يقولُ، وأنّك لا تفعل.

ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْءَانِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [من سورة المزمل: 20]، فإن مشبّه بالفعل مخفّف عامل، واسمه ضمير شأن محذوف وجوباً، والسين حرف استقبال، ويكون: مضارع تام و(مرضى) فاعل له وجملة (سيكون منكم مرضى) في محلّ رفع خبر (أنْ) المخففة والملحوظ أنّ السين هي الذي يميز بين أنْ المصدرية، وأنْ المخففة من الثقيلة.

وكذا قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [من سورة طه: 89]، برفع (يرجعُ) وجعل اسم (أنْ) المخففة ضمير شأن محذوف، ومن هذا قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [من سورة الحديد: 29].

ثانياً: ولا تعدّ (أنْ) في مثل هذه النصوص مصدرية، لأنّ المصدرية لا يفصل بينها وبين صلتها فاصل كحرف الاستقبال، أو (قد) أو (لا) أو غيرها، زد على ذلك أنّ (أنْ) واقعة في موقع اليقين والإيجاب.

ثالثاً: أمّا نحو: كتبتُ إليه أنْ لا تقلْ ذاك، وكتبتُ إليه أنْ لا يقولَ ذاك، وكتبتُ إليه أنْ لا تقولُ ذاك، فالتعدد الأعرابي بين الجزم، والنصب، والرفع جائز، وقد مرّ القول في أنّه إذا ولي أنْ الصالحة للتفسير مضارع مسبوق بـ (لا) جاز جزمه، ونصبه، ورفعه.

فجزمه على جعل (لا) ناهية، ونصبه على جعل (أنْ) ناصبة، ورفعه على جعل (أنْ) مفسرة.

حكم أنْ المخففة بعد أفعال الظنّ والحسبان

قال سيبويه – رحمه الله–:

(فأمّا ظننتُ وحسبتُ وخلتُ ورأيتُ، فأنْ أنْ تكونُ فيها على وجهين: على أنّها تكون أنِ التي تنصب الفعل، وتكون أنْ الثقيلة، فإذا رفعت قلت: قد حسبتُ أنْ لا يقولُ ذاك، وأرى أنْ سيفعلُ ذاك، ولا تدخل هذه السينُ في الفعل ههنا حتّى تكون أنّه، وقال عزوجل: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ [من سورة المائدة: 71]، كأنّك قلت: قد حسبتُ أنّه لا يقولُ ذاك، وإنّما حسُنَت أنّه ههنا لأنّك قد اثبت هذا في ظنك كما أثبته في علمك، وأنّك ادخلته في ظنك على أنّه ثابتٌ الآن كما كان في العلم، ولولا ذلك لم يحسن أنّك ههنا، ولا أنّه فجرى الظن ههنا مجرى اليقين لأنّه نفيُه، وإنْ شئت نصبت فجعلتهن بمنزلة خشيتُ وخفتُ، فتقول: ظننتُ أنْ لا تفعلَ ذاك، ونظير ذلك: ﴿تَظُنُّ أَن يُفۡعَلَ بِهَا فَاقِرَةٞ﴾ [من سورة القيامة: 25]، و﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [من سورة البقرة: 230]، فلا إذا دخلت ههنا لم تغيّر الكلام عن حاله وإنّما منع خشيتُ أنْ تكون بمنزلة خلتُ وظننتُ وعلمتُ إذا أردت الرفع أنّك لا تريد أنْ تُخبر أنّك تخشى شيئاً قد ثبت عندك ولكنّه كقولك: أرجو، وأطمعُ، وعسى، فأنت لا توجبُ إذا ذكرت شيئاً من هذه الحروف، ولذلك ضعُف أرجو أنّك تفعلُ، وأطمعُ أنّك فاعلٌ، ولو قال رجلٌ: أخشى أنْ لا تفعلُ، يريد أنْ يُخبر أنّه يخشى امراً قد استقرّ عنده أنّه كائن، جاز، وليس وجه الكلام)[1].

أقول:

أولاً: تبيّن فيما مضى من أمثلة وشواهد أنّ (أنْ) المخففة وقعت بعد فعل من أفعال العلم واليقين وجب أنْ تكون مخففة من إذا الثقيلة، واسمها مضمر وجوباً وخبرها جملة اسمية أو فعلية، الفعل المضارع منها مرفوع، وقد تبيّن لنا أيضاً كيفية التمييز بين (أنْ)

---

[1] سيبويه: 3/ 166-167.

المخففة من الثقيلة، وأنْ المصدرية الناصبة للفعل المضارع بعدها بوجود الفاصل بينها وبين المضارع.

فإنْ وقعت (أنْ) بعد فعل دال على الظنّ الراجح جاز لنا عدّها مخففة من الثقيلة، أو عدّها مصدرية، وقد وضّح سيبويه ذلك بأمثلة وشواهد متعددة، منها:

قد حسبتُ أنْ لا يقولُ ذاك بالفصل بين (أنْ) والمضارع بـ (لا)،

وأرى أنْ سيفعلُ ذاك بالفصل بين (أنْ) والمضارع بالسين.

ومن الثابت أنَّ وجود السين أو سوف بين (أنْ) والمضارع يحدّد كونها أعني (أنْ) مخففة من الثقيلة لا غير، واسمها ضمير شأن منويّ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ [من سورة المائدة: 71].

فقد قرئ (تكون) بالنصب والرفع، فمن قرأ بالنصب جعل (أنْ) مصدرية ناصبة والمضارع منصوب بها، ومن قرأ بالرفع جعل (أنْ) مخففة من الثقيلة عاملة واسمها ضمير شأن محذوف وجوباً وخبرها جملة فعلية فعلها مضارع مرفوع، و(فتنةٌ) فاعل لـ(تكون) التامة، بمعنى: وقع [1].

واعلم أنّهم جميعاً قرأوا: أنْ لا تكون فتنةٌ بالرفع في (فتنةٌ) على الفاعلية لتكون التامة، ولو نصب وقيل: (فتنةً)، أيّ لا يكون قولهم فتنةً لكان جائزاً في غير القرآن الكريم، ولم يقرأ أحد بنصب (فتنة) [2].

والذي جوّز الوجهين: الرفع والنصب في (تكون) بعد (أنْ) هنا أنّ (أنْ) الناصبة للفعل المضارع تستعمل في مقام الرجاء وللطمع فيما بعدها، فلا يناسبها اليقين، وإنّما يناسبها الظنّ، فلم يجز أنْ تقع بعد ما يفيد اليقين، و(أنْ) المخففة للتأكيد فيناسبها اليقين، ولـمّا كان الرجاء والطمع يناسبهما الظنّ جاز أن تقع بعده (أنْ) الناصبة للمضارع المفيدة

---

(1) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 148.

(2) ينظر: نهر، هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 2/ 411.

للرجاء والطمع، وإنّما جاز أنْ تقع المخففة المقيدة للتأكيد إذا كان ظناً مرجوحاً، لأنّ الظنّ المرجوح يقرب من اليقين فينزل منزلته [1].

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَوُجُوهٌ يَوۡمَئِذِۭ بَاسِرَةٞ ۝ تَظُنُّ أَن يُفۡعَلَ بِهَا فَاقِرَةٞ﴾ [من سورة القيامة: 24-25]، فـ (أنْ) مصدرية وهي والفعل المضارع بعدها سدّ مسدّ مفعولي (تظنّ) و(فاقرة) نائب فاعل لـ (يُفعل) والفاقرة: الداهية العظيمة.

وقوله تعالى: ﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [من سورة البقرة: 230]، فـ (أنْ) مصدرية وهي وما في حيزها بتأويل مصدر سدّ مسدّ مفعولي (ظنّ)، والألف في محل رفع فاعل، وحدود الله: مفعول به ومضاف إليه.

ثالثاً: يوازن سيبويه بين ظنّ وأخواتها وأفعال من نحو: خشي وخاف فيجعل لأفعال الظنّ مزية على غيرها تتحدّد في جواز تشديد أنّ بعد هذه الأفعال، ويجوز في الوقت نفسه تخفيفها ورفع الفعل المضارع الواقع بعدها على أنّه خبر، ويجوز أيضاً جعل أنْ ناصبة والمضارع بعدها منصوب بها، وبذلك تجري أفعال الظنّ من نحو: ظنّ، وحسب، وخال، ورأى القلبية مجرى أفعال العلم واليقين والمعرفة على أساس أنّ الظّان يعتقد أنّ ما ظنّه يقيناً وحقاً كما يعتقد العالم والعرف بما يعلمه ويعرفه فيقال: ظننت أنّ محمداً متفوقٌ، فإذا خفّفت قيل: قد ظننت أنْ لا تقولُ ذاك، برفع الفعل على تقدير: أنّك لا تقول ذاك، وقد يكون هذا من باب إجراء أفعال الظنّ والحسبان مجرى أفعال القلب واليقين من غير أنْ يكون لهذا الإجراء دليل واعتقاد يؤكّد أنّه، وبذلك تكون هذه الأفعال بمنزلة أفعال قلبية أخرى كـ (خشيتُ) و(خفتُ مع أنّه لا يجوز في مثل هذه الأفعال تشديد (أنْ) ا على ضعف الذي لأوجه للكلام فيه، (ففي (خشيت) لا تريد أنْ تخبر أنّك تخشى شيئاً قد ثبت عندك، ولكنّه كقولك: أرجو، وأطمع، وعسى، وأنت لا توجب إذا ذكرت شيئاً من هذه الحروف... والذي

[1] ينظر: الغلاييني: جامع الدروس العربية، 2/ 254.

يجوّزه أنّه قد يستقرّ في علمه كون شيء يعلم أنّه يضرّه ونفسه كارهة له، ونافرة منه، فذلك النفور والكراهية هو الخوف والخشية)[1].

ويرى سيبويه أنّ قول القائل: أخشى أنْ لا تفعلُ، إنّما يريد به الإخبار عن أنّه يخشى أمراً قد استقرّ عنده أنّه كائن وحاصل، ولذلك أُختير الرفع في الفعل، دون النصب أو الجزم.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألته عن معنى قوله: أُريدُ لأنْ أفعل، فقال: إنّما يريد أنْ يقول إرادتي لهذا، كما قال عزوجل: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [من سورة الزمر: 12]، إنّما هو أمرتُ لهذا، وسألتُ الخليل عن قول الفرزدق:

أتغضَبُ إنْ أذنا قُتَيبةَ حُزّتا ... جِهاراً ولم تَغضَبْ لقَتْلِ ابنِ خازِمِ

فقال: لأنّه قبيح أنْ تفصل بين أنْ والفعل، كما قبُح أنْ تفصل بين كَيْ والفعل، فلّما قبُح ذلك ولم يجز حمل على إنْ، لأنّه قد تقدّم فيها الأسماء قبل الأفعال)[2].

أقول:

أولاً: المصدر المؤول في نحو: أريد لأنْ أفعل، كما ينقل سيبويه عن أستاذه الخليل – رحمه الله – بمنزلة: إرادتي لفعل هذا، أو لهذا، فكأنّ الجار والمجرور خبر عن مبتدأ مقدّر من خلال الفعل (أريد)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [من سور الزمر: 12]، والمصدر المؤول من أنْ والفعل في محلّ جرّ باللام، والتقدير: إنّما أمرتُ لهذا، وكل هذا بفتح همزة (أنْ).

---

(1) السيرافي: شرحه، 3/ 407-408.

(2) سيبويه: 3/ 161-162.

ثانياً: قد تحمل (إنْ) عند الخليل – رحمه الله – على معنى الشرط إذا تقدم الاسم على الفعل الماضي في نحو قول الفرزدق[1]:

أتغضبُ إنْ أذنا قُتيبةَ حُزَّتا جِهاراً ولم تَغضَبْ لقتلِ ابن خازمِ

ولا يجوز عنده فتح الهمزة لأنَّ ذلك سيؤدّي إلى الفصل بينها وبين صلتها أعني (الفعل)، وهذا الفصل قبيح عندهم، وقد أيد سيبويه أستاذه الخليل – رحمه الله – في نعارضهما المبرد ورأى لزوم الفتح لأنَّ الكسر يوجب عنده الاستقبال، أيْ: أذني قتيبة لم تحز بعد، والفرزدق لم يقل هذا لا بعد قتله وحزّ أذنيه، ومذهب الكوفيين أنَّ (أنْ) قد ترد بمعنى (إذ)، وجعلوا منه قول الفرزدق.

والصحيح قول الخليل لأنَّ الشرط قد يقفع لـمَّا هو في معنى الماضي[2]، وقتيبة الوارد في البيت هو: ابن مسلم الباهلي القائد المشهور، وابن خازم هو عبدالله السلمي أمير خراسان من قبل ابن الزبير، وكان قتيبة قد قتل وهو من قيس، وتميم قد قتلت ابن خازم وهو من قيس أيضاً، والفرزدق يفخر عليهم فيزعم أنّ قيساً غضبت لقتل قتيبة، ولم تغضب لقتل ابن خازم.

---

(1) ديوانه، ص 855، وينظر: البغدادي، 3/ 655، والسيوطي: همع الهوامع، 2/ 19.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 46، وابن يعيش، 4/ 41، وابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 39-40.

أنْ المفسّرة

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما تكون فيه أنْ بمنزلة أيْ وذلك قوله عزوجل: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ﴾ [من سورة ص: 6]، زعم الخليل أنّه بمنزلة أيْ، لأنّك إذا قلت: انطلق بنو فلان أنْ امشوا، فأنت لا تريد أنْ تُخبر أنّهم انطلقوا بالمشي، ومثل ذلك: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [من سورة المائدة: 117]، وهذا تفسير الخليل، ومثل هذا في القرآن كثير. وأما قوله: كتبتُ إليه أنِ افعلْ، وأمرتُه أنْ قُمْ، فيكون على وجهين: على أنْ تكون أنِ التي تنصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنهي، كما تصل الذي بتفعلُ إذا خاطبت حين تقول أنت الذي تفعلُ، فوصلت أنْ بقُمْ لأنَّ هي موضع أمر كما وصلت الذي بتقولُ وأشباهها إذا خاطبت، والدليل على أنّها تكون التي تنصب، أنّك تُدخل الباء فتقول: أوعزتُ إليه بأنِ افعلْ، فلو كانت أيْ بلم تدخلها الباءُ كما تدخل في الأسماء، والوجه الآخر: أنْ تكون بمنزلة أيْ، كما كانت بمنزلة أيْ في الأول)[1].

أقول:

أولاً: ذكرنا أنّ من أنواع (أنْ) أنّ تكون مفسّرة لإبهام ما قبلها فهي مثل (أيْ) في ذلك، مع فارق بينهما يتحدد في أنّ (أيْ) التفسيرية تفسّر ما قبلها من جملة أو مفرد، في حين لا تفسر أنْ إلاّ جملة مرتبطة بجملة قبلها يشترط فيها أنّ تتضمن معنى القول لا أحرفه، فلا يصحّ أنْ يقال:

قلتُ له أنْ اجتهد، لتقدم (قال).

ومن النحاة من لم ينص على هذا الشرط[2].

---

(1) سيبويه: 3/ 162.

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 48.

ويشترط في أنْ المفسرة أيضاً ألا يدخل عليها حرف جرّ، فإن دخلها عليها هذا الحرف كانت مصدرية، نحو: ناديته بأن يحضرَ فوراً.

ثانياً: ويبدو أنّ سيبويه يقرّ بوجود أنْ المفسرة وذلك واضح من حديثه في قوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾ [من سورة ص: 16]، فـ (أنْ) مفسّرة لسبقها بما يدلّ على معنى القول، وهو (انطلق) الدال على انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، وليس المقصود به المشي، وليس المراد بالمشي أيضاً المشي المتعارف عليه، بل الاستمرار على الشيء.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [من سورة المائدة: 117]، فـ (ما) نافية، و(قلت) فعل وفاعل، و(إلاّ) أداة حصر، و(ما) موصول في محلّ نصب مفعول قال، وجملة (أمرتني به) صلة الموصول، وأنْ مفسرة، ويجوز أنْ تكون مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، واعبدوا: فعل أمر مبني على حذف النون، وهو خبر (أنْ) وأنْ ومعمولاها بتأويل مصدر هو بدل من (ما) أو من الهاء في (به).

ثالثاً: أمّا نحو: كتبت إليه أنِ أفعل، وأمرته أنْ قُمْ، فهو عند سيبويه على وجهين:

الأول: عدّ (أنْ) ناصبة، وهي وما في حيزها بتأويل مصدر متعلق بما قبله من فعل، والتقدير: كتبت إليه بأن يكتب، والكتابة ليس منها معنى القول.

والثاني: عدّ (أنْ) تفسيرية بمعنى (أيْ) وعلى النحو الذي مرّ في وصف التفسيرية.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأما قوله عزوجل: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [من سورة يونس: 10]، وآخرُ قولهم أنْ لا إله إلاّ اللهُ، فعلى قوله أنّه الحمدلله، ولا إله إلاّ الله، ولا تكون أنِ التي تنصب الفعل؛ لأنّ تلك لا يُبتدأ بعدها الأسماءُ، ولا تكون أيْ، لأنّ أيْ إنّما تجيء بعد كلام مستغنٍ ولا تكون في موضع المبني على المبتدأ. ومثل ذلك ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن

﴿يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ﴾ [من سورة الصافات: 104-105] كأنّه قال عزوجل: (ناديناه أنّك قد صدّقْت الرؤيا يا إبراهيم)[1].

أقول:

ليست (أنْ) في آية سورة يونس: 10، مفسرة، لكون ما قبلها ليس جملة وإنْ كان فيه معنى القول لا لفظه، فـ (آخر) مبتدأ مضاف إلى (دعواهم)، و(أنْ) مخففة من الثقيلة عاملة، واسمها ضمير الشأن محذوف، و(الحمدُ) مبتدأ مرفوع، والله: متعلقان بمحذوف خبر، والجملة الاسمية في محلّ رفع خبر المبتدأ: (آخرُ دعواهم)، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ﴾ [من سورة الصافات: 104-105]، فليس هناك تفسير لـ (ناديناه) بل هو على جعل (أنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، وجملة (قد صدقت الرؤيا) في محلّ رفع خبر (أنْ) وجلة (يا إبراهيم) اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب، والتقدير: ناديناه أنّك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّه ضعيفٌ في الكلام أنْ تقول: قد علمتُ أنْ تفعلُ ذاك ولا قد علمتُ أنْ فعلَ ذاك حتّى تقول: سيفعلُ أو قد فعل، أو تنفي فتُدخل لا؛ وذلك لأنّهم جعلوا ذلك عوضاً ممّا حذفوا من أنّه، فكرهوا أنْ يدعوا السين أو قد إذ قدروا على أنْ تكون عوضاً، ولا تنقض ما يريدون لو لم يُدخلوا قد ولا السين، وأمّا قولهم: أمّا أنْ جزاك الله خيراً، فإنّهم إنّما أجازوه لأنّه دُعاءٌ، ولا يصلون إلى قد ههنا ولا إلى السين، وكذلك لو قلت: أمّا أنْ يغفرُ اللهُ لك جاز لأنّه دعاءٌ، ولا تصل هنا إلى السين، ومع هذا أيضاً أنّه قد كثر في كلامهم حتّى حذفوا فيه إنّهُ، وإنّهُ لا تُحذف في غير هذا الموضع، سمعناهم يقولون: أمّا إنْ جزاك اللهُ خيراً، شبّهوه بأنّهُ، فلما جازت إنْ كانت هذه أجوز)[2].

---

(1) سيبويه: 3/ 163.

(2) سيبويه: 3/ 167-168.

أقول:

أولاً: وجه الضعف في رفع الفعل (تفعلُ) في قولك: قد علمتُ أنْ تفعلُ ذاك، أو: قد علمتُ أنْ فعل ذاك، بعد (أنْ) مخففة من الثقيلة، يتمثل في أنّ الرفع لا يكون هنا لأنّه لم يسبق بما لنفي على النحو الذي بيّناه و(أنْ) لا يصحّ هنا أنْ تكون مفسّرة لكون الفعل (علم)، ممّا يحدّد كونها مخفّفة، ولكي لا تختلط بـ (أنْ) المصدرية جيء بالسين فاصلاً بينها وبين الفعل، وكذا في (قد) في التركيب الثاني.

ثانياً: فإذا نفيت الفعل وقلت: قد علمتُ أنْ لا تفعل ذاك، جاز الرفع وتحدد كون (أنْ) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف، وحذف (لا) من التركيب يوجب تعويضه بفاصل آخر كالسين، وقد، على النحو الذي بيّنه سيبويه.

ثالثاً: وفي قولهم: أمّا أنْ جزاك الله خيراً، فـ (أنْ) فيه مخففة من الثقيلة، لأنّه على معنى: حقاً أنّه جزاك الله خيراً، وبمنزلة: أمّا أنّك متفوق، أيْ: حقاً أنّك متفوق، والذي سوغ حذف اسم (أنّ) المشددة ومجيء الفعل بعدها مباشرة هو دلالة الكلام على الدعاء، ولا يصحّ هنا الفصل بـ (قد) بين (أنْ) والفعل عوضاً عن تخفيف (أنّ) وحذف اسمها، لأنّ قد لا تقع في الداء، ولا يقال: قد غفر الله لك، والمراد الدعاء؛ ولذلك لا يقال: أمّا أنْ قد جزاك الله خيراً، ولا يجوز أيضاً الفصل بين (أنْ) والفعل المراد به الدعاء بالسين أو سوف، لأنهما يجعلان الكلام يقيناً واجباً، أمّا (لا) فلا يجوز استعمالها في مثل هذه التركيب، لأنها تقلب معنى الدعاء له إلى الدعاء عليه، ويجوز كسر همزة (إنْ) هنا، فيقال:

أمّا إنّهُ جزاك الله خيراً

ويكون معنى (إنْ) هنا بمعنى (ألا) التي يستفتح بها الكلام، وجزاك الله خيراً خبر لاسم (أنّ) والدعاء والأمر يكونان خبرين للمبتدأ، بمنزلة:

محمد جزاه الله خيراً

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: ما علمتُ إلاَّ أنْ تقوم، وما أعلمُ إلاَّ أنْ تأتيه، إذا لم ترد أنْ تُخبر أنَّك قد علمت شيئاً كائناً البتَّة، ولكنَّك تكلمت به على وجه الإشارة كما تقول: أرى من الرأي أنْ تقوم، فأنت لا تُخبر أنَّ قياماً قد ثبت كائناً أو يكون فيما تستقبل البتَّة، فكأنَّه قال: لو قمتم فلو أراد غير هذا المعنى لقال: ما علمتُ إلاَّ أنْ ستقومون، وإنَّما جاز قد علمتُ أنْ عمروٌ ذاهبٌ، لأنَّك قد جئت بعده باسم وخبر كما كان يكونُ بعده لو ثقلته وأعملته، فلما جئت بالفعل بعد أنْ جئت بشيء، كان سيمتنع أنْ يكون بعده لو ثقلته أو قلت: قد علمتُ أنْ يقولُ ذاك، كان يمتنع فكرهوا أنْ يجمعوا عليه الحذف وجواز ما لم يكن يجوز بعده مثقلاً، فجعلوا هذه الحروف عوضاً)[1].

أقول:

أولاً: تُعدّ (أنْ) في نحو: ما علمتُ إلاَّ أنْ تقومَ، وما أعلمُ إلاَّ أنه تأتيه مصدرية لأنَّ العلم هنا بمنزلة الظنّ وذلك لأنه مستعمل استعمال الفعل المشار به إلى شيء غير حادث بعد، فهو ليس إخباراً عن واقع حاصل، بل هو كلام فيه إشارة إلى ما يظن أنه سيكون، وليس فيه معنى العلم الحقيقي، فهو بمنزلة قولك: أرى من الواجب أنْ تزور صاحبك المريض فليس في هذا الكلام إخباراً أنّ زيارة قد حصلت، أو ثبت أنَّها ستحصل، بل فيه معنى المشورة والرأي، ولهذا كان بمعنى الظن لا اليقين، ولو أراد المتكلم العلم الحقيقي والإخبار عن شيء حاصل لقال: ما علمتُ أنْ ستفوق على معنى: أنَّك ستفوقُ.

ثانياً: أمّا نحو: قد علمتُ أنْ عمرو ذاهبٌ، فـ (أنْ) فيه مخففة من الثقيلة لمجيء الجملة الاسمية بعدها، واسم (أنْ) ضمير شأن محذوف، ولو قلته بتشديد (أنّ) لجاز، تقول: قد علمتُ أنّ عمراً ذاهبٌ، فاستعمال أنّ مخففة أو مثقلة لا يغير من كونها حرفاً مشبهاً بالفعل، أمّا إذا جئنا بالفعل في مثل هذه المواضع بعد (أنْ) فلا يجوز إلاَّ (أنْ) مخففة وليمتنع إيرادها مثقلة، لأنَّ المثقلة يمتنع إيلاؤها بالفعل.

---

[1] سيبويه: 3/ 168-169.

أم و أو

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب أمْ و أوْ أمّا أمْ فلا يكون الكلامُ بها إلاّ استفهاماً ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين: على معنى أيّهما وأيّهم، وعلى أنْ يكون الاستفهامُ الآخرُ منقطعاً من الأول، وأما أو فإنّما يثبت بها بعضُ الأشياء، وتكون في الخبر، والاستفهامُ يدخل عليها على ذلك الحد، وسأبين لك وجوهه إنْ شاء الله تعالى، هذا باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيّهما وأيّهم وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمروٌ، وأزيداً لقيتَ أم بشراً؟ فأنت الآن مدّعٍ أنْ عنده أحدهما، لأنّك إذا قلت: أيّهما عندك، وأيّهما لقيت، فأنت مدّعٍ أنّ المسؤول قد لقي أحدهما أو أنّ عنده أحدهما، إلاّ أنّ علمك قد استوى فيهما لا تدري أيّهما هو، والدليل على أنّ قولك: أزيدٌ عندك أم عمروٌ بمنزلة قولك: أيّهما عندك، أنّك لو قلت: أزيدٌ عندك أم بشرٌ فقال المسؤول: لا، كان محالاً، كما أنّه إذا قال: أيّهما عندك، فقال: لا فقد أحال، واعلم أنّك إذا أردت هذا المعنى فتقديمُ الاسم أحسنُ، لأنّك لا تسأله عن اللُّقي، وإنّما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو، فبدأت بالاسم لأنّك تقصد قصد أنْ يبين لك أيُّ الاسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأول، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما، ولو قلت: ألقيت زيداً أم عمراً كان جائزاً حسناً، أو قلت: أعندك زيدٌ أم عمرو كان كذلك، وإنّما كان تقديمُ الاسم ههنا الحسن ولم يجز للآخر إلاّ أنّه يكون مؤخراً، لأنّه قصد قصد أحد الاسمين، فبدأ بأحدهما، لأنّ حاجته أحدُهما، فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها، لأنّه إنّما يسأل عن أحدهما من أجلها، فإنّما يفرغ ممّا يقصد قصده بقصته ثمّ يعدله بالثاني)[1].

أولاً: (أم) للعطف على نوعين[2]**:**

أقول: متصلة ومنقطعة، والمتصلة منحصرة في نوعين، وذلك لأنّها إمّا أنْ تتقدّم عليها همزة التسوية نحو: سواء عليهم نجحوا أم فشلوا، أو تتقدّم عليها همزة يطلب بها وبـ

---

[1] سيبويه: 3/ 169–170.

[2] ينظر: المجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص 272 وما بعدها، وابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 90 وما بعدها.

(أم) التعيين، وتكون هنا بمعنى (لأي) وذلك نحو قولك: أمحمدٌ نجح أم خالد، أيْ أيُّهما نجح؟ وسميت متصلة في النوعين لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر، وتُسمى أيضاً (معادلة) لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني، قال تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا﴾ [من سورة النازعات: 27]، وقال عز جلاله: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ﴾ [من سورة الصافات: 62].

ومن الواقعة بعد همزة التسوية قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾[سورة السجدة: 2]

﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [من سورة الأنبياء: 109]، ومن الواضح أنَّ (أم) التي بمعنى (أيْ) تحتاج إلى جواب، فحين تقول: أمحمدٌ ناجح أم خالد؟ فهو بمنزلة السؤال بـ (أيْ) حين تقول: أيُّهما ناجح؟

وأنت تعلم أنَّ أحدهما هو الناجح فتريد (تعيينه) دون الآخر، ولا يجوز الجواب بـ(لا) أو (نعم) هنا، لأنَّ العلم بالنجاح قد شمل أحد الاثنين دون الآخر، فلابُدَّ من التعيين ومحال أنْ يكون الجواب بـ (لا) أو (نعم).

ثانياً: وأم المنقطعة فهي لقطع الكلام أول أيْ: السابق عليها واستئناف ما بعده، بمعنى أنَّها تستعمل في التركيب اللغوي الذي نريد فيه صرف النظر عمّا سبقه من كلام وتوجيه النظر إلى ما بعده، ولذلك لا تقع إلاَّ بعد جملتين تامتي المعنى، ولا يتوقف معنى إحداهما على الأخرى لذلك كان في أم المنقطعة معنى (الإضراب) أيْ: الإعراض عما قبلها والالتفات لـمَّا بعدها، فهي كـ (بل) في إفادة الإضراب وعلامة المنقطعة كعلامة المتصلة، أيْ لابُدَّ أنْ تقع بعد إحدى لهمزتين اللتين ذكرناهما في المتصلة، وهما همزة التسوية أو التعيين.

ثالثاً: والمنقطعة على ثلاثة أنواع:

أحدها: أنْ تكون بمعنى(بل) وحدها كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [من سورة الرعد: 16]، أيْ بل هي تستوي، ولا تقدر الهمزة هنا إذ لا يدخل الاستفهام على الاستفهام، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [من سورة النمل: 84]، فـ (أم) منقطعة بمعنى (بل)، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [من سورة الرعد: 16]، أيْ: بل جعلوا لله شركاء، وهل: حرف استفهام فيه معنى النفي، والتقدير: لا يستويان، و(أم) حرف عطف.

وثانيها: أنْ تكون بمعنى (بل) وهمزة الاستفهام الإنكاري كقوله تعالى: (أم اتخذ مما يخلق ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَىٰكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ [من سورة الزخرف: 16]، أيْ: بل اتخذها كذا، وتقديره بهمزة مفتوحة مقطوعة داخلة على (اتخذ) دالة على إنكار ذلك.

وقد يكون ما في الهمزة تقريراً كقوله تعالى: ﴿قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [من سورة النور: 50]، فالهمزة للاستفهام التقريري، وفيه معنى الذمّ، و(مرض) مبتدأ مؤخّر، و(أم) حرف عطف بمعنى (بل) وهي منقطعة.

وثالثها: أنْ تكون بمعنى (بل) وهمزة الاستفهام، وحينها يليها مفردٌ معطوف بها على ما قبلها وتكون لمجرد الإضراب[1].

---

[1] ينظر: الأنباري: الإنصاف المسألة (68).

رابعاً: قد ترد (أم) محتملة للاتصال والانقطاع، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [من سورة البقرة: 80]، فيجوز في (أم) أنْ تكون معادلة بمعنى: أيُّ الأمرين، على سبيل التقرير لحصول العلم لكون أحدهما، ويجوز أنْ تكون منقطعة[1].

خامساً: وقد تقع (أم) زائدة، وجُعل منه قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [من سورة الزخرف: 51-52]، والتقدير: أفلا تبصرون أنا خير[2].

سادساً: ويرى سيبويه أنّك إذا أردت أنْ تسأل طالباً تعيين أحد أمرين أو شيئين فلابُدَّ من إيقاع (أم) المسبوقة بهمزة التعيين بين مفردين متوسط بينهما ما لا يُسأل عنه نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا﴾ [من سورة النازعات: 27]، أو متأخر عنهما ما لا يسأل عنه كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [من سورة الأنبياء: 109]، فالسؤال في الآية الكريمة الأولى وقع عن المسند إليه ولم يُسأل عن المسند، وفي الثانية بالعكس، فوسط ما لا يسأل عنه في الأولى وهو: أشدُّ خلقاً، وأخّر في الثانية، وهو: ما توعدون، وذلك لأنَّ شرط الهمزة المعادلة لـ (أم) أنْ يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين المعادلة لـ (أم) أنْ يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين احدهما، ويلي أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه، تقول إذا أردت الاستفهام عن تعيين المبتدأ دون الخبر: أمحمدٌ متفوق أم عليٌ، وإنْ شئت قلت: أمتفوق أم ناجح محمدٌ؟ فتوسط المبتدأ، أو تؤخره لأنّه غير مسؤول عنه، فإذا أردت السؤال عنه فتقديمه أحسن، لأنّك تريد السؤال عن المسند إليه، وليس السؤال عن المسند، تقول: أمحمد عندك أم عليٌ؟ و: أعندك محمد أم عليٌ؟ وتقول: أزيداً لقيتَ أم محمداً؟ وألقيت زيداً أم محمداً؟ كلُّ ذلك جائز،

---

(1) ابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 110.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 104.

وإنْ كان تقديم الاسم أولى، لأنك بإطلاقه أولاً كأنّك تريد واحداً من اثنين على وجه التعيين، الاسم والحدث، أو المعنى الاستفسار، ولذلك لابُدَّ من ذكر الاسم والحدث،ـ أو المعنى المعين دفعة واحدة ثمَّ يعطف عليهما الاسم الآخر، ولذلك يقول سيبويه: (فبدأ به – أيْ بالاسم – مع قصته، أيْ مع المعنى المراد لأنه إنّما يسأل عن أحدهما، أيْ أحد الاسمين، فإنّما يفرغ ممّا يقصد قصده بقصته ثمَّ يعدله بالثاني).

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومن هذا الباب قوله: ما أبالي أزيداً لقيتَ أم عمراً، وسواءٌ عليَّ أبشراً كلّمتُ أم زيداً، كما تقول: ما أبالي أيّهما لقيتَ، وإنّما جاز حرفُ الاستفهام ههنا لأنّك سويت الأمرين عليك كما استويا حين قلت: أزيدٌ عندك أم عمروٌ، فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولهم: الله اغفر لنا أيّتُها العصابة، وإنّما لزمت (أم) ههنا لأنّك تريد معنى أيّهما. الا ترى أنّك تقول: ما أبالي أيُّ ذلك كان، وسواءٌ عليَّ أيُّ ذلك كان، فالمعنى واحد، وأيُّ ههنا تحسُن وتجوز كما جازت في المسألة، ومثل ذلك: ما ادري أزيدٌ ثمَّ أم عمروٌ، وليتَ شعري أزيدٌ ثمَّ أم عمروٌ، فإنّما أوقعت أم ههنا كما أوقعته في الذي قبله؛ لأنَّ ذا يجري على حرف الاستفهام حيث استوى علمُك فيهما كما أجرى الأول. الا ترى أنّك تقول: ليت شعري أيّهما ثمّ، وما ادري أيّهما ثمَّ، فيجوز أيّهما ويحسن، كما جاز في قولك: أيّهما ثمَّ.

وتقول: أضربت زيداً أم قتلته، فالبدءُ ههنا بالفعل احسنُ، لأنّك انّما تسأل عن احدهما لا تدري أيّهما كان، ولا تسأل عن موضع أحدهما، فالبدُ بالفعل ههنا احسنُ، كما كان البدءُ بالاسم ثمَّ فيما ذكرنا أحسن كأنّك قلت: أيُّ ذاك كان بزيدٍ، وتقول: أضربت أم قتلت زيداً لأنّك مُدَّعٍ أحد الفعلين، ولا تدري أيّهما هو، كأنّك قلت: أيُّ ذاك كان بزيدٍ، وتقول: ما أدري أقام أم قعد، إذا أردت: ما ادري أيّهما كان، وتقول: ما ادري أقام أو قعد، إذا أردت: أنّه لم يكن بين قيامه وقعوده شيءٌ، كأنّه قال: لا ادعي أنّه كان منه في تلك الحال

قيامٌ ولا قعودٌ بعد قيامه، أيْ: لم أعدْ قيامهُ قياماً، ولم يستبن لي قعودٌ بعد قيامه، وهو كقول الرجل: تكلّمتَ ولم تكلّمْ)[1].

أقول:

يعرض سيبويه في هذا النص جملة من التراكيب التي تتضمن (أمْ) مبيناً بالوصف والتحليل ماهيتها ودلالاتها، وعلى النحو الموضح في المخطط الآتي:

التركيب	نوع أم	الوصف النحوي الدلالي
ما أبالي أزيداً لقيتَ أم عمراً	متصلة	لأنّ ما بعدها متصلاً بما قبلها ومشاركاً إيّاه في الحكم، ولذلك لا يُستغنى بما قبلها عما بعدها أو العكس، لأنّ في كليهما تحصل الفائدة الدلالية، لأنّ علامة المتصلة وقوعها بعد همزة الاستفهام الدالة على التعيين، يمكن التعويض عنه بلفظ يدلّ عليه من نحو (ما أبالي) أو (سواء) والتقدير: في التركيب: ما أبالي ... سواء علي أزيداً لقيتَ أم عمراً
سواءٌ عليّ أبشراً كلّمتَ أم زيداً	متصلة	بمنزلة: ما أبالي أبشراً كلّمتَ أم زيداً، ولا حاجة بذكر همزة الاستفهام لـمّا في (سواء) من معنى التسوية بين الأمرين، أعني: تكليمك بشراً أو زيداً.
ما أدري أزيدٌ ثمّ أم عمرو	متصلة	ففي (ما أدري) معنى التسوية بين (زيد) و(عمرو) في تعيين كون أحدهما موجوداً دون غيره.
ليت شعري أزيدٌ ثمّ أم عمرو	متصلة	التسوية بين الأمرين في الكينونة دلّ عليها قوله: (ليت شعري) فقد تمنى القائل أنْ يعلم ما يسأل عنه السائل إذا قال: أزيدٌ هناك أم عمرو، وعلى تقدير: أيهما هناك أو ثمّ.
أنصحتَ محمداً أم وبّخته	متصلة	الابتداء بالفعل لأنّك لا تدري إنْ كان منك نصحٌ لمحمد، أو توبيخ له، كأنّك تريد أنْ تقول: أنصحت أم وبخت محمداً، لأنّك مدعٍ أحد الفعلين: النصح أو التوبيخ ولكنّك لا تعلم أيهما الذي حدث، فهو بمنزلة وقولك: أيُّ فعل كان بمحمد؟ النصح أم التوبيخ.
ما أدري أقام أم قعد محمد	متصلة	لاجتماع التسوية المدلول عليها بـ (ما أدري) بين القيام أو القعود، والمراد تعيين أحدهما لأنّ السؤال عن أحد الفعلين اللذين علم السائل أنّ أحدهما واقع دون غيره.

---

(1) سيبويه: 3/ 171-172.

ثانياً: أم المنقطعة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب أم منقطعةً وذلك قولك: أعمروٌ عندك أم عندك زيد، فهذا ليس بمنزلة: أيهما عندك، الا ترى أنّك لو قلت: أيهما عندك عندك، لم يستقم إلاّ على التكرير والتوكيد، ويدلّك على أنّ هذا الآخر منقطعٌ من الأول قولُ الرجل: إنّها لإبلٌ ثمّ يقول: أم شاةٌ يا قوم، فكما جاءت أم ههنا بعد الخبر منقطعةً، كذلك تجيء بعد الاستفهام، وذلك أنّه حين قال: أعمروٌ عندك فقد ظنّ أنّه عنده، ثمّ أدركه مثلُ ذلك الظنّ في زيد بعد أنْ استغنى كلامُه، وكذلك: إنّها لإبلٌ أم شاةٌ، إنّما أدركه الشكُّ حيث مضى كلامُه على اليقين، وبمنزلة أم ههنا قوله عزوجل: ﴿الٓمٓ ۝ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [من سورة السجدة: 1-3]، فجاء هذا الكلام على كلام العرب قد علم تبارك وتعالى ذلك من قولهم، ولكنّ هذا على كلام العرب ليعرفوا ضلالتهم، ومثل ذلك: ﴿أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [من سورة الزخرف: 51-52]، كأنّ فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء، فقوله: أم أنا خيرٌ من هذا، بمنزلة: أم أنتم بصراءُ، لأنّهم لو قالوا: أنت خيرٌ منه كان بمنزلة قولهم: نحن بصراءُ عنده، وكذلك: أم أنا خيرٌ، بمنزلته لو قال: أم أنتم بصراءُ، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَىٰكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ [من سورة الزخرف: 16]، فقد علم النبي ﷺ والمسلمون: أنّ الله عزوجل لم يتخذ ولداً، ولكنّه جاء على حرف الاستفهام ليبصروا ضلالتهم، الا ترى أنّ الرجل يقول للرجل: آلسعادةُ أحبُّ إليك أم الشقاءُ؟ وقد علم أنّ السعادة أحبُّ إليه من الشقاء، وأنّ المسؤول سيقول: السعادةُ، ولكنّه أراد أنْ يبصر صاحبه وأنْ يعلمه)[1].

---

(1) سيبويه: 3/ 172-173.

أقول:

أولاً: مرّ القول إنّ (أم) المنقطعة على ضربين:

أحدهما: في الاستفهام، نحو: أعندك محمدٌ أم عليٌ، كأنّك استفهمت أولاً عن محمد، ثمّ بدا لك فاستفهمت عن خالد، وتُقدّر هنا على معنى (بل) أيْ: بل عندك علي.

والثاني: أنْ تسبق بالخبر المحض، كقول بعض العرب: إنّها لأبلٌ أم شاءٌ، كأنّه قال: إنّها لإبلٌ متحققاً ثمّ اعترضه شكٌ فقال: أم شاء، والمعنى: بل شاءٌ.

ثانياً: ويعرض سيبويه في هذا النص جملة من الأمثلة والشواهد لوصف أم المنقطعة وبيان وظائفها الدلالية كما هو موضح بالمخطط الآتي:

التركيب	وصفه النحوي الدلالي
أعمرو عندك أم زيدٌ؟	هذا بمنزلة: أيُهما عندك، و(أم) منقطعة عن عمرو ثمّ بدا لك أمر آخر فاستفهمت عن زيد، وأم على معنى (بل).
إنّها لأبل أم شاء يا قوم	(أم) منقطعة نوما بعدها كلام تام لأنّ التقدير: أم هي شاءٌ، والأول أعني (إنّها إبلٌ) إخبار، و(أم شاء) استفهام عند شكٌ عرض للمتكلم بعد الإخبار وعلى هذا لابُدّ من إضمار المبتدأ ليكون ما بعد (أم) جملة تامة، ويجوز إدخال همزة الاستفهام في موضع (أم) المنقطعة، فيقال: إنّها لإبل أشاء؟
قال تعالى: ﴿الٓمٓ ۞ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۞ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ﴾ [من سورة السجدة: 1-3]	(أم) هنا منقطعة بمعنى (بل) المفيدة للإضراب، والهمزة همزة استفهام إنكاري، و(بل) أداة إضراب ثان، لإفادة إبطال كلام الكافرين ممّن يعلم الله تعالى ما يقولون.
قال تعالى: ﴿أَلَيۡسَ لِي مُلۡكُ مِصۡرَ وَهَٰذِهِ ٱلۡأَنۡهَٰرُ تَجۡرِي مِن تَحۡتِيٓ	يجوز في (أم) في هنا (أنْ) تكون متصلة لأنّ المعنى – والله اعلم أفلا تبصرون أم تبصرون؟ إلاّ أنّه وضع قوله: أنا خير موضع تبصرون؟ لأنهم إذا قالوا له أنت خيرٌ فهم عنده بصراء، وهذا من إنزال

وصفه النحوي الدلالي	التركيب
السبب منزلة المسبب ويجوز أنْ تكون منقطعة على معنى: بل أنا خيرٌ؟ والهمزة للتقرير، وذلك أنّه قدم تعديد أسباب الفضل والتقدم عليهم، من ملك مصر وجرى الأنهار تحته، ونادى بذلك، وملأ به مسامعهم ثمّ قال: أنا خير، كأنّه يقول: (أثبت عندكم واستقرّ أنّي أنا خير وهذه حالي)[1].	﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [من سورة الزخرف: 51-52]
(أم) هنا متصلة معطوف على استفهام إنكاري محذوف والتقدير: أتقولون أم اتخذ، ويجوز أنْ تكون منقطعة بمعنى بل، وكلٌّ صحيح.	قال تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَىٰكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ [من سورة الزخرف: 16]

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن ذلك أيضاً: أعندك زيدٌ أم لا، كأنّه حيث قال: أعندك زيدٌ، كان يظنُّ أنّه عنده ثمّ أدركه مثلُ ذلك الظنّ في أنّه ليس عنده فقال: أم لا. وزعم الخليل أنّ قول الأخطل:

كـذبتك عينُـك أم رأيـتَ بواسـطٍ ... غَلَـسَ الظَّـلامِ مِـنَ الرَّبـاب خَيـالاً

كقولك: إنّها لأبلٌ أم شاءٌ، ومثل ذلك قول الشاعر، وهو كثير عزة:

ألـيس أبي بالنّـضْر أم لـيس والِـدِي ... لكـلِّ نجيـبٍ مـن خُزاعـةَ أزْهَـرَا

ويجوز في الشعر أنْ يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الألف، قال التميمي، وهو الأسود بن يعفر:

لَعَمْـرُكَ مـا أدْرِي وإنْ كنـتُ دارِيـاً ... شُعَيْثُ بن سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بـن مِنْقَـرِ

---

(1) الزمخشري: الكشاف، 4/ 162.

وقال عمر بن أبي ربيعة:

لَعَمْـرُكَ مـا أدري وإنْ كنـتُ داريـاً بسبعٍ رَمَـيْنَ الجَمْـرَ أم بثمـانِ)[1].

أقول:

أولاً: وممّا يعدّ فيه (أم) منقطعة قول القائل:

أعندكَ زيدٌ أم لا، بمنزلة: أزيدٌ عندك أم شخص آخر، وذلك أنك ظننت أولاً أنّ زيداً كائن عنده ثمّ بدا لك غير ذلك، فقال: أم لا.

ثانياً: أمّا قول الأخطل[2]:

كـذبتك عينُـك أم رأيـتَ بواسـطٍ غَلَسَ الظّـلامِ مِـن الرّبـابِ خيـالاً

والشاهد فيه قوله: كـذبتك عينُـك أم رأيت بواسطٍ، حيث يجوز أنْ تكون (أم) منقطعة بمعنى (بل) ويجوز أنْ تكون عطفاً بعد استفهام مقدّر بـ : أكـذبتك عينُـك أم رأيتَ بواسطٍ، وسيبويه استناداً إلى أستاذه الخليل – رحمه الله – يراها منقطعة ولا تكون عاطفة لاسم على اسم قبلها، ولا عاطفة لفعل على فعل قبلها، فإذا جاءت بعد إيجاب لم تكن إلاّ منقطعة، ولذلك صارت عنده بمنزلة: إنها لأبل أم شاء، إذ استأنف استفهاماً فقال (أم شاء) أيْ: أم هي شاء، كما ذكرنا سابقاً، وواسط: موضع بنواحي الشام، وربما مكان بالجزيرة، وكثير من أماكن أرض العرب تسمى بهذا الاسم، ومنها واسط العراق.

ثالثاً: أمّا قول كثير عزة[3]:

أليس أبي بالنّضرِ أم ليس والدي لكلّ نجيبٍ من خُزاعةَ أزهَرا

---

(1) سيبويه: 3/ 174-175.

(2) ديوانه، ص 41، وينظر: المبرد : المقتضب، 3/ 295، والبغدادي، 4/ 452، والأزهري: شرح التصريح، 2/ 144.

(3) ديوانه، ص 233، وينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 293، والبغدادي، 2/ 221.

فـ (أم) فيه منقطعة وفيها معنى الإضراب، والتقدير: أليس أبي النضر، بل أليس والدي لكلّ نجيب، وتكرار ليس بعد (أم) يدلّ على انقطاعها ولو كانت للمعادلة لم تحتج إلى تكرار، والأزهري: الأبيض، أراد أنه مشهور يضيء بحسنه وشرفه.

رابعاً: وقال الأسود بن يعفر[1]:

لَعَمْـرُكَ مـا أدْرِي وإنْ كنـتُ داريـاً ... شُعَيْثُ بن سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بـن مِنْقَـرِ

والشاهد فيه حذف همزة التسوية من قوله: (شعيثُ بن سهم) مع حذف التنوين من (شعيث) للضرورة الشعرية، أو لأنه اسم قبيلة فلا يصرف.

خامساً: وقال عمر بن أبي ربيعة[2]:

لَعَمْـرُكَ مـا أدْرِي وإنْ كنـتُ داريـاً ... بـسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْـرَ أم بثمـانِ

والشاهد فيه قوله: (بسبع رمين الجمر أم بثمان) بحذف همزة الاستفهام ومثل هذا الحذف كثير إذا كان بعد الاستفهام (أم) المتصلة.

---

(1) ديوانه، ص 37، وينظر: البغدادي، 11/ 122، والأزهري، 2/ 143.

(2) ديوانه، ص 266، وينظر: الهروي: الأزهية، ص 127، والبغدادي، 11/ 122، 124، 127، 132، وابن يعيش، 8/ 154.

أو

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب أو تقول: أيّهم تضربُ أو تقتلُ، تعمل أحدهما، ومن يأتيك أو يحدّثك أو يُكرمُك؛ لا يكون ههنا إلاّ أو؛ من قبل أنّك إنّما تستفهم عن الاسم المفعول، وإنّما حاجتُك إلى صاحبك أنْ يقول: فُلانٌ، وعلى هذا الحد يجري ما، ومتى، وكيف، وكم، وأين، وتقول: هل عندك شعيرٌ أو بُرٌ أو تمرٌ، وهل تأتينا أو تحدثنا، لا يكون إلاّ ذلك، وذلك أنّ هل ليست بمنزلة ألف الاستفهام، لأنّك إذا قلت: هل تضربُ زيداً، فلا يكون أنْ تدّعي أنّ الضرب واقعٌ، وقد تقول: أتضربُ زيداً وأنت تدّعي أنّ الضب واقعٌ، وممّا يدلُّك على أنّ ألف الاستفهام ليست بمنزلة هل أنّك تقول للرجل: أطرباً! وأنت تعلم أنّه قد طرب، لتوبُخه وتقرّره، ولا تقول هذا بعد هل، وإنْ شئت قلت: هل تأتيني أم تحدثني، وهل عندك بُرٌ أم شعيرٌ، على كلامين، وكذلك سائرُ حروف الاستفهام التي ذكرنا، وعلى هذا قالوا: هل تأتينا أم هل تحدّثنا، قال زفر بن الحارث:

أبا مالِكٍ هل لُمْتَني مُذ حَضَضْتَني   على القتل، أم هل لامَني لك لائمٌ)[1].

أقول:

أو: حرف عطف وتقع على نوعين من الكلام: طلبي وخبري، وقد اختلفوا في كونها تشرك في الإعراب، والمعنى: أو أنّها تشرك في الإعراب لا في المعنى على فريقين، وظاهر كلام سيبويه وتابعه الجمهور أنّها تشرك في الإعراب لا في المعنى[2].

ثانياً: تفيد (أو) العاطفة معانٍ كثيرة منها:

---

(1) سيبويه: 3/ 175-176.

(2) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 227-228.

الإشراك في الإعراب دون المعنى، وقد مثّل سيبويه له بنحو: أيهم تكرمُ أو تنصحُ، ومن يأتيك أو يحدثك أو يُكرمُك، والعلّة في هذا أنّ السؤال عن الواقع عليه الكرم أو النصح، والجواب يقتضي تعيين أحدهما.

ومنه: هل عندك شعيرٌ أو بُرٌ أو تمرٌ؟

وهل تأتينا أو تحدّثنا.

ويفرّق سيبويه بين همزة الاستفهام و(هل)، فما بعد (هل) لا يكون تقريراً ولا توبيخاً كما هو الحال في الواقع بعد الهمزة، ومعنى هذا أنّ همزة الألف أوسع من هل في الاستعمال وفي تأدية المعاني المتعددة، فقولك: هل تكرمُ محمداً؟ غير قولك: أتكرمُ محمداً؟

ففي التركيب الأول الكرم غير واقع، وفي الثاني ادّعاء بوقوعه ومـمّا يدلّ على أنّ همزة الاستفهام ليست بمنزلة (هل) قولك للمخاطب: أطرباً! والطرب واقع منه وأنت في معرض تقرير وتوبيخ، ولا تقول: هل طرباً.

قال تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا﴾ [من سورة الأحقاف: 20]، و﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ [من سورة الشعراء: 18]، وفي كلّ هذا تقرير وتوبيخ للمخاطب، ولا يجوز أنْ تتموضع (هل) مثل هذا الموضع.

ومن المعروف أنّ الهمزة بخلاف (هل) ترد للإنكار، والتوبيخ، والتعجب بخلاف (هل).

ثالثاً: ومن خصائص الهمزة أنّها لا تعاد بعد (أم) و(هل) يجوز أنْ تعاد، وألاّ تعاد، وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [من سورة الرعد: 16]، ويجوز دخول أم المنقطعة لأنّها لا تكون للعطف، والمعادلة إلاّ بعد الهمزة، وعلى هذا قول زفر بن الحارث، وقيل للجحاف بن الحكيم السلمي[1]:

(1) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 38.

أبا مالِكٍ هل لُمْتَني مُذ حَضَضْتَني   على القتل، أم هل لامَني لك لائمُ

فهو يروى بـ (أو هل لامني) و(أو) تكون عاطفة على ما بعد (هل) وغيرها من حروف الاستفهام، كما تكون عاطفة على ما بعد الألف، فمن قال (أو هل) جعل الكلام كلاماً واحداً، وأعاد (هل) على طريق التوكيد، ومن قال (أم هل) فإنه استأنف الاستفهام بها، ودخل الكلام معنى الانصراف عن الأول.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وكذلك سمعناه من العرب، فأما الذين قالوا: أم هل لامني لك لائمُ فإنما قالوه على أنّه أدركه الظنُّ بعد ما مضى صدرُ حديثه، وأما الذين قالوا: أو هل فأنهم جعلوه كلاماً واحداً، وتقول: ما أدري هل تأتينا أو تحدّثنا، وليت شعري هل تأتينا أو تحدّثنا، فهل ههنا بمنزلتها في الاستفهام إذا قلت: هل تأتينا، وإنّما أدخلت هل ههنا لأنّك إنّما تقول: أعلمني، كما أردت ذلك حين قلت: هل تأتينا أو تحدّثنا، فجرى هذا مجرى قوله عزوجل: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ۝ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [من سورة الشعراء: 72-73]، وقال زهير:

ألا لَيْتَ شِعْري هل يَرى الناسُ ما أرَى   مِن الأمرِ أو يَبْدُو لهم ما بَدا لِيَا

وقال مالك بن الريب:

ألا لَيْتَ شِعْري هل تَغَيَّرتِ الرَّحَا   رَحَا الحَزْنِ أو أضْحَتْ بفَلْجٍ كما هِيَا

فهذا سمعناه مِمَّن يُنشِدُه من بَني عمِّه وقال أناسٌ: أم أضحت على كلامين، كما قال علقمة بن عبدة:

هل ما علمتَ وما استُودِعْتَ مَكْتومُ | أم حَبْلُها إذ نأتْكَ اليومَ مصرومُ
أم هل كبيرٌ بَكى لم يَقْضِ عَبْرتَه | إثرَ الأحِبَّة يومَ البَيْنِ مَشكومُ)[1].

أقول:

أولاً: بيّن سيبويه الفرق بين (أو) و(أم) فهما وإنْ تقاربا في المعنى في قوله: أو هل، وأم هل لامني، فبينهما فرق يتحدد في أنّ (أو) من كلام واحد، و(أم) من كلامين.

ثانياً: أمّا نحو: ما ادري هل تأتينا تحدّثنا، وليتَ شعري هل تأتينا أو تحدّثنا، فـ (هل) استفهام بمنزلة قولك: هل تأتينا؟ وتسكت، كأنّك تريد أنْ تقول: أعلمني أخبرني، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [من سورة الشعراء: 72-73]، فـ (هل) حرف استفهام، وذا: ظرف زمان متعلق بـ (يسمعونكم)، وجاء مضارعاً مع إيقاعه في (إذ) على حكاية الحال الماضية، ومعناه، استحضروا الأحوال الماضية التي كنتم تدعونها فيها وقولوا: هل سمعوا أو اسمعوا قط؟ وهذا أبلغ في التبكيت، لـمّا أجابوه بجواب المقلدين لآبائهم قال لهم: رقّوا أمر تقليدكم هذا إلى أقصى غاياته، وهي عبادةُ الأقدمين الأولين من آبائكم، فإنّ التقدم والأولية لا يكون برهاناً على الصحة، والباطل لا يتقلب حقاً بالقدم، وما عبادة من عبد هذه الأصنام إلاّ عبادة أعداء له)[2].

ثالثاً: ومن دخول (أو) العاطفة بعد (هل) الاستفهامية قول زهير[3]:

الا لَيْتَ شِعْري هل يَرى الناسُ ما أرَى | مِنَ الأمرِ أو يَبْدُو لهم ما بَدالِيَا

---

(1) سيبويه: 3/ 177-178.

(2) ينظر: الزمخشري: الكشاف، 38/ 365.

(3) ديوانه، ص 284، وينظر: البغدادي، 8/ 492، 494، والسيوطي: شرح شواهد المغني، 1/ 282، وقد مرّ البيت في سيبويه، 2/ 112.

ويمكن أنْ تأتي (أم) موضع (أو)، ليكون استفهاماً، وتكون (أم) منقطعة، ومن هـذا قول مالك بن الريب (ت نحو 60هـ)[1]:

ألا لَيْـتَ شِـعْري هـل تَغيَّـرتِ الرَّحَـا رَحَا الحَزْنِ أو أضْحَتْ بِفَلْجٍ كمـا هِيَـا

بعطـف (أضـحت) بــ (أو) بعـد هـل الاسـتفهامية، و(أو) الـتي يعطـف بهـا بعـد الاستفهام بغير الهمزة، ولا يعطف بـ (أم) إلاَّ إذا كان الاستفهام بالهمزة، ويجوز أنْ يقـال: أم أضحت، ليكون استفهاماً، وأم منقطعة، والحزن، وفلج مكانان من بلاد تميم، والرحا: مكـان مستدير غليظ يكون بين رمال، والبيت من قصيدة مشهورة لمالك بن الريـب عنـدما حـضرته الوفاة غريباً في خراسان.

ومثل هذا قول علقمة بن عبدة (ت نحو 20 ق.هـ)[2]:

هل ما علمتَ وما استُودِعتَ مَكْتـومُ أم حَبْلُهـا إذ نأتْـك اليـومَ مـصْرومُ
أم هـل كـبيرٌ بَكـى لم يَقْـضِ عَبْرتَـه إثْرَ الأحِبَّـة يـومَ البَيْنِ مَـشْكومُ)[3].

والشاهد فيه دخول (أم) منقطعة بعد هل في كلا البيتين، والصرم: القطع، يريد: هل تبوح بما استودعتك من سرّها يأساً منها، واو تقطع حبها لبعدها وانقطاعها عنك؟

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ آخر من أبواب أو تقول: ألقيتَ زيداً أو عمراً أ خالداً، وأعنـدك زيـد أو خالدٌ أو عمروٌ، كأنّك قلت: أعندك أحدٌ من هؤلاء، وذلك أنّك لم تدَّعِ أنَّ أحداً مـنهم ثـمَّ.

(1) ديوانه، ص 46، والهروي: الأزهية، ص 127، والبغدادي، 11/ 294.
(2) ديوانه، ص 50، والهروي: الأزهية، ص 128، والبغدادي، 11/ 286، والسيوطي: الأشباه والنظائر، 7/ 49، والهمع، 2/ 77.
(3) سيبويه: 3/ 177-178.

الا ترى أنّه إذا أجابك قال: لا، كما يقول إذا قلت: أعندك أحدٌ من هؤلاء، واعلم أنّك إذا أردت هذا المعنى فتأخيرُ الاسم أحسنُ؛ لأنّك إنّما تسأل عن الفعل بمن وقع، ولو قلت: أزيداً لقيتَ أو عمراً أو خالداً، وأزيدٌ عندك أو عمروٌ أو خالدٌ، كان هذا في الجواز والحُسن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردت معنى أيّهما. فإذا قلت: أزيداً أفضلُ أم عمرو لم يجز ههنا إلاّ أم، لأنّك إنّما تسأل عن أفضلهما ولست تسأل عن صاحب الفضل، الا ترى أنّك لو قلت: أزيدٌ أفضلُ لم يجز، كما يجوز: أضربتَ زيداً فذلك يدلّك أنّ معناه معنى أيّهما، إلاّ أنّك إذا سألت عن الفعل استغنى بأول اسم، ومثل ذلك: ما أدري أزيدٌ أفضلُ أم عمروٌ، وليت شعري أزيدٌ أفضلُ أم عمروٌ، هذا كلّه على معنى أيّهما أفضلُ، وتقول: ليت شعري ألقيت زيداً أو عمراً، وما أدري عندك زيدٌ أو عمروٌ، فهذا يجري مجرى ألقيتَ زيداً أو عمراً، وأعندك زيدٌ أو عمروٌ، فإنْ شئت قلت: ما أدري أزيدٌ عندك أو عمروٌ، فكان جائزاً حسناً كما جاز أزيدٌ عندك أو عمروٌ" [1].

أقول:

أولاً: من أشهر معاني (أو) أنّها للتفريق المجرد، والمراد به خلوه من الشكّ والتخيير، والإضراب، والإبهام، فإنّ مع كلّ واحد من هذه المعاني تفريقاً مصحوباً بغيره، لأنّ (أو) في الأصل وظيفتها إفراد شيء من شيء، ومن المعلوم أنّ هذا الإفراد أو التفريق تختلف وجوهه وسماته تقارباً أو تباعداً، بل تضاداً أحياناً. فإذا قلت: ألقيت زيداً أو عمراً أو خالداً، فالأصل أنّ اللقاء قد حصل مع أحدهما، والمتكلم شاكّ في الذي حصل معه اللقاء، وعلى هذا يكون على متلقي السؤال أنْ يضع في الحسبان أنّ السائل في شكّ. وقد يكون المتكلم السائل غير شاكّ لكنّه يُبهم في الأمر لغاية يعملها هو، بمنزلة من يقول: اخترتُ أحد الأمرين، وهو يعلم ما اختاره لكنّه يُبهم ولا يفصح عن الأمر المختار، وكذا في نحو: أعندك زيد أو خالد أو عمرو، والمعنى: أعندك واحد من هؤلاء، فالكينونة حاصلة في ذهن المسائل، لكنّ نسبتها لأي واحد من هؤلاء بغير معلومة لديه، وقد يكون أنّ الجميع غير موجودين عند المسؤول، فيجيب بـ (لا)، أيّ لا وجود أحد منهم.

---

(1) سيبويه: 3/ 179-180.

ثانيا: ومـمّا يجري مجرى السؤال قولـك: مـا أدري أزيـدٌ أفـضلُ أو عمـرو، وليـتَ شعري أزيدٌ أفضل أو عمرو، بمنزلة: أيُّهما أفضلُ، وكذا: ليت شعري ألقيت زيـداً أم عمـراً، وما أدري أزيدٌ أفضل أم عمرو وما أدري أعندك زيدٌ أو عمـرو، كلّـه علـى معنـى السؤال، بمنزلة: أيُّهما أفضل.

ويجوز تقديم الظرف على اسم فتقول: أعندك زيدٌ أو عمرو.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقديم الاسمين جميعاً مثلُهُ وهو مؤخّر، وإنْ كان أضعف، فأما إذا قلت: ما أبالي أضربت زيداً أم عمراً، فلا يكون هنا إلاّ (أم)، لأنّه لا يجوز السكوت علـى أول الاسمين، فلا يجيء هذا إلاّ على معنى: أيُّهما، وتقديم الاسم ههنا أحسن.

وتقول: أتجلسُ أو تذهبُ أو تحدّثنا، وذلـك إذا أردت هـل يكـون شـيء مـن هـذه الأفعال، فأما إذا ادّعيتَ أحدهما فليس إلاّ: أتجلس أم تذهب أم تأكـل، كـأنك قلـت: أيُّ هذه الأفعال يكون منك. وتقول: أتضربُ زيداً أم تشتم عمراً أم تُكلم خالداً، ومثـل ذلـك أتضربُ زيداً أو تضربُ عمراً أو تضربُ خالداً، إذا أردت هل يكون شيءٌ من ضربُ أحـد من هؤلاء، وإنْ أردت أيُّ ضرب هؤلاء يكون قلت: ام، قال حسان بن ثابت:

مـــا أبـــالي أنـــبَّ بـــالحَزْن تَـــيْسٌ   أم لَحـــاني بظَهْـــرِ غَيْـــبٍ لَـــئِم

كأنّه قال: ما أبالي أيُّ الفعلين كان)[1].

أقول:

أولاً: الوجه أنْ يلي همزة الاستفهام الفعل، ويجوز أنْ يليها الاسمان ولكنّه ضعيف عند سيبويه، ولذلك تقول:

---

[1] سيبويه: 3/ 180-181.

ما أبالي أكرمتَ زيداً أم عمراً، والمعادلة بـ (أم) هنا واجب لأنه لا يجوز أنْ تقول: ما أبالي أكرمتَ زيداً، وتسكت، لأنه على معنى: أيُّهما أكرمتَ، فلابُدَّ من ذكر الثاني، والأحسن هنا تقديم أحد الاسمين تقول: ما أبالي أكرمتَ زيداً أو عمراً، ومعنى هذا أنَّ السؤال يقع على الفعل باستعمال (أو)، ويقع على الاسم باستعمال (أم)، ولا ضير من تأخير ما حقّه التقديم.

ثانياً: وإذا قلت: أتجلسُ أو تذهب أو تحدّثنا، باستعمال (أو) ولا ضير من استعمال (أم) لأنك لم ترد إثبات فعل من هذه الأفعال لأحد تريد تعيينه فتسأل عنه، وإنّما أردت أنْ يحصل شيء من هذه الأفعال، فإذا أردت الادّعاء بحصول أحدهما دون غيره فاستعمال (أم) واجب، تقول: أتجلسُ أم تذهب، أم تأكل، وأنت بصدد تخيير المخاطب في أن يكون منه أحد هذه الأفعال.

ثالثاً: وفي قولك: أتكرمُ زيداً، أو تكرم عمراً، أو تكرم خالداً... تريد: هل يكون منك من كرم لأحد هؤلاء، ولهذا تستعمل (أو)، ولك استعمال (أم) لأنَّ السؤال ليس عن أحد الأسماء تريد تعيينه دون الآخرين، وإنّما السؤال عن أحد هذه الجمل الثلاث ولكلّ منها فعل وفاعل ومفعول فهو بمنزلة (أم) المنقطعة التي يكون ما بعدها غير داخل فيما قبلها ولا متعلقاً به.

رابعاً: وفي بعض التراكيب يقتضي استعمال (أم) المعادلة حين يكون التركيب دالاً على ألف الاستفهام المعبّر عنه بما فيه معنى التسوية التي تلزم أم المعادلة بعدها كعبارات من نحو: سواء عليّ، وما أبالي، وكما هو قول حسان بن ثابت رحمه الله[1]:

ما أبالي أنَبَّ بالحَزْن تَيْسٌ   أم لَحاني بظَهْرِ غَيْبٍ لَئيم

بدخول أم معادلة للألف، ولا يجوز استعمال (أو) هنا، لأنَّ قوله: ما أبالي فيه معنى التسوية، والحَزْنُ: ما غلظ من الأرض، ولحاني: لامني، وبظهر غيب، في غيبتي، ونبيب

(1) ديوانه، ص 89، وينظر: الهروي: الأزهية، ص 125، والبغدادي، 11/ 155، وفي المبرد: المقتضب، 3/ 298، بلا نسبة.

التيس: صوته عند الهياج. يريد أنّه قد استوى عنده نبيب التيس، ونيل اللئيم من عرضه بظهر الغيب.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: أزيداً أو عمراً رأيتَ أم بشراً، وذلك أنّك لم ترد أنْ تجعل عمراً عديلاً لزيد حتّى يصير بمنزلة أيّهما، ولكنّك أردت أنْ يكون حشواً، فكأنك قلت: أأحد هذين رأيت أم بشراً، ومثل ذلك قول صفية بنت عبد المطلب:

كيف رأيتَ زَبْراً * أأقِطاً أو تمراً * أم قُرشيّاً صَقْرَا

وذلك أنّها لم ترد أنْ تجعل لتمر عديلاً للأقط؛ لأنّ المسؤول عندها لم يكن عندها ممّن قال: هو إمّا تمرٌ وإمّا أقطٌ وإمّا قُرشيٌّ، ولكنها قالت: أهو طعامٌ أم قرشيٌّ، فكأنّها قالت: أشيئاً من هذين الشيئين رأيته أم قرشياً، وتقول: أعندكَ زيدٌ أو عندك عمروٌ أو عندك خالدٌ؟ كأنّك قلت: هل عندك من هذه الكينونات شيءٌ؟ فصار هذا كقولك: أتضربُ زيداً أو تضربُ عمراً أو تضربُ خالداً، ومثل ذلك: أتضربُ زيداً أو عمراً أو خالداً؟ وتقول: أعاقلٌ عمروٌ أو عالمٌ؟ وتقول: أتضرب عمراً أو تشتمُه؟ تجعل الفعلين والاسمَ بينهما بمنزلة الاسمين والفعلُ بينهما؛ لأنّك قد أثبت عمراً لأحد الفعلين كما أثبت الفعل هناك لأحد الاسمين، وادّعيت أحدهما كما ادّعيت ثمّ أحد الاسمين، وإنْ قدمت الاسم فعربيٌّ حسن، وأما إذا قلت: أتضربُ أو تحبسُ زيداً؟ فهو بمنزلة أزيداً أو عمراً تضرب، قال جرير:

أثعْلَبَةَ الفَوارِسَ أو رياحاً　　　عَدَلْتَ بهم طُهَيَّةَ والخِشابا

وإنْ قلت: أزيداً تضربُ أو تقتلُ؟ كان كقولك: أتقتلُ زيداً أو عمرا وأمْ في كلّ هذه جيدةٌ. وإذا قال: أتجلسُ أم تذهبُ، فأم و أو فيه سواءٌ؛ لأنّك لا تستطيع أنْ تفصل علامة المضمر فتجعل لأو حالاً سوى حال أم، وكذلك: أتضربُ زيداً أو تقتلُ خالداً، لأنّك لم

تُثبت أحد الفعلين لاسمٍ واحد، وإنْ أردت معنى أيهما في هذه المسألة قلت: أتضربُ زيداً أم تقتل خالد؟ لأنّك لم تثبت أحد الفعلين لاسمٍ واحد)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات

- الكينونات: الجمل.

ثانياً: في النص تراكيب كثيرة يحاول سيبويه أنْ يبين أنواعاً مختلفة لـ (أو)، و(أم) موازناً بينهما أحياناً من حيث الموضع من الكلام، ودلالاته، وعلى النحو المبين في المخطط الآتي:

التركيب	نوع (أو) أو (أم)	الوصف النحوي الدلالي
أزيداً أو عمراً رأيت أم بشراً	(أو) عاطفة و(أم) معادلة لهمزة الاستفهام	(عمراً) ليس عديلاً لـ (زيداً) فليس المراد أيُّهما رأيت زيداً أو عمراً، ولكنَّ المراد السؤال عن الاثنين في مقابل (بشراً) والتقدير أأحد هذين رأيت أم بشراً، فلا معادلة بين (زيداً) وعمراً، لأنهما بمنزلة اسم واحد.
قول صفية بنت عبد المطلب (عمة الرسول ﷺ ت 20هـ)[2]: كيف رأيتَ زَبْراً * أأقِطاً أو تمراً * أم قُرشيّاً صَقْرَا	أو عاطفة و(أم) معادلة	دخلت (أم) معادلة لهمزة الاستفهام و(أو) معترضة بينهما، والتقدير: أأحد هذين رأيته أم قرشياً والزبرا: الزبير وهو ولدها، والأقط: لبن رائب كالجبن.
أعندك زيدٌ أو عندك عمروٌ أو عندك خالدٌ؟	(أو) عاطفة للجمل و(أم) معادلة	والسؤال عن إحدى الجمل مبهمة، لكون (أو) دخلت بين هذه الجمل، فالسؤال عن جمل، أو (كينونات) على حدّ تسمية سيبويه.
أتكرم زيداً أو تكرم عمراً، أو تكرم خالداً؟	كذلك	كذلك

---

(1) سيبويه: 3/ 181-183.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 303، وابن الشجري: الأمالي، 2/ 337.

الوصف النحوي الدلالي	نوع (أو) أو (أم)	التركيب
هنا وقعت (أو) بين أسماء مفردة والسؤال عن أحدها؟	(أو) عاطفة	أتكرم زيداً أو عمراً أو خالداً؟
اذا تلا همزة الاستفهام اسم فالسؤال عن أحد الاسمين أو الأسماء والأصل أنْ يلي همزة الاستفهام، كما في التركيب الثاني.	عاطفة	أعالم عمرو أو شاعر؟ أتكرم محمداً أو تنصحه
بمنزلة: أزيداً أو عمراً تكرم.	عاطفة	أتكرم أو تنصح محمداً
نصب (ثعلبة) الواقع بعد همزة الاستفهام مع أنّ الاستفهام عن الاسم، والاسم منصوب بفعل محذوف يدلّ عليه المذكور بعده، وليس المحذوف من لفظ الفعل المذكور، بل هو من معناه، والتقدير: أأهنتَ أو أظلمت أو .... ثعلبةَ ونصب الاسم بعد همزة الاستفهام راجع عند سيبويه.	معادلة	قال جرير[1]: أثعلبَةَ الفَوارسَ أو رياحاً عَدَلْتَ بهم طُهَيَّةَ والخِشابا

[1] ديوانه، ص 814، والهروي: الأزهية، ص 114، البغدادي، 11/ 69، والأشموني، 1/ 190.

أو الواقعة في غير الاستفهام

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب أو في غير الاستفهام تقول: جالس عمراً أو خالداً أو بشراً، كأنّك قلت: جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنساناً بعينه، ففي هذا دليلٌ أنّ كلّهم أهلٌ أنْ يُجالس، كأنّك قلت: جالس هذا الضرب من الناس، وتقول: كُلْ لحماً أو خُبزاً و تمراً، كأنّك قلت: كُلْ احدَ هذه الأشياء، فهذا بمنزلة الذي قبله، وإنْ نفيت هذا قلت: لا تأكل خبزاً أو لحماً أو تمراً، كأنّك قلت: لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء، ونظير ذلك قوله عزوجل: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [من سورة الإنسان: 24]، أيْ: لا تُطعْ أحداً من هؤلاء، وتقول: كُلْ خبزاً أو تمراً، أيْ: لا تجمعهما، ومثل ذلك أنْ تقول: ادخل على زيد أو عمر أو خالدٍ، أيْ: لا تدخل على أكثر من واحدٍ من هؤلاء، وإنْ شئت جئت به على معنى أدخل على هذا الضرب، وتقول: خُذْهُ بما عز أو هانَ، كأنّه قال: خُذْه بهذا أو بهذا، أيّ لا يفوتنّك على كلّ حال، ومن العرب من يقول: خُذْه بما عزّ وهان، أيْ: خُذْه بالعزيز والهيّن، وكلُّ واحدة منهما تُجزى عن أختها، وتقول: لأضربنه ذهب أو مكث، كأنّه قال: لأضربنه ذاهباً أو ماكثاً، ولأضربنه إنْ ذهب أو مكث، وقال زيادة بن زيد العذري:

إذا ما انتهى علمي تَناهَيتُ عنده   أطالَ فأملَيَ أو تَناهَى فأقْصَرَا

وقال:

فلستُ أُبالي بعد يومِ مُطَرِّفٍ   حُتوفَ المنايا أكثرتْ أو أقلَّتِ) [1].

---

[1] سيبويه: 3/ 184-185.

أقول:

أولاً: تقع (أو) بعد نوعين من الكلام: طلبي وخبري، وتفيد معانٍ محددة بحسب نوع الكلام الذي يسبقها إنْ كان خبرياً، أو طلبياً، أو أنْ تقع من استفهام على النحو الذي مرّ، وسيبويه في هذا النص يتحدّث على مجيء (أو) غير مسبوقة باستفهام وفي هذا الموضع تفيد معانٍ مختلفة وعلى النحو بين في المخطط أدناه :

التركيب	معنى أو	الوصف النحوي الدلالي
جالس عمراً أو خالداً أو بشراً	الإباحة	و(أو) عاطفة هذه الأسماء بعضها علي بعض ممّا يدلّ على أنّ المتكلم لا يريد أنْ تجالس أحداً بعينه، لأنّ كلاً منهم أهلٌ لانْ يجالس والمعنى: جالس هذا الضرب من الناس، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَن تَأۡكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ إِخۡوَٰنِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ أَخَوَٰتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ أَعۡمَٰمِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ عَمَّٰتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ أَخۡوَٰلِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ خَٰلَٰتِكُمۡ أَوۡ مَا مَلَكۡتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ أَوۡ صَدِيقِكُمۡ﴾ [من سورة النور: 61] ومعنى الإباحة واضح لـمّا أمر الله به في أنْ تأكل من بيوت هؤلاء الأقارب والأصدقاء كلّ ذلك مباح، وبالجمع، والفرق بين الإباحة والتخيير أنّ الثاني لا يجوز فيه الجمع بين الاثنين، والأول يجوز منه ذلك.
كُلْ لحماً أو خبزاً أو تمراً	الإباحة	أو أشركت الثلاثة في الحكم مع الإباحة وإمكانية الجمع.
لا تأكل خبزاً أو لحماً أو تمراً	الإشراك والتفريق المجرد	لأنك منهيٌّ عن اكل أيٍّ من هذه الأشياء الثلاثة.
قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا﴾ [من سورة الإنسان: 24]	الإشراك والتفريق المجرد	والنهي عن إطاعة الإثم والكفور.

التركيب	معنى أو	الوصف النحوي الدلالي
كُلْ خبزاً أو تمراً	التخيير	لا يجوز الجمع بين أكل الاثنين وقد كان محظورين كليهما، وجاز هنا أكل أحدهما وبقي الآخر على حضره كقوله تعالى: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [من سورة المائدة: 89]، و(كسوتهم) و(تحرير رقبة) معطوفان على (إطعام) وما أضيف إليه.
ادخل على زيدٍ أو عمرٍ أو خالدٍ	التخيير أو الإباحة	فأنت مأمور بالدخول على واحد من هؤلاء، فإذا أردت الإباحة كان على معنى: أدخل على هذا الضرب من الناس.
خُذْهُ بما عزّ أو هان	التخيير	أيْ خُذْهُ بأحد هذين أمّا العزيز وأما الهيّن، ولا يفوتنك بحال على معنى: خُذْهُ بالعزيز والهيّن، وليس فيه معنى أنْ تأخذ بهما في حال أو حالين، بل المراد: خُذْهُ بما قدّمه لك من العزيز الهيّن، بمنزلة قولك: خُذْهُ بالشدّة واللين، وعالجه بالرفق والتوسعة والضيق، أيْ خُذْهُ بما يصلحه من هذين الأمرين.
لأكرمنّه ذهب أو مكث	الإباحة	والمراد: لأكرمنّه ذاهباً أو ماكثاً أيْ على أيِّ حال كان.
لأكرمنّه إنْ ذهب أو مكث	الإباحة	نفسه.
قول زيادة بن زيد العذري الشاعر الإسلامي[1]: إذا ما انتهى علمي تناهيتُ عنده أطالَ فأملَى أو تناهى فأقصرَا	الإباحة	لأنّ أو لأحد الأمرين على حدّ قولك لأكرمنّه ذهب أو مكث، وإذا قيل: (أطال فأملي أم) فلا شاهد فيه لوقوع (أم) بعد همزة التسوية.
قول مليح بن علاق القعيني[2]: فلستُ أُبالي بعد يومِ مُطَرِّفٍ حُتوفَ المنايا أكثرتْ أو أقلّتِ	الإباحة	والملحوظ أنّ (أو) جاءت مجردة عن الهمزة بعد (سواء) بتقدير حرف الشرط، والتقدير: إنْ أكثرت أو أقلّت فلست أبالي.

(1) ينظر: البغدادي، 11/ 170، وبلا نسبة في: المبرد: المقتضب، 3/ 302.

(2) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 149، والهروي، ص 127، والبغدادي، 11/ 169-170.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وزعم الخليل أنّه يجوز: لأضربنّه اذهب أم مكث، وقال: الدليل على ذلك أنّك تقول: لأضربنّك أيُّ ذلك كان، وإنّما فارق هذا سواء وما أبالي، لأنّك إذا قلت: سواءٌ عليَّ أذهبت أم مكثت، فهذا الكلامُ في موضع سواءٌ عليَّ هذان، وإذا قلت: ما أبالي أذهبت أم مكثت، فهو في موضع: ما أبالي واحداً من هذين، وأنت لا تريد أنْ تقول في الأول: لأضربنّ هذين، ولا تريد أنْ تقول: تناهيتُ هذين، ولكنّك إنّما تريد أنْ تقول: إنّ الأمر يقع على إحدى الحالين، ولو قلت: لأضربنّه اذهب أو مكث لم يجز، لأنّك لو أردت معنى أيّهما قلت: أم مكث، ولا يجو لأضربنّه مكث لهذا لا يجوز: لأضربنّه اذهب أو مكث، كما يجوز: ما أدري أقام زيدٌ أو قعد، ألا ترى أنّك تقول: ما أدري أقام كما تقول: أذهب، وكما تقول: أعلمُ أقام زيدٌ، وزلا يجوز أنْ تقول: لأضربنّه أذهب)[1].

أقول:

أولاً: تدخل (أم) موضع(أو) في نحو: لأكرمنّه أذهبَ أم مكثَ، وموضع الفعلين ذهب، ومكث النصب على الحال، ولا يجوز هنا إلاّ الفعل الماضي، ولا يجوز الاستغناء بذكر أحد الفعلين، فلا يقال: لأكرمنّه ذهب، على معنى: ذاهباً، لأنّ الفعل الماضي لا يكون حالاً للمستقبل، وفي لأكرمنّه أذهبَ أم مكثَ معنى الجزاء، والتقدير: لأكرمنّه إنْ ذهب وإنْ مكث.

ثانياً: يوازن سيبويه بين: لأكرمنّه أذهب أم مكث، وما أبالي ذهب أو مكث، لأنّ في (ما أبالي) معنى التسوية، والتقدير: سواءٌ عليَّ أذهبت أم مكثت.

والمراد ما أبالي واحداً من هذين الحديثين الذهاب الـو المكوث، أيَّ كائناً ما كان الأمر أو الحدث، أيْ تريد أنّ الأمر يقع على إحدى الحالين، ولا يجوز: لأكرمنّه أذهب أو مكث، باستعمال (أو) والصحيح استعمال (أم) لإفادة معنى: أيّهما، ولا يجوز أيضاً أنْ يقال: ما أدري أقام زيد أو قعد، لأنّ في (ما أدري) معنى التسوية التي تقتضي (أم) المعادلة، لا (أو).

---

[1] سيبويه: 3/ 186.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: وكلُّ حقٍ له سميناه في كتابنا أو لم نسمِّه، كأنّه قال: وكلُّ حقٍ له علمناه أو جهلناه، وكذلك كلُّ حقٍّ هو لها داخلٍ فيها أو خارجٍ منها، كأنّه قال: إنْ كان داخلاً أو خارجاً، وإنْ شاء أدخل الواو كما قال: بما عزَّ وهان، وقد تدخل أم في: علمناه أو جهلناه وسميناه أو لم نسمّه، كما دخلت في: اذهب أم مكث، وتدخل أو على وجهين: على أنّه يكون صفة للحقِّ، وعلى أنْ يكون حالاً، كما قلت: لأضربنَّه ذهب أو مكث، أيْ: لأضربنَّه كائناً ما كان، فبعُدت أم ههنا حيث كان خبراً في موضع ما ينتصب حالاً، وفي موضع الصفة)[1].

أقول:

في نحو: وكلُّ حقّ له سميناه في كتابنا أو لم نسمّه، يكون المعنى: وكلُّ حقّ له علمناه أو جهلناه، أيْ: كلُّ حقّ له كاهن داخلاً أو خارجاً فمعنى (أو) هو التشريك بين الشيئين، ولذلك يجوز هنا وضع (الواو) موضع (أو)، ومن المعلوم أنّ ما بعد (أو) يكون صفة للحق أو حالاً منه، بمنزلة: لأكرمنَّه ذهب أو مكث، أيْ: ذاهباً أو ماكثاً أيْ كائناً ما كان.

ومن نافلة القول بعد هذا العرض السيبويهي المفصل لـ (أو) و(أم) أنواعهما وأحكامهما التركيبية والدلالية أنْ نزيد بعض المسائل النحوية الخاصة بهاتين الأداتين مع الاستشهاد لذلك بالنصوص القرآنية الكريمة استكمالاً لـمّا ساقه سيبويه ومثّل واستشهد له فنقول:

أولاً: (أو) هذه الأداة من الحروف العاطفة التي تشرك في الإعراب دون الحكم وتقع بعد نوعين من الكلام: طلبي وخبري، وتفيد المعاني الآتية:

1- التخيير: كما في آية سورة المائدة 89 وقد مرت.

2- الإباحة كما في آية سورة النور 61 وقد مرت.

---

[1] سيبويه: 3/ 186-187.

3- الإضراب وهو صرف النظر عن الحكم قبلها، وكأنه لم يكن وتوجيهه، ونقله إلى ما بعدها، وجُعل منه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [من سورة الصافات: 147]، فـ (أو) هنا للإضراب، والمعنى أنهم أكثر من مائة ألف، ويجوز أنْ تكون بمعنى (الواو) والمعنى أنهم أكثر من مائة ألف أيضاً، ويجوز أنْ تكون للإبهام.
ويجوز أنْ تكون للشكّ مصروفاً إلى المخاطبين، أيْ: أرسلناه إلى قوم لو رأيتموهم لقلتم: مائة ألف ويزيدون[1].

4- الشكُّ وذلك إذا وقعت بعد كلام خبري كقوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [من سورة الكهف: 19].

5- الإبهام ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [من سورة سبأ: 24].

6- التفريق المجرد الخالي من الشكّ أو التخيير أو الإضراب أو الإبهام، وتفيد (أو) مع كلّ واحد من هذه المعاني تفريقاً مصحوباً بغيره.
والتعبير عن هذا المعنى بـ (التفريق) أولي من التعبير عنه بـ (التقسيم) لأنّ الواو فيما هو تقسيم أولي من استعمال (أو) ومن العطف بـ (أو) في إفادة التفريق المجرد قوله تعالى: ﴿لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [من سورة ال عمران 195]، وقوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [من سورة النساء: 135].

7- التفصيل بعد إجمال، كقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [من سورة الذاريات: 52].

8- التقسيم، ولم يرد منه نص في القرآن الكريم، تقول: الاسم إذا كان ظاهراً أو مضمراً، والفعل ماضياً أو أمراً أو مضارع، والحرف عاملاً وغير عامل.

---

[1] ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 363.

ثانياً: (أم) وهي متصلة ومنقطعة والمتصلة يكون ما بعدها متصلاً لـمَّا قبلها ومشاركاً إيّاه في الحكم ولذلك لا يُستغنى بما قبلها عما بعدها أو العكس؛ لأنَّ في كليهما تحصل الفائدة، وعلامة المتصلة كما ذكرنا وقوعها بعد همزة الاستفهام، أو همزة التسوية أو ما يؤدي معنى التسوية من الأفعال أو الأسماء كسواء وما أبالي، والواقع بعد همزة الاستفهام تسمى همزة التعيين، ويراد بها أو بالاستفهام تعيين واحد من اثنين أو أكثر كقوله تعالى: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ﴾ [من سورة الصافات: 62]، وممّا يؤدي معنى التسوية (سواء) كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [من سورة البقرة: 6]، و(إنْ ادري) كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [من سورة الأنبياء: 109]، و(ما أبالي) وقد مرَّ التمثيل له.

والفرق بين أم الواقعة بعد همزة التعيين، والواقعة بعد همزة التسوية يتحدّد في أنّ (أم) الواقعة بعد همزة التعيين تستعمل لعطف المفردات غالباً، والثانية لعطف الجمل بعضها على بعض كما هو واضح من الشواهد السابقة.

أمّا (أم المنقطعة) فهي لقطع الكلام السابق عليها واستئناف ما بعده وتوجيه النظر إليه لا إلى ما قبله، والمنقطعة على ثلاثة أنواع:

أحدها: ما تكون منه بمعنى (بل) وحدها كقوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [من سورة الرعد: 16]،

والثاني: ما تكون فيه بمعنى (بل) وهمزة الاستفهام الإنكاري كقوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ۖ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ۖ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا ۖ أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [من سورة الأعراف: 195]، وقد يكون ما في الهمزة المتقدمة تقريراً كقوله تعالى: ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ ۚ بَلْ أُولَٰئِكَ

هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [من سورة النور: 50] فالهمزة للاستفهام التقريري، وفيه معنى الذم، و(أم) حرف عطف،

والثالث: أنْ تكون بمعنى (بل) وهمة الاستفهام وحينها يليها مفرد معطوف بها على ما قبلها وتكون لمجرد الإضراب، ويرى بعض النحاة أنّ (بل) لا تقع إلاّ بعد النفي، والنصوص القرآنية بخلاف ذلك، أيّ بعد الإثبات وبعد النفي[1].

---

[1] ينظر: المجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص 276، والأنباري: الإنصاف المسألة (68).

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الواو التي تدخل عليها ألفُ الاستفهام وذلك قولك: هل وجدت فلاناً عند فلانٍ؟ فيقول: أو هُو ممّن يكون ثمّ؟ أدخلت ألف الاستفهام. وهذه الواوُ لا تدخل على ألف الاستفهام، وتدخل عليها الألف، فإنّما هذا استفهامٌ مستقبلٌ بالألف، ولا تدخل الواوُ على الألف، كما أنّ هل لا تدخل على الواو، فإنّما أرادوا أنْ لا يُجرُوا هذه الألف مُجرى هل، إذ لم تكن مثلها، والواوُ دخل على هل، وتقول: ألست صاحبنا أو لست أخانا، ومثل ذلك: أمّا أنت أخانا أو ما أنت صاحبنا، وقوله: ألا تأتينا أو لا تُحدّثنا، إذا أردت التقرير، أو غيره ثمّ أعدت حرفاً من هذه الحروف لم يحسن الكلامُ، إلاّ أنْ تستقبل الاستفهام)[1].

أقول:

أولاً: من خصائص همزة الاستفهام بوصفها أصل أدوات الاستفهام تمام التصدير وذلك بتقديمها على حروف العطف كالواو، والفاء، وثم، وقد مثل سيبويه لتقديم همزة الاستفهام على حرف العطف الواو بقوله: هل وحدت فلاناً عند فلانٍ؟ فيقول أو هو ممّن يكون ثمّ؟ قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [من سورة الروم: 9]، ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [من سورة البقرة: 44]، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ﴾ [من سورة يونس: 51]، حروف العطف هذه ذا الوقع بعد (هل) بل يتقدم حرف العطف عليها ولا تقع يقال: وهل محمدٌ في الدار؟ و: فهل محمد في الدار؟

ثانياً: إنّ الأصل أنْ يتقدّم حرف العطف على همزة الاستفهام، لأنّها من الجملة المعطوفة ولكنْ سيبويه وأصحابه يراعون أصالة الهمزة في استحقاق التصدير، فقدّموها بخلاف (هل) وسائر أدوات الاستفهام، (وذهب بعض النحاة إلى تقدير جملة بعد الهمزة لائقة بالمحل، ليكون كلّ واحد من الهمزة وحرف العطف في موضعه، والتقدير في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [من سورة البقرة: 44]، أتجهلون فلا تعقلون؟ ونحو ذلك، وضعف بعدم

---

[1] سيبويه: 3/ 187-188.

اطّراده إذ لا يمكن في نحو قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ﴾ [من سورة الرعد: 33]، وبان فيه حذف جملة معطوفة عليها من غير دليل)[1].

ثالثاً: وتتصدر الهمزة الجمل المنفية وحرف العطف، فيقال:

ألستَ صاحبنا؟

أو لستَ أخانا.

ومثل ذلك: أمَا أنتَ أخانا.

و: ألا تأتينا أو لا تُحدِّثنا

ولابدَّ من تصدّر الاستفهام فيمثل هذه التراكيب التي تفيد التقرير، وهو توقيف المخاطب على ما يعلم ثبوته أو نفيه، كقوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي﴾ [من سورة المائدة: 116].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإذا قلت: ألستَ أخانا أو صاحبنا أو جليسنا، فإنك إنّما أردت أنْ تقول: ألستَ في بعض هذه الأحوال، وإنّما أردت في الأول أنْ تقول: ألستَ في هذه الأحوال كلِّها، ولا يجوز أنْ تريد معنى ألستَ صاحبنا أو جليسنا أو أخانا، وتكرِّر لستَ مع أو، إذا أردت أنْ تجعله في بعض هذه الأحوال، ألا ترى أنّك إذا أخبرت فقلت: لستَ بشراً أو لست عمراً، أو قلت: ما أنت ببشر، أو ما أنت بعمرو، لم يجيء إلاّ على معنى لا بل ما أنت بعمرو، ولا بل لست بشراً، وإذا أرادوا معنى أنّك لست واحداً منهما قالوا: لست عمراً ولا بشراً، أو قالوا: أو بشراً، كما قال عزوجل: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [من سورة الإنسان: 24]، ولو قلت: أو لا تُطع كفوراً انقلب المعنى، فينبغي لهذا أنْ يجيء في الاستفهام بأم منقطعاً من الأول، لأنّ أو هذه نظيرتُها في الاستفهام أم، وذلك قولك: أمَا أنت بعمرو أم ما أنت ببشر، كأنّه قال: لا بل ما أنت ببشر، وذلك أنّه أدركه الظنُّ في أنّه بشرٌ بعد ما مضى كلامُه الأول،

---

(1) المرادي: الجنى الداني، ص 31 بتصرّف.

فاستفهم عنه، وهذه الواوُ التي دخلت عليها ألفُ الاستفهام كثيرةٌ في القرآن، قال الله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ۝٩٧ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [من سورة الأعراف: 97-98]، فهذا الواوُ بمنزلة الفاء في قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾ [من سورة الأعراف: 99]، وقال عزوجل: ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝١٦ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [من سورة الصافات: 16-17 والواقعة: 47-48]، وقال: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا﴾ [من سورة البقرة: 100][1].

أقول:

أولاً: إذا عطفت على خبر ليس اسماً أو أكثر بـ (أو) فالعطف على نيّة تكرار العامل ونفي به (ليس) في نحو: ألستَ أخانا أو صاحبنا أو جليسنا؟ ومن المعلوم أنَّ إعادة العامل توجب استئناف الاستفهام واستقباله، وإذا أردنا الاختصار وجعل الكلام جملة واحدة استعملنا حرف العطف وحذفنا العامل أيْ استغنينا عن تكراره، وبذلك تكون الوظيفة النحوية لـ (أو) عطف اسم على اسم، وصار: ألستَ أخانا أو صاحبنا أو جليسنا؟ بمنزلة: ألست من هؤلاء النفر؟ وهو كلام واحد، نستفهم به عن كون المخاطب أخاً أو صاحباً أو جليساً، واحداً من هؤلاء، أمّا إذا كرّرنا (ليس) وقلنا: ألست أخانا؟ أو ألست صاحبنا؟ أو ألست جليسنا فكل جملة أفادت ما بإزائها من حال، وأفاد التركيب كلّه أنّ الاستفسار عن كونه أخاهم وصاحبهم وجليسهم في آن واحد.

ومن الواجب هنا عدم الاقتصار على ذكر حال واحدة، فنقول: ألستَ صاحبنا؟ أو لستَ جليسنا؟ أو لستَ أخانا؟ ونحن نريد تكرار ليس، ففرق بين عدم تكريرها والاقتصار على حال واحدة، أو تكريرها للدلالة على الأحوال جميعها، لأننا بالتكرير نجعل الكلام الثاني منقطعاً من الأول، ونصيّر (أو) بمنزلة (أم) المنقطعة، ومعنى هذا أنّك إذا قلت: ألستَ أخانا أو لستَ صاحبنا؟ أعرضت عن الأول واعتمدت الثاني، والشأن في هذا شأن قولك في

---

(1) سيبويه: 3/ 188-189.

غير الاستفهام: لستَ محمداً، أو لستَ عمراً، أو بمنزلة قولك: ما أنت بمحمد، أو بمنزلة قولك: لا بل لست عمراً.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [من سورة الإنسان: 24].

ففي (هل) وجهان:

أحدهما: أنها بمعنى (قد).

والثاني: أنها استفهامية تفيد هنا التقرير والتوبيخ، والتقرير لمن أنكر البعث، فلابُدَّ أنْ يقول: نعم، قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه، فيقال له: من أحدثه بعد أنْ لم يكن، وكونه بعد عدمه؟ كيف يمتنع عليه بعثه وإحياؤه بعد موته؟

ثانياً: ودخول همزة الاستفهام على حرف العطف كثير في القرآن الكريم، وقد ذكر سيبويه بعضاً من الآيات الكريمة في تقدم همزة الاستفهام على حرف العطف: الواو والفاء، ونزيد على ماذكره قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ﴾ [من سورة الأعراف: 185]، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [من سورة يوسف: 109]، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [من سورة يونس: 51]، فالهمزة للاستفهام والواو والفاء وثُمَّ أحرف عطف وهي في هذا على عكس (هل) التي لا تقع هذا الموقع.

دخول أم على أدوات الاستفهام

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب تبيان أم لِمَ دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف، تقول: أم من تقول، أم هل تقول، ولا تقول: أم أتقول؟ وذاك لأنّ أم بمنزلة الألف، وليست: أيّ ومن وما ومتى بمنزلة الألف، وإنّما هي أسماءٌ بمنزلة: هذا وذاك، إلاّ أنّهم تركوا ألف الاستفهام ههنا إذ كان هذا النحوُ من الكلام لا يقع إلاّ في المسألة، فلمّا علموا أنّه لا يكون إلاّ كذلك استغنوا عن الألف، وكذلك هل إنّما تكون بمنزلة قد، ولكنّهم تركوا الألف إذ كانت هل لا تقع إلاّ في الاستفهام، قلتَ: فما بالُ أم تدخل عليهن وهي بمنزلة الألف؟ قال: إنّ أم تجيء ههنا بمنزلة لا بل، للتحوُّل من الشيء إلى الشيء، والألفُ لا تجيء أبداً إلاّ مستقبلةً، فهم قد استغنوا عنها واحتاجوا إلى أم؛ إذ كانت لترك شيءٍ إلى شيء؛ لأنّهم لو تركوها لم يذكروها لم يتبين المعنى) [1].

أقول:

أولاً: تدخل (أم) على أدوات الاستفهام كـ (من، ومتى، وأين، وكيف) لأنّ هذه الأدوات أسماء و(أم) حرف والحروف تدخل على الأسماء.

ثانياً: لا يجوز دخول (أم) على همزة الاستفهام لأنهما حرفان، و(أم) للاستفهام منقطعة، وتعادل الهمزة في ذلك، زيادة على أنّها للعطف، ولا يبتدأ بها، ولجريانها مجرى أو.

ثالثاً: تكون (أم) إذا دخلت على أسماء الاستفهام على وجهين:

الأول: أنْ تكون للعطف بمنزلة الواو أو الفاء أو ثُمَّ، فيقال: أم من؟ أم متى؟ أم كيف؟ كما يقال: ومن؟ ومتى؟ وكيف؟

الثاني: جعلها للاستفهام التام دخولها عليه كدخول ألف الاستفهام على الأسماء.

رابعاً: يرى سيبويه أنّ (هل) بمنزلة (قد) وأنّها لاستقبال الاستفهام غير معادلة، أو مساوية فتستعمل لمنع شيء من الأمر، أو مجيزة له، و(أم) تجيء بمعنى (لا بل) للتحويل من

---

[1] سيبويه: 3/ 189- 190.

شيء إلى شيء، والهمزة لا تأتي إلاّ مستقلة، لكونها منقطعة تدلّ على ما تدلّ عليه (بل) من ترك شيء إلى شيء.

وإذا جئنا بالهمزة استأنفنا ولم تدلّ على ترك شيء إلى شيء.

خامساً: ومن المهم أنْ نوجز أبرز الفروق بين همزة الاستفهام وهل مـمّا استنبطناه من مجمل ما تقرّر عند سيبويه وغيره من النحويين فنقول إنّ الهمزة تختلف عن هل في الآتي:

1- الهمزة أعمّ استعمالاً من (هل) وهي أصل أدوات الاستفهام.

2- والهمزة لطلب التصور والتصديق والإيجاب والنفي، و(هل) تختصّ بالتصديق والإيجاب.

ولهذا انفردت الهمزة بمعادلة (أم) المتصلة التي يراد بها تعيين أحد الأمرين، ولا يطلب بـ (هل) ذلك.

3- دخول الهمزة على النفي كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [من سورة الانشراح: 1]، ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [من سورة الزمر: 36]، ولا يجوز ذلك في (هل) إلاّ في الشعر، ولذلك وجب نصب الاسم في نحو: (هل محمداً أكرمته) في باب الاشتغال.

4- دخول الهمزة على الشرط، وهل لا يجوز فيها ذلك، قال تعالى: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [من سورة الأنبياء: 34]، فالهمزة للاستفهام الإنكاري، والفاء عاطفة، وإنْ شرطية جازمة.

5- الهمزة تدخل على اسم بعده فعل و(هل) لا يجوز فيها ذلك، قال تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [من سورة القمر: 24].

6- تسبق الهمزة أحرف العطف كالواو والفاء وثمّ ولا يجوز ذلك في (هل).

7- ترد الهمزة للإنكار والتوبيخ والتعجب بخلاف (هل).

8- قد يراد بالاستفهام بعد (هل) النفي، وحينها تدخل (إلاّ)، قال تعالى:﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [من سورة سبأ: 17].

9- الهمزة لا تعاد بعد (أم) وهل يجوز أنْ تعاد وألا تعاد كما هو في آية سورة الرعد 16.

10- والهمزة تدخل على (إنّ) بخلاف الهمزة كقوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ [من سورة يوسف: 90].

11- قد تفيد (هل) النفي والأمر وبمعنى (قد) كقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [من سورة الرحمن: 60] أيْ: ما جزاء الإحسان إلاّ الإحسان. وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [من سورة المائدة: 91]، أيْ: انتهوا، وقال سبحانه وتعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [من سورة الإنسان: 1]، أيْ: قد أتى على رأي جماعة من العلماء[1].

12- الهمزة عند بعضهم[2] لا يستفهم بها إلاّ وقد هجس في النفس إثبات ما يستفهم بها عنه بخلاف (هل) فإنّه لا يترجّح عنده إلاّ النفي ولا الإثبات.

13- قد تكون (هل) عند بعضهم بمعنى (إنّ) وجعل منه قوله تعالى: ﴿هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ﴾ [من سورة الفجر: 5]، بمعنى (إنّ في ذلك قسم لذي عقل، ولذلك يُتلقّى بها القسم، كما يُتلقّى بـ (إنّ) وهو قول ضعيف.

ولذلك فسّر بعض العلماء (هل) في الآية الكريمة على أنّها للتقرير والإثبات، وجعل منه قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [من سورة الإنسان: 1].

---

(1) ينظر: سيبويه: 3/ 189، والفرّاء: معاني القرآن، 3/ 213.

(2) المرادي: الجنى الداني، ص 343.

ما ينصرف وما لا ينصرف

أولاً: ما كان على أفعل من الأسماء

قال سيبويه – رحمه الله-:

(بسم الله الرحمن الرحيم ما ينصرف وما لا ينصرف هذا باب أفعل اعلم أنّ أفعل إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنّها أشبهت الأفعال نحو: أذهبُ وأعلمُ، قلتُ: فما بالهُ لا ينصرف إذا كان صفةً وهو نكرةٌ؟ فقال: لأنَّ الصفات أقربُ إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أنْ يكون في الاستثقال كالفعل، إذ كان مثلَهُ في البناء والزيادة وضارعه، وذلك نحو: أخضر، وأحمر، وأسود، وأبيض، وآدر، فإذا حقرت قلت: أخيضرُ، وأحيمرُ، وأسيود، فهو على حاله قبل أنْ تحقره، من قبل أنّ الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البناء ثابتةٌ، وأشبه هذا من الفعل ما أميلح زيداً، كان أشبه أحمرُ أذهبُ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- ما ينصرف وما لا ينصرف: هذا مصطلح سيبويه وتابعه جمهور البصريين، ودارت على ألسنة الكوفيين عبارتا (ما يجري وما لا يجري) في مقابل كلمتي: مصروف وممنوع من الصرف، وتابعهم البغداديون، وقد استعمل بعض النحويين المصطلحين كالمبرد مثلاً[2]، وممّا يطلق على هذا الباب تسمية (الممنوع من الصرف) ويقابله المصروف، والمتمكّن غير الامكن، ويقابله: المتمكّن الأمكن.
- وقد كُتب لمصطلح سيبويه الشيوع والذيوع.

ثانياً: وهذا الموضوع متّسع الحلقات، متعدد الفروع، ولذلك أفرد بعض العلماء مؤلفات خاصة به، كالمازني (ت 248هـ) في كتابه (التصريف) الذي يعدّ من أقدم الكتب

---

(1) سيبويه: 3/ 193.

(2) ينظر: ثعلب: مجالس ثعلب، ص 155، 158، والمبرد: المقتضب: 3/ 309، وابن يعيش: 1/ 57، وابن هشام: شرح اللمحة البدرية، 2/ 351-352.

التي وصلت إلينا موقوفة على موضوعات الصرف، ولابن جني (ت 392هـ) كتابان مهمان في الصرف أولهما: المنصف في شرح التصريف الذي شرح فيه الآراء الكثيرة التي بحث فيها المازني موازناً بينها مختاراً منها.

والثاني: التصريف الملوكي.

ووضع القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب من علماء القرن الرابع الهجري كتاباً ضخماً في (دقائق التصريف)، ومن الكتب الصرفية المهمة كتاب (الشافية) لابن الحاجب (ت 646هـ).

وقد أفرد الزجاج (ت 311هـ) كتاباً مستقلاً في موضوع صرفي نحوي هو (ما ينصرف وما لا ينصرف)، ونذكر أيضاً في هذا المقام كتاب ابن عصفور الموسوم بـ (الممتع في التصريف) كأشهر كتب المغاربة الصرفية.

ثالثاً: وقد اختلفوا في اشتقاقه[1]، فقيل إنه من الصرف، وهو الخالص من اللبن، والمنصرف وما لا ينصرف خالص من شبه الفعل ممّا (لا يجري على الاسم المعرب بعلاماته كلها). وقيل: إنه من الصريف، وهو الصوت، لأنّ الصرف وهو التنوين صوت في الأخير، أو من الانصراف، وهو الرجوع، (فكأنّ الاسم ضربان: ضرب أقبل على شبه الفعل فمُنع ممّا مُنع منه، وضرب انصرف عنه، أو من الانصراف إلى جهات الحركات، أو من الصرف الذي هو القلب)[2].

رابعاً: والممنوع من الصرف اسم معرب لا يلحق آخره التنوين، والمصروف ما يلحق آخره التنوين.

خامساً: وعلامة الاسم الممنوع من الصرف زيادة على عدم لحاقه التنوين هي أنّه لا يقبل علامة الكسر، ففي حال الجرّ تكون علامته الفتحة بدلاً من الكسرة، أمّا علامة رفعه فالضمة من غير تنوين، وعلامة نصبه الفتحة من غير تنوين أيضاً.

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية، 3/ 1434، وابن الناظم: ص 450، والأزهري، 2/ 315.

(2) الأزهري، 2/ 315.

سادساً: وفي حقيقة الممنوع من الصرف خلاف أيضاً، فقيل إنه عبارة عن الجرّ والتنوين وإلى هذا ذهب الكوفيون اتباعاً للكسائي - رحمه الله - وجمهور النحاة يرون أنّه التنوين فقط[1].

سابعاً: وحقيقة ما لا ينصرف أنّه لا يجر بالكسرة، ولا ينون (تنوين صرف) احترازاً من تنوين العوض نحو: جوارٍ وعواشٍ، وتنوين المقابلة كـ (مسلماتٍ) علماً لامرأة، ومن الجدير بالذكر هنا أنّ النحويين قد اختلفوا في الصرف فمذهب المحققين أنّه التنوين وحده، وقيل: الجرّ مع التنوين، والأولى أولى لأنّه مطابق لاشتقاق اسم الصرف، لأنّ الاسم الذي لا ينصرف يدخله الجرّ مع الألف واللام، والإضافة مع وجود العلة المانعة من الصرف، وكذلك فإنّ الشارع إذا اضطر إلى التنوين في الجرّ نوّن، ولو كان الجرّ مع الصرف فتح ونون، لأنّ ضرورته لا تدعو إلى الكسر. وقد احتد آخرون من وجهين:

أحدهما: أنّ الصرف من التصريف ومن التقليب والجرّ زيادة تغيير في الصرف مكان من الصرف.

وثانيهما: أنّ التنوين منع من هذا لاسم لشبهه الفعل لكون التنوين من خصائص الأسماء، والجرّ بهذه الصفة يكون من جملة الصرف.

وقد أجيب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أنّ ما ذكر لو صح لم يكن التنوين من الصرف، لأنّه ليس من وجوه تقليب الكلمة بل هو تابع لـمّا هو تقليب.

والثاني: أنّ الرفع والنصب تقليب وليس من الصرف[2].

ثامناً: يبتدئ سيبويه بذكر الصفة على وزن (أفعل) مؤنثة (أفعال نحو: أصفر صفراء، وأحمر حمراء، مبيناً أنها لا تنصرف في معرفة ولا نكرة، لأنها على رأيه قد أشبهت الأفعال من نحو: أذهبُ، وأعلمُ.

---

(1) ينظر: الموصلي: شرح ألفية ابن معطي، 1/ 431.

(2) الوراق: علل النحو، ص 615-616.

وحجّة سيبويه في منع هذه الأسماء من الصرف أنّ (أفعل) قبل أنْ سمي به اسم، وإنْ كان صفة، وقد كان في حال التنكير غير منصرف، فإذا سميت به فحكم الصفة لم يرتفع عنه، وتصير التسمية به كالعارية، فإذا نُكّر عاد إلى موضع قد كان لا ينصرف فيه، والدليل على صحة ذلك إجماع النحويين على قولهم: مررتُ بنسوةٍ أربعٍ، فيصرفون أربعاً، لأنّه اسم استعمل وصفاً، ولو راعوا فيه حكم الوصف لم ينصرف في هذه الحال، لأنّه على وزن الفعل، وهو صفة، فلم تقو حكم الاسم بأن استعملوه صفة، وكذلك أنّه وإنْ استعمل اسماً فحكم الصفة باق فلذلك انصرف)[1].

وقد أجاز الأخفش الصرف في النكرة في نحو: أصفر، وأحمر، لأنّه على وزن الفعل وهو صفة، فإذا سمي به زال عنه حكم الصفة فامتنع من الصرف لأنّه معرفة، ولأنّه على وزن الفعل، فإذا نكّرته بقيت علة واحدة وهي وزن الفعل، فلذلك انصرف، ورأي سيبويه أوجه لـمّا بيناه.

إنّ اتباع الصفة للموصوف واستقرارها معنى فيه هي التي قرّبت الصفة من شبه الفعل، زيادة على أنّ بينه (أفعل) بنية فعلية كما مرَّ ذكرهُ، ولذلك يقول سيبويه: (إنّ الصفات أقربُ إلى الأفعال).

ولـمّا كانت أقرب باعتبارات متعددة منعت من الصرف لكون صرفها يعني إمكانية تنوينها، والتنوين مستثقل في الأفعال وما هو أقرب إلى الأفعال من الصفات التي على وزن الفعل.

تاسعاً: ولاقتراب ما كان من الصفات على وزن (أفعل) من الأفعال منع سيبويه صرف هذه الصفات نكرة أو معرفة، ومنع أيضاً صرف هذه الصفات إذا صغّرت (حقّرت) لأنّها ستبقى مع تصغيرها أشبه بالفعل، لأنّ الفعل قد يصغّر في بعض تراكيب التعجّب، فيقال:

ما أُميلحَ زيداً، تصغيراً لـ (أملح).

لمشابهة (أُميلحُ) و(أملحُ) الفعل كما يشبه (أحمرُ) و(أصفرُ): أعلمُ وأذهبُ.

---

(1) ينظر: العكبري: اللباب، ص 21-22، وابن يعيش، 1/ 58.

ما أشبه الفعل بزيادة أوله

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب أفعل إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد فما كان من الأسماء أفعل، فنحوُ: أفكلٍ، وازملٍ، وأيدعٍ، وأربعٍ، لا تنصرف في المعرفة، لأنَّ المعارف أثقلُ، وانصرفت في النكرة لبُعدها من الأفعال، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل، لثقل المعرفة عندهم) [1].

أقول:

أولاً: رأي سيبويه أنّ (أفعل) إذا كان صفة كـ (أصفر وأحمر) وسمّينا بها علماً لا تصرف، والصرف في النكرة عند الأخفش.

وحجة سيبويه أنّ (أفعل) قبل أنْ يُسمي به علم كان في حال التنكير غير منصرف، فإذا أطلقناه علماً فحكم الصفة لم يسقط عنه، وإذا نكر عاد إلى موضع قد كان لا ينصرف فيه.

ثانياً: ومن الأسماء التي يذكرها سيبويه ممّا هي على (أفعل) هنا هي:

أفكل: والأفكل: الرعدة، يقال: أخذه أفكلُ، ارتعد من برد أو خوف، وأيدع وهو دم الأخوين عصارة صمغية بحمرة الدم تؤخذ من شجرة تُسمى (دم الأخوين)، و(أزمل) صوت مختلط.

فهذه الأسماء عند سيبويه لا تنصرف إذا أطلقناها أعلاماً للتعريف ووزن الفعل[2]، والهمزة في هذه الأسماء زائدة، ولا يصرف الاسم الذي في أوله همزة وبعدها ثلاثة أحرف أصلية، والدليل على زيادتها كثرة دخولها في بنات الثلاثة كما سيذكر ذلك سيبويه لاحقاً.

أمّا إذا نكّرت فقد زال عنها إحدى العلتين، ولذلك تنصرف في النكرة، ولتأثير وزن الفعل مع الوصف شروط خاصة منها:

---

(1) سيبويه: 3/ 194.

(2) ينظر: الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص 9-10.

أنْ يكون الاسم وصفاً في الأصل فهناك اختلاف ما بين (أدهم) للقيد، وأرقم للحية، وأبطم لكلّ مكان متّسع، وما مثل به سيبويه هنا أعني: أفكلُ، وأزمل، وأيدع، فهذه الأسماء تصرف إذا نكُرت كما تصرف (أربع) في نحوُ: مررت بنسوة أربع، وإنْ كان فيه الوصف على وزن الفعل، لأنّه اسم للعدد في الأصل، والوصف به عارضٌ، وكذلك (أجدلُ) للصقر، و(أخيل) لطائر، و(أفعى) للحية، فالأجود صرفها لأنّها ليست صفات في الأصل، ومن النحاة من ترك صرفها، وتأول في (أجدل) معنى القوة، وفي (أخيل) معنى التلون، وفي (أفعى) معنى الخبث.

ومنها: أنْ لا يقبل التاء في بعضها كـ (أرمل)، لأنّ الفعل لا يقبل التاء المتحركة، فإذا دخلت على الاسم خرج بقبولها إياها عن شبه الفعل فصُرف.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأما ما أشبه الأفعال سوى أفعل فمثل اليرمع واليعمل، وهو جماعُ اليعملة، ومثلُ أكلبٍ، وذلك أنّ يرمعاً مثل: يذهَبُ وأكلبٌ مثل: أدخلُ، ألا ترى أنّ العرب لم تصرف أعصرَ، ولغةُ بعض العرب يعصر، لا يصرفونه أيضاً، وتصرف لك في النكرة، لأنّه ليس بصفة، واعلم أنّ هذه الياء والألف لا تقع واحدةً منهما في أول اسم على أربعة أحرف إلاّ وهما زائدتان، ألا ترى أنّه ليس اسمٌ مثلُ أفكلٍ، يصرف وإنْ لم يكن له فعلٌ يتصرف، ومما يدلُّك أنها زائدة كثرةُ دخولها عفي بنات الثلاثة ، وكذلك الياء أيضاً: وإنْ لم تقل هذا دخل عليك أنّ تصرف أفكل، وإنْ تجعل الشيء إذا جاء بمنزلة الرجازة و الربابة لأنّه ليس له فعلٌ، بمنزلة القمطرة والهدملة، فهذه الياء والألف تكثر زيادتها في بنات الثلاثة هما زائدتان حتّى يجيء أمر بيّن نحو: أولق، فإنْ أولقاً إنّما الزيادة فيه واو، يدلُّك على ذلك: قد ألق الرجل فهو مالوق، ولو لم يتبين أمرُ أولق لكان عندنا أفعل من هذا الضرب أكثر من فوعل، ولو جاء في الكلام شيء نحو: أككلٍ وأيققٍ فسميت به رجلاً صرفته، لأنّه لو كان أفعل لم يكن الحرفُ الأول إلاّ ساكناً مدغماً.

وأما أولُ فهو أفعلُ، يدلُّك على ذلك قولهم: هـو أولُ منـه، ومـررتُ بـأول منـك، والأولى. وإذا سميت الرجل بالبُيب فهو غير مصروف، والمعنى عليه، لأنه من اللّـبّ، وهـو أفعلُ، ولو لم يكن المعنى هذا لكان فعلُلُ، والعرب تقول: قد علمتْ ذاك بناتُ ألبُبه، يعنـون لبّه) [1].

أقول:

أولاً: رأى سيبويه أنّ الوزن الذي به الفعل أولى لكونه غالباً فيه يمنع من الصرف وهو على نوعين:

الأول ما كان على (أفعل) بزيادة الهمزة في أوله للدلالة على معنى فعلي لا اسمي كـ (افكل، وأكلب، وأزمل، وأيدع)، التي يوازي كلّ منها الفعل.

ثانياً: ويتحدّث هنا في وزن الفعل به أولى أيضاً لكونه مبدوءاً بزيادة تدل على معنى في الفعل لا في الاسم، وهو نحو: (اليرمع) وهو حجارة لينة رقاق بيض تلمـع، و(اليعمـل) مـن العمل، وهو جماع اليعملة، واليعملة من الإبل النجيبة المطبوعة على العمل، وهذه الياء زائدة شأنها شأن الهمزة في نحو (أفكل) كما تزاد في أول المضارع من نحو: يذهبُ، وبما أنّهـا أسمـاء لا صفات فيجوز عند سيبويه صرفها في النكرة.

وقد أكّد سيبويه زيادة الهمزة، والياء في مثل هذه الأسماء في الألفاظ ثلاثيـة الأحـرف تسبقها الهمزة أو الياء كـ (أحمر، واشهب).

ثالثاً: أمّا نحو (أجدل) للصقر، و(أخيـل) لطـائر ذي خـيلان جمـع خـال وهـي الـنقط المخالفة لبقية البدن، وسمي أخيل لأنّه يتخيل في لونه الخضرة من غـير خلوصـها، و(أفعـى) للحية، وهو مشتق من (يافع) فاصله (أيفع)، أو من فوعة السم، وهي حرارته، فهذه الألفاظ أسماء في الأصل، وفي الحـال ولـذلك صُـرفت علـى أكثـر الآراء[2]، ولـذلك قـال سـيبويه: (فالأجود صرفها لأنّها ليست صفات في الأصل).

---

(1) سيبويه: 3/ 194-195.

(2) ينظر: أبو حيان: الارتشاف، 1/ 430.

وقد أشار سيبويه إلى أنّ بعض النحاة يمنع صرفها، للمح معنى الصفة فيها، وهي (القوة) في (أجدل) و(التلون) في (أخيل)، و(الإيذاء) في (أفعى)، أو الخبث على قول سيبويه.

ومن النحاة من يفصّل في هذا فيرى (أنّ المنع في (أفعى) أبعد منه في (أخيل) و(أجدل)، لأنهما من (المخبول) وهو كثير الخيلان، ومن الجدل، وهو الشدة، وأما (أفعى) فلا مادة لها في الاشتقاق، لكنّ ذكرها يقارن تصور إيذائها فأشبهت المشتق)[1].

رابعاً: أمّا (أول) فهو عند سيبويه (أفعل) وهذا يكون إلاّ في الفعل، لقولك: هذا أفضلُ من ذاك، وأنبلُ، وأقلّ، وكلّ هذا بمنزلة (أقدم من ذاك). زد على ذلك أنّ الأولى والأول بمنزلة: الفضلى والأفضل، وهو أقرب للفعلية منه إلى الاسمية لـمّا فيه من معنى التفضيل.

خامساً: إذا سميت رجلاً بـ (ألبُب) وهو من (اللُبُّ، فلا يجوز صرفه وهو بهذا المعنى، فإذا أريد به غير هذا المعنى جاء على (فعْلُلُ)، والهمزة في (ألبب) زائدة، وترك إدغام لامي (فعلُلُ) شاذ، ويرى الأخفش صرفه حال كونه علماً لأنّه يباين الفعل بالفك، وسيبويه يمنعه من الصرف للموازنة بينه وبين أكتبُ لأنّ الفكّ رجوع إلى أصل متروك، فهو كتصحيح (استحوذ)، وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل إجماعاً، ولأنّ الفك قد يدخل الفعل لزوماً كـ: أشدد به في التعجب، وجوازاً كـ: أردد، ولم يردد، وشذوذاً كـ: ضبيب البلد، وألل السقاءُ، تغيرت رائحته[2].

واللُبُّ: العقل، وجمعه على ألببِ قليل، والأكثر أنْ يجمع على ألباب، ويقال: بناتُ ألببِ، وهي عروق في القلب، يكون منها الرّقة، قال الراجز[3]:

قد علمت ذاك بناتُ ألبُبه

---

(1) الأزهري: شرح التصريح، 2/ 324-325.

(2) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 3/ 337.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 204، وابن جني: المنصف، 1/ 200، 3/ 134، والبغدادي، 7/ 345-346.

والشاهد فيه قوله: (ألبه)، حيث جاء جمع (لبّ) على ألبب، وهو جمع شاذ لا يدلّ على أصالة الهمزة أيْ أنّها زائدة.

والمعنى: لقد علمت بما حصل عروق القلب، أو بنات أعقل هذا الحيّ.

ما أشبه الفعل من غير زيادة في أوله

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومـمّا يُترك صرفهُ لأنّه يُشبه الفعلَ، ولا يُجعل الحرفُ الأول منه زائداً إلاّ بثبتٍ نحو تنضُب، فإنّما التاءُ زائدة لأنّه ليس في الكلام شيءُ على أربعة أحرف ليس أولـه زائـدة يكون على هذا البناء؛ لأنّه ليس في الكلام فعللُ، ومن ذلك أيضاً: ترتُب وتُرتُب، وقد يقال أيضاً: تُرتُب فلا يُصرف، ومن قال تُرتُبٌ صرف، لأنّه وإنْ كان أولهُ زائداً فقد خرج من شبه الأفعال، وكذلك التُدرأ، إنّما هو درأتُ وكذلك التّتفـل، ويـدلُّك علـى ذلـك قـول بعض العرب: التُّتفُلُ، وأنه ليس في الكلام كجعفرُ، وكذلك رجـلٌ يسمى: تألـبَ، ولأنّـه تفعـلُ، ويدلُّك على ذلك أنّه يقال للحمار ألبَ يألبَ، يفعل، وهو طرده طريدته، وإنّما قيل له تألبٌ من ذلك، وأما ما جاء نحو: نهشل وتولب، فهو عندنا من نفس الحرف، مصروفٌ حتّى يجيء أمرٌ يبيّنه، وكذلك فعلت به العرب؟ لأنّ بحال التاء والنون في الزيادة ليست كحـال الألـف والياء، لأنهما لم تكثرا في الكلام زائدتين ككثرتهما، فـإنْ لم تقـل ذلـك دخـل عليـك أنْ لا تصرف نهشلا ونهسراً، وهو قول العرب، والخليل، ويونس) [1].

أقول:

أولاً: يمنع من الصرف الاسم الذي أوله تاء ليست زائـدة فأشـبه المـضارع صـورةً، وخرج عن أبنية الأسماء، وذلك نحو: تنضُب، وليس في الكلام (فعلُـل)، والتنـضب: نبـات معمر، ويقال: كأنّه جرباء تنضبه داهيةٌ.

ومن ذلك (تُرتُب) وهو الصخر أو البنات المتجذر، أو الشيء الثابت وكذا (التُـدْرأ) من درأتُ.

---

(1) سيبويه: 3/ 196-197.

وكذلك (التُّتفل) بفتح الفاء وضمها، وكذا (نـرجس) فـالنون زائـدة، لأنهمـا علـى مثال لا تكون الأسماء عليه، فليس في الأسماء مثل: جعفرُ، ولا جعفر بضم الفاء أو كسرها وعلى هذا تكون (تنفل) كـ (تأكلُ)، وإذا سمّيت به رجلاً لم تصرفه، أمّا (تُنفُـل) بـضم التـاء والفاء فإنّه مصروف إذا سمّينا به، وذلك لأنّ صيغته هذه لا توجد في صيغ الأفعـال، فلـيس هناك فعل على صيغة (تُفعُل) بضم أوله وضم عينه، وبذلك ابتعد (تُنفُل) بهذه الصيغة عـن دائرة الأفعال فصرف.

فـ(تألب) على (تفعل) هو الشجر، وولد الحمار، وهو من: ألب يألبُ (يفعل) حين يطارد طرديته، وقيل (تـألبُ) اسم فاعل منه. أمّا: (نهشل) و(نهسر الذئب) فالنون أصلية إذا يقال: نهشلت المرأة، ونهشل الرجل، إذا أسنّا، وهو بمنزلة (دحـرج) في كونـه غـير مزيـد بـل رباعي مجرد.

ما كان من الأسماء على إفعلْ وأفعُلْ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإذا سميت رجلاً بإثمدٍ لم تصرفه، لأنه يشبه إضرب، وإذا سميت رجلاً بإصبع لم تصرفه، لأنه يشبه إصنع، وإنْ سميته بأبلم لم تصرفه، لأنه يشبه أقتل، ولا تحتاج في هذا إلى ما احتجت إليه في ترتب وأشباهها لأنها ألفٌ، وهذا قول الخليل ويونس، وإنّما صـارت هـذه الأسماءُ بهذه المنزلة لأنهم كأنهم ليس أصل الأسماء عندهم على أنْ تكون في أولها الزوائد وتكون على هذا البناء، إلاّ ترى أنّ تفعل ويفعل في الأسماء قليل، وكان هذا البناء إنّما هو في الأصل للفعل، فلمّا صار في موضع قد يستثقل فيه التنوين استثقلوا فيه ما استثقلوا فيمـا هو أولى بهذا البناء منه، والموضع الذي يستثقل فيه التنوين المعرفة، إلاّ أنّ أكثر ما لا ينصرف في المعرفة قد ينصرف في النكـرة، وإنّمـا صـارت أفعـل في الـصفات أكثـر لمـضارعة الـصفة الفعل)[1].

---

(1) سيبويه: 3/ 197.

أقول:

أولاً: من المعروف أنّك إذا سمّيت رجلاً بشيء من الفعل ليس في أوله زيادة، وله صيغة اسمية فيمكن صرفه في المعرفة والنكرة.

فإذا سمّيت بـ (علم) أو (كرم) فهما على مثال: (فخذ) و(عضد) أو غيرهما ممّا يصرف من الأسماء في النكرة أو المعرفة.

ثانياً: وإذا سمّيت رجلاً بـ (إثمد) وهو (الكحل) عنصر معدني بلوري الشكل قصديري اللون، صُلب هشّ يوجد في حالة نقية وغالباً متخذاً مع غيره من العناصر[1].

فلا يجوز صرفه، لأنّه يشبه (إصنعْ) وهي صيغة فعلية، وكذا إذا سمّيت رجلاً بـ (إبلمْ) وهو الغليظ الشفتين، لا تصرفه أيضاً، لأنّه يشبه صيغة الفعل (أقتلْ)، لست بحاجة إلى النظر فلي وجود زيادة في اللفظ المعين، أو لا، لأنّ الاسم إذا كان على صيغة الفعل يكون أقرب إليه ولهذا لا يصرف، أمّا الزيادة في الأسماء فهي (لا تمنع الصرف في هذه الأسماء إلاّ ما كان منها على وزن الأفعال)[2].

والأسماء على (الفعل) وإنْ كانت صفاتٍ فهي أقرب إلى الفعل ولذلك لا تصرف كما مرَّ فيه القول.

ما كان من الأسماء على يفعل

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإذا سميت رجلاً بفعل في أوله زائدة لم تصرفه، نحو: يزيد ويشكر وتغلب ويعمر، وهذا النحو أحرى أنْ لا تصرفه، وإنّما أقصى أمره أنْ يكون كتنضبٍ ويرمعٍ، وجميعُ ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة، فإن قلت: فما بالك تصرف يزيد في النكرة، وإنّما منعك من صرف أحمر في النكرة وهو اسم أنّه ضارع الفعل؟ فأحمر إذا كان صفةً بمنزلة الفعل قبل أنْ يكون اسماً فإذا كان اسماً ثمّ جعلته نكرة فإنّما صيّرته إلى حاله إذ كان صفة وأما

(1) المعجم الوسيط، 1/ 100.

(2) المبرد: المقتضب، 2/ 262.

يزيدُ فانك لـمَّا جعلته اسماً في حالٍ يستثقل فيها التنوين استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أنْ يكون اسماً، فلمَّا صيَّرته نكرةً لم يرجع إلى حاله قبل أنْ يكون اسماً وأحمرُ لم يزل اسماً، وإذا سميت رجلاً بإضرب أو اقتل، أو اذهب لم تصرفه وقطعت الألفات حتى يصير بمنزلة الأسماء، لأنك قد غيَّرتها عن تلك الحال، ألا ترى أنك ترفعها وتنصبه وتقطع الألف؛ لأنَّ الأسماء لا تكون بألف الوصل، ولا يحتج باسمٍ ولا ابن، لقلّة هذا مع كثرة الأسماء، وليس لك أنْ تغيّر البناء في مثل ضُرِب وضورِبَ وتقول: إنّ مثل هذا ليس في الأسماء؛ لأنك قد تسمّي بما فليس في الأسماء، إلاَّ أنك استثقلت فيها التنوين كما استثقلته في الأسماء التي شبهتها بها نحو: إثمدٍ وإصبعٍ وأبلُمٍ، فإنَّما أضعفُ أمرها أنْ تصير إلى هذا)[1].

أقول:

أولاً: هذا هو القسم الثاني من قسمي وزن الفعل أيَّ الوزن الذي يكثر في الأفعال وتشركه فيه الأسماء، وهو نوعان:

ما هو على زنة المضارع.

وما هو على زنة الأمر.

أمّا الأول فيؤثر مع العلمية والصفة، أمّا العلمية فنحو: يزيد، ويشكر، وتغلب، ويعمر، فهذه الأسماء وغيرها مـمَّا جاء على زنة الفعل لا تنصرف لعلتين:

أولهما العلمية، وثانيهما وزن الفعل الغالب.

وقيل إنّ هذه الأسماء منقولة من الفعل، فـ (يشكر وتغلب) مثلاً مضارعين نقلاً وسمي بهما مجردين عن الضمير، و(أحمد) إمّا أنْ يكون ماضياً في الأصل من أحمدتُ الشيء: إذا وجدته محمودا، أو يكون مضارع: حمدتُ وقيل: أحمدُ منقول من أفعل التفضيل.

أمّا الوصف فنحو: أحمر، وأفضل.

ثانيا: ويرى سيبويه أنّ (يشكر، وتغلب، ويعمر) وغيرها من الأسماء الأخرى، أنْ لا تصرف، ويجوز معاملتها معاملة: تنضب، ويرفع، أيْ أنّ (يشكر) وغيره إذا سُمّي به منع

---

(1) سيبويه: 3/ 198-199.

من الصرف للعلمية، ووزن الفعل، فإذا نُكِّر انصرف لأنّه في هذه الحال يكون على وزن الفعل فقط، وهذه العلة وحدها غير كافية لمنعه من الصرف.

فإذا سأل سائل عن سبب صرف (يزيد أو تغلب أو يشكر، أو يعمر) في النكرة، وعدم صرف الصفة على وزن الفعل من نحو (أحمر) في النكرة أيضاً، فالجواب أنّ (يزيد) ونحوه من الأسماء لم يكن له قبل إطلاقه اسماً على علم حال لا ينصرف فيها ويمكن ردّه إليها، فيحين أنّ (أحمر) ونحوه من الصفات بمنزلة الفعل قبل أنْ تكون اسماً أو صفة لاسم، وإذا كان اسماً ثمّ نكّرناه صيّرناه إلى حاله إذا كان صفة، وليس الحال مع (يزيد) وجوه كذلك، لأنّ يزيد عندنا يُجعل اسماً يستثقل تنوينه، ولـمّا نصيره نكره لن يعود إلى حاله قبل إطلاقه علماً، في حين أنّ أحمر ثابت على اسميته قبل التنكير وبعده، وفي جعله صفة أو إطلاقه علماً.

ثالثاً: ولـمّا كان (أفعل) وهو اسم كـ (أكلب، وأحمد، وإصبع) وغير ذلك ممّا أوله زيادة من زيادة الأفعال يمنع من الصرف لكونه يكون على صيغة الفعل فمن الأولى أنْ يمنع من الصرف ما كان على هذه الصيغة وهو فعل لا اسم كما هو شأن (إضرِب واقتُل واذهب).

وكذلك كلّ فعل فيه ألف وصل سمي به رجلاً تقطع فيه الألف فيقال في (إجلس) مثلاً: مررتُ بإجلس، وقام إجلسُ، ورأيت إجلسَ فيصير هذا الفعل المسمّى به كالأسماء ويكتسب صفتين مانعتين من الصرف هما: العلمية، ووزن الفعل.

وبذلك تعامل معاملة الأسماء الممنوحة من الصرف، فترفع وتنصب من غير تنوين، وتجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة، وتقطع الألف فيها كما هو شأن الأسماء ممّا كان في أولها ألفات كـ (أحمد)، وقطع الألف لا يغيّر اللفظ المعين تغييراً يخرجه عن مفهوم التسمية.

أمّا (ضُرِب، وضورب) (ودُحرج، وبُوطِرَ) وغير ذلك، ممّا لم يسمّ فاعله فلا يصرف أيضاً لأنّه على مثال ليس في الأسماء مثلُهُ.

وكذلك (قطّع) و(كسّر) لأنّ الأسماء لا تكون على هذا المثال، أعني: (فَعّل).

حكم امرئ من الصرف

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وليس شيء من هذ الحروف بمنزلة امرئٍ، لأنّ ألف امرئ كأنك أدخلتها حين أسكنت الميم على مرءٌ ومرأ ومرء، فلمّا ادخلت الألف على هذا الاسم حين أسكنت الميم تركت الألف وصلا، كما تركت ألف ابن، وكما تركت ألف إضرب في الأمر، فإذا سميت بامرئ رجلاً تركته على حاله، لأنك نقلته من اسم إلى اسم، وصرفته لأنه لا يشبه لفظُه لفظ الفعل، الا ترى أنك تقول: امرؤٌ وامرئٍ وامرأ، وليس من الفعل هكذا، وإذا جعلت إضرب أو اقتل اسماً لم يكن له بُدّ من انْ تجعله كالأسماء، لأنك نقلت فعلاً إلى اسم، ولو سميته انطلاقاً لم تقطع الألف، لأنك نقلت اسماً إلى اسم، واعلم انّ كلّ اسم كانت في أوله زائدة، ولم يكن على مثال الفعل فإنه مصروف، وذلك نحو: أصليت وأسلوب وينبوت، وتعضوض، وكذلك هذا المثال إذا اشتققته من الفعل، نحو يضروب وإضريب وتضريب، لأنّ ذا ليس بفعل وليس باسم على مثال الفعل، وليس بمنزلة عمر، الا ترى أنك تصرف يربوعاً فلو كان يضروبٌ بمنزلة يضربُ لم تصرفه) [1].

أقول:

أولاً: بعد أنّ ذكر سيبويه أنّ الأسماء التي جاءت على أوزان الفعل بها أولى كـ (إثمد، وإصبع، وأبلمُ وهو سعفُ المقل وغيرها ممّا يكون موازناً في بيته للفعل كالأمر من (ضرب) فإنّه موازن (إثمد)، والأمر من (ذهب) لموازنته (إصبع)، والأمر من (كتب) لموازنته (أبلمُ) وهناك أسماء جاءت على أوزان الفعل بها أولى لكونها مبدوءة بزيادة تدلّ على معنى في الفعل لا في الاسم كـ (أفكل، وأكلب) الموازنين لـ (أذهبُ، وأكتبُ)، أقول بعد أنْ ذكر سيبويه ذلك جاء في هذا النص ليؤكد أنّه ليس كلّ ما جاء من الأسماء على هذه الصور تجري عليه ما يجري على الفعل من عدم صرفه، بل لابدّ من النظر ألف الوصل في الاسم المعين إنْ كانت ممّا يتغير أو أنّها لازمة حالة واحدة على أصله غير مخالف لطريقة الفعل

---

[1] سيبويه: 3/ 199-200.

كما في (امرؤ) علماً، فهذا الاسم نظير (أكتب) في حالة الرفع، وهو نظير (اذهب) في حالة النصب، ونظير (اضرب) في حال الجرّ، تقول:

هذا امرؤٌ، ورأيتُ امرأ، ومررت بامرئ، فلم يلزم وزناً واحداً في الرفع والنصب والجرّ، وبهذا يفارق الفعل بكون حركة عينه (ما قبل آخره) تتبع حركة لامه (آخره) والفعل لا اتباع فيه، وهذا وجه الاختلاف بين (امرئ) ونحوه ممّا جاء على (أفعل). ويتحدّد هذا الاختلاف بخروج (امرئ) عن شبه الفعل، وعدم جواز منعه من أنّ يكون اسماً ممنوعاً من الصرف لكون ألفه تقطع على النحو الذي ذكرناه، بخلاف ما جاء موازناً له من الأسماء، ولذلك يقول سيبويه أنّك (إذا سمّيت بامرئٍ رجلاً تركتُهُ على حاله، لأنّك نقلته من اسم إلى اسم، وصرفته لأنّه لا يشبه لفظُهُ لفظ الفعل).

ثانياً: ويرى سيبويه أنّ كلّ اسم كانت في أوله زيادة ولم يكن على صيغة فعلية على لنحو الذي بيّناه فيما مضى يُصرف كما هو في نحو: إصليتٍ وهو الماضي من الأمور، والجمع: أصاليت.

وأسلوبٍ، وهو الصف من النخيل ونحوه: والطريق.

ويَنبوتٍ: وهو شجر الخشخاش، أو شجرة شائكة لها أغصان، وورق وثمرتها جرو، أيّ مدوّر. و: تعضوض وهو لا يمنع من الصرف وإنْ كانت في أوله زيادة كزيادة الفعل وأعني بها التاء.

فهذه الأسماء لا تمنع من الرف وإنْ كانت أوائلها زوائد، لأنّ أوزانها لا تاجري مجرى أوزان الأفعال، وليس من أوزانها ما به الفعل اولى، ثمّ انّ الزيادة في أوائلها لا تدلّ على معنى في الفعل.

ثالثاً: ولا يمنع من الصرف اللفظ المشتق من الفعل من نحو: يضروبٍ، وإضريبٍ، وتضريب، وكلها من (ضَرَبَ) لأنّ هذه الألفاظ ليست على أوزان الفعل وهي ليست بأفعال، وكذلك هي ليست بأسماء جاءت على وزن من أوزان الفعل، ثمّ أنّها ليست بمنزلة (عمرٍ) العلم المعدول (عامر) في كونهم أعني العرب قد قصدوا أولاً التسمية بـ (عامر) ثمّ

عدلوا إلى (عمر). وعمر ممنوع من الصرف للعلمية والعدل (ولو لم يحكم بالعدل فيه للزم إمّا منع الصرف لعلّة واحدة، أو الحكم بصرف ما ورد غير مصروف وكلاهما محال) [(1)].

رابعاً: ويشير سيبويه إلى صرف نحو (يربوع)، وهو بمنزلة (يضروب) لأنّ يضروباً لا يجري مجرى (يضربُ) وإنْ كان مشتقاً من مادته أعني (ضرب)، ويربوع بوصفه اسماً منصرفاً، الياء في أوله زائدة، ولكنّه لا يجري مجرى أوزان الفعل، وهذه الياء الزائدة لا تدل على معنى الفعل كما هي في نحو: يكتب، ويحصد.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنْ سمّيت رجلاً هراق لم تصرفه، لأنّ هذه الهاء بمنزلة الألف زائدة، وكذلك هرق بمنزلة أقِمْ، وإذا سمّيت رجلاً يتفاعلٍ نحو تضارُبٍ، ثمّ حقّرته فقلت تُضيرب لم تصرفه، لأنّه يصير بمنزلة تغلب، ويخرج إلى ما لا ينصرف، كما تخرج هند في التحقير إذا قلت: هُنيدةُ إلى ما لا ينصرف البتة في جميع اللغات، وكذلك أجادلُ اسم رجل إذا حقّرته، لأنّه يصير أجيدل مثل أُميلح، وإنْ سمّيت رجلاً يهرق قلت: هذا هريق قد جاء، لا تصرف) [(2)].

أقول:

للأسماء الواردة في نص سيبويه من حيث الصرف وعدمه الأحكام الآتية:

1- هَرَاقُ: إذا سمّينا به لأنّ الهاء مع أوله بدل من الألف في أراق والذي هو بمنزلة أقام.

2- وكذا: هرق بمنزلة: أقِمْ.

3- تُضيربُ: وهو مصغّر: تضارب لا ينصرف لأنّه يصير بمنزلة (تغلب) وتغلب هذا لا ينصرف لوزن الفعل ومن المعلوم أنّ كلّ اسم إذا صُغّر لم ينصرف.

4- هُنيدة: لا ينصرف مطلقاً لأنّه تصغير (هند).

5- أجَيْدلُ: لا ينصرف لأنّه مُصغّر: أجادلُ، ويكون بعد تصغيره بمنزلة (أُميلح) وهو لا ينصرف، لأنّ الملفظ الذي أوله حرف زائد سواء كان فعلاً أم اسماً مُصغّر وسمّينا به

---

(1) الموصلي: شرح كافية ابن الحاجب، ص 121.

(2) سيبويه: 3/ 200.

علماً لا ينصرف لأنَّ التصغير لا يغير الصرف فيه، و(أجادلُ) اسم رجل لا ينصرف، لأنه جمع لا نظير له في الآحاد، وإذا صغّر على (أجيدل) صار على صورة الفعل المصغّر المسمى به، وهو لا ينصرف أيضاً.

أفعلُ بين الوصفية والاسمية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما كان على أفعل صفة في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام. وذلك: أجدلٌ، وأخيلٌ، أفعى، فأجودُ ذلك أنْ يكون هذا النحو اسماً، وقد جعلته بعضهم صفة؛ وذلك لأنَّ الجدل شدة الخلق، فلصار أجدلٌ، عندهم بمنزلة شديد. وأما أخيلٌ فجعلوه أفعل من الخيلان للونه، وهو طائر أخضرُ، وعلى جناحه لُمعة سوداء مخالفة للونه، وعلى هذا المثال جاء أفعىً كأنّه صار عندهم صفة وإنْ لم يكن له فعلٌ ولا مصدر، وأما أدهمُ إذا عنيت القيد، والأسودُ إذا عنيت به الحية، والأرقمُ إذا عنيت الحية، فانك لا تصرف في معرف ولا نكرة؛ لم تختلف في ذلك العربُ. فإنْ قال قائل: أصرفُ هذا لأني أقول: أداهمُ وأراقمُ، فأنت تقول: الأبطحُ والأباطحُ، وأجارعُ وأبارقُ، وإنّما الأبرق صفة، وإنّما قيل: أبرقُ لأنَّ فيه حمرةً وبياضاً وسواداً، كما قالوا: تيسٌ أبرقُ، حين كان فيه سواد وبياض، وكذلك الأبطح إنّما هو المكان المنبطح من الوادي، وكذلك الأجرع إنّما هو المكان المستوى من الرمل المتمكّن، ويقال: مكانٌ جرعٌ، ولكنَّ الصفة ربّما كثرت في كلامهم واستُعملت وأوقعت مواضع الأسماء حتّى يستغنوا بها عن الأسماء، كما يقولون: الأبغثُ فهو صفة جُعل اسماً، وإنّما هو لونٌ، وممّا يقوي أنّه صفة قولهم: بطحاءُ، وجرعاءُ، فجاء مؤنثهُ كمؤنث أحمر) [1].

أقول:

يتناول سيبويه جملة من الألفاظ التي جاءت على صيغة (أفعل) وهو من أوزان الفعل، وقد اختلفوا في هذه الألفاظ ما بين قائل إنها صفات، وقائل إنها أسماء، وقد ترتبت على ذلك أحكام معينة لمنع صرف هذا اللفظ أو ذاك وعلة ذلك وعلى النحو البين في المخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 201-202.

اللفظ	معناه	وصفه وحكمه من حيث الصرف أو عدمه
أخيلُ	طائر ذو خيلان وهو النقط المخالفة لبقية البدن	أصل هذا اللفظ الوصفية، ثمّ طرأت عليه الاسمية، ولذلك منع من الصرف ولذلك فسّره سيبويه بأنه: (طائر أخضرُ وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه).
أفعى	اسم للحية	هو اسم في الأصل وفي الحال، ولهذا يصرف في أكثر لهجات العرب، وبعضهم يمنعه من الصرف لـمَّا فيه من معنى الصفة وهي الإيذاء وسيبويه يرى أنّه ليس له فعلٌ، ولا مصدر. وقيل إنه مشتق من (يافع) وأصله (أيفع)، وفوعة السم حرارته، فأصلها: أفروع، وقيل إنه مأخوذ من الأعفوان، وأرض مفعّاة، أيْ: كثيرة الافاعي.
أدْهَمُ	اسم للقيد	هو اسم في الأصل، ولكنّه موضوع للوصف ولذلك مُنع من الصرف، ولم يلتفت إلى ما طرأ له من الاسمية، (وربّما اعتدّ بعضهم باسميتها الطارئة فصرفها، بل منهم من يصرفه وغيره دائماً)[1].
أسودُ	الحية السوداء	يقال فيه ما يقال في أدهم.
الأرقمُ	الحية التي فيها نقاط سود وبيض كالرُّقم	يقال فيه ما يقال في أدهم، فهذه كلّها أسماء وضعت صفاتٍ، ولا تصرف في معرفة ولا نكرة باتفاق العرب، بل أنّه قد نُسب لسيبويه أنّ جميع العرب تمنع صرف ست: أدهم للقيد، وأسود سالخ، وأرقم لنوع من الحيات، وأجرع، وأبطح، وأبرق)[2].
أبطحُ أبرقُ أجرعُ	المكان المنبطح من الوادي	هذه أسماء أيضاً موضوعة موضع الصفات ولكنّها تفترق عن مجموعة (أدهم) من جهة كونها صفات خاصة بالأمكنة الموجودة معا، و(مجموعة أدهم) صفات عامة ومن الواضح أنّ هاتين المجموعتين تفترقان وباب (أجدل) في الصرف وعدمه.
أبغث	لون من الألوان	هو صفة جُعلت اسماً، ويقال في مؤنثه بغثاء، كما يقال في أحمر – حمراء، وأبطح – بطحاء، وأجرع – جرعاء.

(1) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 2/ 324.

(2) ينظر نفسه.

ويرى سيبويه أنّ كثرة الصفات على ألسنة العرب جعل أكثرها يقع مواقع الأسماء، فالأصل فيها الوصفية ثمّ استغنوا بها عن الأسماء، ولذلك منعت من الصرف.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب أفعل منك، اعلم أنّك إنّما تركت صرف أفعل منك لأنّه صفة، فإنْ سمّيت رجلاً بأفعل هذا، بغير منك، صرفته في النكرة، وذلك نحو أحمدٍ، وأصغرٍ وأكبرٍ، لأنّك لا تقول: هذا رجلٌ أصغرُ ولا هذا رجل أفضل، وإنّما يكون هذا صفةً بمنك ولو سمّيته أفضل منك لم تصرفه على حال، وأما أجمعُ وأكتعُ فإذا سميت رجلاً بواحدٍ منهما لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة، وليس واحد منهما في قولك:

مررتُ به أجمعُ أكتع، بمنزلة: أحمر، لأنّ أحمر صفة للنكرة، وأجمعُ وأكتعُ إنّما وصف بهما معرفة، فلم ينصرفا لأنهما معرفة. فأجمعُ ههنا بمنزلة: كلُّهمْ)[1].

أقول:

أولاً: (أفعل) إذا كان صفة فإنّه لا ينصرف نكرة للوصف والوزن، ولا معرفة للتعريف والوزن. هذا هو القياس قبل أنْ يُسمى باسم التفضيل لعلتين: وزن الفعل والصفة، تقول: مررتُ برجلٍ أفضل منك، وإذا قلت: مررت برجلٍ أفضل، بحذف (منك) لم ينصرف أيضاً.

فإذا سمّيت بـ (أفضل) رجلاً قلت: مررتُ بأفضل منك وأفضلُ منك آخر بعدم صرفه معرفة ونكرة.

فإذا سمّيت بغير (منك) لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة، شأنه شأن أحمدٍ وأصغر، وأكبر، لا تقول:

هذا رجلٌ أصغرُ، ولا هذا رجلٌ أفضلُ، من غير (منك)، لأنّ هذا لا يكون صفة إلاّ بـ (منك)، ولو سمّيت رجلاً بـ (أفضلُ منك) لم تصرفه على أيِّ حال.

ثانياً: ومن المعلوم أنّ الأخفش يخالف سيبويه في نحو (أحمر، وأبيض) إذا سمي بهما ثمّ نكرا، فظاهر كلام سيبويه لا يصرفهما بعد التنكير، نظراً إلى الصفة الأصلية قياساً على

---

(1) سيبويه: 3/ 202–203.

أدهم، وأرقم، فالأخفش يصرف ذلك محتجاً بأنه بعد تسمية الأبيض بالأسود والأسود بأحمر وعلى العكس[1].

ثالثاً: أمّا: أجمعُ، وأكتعُ، واكتع من تكتّع الجلد إذا اجتمع، فإذا سمّيت بأحدهما رجلاً لم تصرفه في المعرفة، للعلمية ووزن الفعل، وتصرفه في النكرة لأنه في التنكير لا يبقى من صفاته إلاّ وزن الفعل.

---

(1) ينظر: الموصلي: شرح ألفية ابن معطي، 2/ 458-459.

من أحكام ما كان على أفعل

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما ينصرف من الأمثلة ولـمّا لا ينصرف تقول: كلُّ أفعلٍ يكون وصفاً لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، وكلُّ أفعل يكون اسماً تصرفه في النكرة، قلت: فكيف تصرفه وقد قلت: لا تصرفُه، قال لأنَّ هذا مثالٌ يمثل به، فزعمتُ أنّ هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجرِ فإنْ كان اسماً وليس بوصف جرى. ونظير ذلك قولك: كلُّ أفعلٍ أردت به الفعل نصبٌ أبداً، فإنّما زعمت أنّ هذا البناء يكون في الكلام على وجوه، وكان أفعلُ اسماً فكذلك منزلةُ أفعل في المسألة الأولى، ولو لم تصرفه ثمّ لتركت أفعل ههنا نصباً، فإنّما أفعلُ ههنا اسمٌ بمنزلة أفكلٍ، ألا ترى أنّك تقول: إذا كان هذا البناء وصفاً لم أصرفه، وتقول: أفعلُ إذا كان وصفاً لم اصرفه، فإنّما تركت صرفه ههنا كما تركت صرف أفكلٍ إذا كان معرفةً، وتقول: إذا قلت هذا رجلٌ أفعلُ لم اصرفه على حال، وذلك لأنّك مثّلت به الوصف خاصةً، فصار كقولك كلُّ أفعل زيد نصبٌ أبداً، لأنّك مثلت به الفعل خاصةً. قلتُ: فلم لا يجوز أنْ تقول: كلُّ أفعلَ في الكلام لا أصرفُه إذا أردت الذي مثلت به الوصف كما أقول: كلُّ آدم في الكلام لا أصرفُه؟ فقال: لا يجوز هذا، لأنّه لا يستقرُّ أفعلُ في الكلام صفةً بمنزلة آدمَ، وإنّما ومثال، ألا ترى أنّك لو سميت رجلاً بأفعلٍ صرفته في النكرة؛ لأنَّ قولك أفعلٌ لا يوصف به شيء، وإنّما يُمثّل به، وإنّما تركت التنوين فيه حين مثّلت به الوصف، كما نصبت أفعلاً حين مثلت به الفعل، وأفعلٌ لا يُعرف في الكلام فعلاً مستعملاً، فقولك: هذا رجلٌ أفعلُ بمنزلة قولك: أفعلَ زيدٌ، فإذا لم تذكر الموصوف صار بمنزلة أفعلَ إذا لم يعمل في اسم مظهر ولا مضمر، قلتُ: فما منعه أنْ يقول: كلُّ أفعلَ يكون صفةً لا أصرفُهُ، يريد الذي مثلت به الوصف. فقال: هذا بمنزلة الذي ذكرناه قبلُ، لو جاز هذا لكان أفعلُ وصفاً ثابتاً في الكلام غير مثال، ولم نكن لنحتاج إلى أنْ أقول: يكون صفة ولكني أقول: لأنّه صفة؛ كما أنّك

إذا قلت: لا تصرف كلّ آدم في الكلام قلت: لأنّه صفة، ولا تقول: أردت به الصفة، فيرى السائل أنّ آدم يكون غير صفة لأنّ آدم الصفة بعينها)[1].

أقول:

هذه جملة من الألفاظ التي على وزن أفعل، يتناولها سيبويه بالوصف وبالتحليل مبيّناً أحكامها من حيث الصرف وعدمه مع ذكر علل كلّ وجه، وعلى النحو المبيّن في المخطط الآتي:

حكمه من حيث الصرف أو عدمه	اللفظ
هذا مثال يمتنع ما كان عليه من الألفاظ في حال كونه نكرة ومعرفة، إذا كان موضوعاً موضع الصفة، وعلّة المنع هما: الوصف ووزن أفعل. لأنّ في المثال زيادة في أوله تدل على معنى في الفعل. وبشرط الا يقبل تاء التأنيث ويخرج من هذا ما مؤنثه (فعلاء) أو (فُعلى) بضم الفاء كما هو في (أحمر – حمراء) و(أفضل – فُضلى) أو لكونه لا يؤنث له أصلاً كـ (آدر) بالمد لكبير الانثيين، أمّا إذا كان اسماً فيصرف في النكرة، ومعنى هذا أنّ المثال أو الصيغة الصرفية المعينة يتولد عنها لفظ قد يكون معناه الوصفية، أو ، أو الفعلية بمنزلة الاسم وليس الصفة، ولهذا يتوجب أنّ يكون اسما معرفة إذا وضع موضع الاسم، وكذا إذا كان صفة، وتنطبق عليه الأحكام والعلل التي تراعي في منع الأعلام أو الصفات من الصرف ي حالتي التعريف أو التنكير، مع التأكيد على أنّ لوزن الفعل مع الوصف شروط معينة، فيها أنّ يكون وصفاً في الأصل فيمتنع (أدهم) وارقم، نظراً إلى الصفة الأصلية، وكذلك أبرق، وأبطح، وفي المقابل ينصرف (أربع)، فتقول: مررتُ بنسوةٍ أربعٍ، لأنّ اربعاً اسم للعدد في الأصل، والوصف به عارض، وقد رأينا أنّ الأجود عند سيبويه صرفها لأنّها ليست صفات في الأصل، ومن اللغويين من ترك صرفها، وتأوّل في (أجدل) و(اخيل) و(أفعى) معنى معيناً كما مرّ. ومنها عدم قبول (أفعل) التاء، فيصرف نحو: أرمل وصفاً.	أفْعَل

---

[1] سيبويه: 3/ 202-205.

اللفظ	حكمه من حيث الصرف أو عدمه
كلُّ أفعلَ زيدٌ	أفعلَ هنا مثال على لفظ الفعل الماضي، وقد ارتفع به زيدٌ، وقد تُرك صرف (أفعلَ) لأنّه مثال فعلى فيترك صرفه على كلّ حال لأنّ أفعل في مثل هذا لم يستقرّ صفة بمنزلة (آدم) في نحو: كلُّ آدمَ، (لأنّ آدم في نفسه صفة مأخوذة من الأدمة، ويقال رجل آدمُ، فيبين فيه ممّن ليس بآدم، ولا يقال: رجل أفعلُ في شيء من المعاني)[1]. لأنّ أفعل صيغة صرفية يتولّد عنها ألفاظ قد تكون صفات أو أسماء أو أفعال، فلا ثبوت للمثال لأنّ الاشتقاق في العربية ينتج، والأمثلة الصرفية تنظم والإنتاج أوسع من المثال الصرفي. وإنْ كان في هذا المثال اسماً في نفسه أيْ في بنيته ولفظه ولكنّه ينتج عنه ألفاظاً متعددة اسمية أو فعلية أو وصفية.
آدم	آدم ممنوع من الصرف لأنّه صفة في نفسه كما ذكرنا سابقاً، وهو يختلف عن (أفعل) بوصفه مثالاً، وإنْ كان اسماً في نفسه أيضاً.

فعلان وفعلى

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وكذلك إذا قلت: هذا رجلٌ فعلان يكون على وجهين؛ لأنّك تقول: هذا إنْ كان عليه وصفٌ له فعلى لم ينصرف، وإنْ لم يكن له فعلى انصرف، وليس فعلان، هنا بوصفٍ مستعمل في الكلام له فعلى، ولكنّه ها هنا بمنزلة أفعلٍ في قولك: كلُّ أفعلٍ كان صفةً فأمْره كذا وكذا، ومثله كلّ فعلانٍ كان صفة وكانت له فعلى لم ينصرف، وقولك: كانت له فعلى وكان صفةً، يدلُّك على أنّه مثال، وتقول: كلّ فعلى أو فعلى كانت ألفُها لغير التأنيث انصرف، وإنْ كانت الألف جاءت للتأنيث لم ينصرف، قلت: كلّ فعلى أو فعلى، فلم يُنوّن؛ لأنّ هذا الحرف مثال، فإنْ شئت أنثته وجعلت الألف للتأنيث، وإنْ شئت صرفت وجعلت الألف لغير التأنيث، وتقول: إذا قلت: هذا رجلٌ فعنلى نوّنت لأنّك مثل به وصف المذكّر خاصةً، وفعنلى مثل حنبطى، ولا يكون إلاّ منوناً. الا ترى أنّك تقول: هذا رجلٌ حنبطيٌ يا هذا، فعلى هذا جرى هذا الباب، وتقول: كلُّ فعلى في الكلام لا ينصرف وكلُّ فعلاء في

---

(1) السيرافي: شرحه، 3/ 468.

الكلام لا ينصرف، لأنّ هذا المثال لا ينصرف في الكلام البتة كما أنّك لو قلت: هذا رجل أفعلُ لم ينصرف، لأنّك مثلته بما لا ينصرف وهي الصفة، فأفعلُ صفة كفعلاء)[1].

أقول:

أولاً: فعلان مثال اسمي تكون عليه الصفات والأسماء فإذا كان (فعلان) صفة فهو على ضربين:

أحدهما: (فعلان) مؤنّثه (فَعلى)، كـ (عطشان – عطشى) و(غضبان – غضبى)، وهذا لا ينصرف وعلّة ذلك أحد وجهين:

الأول: وهو قول سيبويه وتابعه جمهور البصريين وامتنع عندهم لمشابهته ألفي التأنيث إمّا لاشتراكهما في الامتناع من دخول التاء التأنيث عليهما فلا يقال: عطشانة، كما يقال حمراءة، وفي لهجة لبعض بني أسد يقال ذلك وقياسه عندهم الصرف[2].

والثاني: قول الكوفيين، وهو أنّ المانع له الوصف والألف والنون.

ونرى أنّ عدم دخول التاء يتحقق الشبه بألف التأنيث لامتناع دخول التاء على (فعلى) التي وجودها يستلزم استغناءها به عن فعلانة الموجب تحقق الشبه بألفي التأنيث، ومعنى هذا أنّ (عطشان) ممتنع لوجود الشرطين أمّا نحو (عريان وندمان) وما يجري مجراهما فأنّهما ينصرفان لبعدهما عن شبه (فعلاء) فدخول تاء التأنيث عليهما فيقال: عريانة وندمانة.

فإذا سمّينا بهما لم ينصرفا للعلمية والألف والنون.

ثانياً: أمّا (رحمان) فالأكثر عدم صرفه إمّا لامتناع دخول تاء التأنيث على مؤنثة، وإمّا حملاً على الأكثر في هذا الباب، شروط (فعلان) الذي لا ينصرف صفة وجود (فعلى) مؤنثاً له.

ثالثاً: وممّا يستدلُّ به على زيادة الألف والنون أمران[3]:

أحدهما: الاشتقاق نحو سكران لأنّه من السكر.

---

(1) سيبويه: 3/ 205-206.

(2) ينظر: الموصلي: شرح ألفية ابن معطي، 1/ 452.

(3) ينظر: الموصلي: شرح كافية ابن الحاجب، 1/ 132.

وثانيهما: عدم النظير كـ (مرجان) لأنه ليس في الأمثلة (فعلال) ما لم يكن مضعّفاً كـ (قلقال)، وأما قولهم: (ناقة خزعال) فنادر.

فإنْ دلّ دليل على أصالة النون كـ(منّان) انصرف، لأنه من المنّ، وإنْ احتمل الأمرين كـ (حسّان ودهقان وشيطان) فإنها إنْ أخذت من الحسّ وهو القتل، أو من (دهق) أيْ أعطى، أو من (شاط) يشيط إذا بطل لم ينصرف. وإنْ أخذت من الحس، ومن تدهقن وشطن انصرفت.

رابعاً: واعلم أنّ الألف في (فَعْلَى وفِعْلَى) يمكن أنْ تكون للتأنيث أو للإلحاق بنحو: أرطي وعلقي.

وتكون الألف في (فعلى) للإلحاق ملحقاً بـ (درهم) ومنه: معزى وهذا لا يمنع من عد الألف للتأنيث فيكون كـ (ذكرى ودفلى) مع كون الألف في كلتا الحالتين: الإلحاق أو التأنيث زائدة، أمّا صيغة (فعلى) فهي صيغة صرفية ثابتة ولذلك يمكن عد ألف ما جاء عليها للمؤنث أو الإلحاق، ولهذا يجوز أنْ يقال (فعلىً) بالتنوين وبغيره، أيْ بالصرف وعدمه على حسب ما يقرره المنشئ إنْ كانت الألف عنده للتأنيث أو للإلحاق، ولذلك يقول سيبويه: (كلّ فعلى أو فعلى) فلم ينوّن؛ لأنّ هذا الحرف مثال، فإنْ شئت جعلت الألف للتأنيث، وإنْ شئت صرفت وجعلت الألف لغير التأنيث).

خامساً: وكل ما جاء على صيغة (فَعَنْلىً) فهو صفة للمذكّر مصروف تقول: هذا رجلٌ فَعَنْلَىً، ويكو ن الألف في هذه الصيغة للمؤنث أبداً، ويمثّل سيبويه لـ (فَعَنْلى) بـ (حَنْبطي) وهو المنتفخ البطن أو نوع من الشجر وهذا مصروف دائماً، والنون والألف فيه زائدتان.

سادساً: أمّا ما جاء على صيغة (فُعَلَى) بضم الفاء وفتح اللام، أو على صيغة (فَعْلاء)، لأنّ هاتين الصيغتين الصرفيتين الألف فيهما ليست للتأنيث، ولذلك لا ينوّنان، وكلّ كلمة جاءت على هاتين الصيغتين اسماً أو صفة لا تصرفان.

الأفعال المسمى بها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً زعم يونس: أنّك إذا سميت رجلاً بضارب من قولك: ضارب، وأنت تأمر، فهو مصروف، وكذلك إنْ سميت ضارب، وكذلك ضرب، وهو قول أبي عمرو والخليل، وذلك لأنها حيث صارت اسماً وصارت في موضع اسم المجرور والمنصوب والمرفوع، لم تجيء في أوائلها الزوائدُ، التي ليس في الأصل عندهم أنْ تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء، وصارت أوائلها التي هي في الأصل للأسماء، فصارت بمنزلة ضارب الذي هو اسم، وبمنزلة حجرٍ وتابلٍ، كما أنّ يزيد وتغلب يصيران بمنزلة تنضبٍ ويعمل إذا صارت اسماً، وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك، وهو خلافُ قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمي: كعسباً؛ وإنّما هو فعل من الكعسبة، وهو العدو الشديد مع تداني الخطا، والعرب تنشد هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي:

أنا ابنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثنايا   متى أضَعِ العِمامةَ تَعْرِفوني

ولا نُراه على قول عيسى، ولكنّه على الحكاية، كما قال:

بَنى شابَ قَرْناها تُصرُّ وتُحْلَبُ

كأنّه قال: أنا ابنُ الذي يقال له: جلا. فإنْ سميت رجلاً ضَرْبَ أو ضُرْبَ أو ضُورب، لم تصرف، أمّا فعَّل فهو مصروف، ودَحْرَجَ ودُحرِجَ، لا تصرفه لأنّه لا يشبه الأسماء ولا يصرفون خَضَّمَ، وهو اسم للعنبر بن عمرو بن تميم)[1].

---

[1] سيبويه: 3/ 206-208.

أقول:

كان بعض العرب مُسمّى باسم على صورة الفعل وصيغته، وسيبويه هنا يعرض لمثل هذه الأسماء مبيّناً صيغة كلّ منها، وعلة منعها من الصرف، وعلى النحو المبيّن في المخطط الآتي مع التأكيد على أنّ المقصود بصيغة الفعل المسمّى به تختص إمّا بالفعل لا بغيره أو الغالب استعمال فيه، أمّا المختص فهو الوزن الذي لا يكون إلاّ للفعل ثمّ ينقل ويُسمّى به ومنه ما كان على (فُعِل، وفُعّل، وفوعل، وفاعِلَ، وفاعلْ، وانفعل، وأفعلّ، وأفعالّ، وفَعّل) وغيرها، وقد جاء سيبويه على ذكر أكثرها مـمّا يمكن بيانه في المخطط الآتي:

اللفظ المسمى به	صيغته	علة منعه من الصرف
ضاربْ	فعلية أمرية	صيغة (ضاربْ) صيغة فعلية أمرية لأنّ هذه الصيغة لا تكون إلاّ للفعل ثمّ نقلت وسمّي بها علماً، فمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل.
ضاربَ ضربَ	فعلية ماضوية	حين ينقل الفعل ليسمّى به يتموضع موضع الاسم الذي تتوارد عليه حركات الإعراب الضمة والفتحة والكسرة، وعلى أساس هذا يخضع لأحكام الصرف أو عدمه، مثلما يُسمّى بـ (يزيد وتغلب) فيصيران بمنزلة: تَنْضب ويَعْمَل إذا سمّي بهما وعيسى بن عمرو رحمه الله على ما ينقل سيبويه عنه كان لا يصرف ذلك.

علة منعه من الصرف	صيغته	اللفظ المسمى به
هذا ما استدل به عيسى بن عمر على أنّه إذا سمّي بفعل ماض كان فارغاً من فاعله منع من الصرف، وأنه ليس من باب الحكاية، وليس فيه ضمير، وردّ بأنه سمّي بـ (جلا) من قوله: أنا ابن جلا، وزيد جلا ففيه ضمير مستتر فهو من باب التسمية بالفعل المحكي. وسيبويه يراه جملة محكية، وليس العلم هو الفعل بدون ضميره، ومن العلماء من يرى أنّ (جلا) ليس علماً، وإنّما هو فعل ماضٍ مع ضميره صفة لموصوف محذوف، ويردّ عليه أنّ الجملة إذا كانت صفة لموصوف محذوف فشرط موصوفها أنْ يكون بعضاً من متقدم مجرور بمن أو بفي. وذهب آخر إلى أنّه (ابن ذي جلا) بالتنوين على حذف مضاف، والجلا انحسار الشعر عن مقدم الرأس، والجلا: واضح مكشوف لا يخفى مكانه[2]. ويرى سيبويه أنّ: أنا ابن جلا بمنزلة: (بني شاب قرناها وتحلّبُ). كلاهما على الحكاية، وقد مضى القول في ذلك[3].	فعلية ماضوية	بيت سحيم بن وائل اليربوعي[1]: أنا ابنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثَّنايا متى أضَعِ العِمامةَ تَعْرِفوني
لا يريد سيبويه وزن الفعل الصرفي لأنّ وزن كَعْسَبَ: فَعْلَلَ، وإنّما أراد به منقول من الفعلية الماضوية كـ (دحرج).	علم منقول من الفعلية	كَعْسَبا

(1) ينظر: البغدادي، 1/ 123، والعيني، 4/ 356، والأشموني، 3/ 260.

(2) ينظر: ابن يعيش، 1/ 61، والسيوطي: شرح شواهد المغني، ص 157، 254، وهمع الهوامع، 1/ 30.

(3) ينظر: سيبويه: 2/ 85.

علة منعه من الصرف	صيغته	اللفظ المسمى به
ومنه (بُذرَ) اسم ماء، وفيه معنى التكثير أو التعدية وهما من خواص الأفعال، وقيل إنّه غير مختص لكثرة مجيئه في الأسماء كـ (عثّر) اسم موضع، و(خضّم) لقب عنبر بن تميم، وقد غلب على القبيلة[1]. و(شلّم) اسم بيت المقدس[2]، و(بقّم)، وهو خشب شجر عظام[3]، وهو أعجمي. وقيل إنّ هذه الألفاظ منقولة من الوزن المختص وسمي بها ولذلك لم ترد إلاّ مصروفة.	فعلية ماضوية	ضَرَّبَ
غير مصروف	فعلية ماضوية مبنية للمجهول	ضُرِّبَ
كذلك	كذلك	ضُورِبَ
غير مصروف لأنّه وزن لا يشبه الأسماء.	صيغة فعلية ماضوية على وزن فَعْلَلَ	دَحْرَجَ ودُحرِج
غير مصروف وقد مرَّ الحديث في معناه وحكمه.	فَعَّل	خَضَّمَ

(1) ينظر: الجوهري: الصحاح (خضم)، والفيروز آبادي: القاموس المحيط، 4/ 109.

(2) ينظر: الفيروز آبادي، 4/ 133.

(3) نفسه، 4/ 82.

حكم الاسم المصغَّر، والفعل المسمى به

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فإن حقَّرت هذه الأسماء صرفتها، لأنها تشبه الأسماء، فيصير ضاربٌ وضاربٌ، ونحوهما بمنزلة ساعد وخاتم، فكل اسم يسمَّى بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة، وله مثال في الأسماء انصرف؛ فإن سمَّيته باسم في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف، فهذه جملةُ هذا كلِّه، وإنْ سمَّيت رجلاً ببقَّمَ أو شلَّم، وهو بيت المقدس لم تصرفه البتة؛ لأنه ليس في العربية اسمٌ على هذا البناء، ولأنه أشبه فعْلا، فهو لا ينصرف إذا صار اسماً؛ لأنه ليس له نظيرٌ في الأسماء، لأنه جاء على بناء الفعل الذي إنما هو في الأصل للفعل لا للأسماء، فاستُثقل فيه ما يُستثقل في الأفعال، فإن حقَّرته صرفته، وإنْ سميت رجلاً ضربوا فيمن قال: أكلوني البراغيثُ، قلت: هذا ضربون قد أقبل، تُلحق النون كما تُلحقها في أولي لو سميت بها رجلاً من قوله عزوجل: ﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ﴾ [من سورة فاطر: 1]، ومن قال: هذا مُسلمُون في اسم رجل قال: هذا ضربون، ورأيتُ ضربين، وكذلك يضربون في هذا القول)[1].

أقول:

أولاً: إذا صغِّر اللفظ الممنوع من الصرف ممَّا كان على وزن الفعل فإنَّه يصرف، لأنَّ التصغير يزيل الوزن المعين من جهة، ويزيل شبه الفعل تبعاً لذلك، ولهذا يقال: ضاربٌ وضاربٌ بالتنوين بمنزلة: ساعدٌ وخاتمٌ اسمان.

ثانياً: وكل ما يُسمَّى به ممَّا في أوله زيادة قوله مثال في الأسماء وليس له شبه بالأفعال ينصرف كما مرَّ الحديث في (امرئ) التي الوزن الفعلي فيها غير لازم وثابت على أصل واحد كما هو في الفعل، وبذلك يفارق الفعل يكون حركة عينه تتبع حركة لامه، في حين أنَّ الفعل لا اتباع فيه، ولذلك يصرف (امرؤ) رفعاً ونصباً وجراً.

أمَّا إذا سمَّينا رجلاً باسم في أوله زيادة، وأشبه الأفعال فلا ينصرف كما في: أفكل، وأكلب، وإثمد، وإصبع، وأبكم، وغير ذلك ممَّا مرَّ القول فيه.

---

(1) سيبويه: 3/ 207-209.

ثالثاً: أمّا: بقَّمَ، وشلَّم، فلا يصرفان لعدم وجود هذا الوزن من بين أوزان الاسم، وبناؤه على صورة أوزان الفعل، فإذا صغّرتهما صرفتهما.

رابعاً: وإذا سمّيت بفعل وُصل بضميره كما في (ضربوا) (على لغة أكلوني البراغيث) فلا يتغير من بناء الفعل شيء، فتقول: هذا ضربوا، ورأيتُ ضربوا، ومررت بضربوا، والواو هنا علامة جمع وليس بضمير، فإنْ جعلتها ضميراً جئت بالنون معها. وإنْ كانت الواو للجمع، وسمّيت به رجلاً فلابُدَّ من ذكر الواو والنون والمنع من الصرف فتقول: هذا ضربونَ، ورأيتُ ضربينَ، ومررتُ بضربينَ، بإلحاق النون مفتوحة وإجرائه مجرى الاسم المجموع جمع مذكّر سالماً، (ويجوز أنْ تجعل الإعراب في النون وتجعل ما قبل ياء على كلّ حال فتقول: هذا ضربينَ، ورأيتُ ضربينا، ومررتُ بضربينَ)[1].

ومن المعلوم أنّ النون في الأفعال الخمسة تسقط في النصب والجزم وعند إسناد الفعل لواو الجماعة أو ألف الاثنين وهو في حال الماضي إذا يقال: ضربوا، وضربا، ولن يضربوا، ولم يضربوا، فإذا سمينا بهذه الأفعال أعدنا النون لكونها لا تسقط من الاسم إلاّ بإضافته إلى غيره، ولذلك يقال: هذا ضربُوا ولدك، ورأيتُ ضربي ولدك، لأنّ الإضافة في الاسم، كالنصب والجزم والبناء في الفعل ولذلك تسقط النون في هذه الأحوال جميعها.

خامساً: يشبّه سيبويه إلحاق النون في: (ضربُون) لو سميت به رجلاً بإلحاق النون في (أولي) لو سمّيت به رجلاً في نحو قوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [من سورة فاطر: 1]، فـ (أولي) ممنوعة من الصرف للوصف والعدل عن المكرر، علماً بأن مثنى وثلاث ورباع إمّا نعوت لاجنحة، أو أحوال من النساء في نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ [من سورة النساء: 3].

---

[1] السيرافي: شرحه، 3/ 471.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(فإنْ جعلت النون حرف الإعراب فيمن قال هذا مُسلمينٌ قلت: هـذا ضـربينٌ قـد جاء، ولو سميت رجلاً: مُسلمينٌ على هذه اللغة لقلـت: هـذا مُـسلمينٌ، صـرفت وأبـدلت مكان الواو ياءً، لأنها قد صارت بمنزلة الأسماء، وصرت كأنك سميته بمثل: يبرين، وإنمـا فعلت هذا بهذا ين لم يكن علامةً للإضمار، وكان علامةً للجمع، كما فعلت ذلك بـضربتْ حين كانت علامةً للتأنيث، فقلت هذا ضربةُ قد جاء، وتجعل التاء هاءً لأنها قـد دخلـت في الأسماء حين قلت هذه ضَرَبَهْ، فوقفت إذا كانت بعد حرف متحرك قلبت التـاء هـاءً حـين كانت علامة للتأنيث)[1].

أقول:

إذا جعلت الإعراب في النون صرفت كما لو سميت باسم من نحو: مسلمينٌ تقـول: هذا ضربينٌ قد جاء، وهذا مسلمينٌ قد جاء، مع جعل الياء مكان الواو، لأنَّ (ضـربينْ) وقـد سميت بها صارت بمنزلة الأسماء، ولم تعدّ الواو علامة إضمار، كما لم تعدّ (ضـربتْ) حتّـى تسمي بها علامة تأنيث ساكنة لأنك تقلبها هاءً، وتصير بمنزلـة (طلحـة) علمـاً، فـلا تـصرفه تقول: هذا ضربةُ قد جاء، ومررتُ بضربةَ.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وإنْ سميتهُ ضربا في هذا القول ألحقتُه النون وجعلته بمنزلة رجـل سمـي بـرجُلين، وإنّما كففت النون في الفعل، لأنك حين ثنيت وكانت الفتحةُ لازمةً للواحد حذفت أيضاً في الاثنين النون، ووافق الفتحُ في ذاك النصب في اللفظ، فكان حذفُ النون نظيـر الفـتحِ، كمـا كان الكسرُ في هيهاتٍ نظير الفتح في: هيهات. وإنْ سميت رجلاً بضربن أو يضربن لم تصرفه في هذا، لأنه ليس له نظيرٌ في الأسماء؛ لأنك إنْ جعلت النون علامةً للجمع فليس في الكلام

---

[1] سيبويه: 3/ 209-210.

مثلُ: جعفرٍ، فلا تصرفه. وإنْ جعلته علامةً للفاعلات حكيته، فهو في كلا القولين لا يتصرف)[1].

أقول:

أولاً: إذا سمّيت رجلاً بفعل مسند إلى الاثنين كـ (ضربا) فلك في هذا أحد وجهين:

الأول: ردّ النون وجعلها حرف الإعراب، ولذلك تبقى الألف على حالة واحدة، وتجعله بمنزلة (عثمان) ممنوعاً من الصرف، فتقول:

هذا ضربانِ، ورأيتُ ضربانِ، ومررتُ بضربانِ.

والثاني: حكاية لفظ التثنية فتقول:

هذا ضربانِ، ورأيتُ ضربينِ، ومررتُ بضربينِ.

ثانيا: وإذا سمينا رجلاً بفعل مسند إلى نون النسوة كـ (ضَرَبْنَ أو يضرِبْنَ) فلا يُصرف لعدم وجود نضير له في الأسماء، تقول: جاء ضربْنُ، ويضربْنُ، ورأيتُ ضربْنَ، ويضربْنَ، ومررتُ بضربْنَ، ويضربْنَ.

---

(1) سيبويه: 3/210.

الأسماء المقصورة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما لحقته الألفُ في آخره فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة، وما لحقته الألف فانصرف في النكرة، ولم ينصرف في المعرفة، أمّا ما لا ينصرف فيهما فنحو: حُبْلى وحُبَارى، وجَمَزَى، ودِفْلَى، وشَرْوَى وغَضْبَى، وذاك أنّهم أرادوا انْ يفرقوا بين الألف التي تكون بدلاً من الحرف الذي هو من نفس الكلمة، والألف التي تُلحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة، وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث، فأما ذِفْرى فقد اختلفت فيها العرب، فيقولون: هذه ذِفْرَى أسيلةٌ، ويقول بعضهم: هذه ذفرى أسيلةٌ، وهي أقلُّهما، جعلوها تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة، كما أنّ واو جدْوَلٍ بتلك المنزلة. وكذلك: تَتْرى فيها لغتان. وأما مِعْزَى فليس فيها إلاّ لغة واحدة، تنوّن في النكرة. وكذلك: الأَرْطَى كلّهم يصرف، وتذكيرهُ ممّا يقوي على هذا التفسير وكذلك: العَلْقَى. ألا ترى أنّهم إذا أنّثوا قالوا: عَلْقاةٌ وأَرْطاةٌ، لأنّهما ليستا ألفي تأنيث. وقالوا: بهمَىً واحدة، لأنّها ألف تأنيث، وبُهْمَى جميع. وحَبَنْطًى بهذه المنزلة، إنّما جاءت ملحقة بجحفلٍ، وكينونُته وصفاً للمذكر يدلّك على ذلك، ولحاقُ في المؤنثُ، وكذلك قَبَعْثَرَى؛ لأنّك لم تُلحق هذه الألف للتأنيث، ألا ترى أنّك تقول: قَبَعْثَراةٌ، وإنّما هي زيادة لحقت بنات الخمسة، كما لحقتها الياءُ في قولك: دَرْدَبيسٍ. وبعض العرب يؤنث العَلْقَى، فينزلها منزلة: البُهْمَى، يجعل الألف للتأنيث، قال العجاج:

يَستَنُّ في عَلْقَى وفي مكُورِ

فلم ينوّنه. وإنّما منعهم من صرف: دفلى وشروى، ونحوهما في النكرة أنّ ألفهما حرف يكسر عليه الاسم إذا قلت: حبالى، وتدخل تاء التأنيث لمعنى يخرج منه، ولا تُلحق به أبداً بناءً ببناء، كما فعلوا ذلك بدون رعشنٍ وبتاء سنبته وعفريت، ألا تراهم قالوا:جمزى فبنوا عليها الحرف، فتوالت فيه ثلاثُ حركات، وليس شيء يبنى على الألف التي لغير

التأنيث، نحو نون رعشنٍ، توالى فيه ثلاث حركات فيما عدّته أربعة أحرف، لأنها ليست من الحروف التي تُلحق بناء ببناء، وإنّما تدخل لمعنى، فلمّا بُعدت من حروف الأصل تركوا صرفها، كما تروا صرف مساجد حيث كسروا هذا البناء على ما لا يكون عليه الواجد، وأما موسى وعيسى فأنهما أعجميان لا ينصرفان في المعرفة، وينصرفان في النكرة، اخبرني بذلك من اثق به، س مفعل، موسى فعلى؛ والباء فيه ملحقة ببينات الأربعة بمنزلة ياء معزى، وموسى الحديد مفعل، ولو سميت بها رجلاً لم تصرفها لأنها مؤنثة بمنزلة معزى إلاّ أنّ الياء ي موسى من نفس الكلمة) [1].

أقول:

يتناول سيبويه في هذا النص المطوّل أحكام الاسم المختوم بألف تأنيث مقصورة ممًّا فيه علّتان من العلل المانعة للصرف وهي ألف التأنيث مقصورة، أو ممدودة وهي علّة كافية وحدها لمنع الاسم المعين من الصرف، لأنّ وجود ألف التأنيث ي الكلمة المعينة علّة، ولزومها بمنزلة تأنيث ثان، وهو علّة ثانية، عبر عنه الزمخشري بمصطلح (تكرير السبب الواحد) [2]، وهذا الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة موزّع عند سيبويه على قسمين:

الأول: ما لا ينصرف في المعرفة والنكرة.

والثاني: ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة.

وقد مثّل سيبويه لهذين القسمين بأمثلة كثيرة نبيّنها بالمخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 210-213.

(2) ينظر: الزمخشري: المفصل، ص 16-17، والأزهري: شرح التصريح، 2/ 317.

اللفظ	معناه	حكمه من حيث الصرف وعدمه
حُبلى	المرأة الحامل	يمتنع صرفه كيفما وقعت سواء وقعت نكرة أم معرفة أيْ إذا سمينا بها علماً.
حُبارى	طائر يقع على المذكّر والمؤنث واحدها جمعها سواء	هذه الأسماء جميعها لا تصرف في نكرة ولا معرفة ولا ينون منها شيء، وهذه الأسماء مؤنثة بعلامة هي الألف المقصورة المنفردة أيْ لم تقع بعد ألف زائدة كما هو في صحراء وحمراء وأصدقاء ممّا سيأتي بيانه لاحقاً، وكل اسم وقعت في آخره ألف تأنيث لا ينصرف لا معرفة، ولا نكرة، وإنّما لم ينصرف نكرة، لأنّه مؤنث تأنيثاً لازماً، فكانَ فيه سببين، لأنّ لزوم التأنيث يُنزل منزلة سبب آخر، ومن المعلوم أنّ ألف التأنيث تبنى مع الاسم وتصير جزءاً من بنيه، ولهذا صارت بمشاركتها تاء التأنيث علة تقوم مقام علتين، واختلفت عن الأسماء المقصورة التي الألف فيها زائدة كـ (أرطى) لنوع من الشجر الذي ينبت في الرمل، و: حنبطي للغليظ القصير البطن، و(قبعثرى) للجمل العظيم، فهذه أسماء مذكرة، والألف فيها زائدة، ولهذا يقول سيبويه: (أنّهم أرادوا أنْ يفرقوا بين الألف التي تكون بدلاً من الحرف التي هو من نفس الكلمة، والألف التي تلحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة، وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث)[1].
جَمَزَى	الحمار الوثاب السريع	
دِفْلى	شجر مرٌّ أخضر حسن المنظر	
شَرَوَى	شروى الشيء: مثلُهُ	
غَضْبَى	صفة من الغضب	
ذِفْرى	العظم الشاخص خلف الإذن، وهو من القفا: الموضع الذي يعرق من البعير خلف الإذن	بعض الأسماء مثل ذفرى يمكن أنْ تكون ألفها للتأنيث، فلا تنون لا في معرفة ولا نكرة، ويمكن أن تكون ألفها زائدة للإلحاق بـ (جعفر) ونحوه فينوّنها يقول: هذه ذفرىً أسيلةٌ
تترى	يقال: جاءوا تترى أين: متواترين متتابعين	وكلام سيبويه يوحي بتنوينها وهو ممّا يكون في ألفه الأمران، الإلحاق والتأنيث، وفيه قول ثالث وهو أنّ الألف فيه عوض من التنوين والمرسم القرآني لا يدلّ على ذلك لأنّها مكتوبة بالياء.

[1] ينظر: الأزهري، 2/ 340.

اللفظ	معناه	حكمه من حيث الصرف وعدمه
مِعزى	معروف	هذا الاسم مصروف في النكرة بمنزلة ما فيه الألف زائدة كـ (أرطى) ونحو، ومن اللغويين من لا ينونه، ويجعل الألف فيه للتأنيث، وزيادة الألف فيه يلحقه بنحو (هجرع) وهو الأحمق من الرجال.
الأرطى	ذكر	هذا اللفظ مصروف، لأنّه ألفه زائدة وهو مذكّر، وتذكيره يسلب علّة التأنيث منه، (فيقويه) على حدّ تعبير سيبويه، أيْ يجعله قابلاً للتنوين متمكناً من الاسمية تمام التمكن، ومن اللغويين من يجعل ألفه للإلحاق بـ (جعفر).
العَلقى	نوع من الشرج تدوم خضرته في القيظ به أفنان طوال دقائق ورق لطاف	هو كـ (أرطى) الألف فيه ليست للتأنيث ومِمّا يدلّ على ذلك أنّهم يؤنثونه بتاء التأنيث يقولون: علقاةٌ، وكذا: أرطاةٌ.
بُهمَى	الصغير من الضأن الذكر والأنثى سواء	ألف بهمى ألف تأنيث، وجمعها: بُهمى.
حبنطى	ذكر	ألف هذا اللفظ ألف زائدة، للإلحاق بـ (جحنفل) وهو وصف للمذكر، وإذا أُريد تأنيثه فبتاء التأنيث.
قبعثرىً	ذكر	ألفه عند بعض اللغويين ليست للتأنيث، لأنّه يؤنث بتاء التأنيث فيقال: قبعثراةٌ وإنّما ألفه للإلحاق ببنات الخمسة، كما تلحق الياء في: دردبيس (وهو الضخم الشديد من الإنسان) وهو سهو، إذ ليس في أصول الكلام سداسي فيلحق به.

اللفظ	معناه	حكمه من حيث الصرف وعدمه
العَلْقَى (ثانية)	ذكر	يرى سيبويه أنّ بعض العرب يؤنث (العلقى) ولذلك لا ينوّنها، ويستشهد لذلك بقول العجاج[1]: **يَسْتَنُّ فِي عَلْقَى وفي مُكُورِ** والشاهد فيه جعل ألف (علقى) للتأنيث ولذل كلا يصرفه، أيْ لا ينونه، والمكور: جمع مكر بالفتح، نبته غبيراء مليحاء إلى الغبرة، لها ورق، وليس لها زهر، ويستنُّ: يرتعي. والرجز: في بعض معرض ثور يرتعي في ضروب من الشجر.
دفلى شروى	ذكر ذكر	هذا اللفظان لا ينصرفان في النكرة لأنَّ ألفهما حرف يكسر عليه الاسم، أيْ يجمع جمع تكسير، وألفهما ألف تأنيث، وليس هناك بناء يلحقان به، لأنَّ ألفهما ليست زائدة للإلحاق.
موسى عيسى	من أوسيت الشعر إذا حلقته، أو الجرح، من العيس، وهو ماء الفحل، أو من العيس وهو بياض الإبل، أو من عاس ما له، يعوسه إذا أحسن التصرف به	موسى على (مُفعل) وعيسى على (فعلى) أمّا موسى فعربية منصرفة في النكرة، وإذا سميت به لم ينصرف في النكرة ولا يتصرف في المعرفة لأنه مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف وهي معرفة أمّا عيسى فهو عند سيبويه أعجمي كـ (موسى) لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة. ومن المعروف أنّ العلم إذا كان أعجمياً لا يصرف لأنّه فيه فرعية المعنى بالعلمية، وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاع الأعجمية، إذا كانت علميته في اللغة الأعجمية، وهذا ظاهر كلام سيبويه، ولم يشترط بعض النحاة ذلك[2].

(1) ديوانه، 1/ 362، وينظر: ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص 365، والأزهري: جمهرة اللغة، ص 799، والزجاج: ما يتصرف وما لا ينصرف، ص 28.

(2) ينظر: الأزهري، 2/ 333.

حكم ما كانت ألفه ألف مدّ للتأنيث

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة، وذلك نحو: حَمْراء، وصَفْراء، وخَضْراء، وصَحْراء، وطَرْفاء، ونُفَساء، وعُشَراء، وقُوَباء، وفُقَهاء، وسابياء، وحاوياء، وكبْرياء، ومثله أيضاً: عاشُوراء، ومنه أيضاً: أصْدِقاء، وأصْفياء، ومنه زِمِكّاء، وبَروكاءُ، وبَراكاءُ، ودبُوقاءُ، وخنفَساءُ، وعُنْظُباءُ، وعَقْرَباءُ، وزَكَرِيّاءُ، فقد جاءت في هذه الأبنية كلها للتأنيث، والألفُ إذا كانت بعد ألفٍ، مثلُها إذا كان توحدها، إلاّ أنّك همزة الآخرة للتحريك، لأنّه لا ينجزم حرفان، فصارت الهمزة التي هي بدلٌ من الألف بمنزلة الألف لو لم تُبدل، وجرى عليها ما كان يجري عليها إذا كانت ثابتة، كما صارت الهاء في هراق بمنزلة الألف، واعلم أنّ الألفين لا تُزادان أبداً إلاّ للتأنيث ولا تزادان أبداً لتُلحقا بنات الثلاثة بسرداحٍ ونحوها، الا ترى أنّك لم تر قطُّ فعلاء مصروفةً ولم تر شيئاً من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفاً، فإنْ قلت: فما بال علباء وحرباء؟ فإنّ هذه الهمزة التي بعد الألف إنّما هي بدل من الياء، كالياء التي في درحايةٍ، وأشباهها، وإنّما جاءت هاتان الزائدتان هنا لتُلحقا علباء وحرباء، بسرداحٍ وسربالٍ، الا ترى أنّ هذه الألف والياء لا تُلحقان اسماً فيكون أوله مفتوحاً، لأنّه ليس في الكلام مثلُ سَرْداحٍ وسَرْبالٍ، وإنّما تُلحقان لتجعلا بنات الثلاثة على هذا المثال والبناء، فصارت هذه الياء بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ولا تُلحق الفان للتأنيث شيئاً فتُلحقا هذا البناء به، ولا تُلحق الفان للتأنيث شيئاً على ثلاثة أحرف وأولُ الاسم مضموم أو مكسور، وذلك لأنّ هذه الياء والألف إنّما تُلحقان لتُبلغا بنات الثلاثة بِسِرْداحٍ وفسطاط لا تزادان ههنا إلاّ لهذا، فلم تُشركهما الألفان اللتان للتأنيث، كما لم تُشركا الألفين في مواضعهما، وصار هذا الموضع ليس من المواضع التي تُلحق فيهما الألفان اللتان للتأنيث وصار هذا الموضع ليس من المواضع التي تُلحق فيها الياءُ بعد الألف، يعني الهمزة، فكذلك لم تُلحقا في المواضع التي تُلحق فيها الياءُ بعد الألف، واعلم أنّ العرب من يقول: هذا قُوباءٌ كما ترى، وذلك لأنّهم أرادوا أنْ يُلحقوه ببناء فسطاط والتذكيرُ يدلّك على ذلك والصرفُ، وأما غَوْغاء فمن العرب من يجعلها بمنلة عَوْراءَ، فيؤنّث ولا يصرف،

ومنهم من يجعلها بمنزلة قضقاضٍ، فيذكر ويصرف، ويجعل الغين والواو مضاعفتين، بمنزلة القاف والضاد، ولا يجيء على هذا البناء إلاّ ما كان مردداً والواحدة غوغاء) [1].

أقول:

قلنا أنّ ما يمتنع من الصرف لعلّة واحدة شيئان:

أحدهما: ما فيه ألف التأنيث المقصورة وقد مضى ذكره.

والثاني: ما فيه ألف التأنيث الممدودة، وهو ما يتطرّق سيبويه إليه في هذا النص، والقاعدة العامة أنّ الاسم الذي فيه ألف تأنيث ممدودة يمتنع صرفه كيفما كانت صورته تنكيراً كـ (صحراء) بالمدّ، أو تعريفاً كـ (زكرياء) بالمدّ علماً لأحد أنبياء الله عليهم السلام، وسواء وقع مفرداً أم جمعاً كـ (أصدقاء) بالمدّ جمعاً لصديق، وسواء كان صفة كـ (حمراء) أو اسماً.

ويتناول سيبويه في هذا النص جملة من الألفاظ التي جاءت بألف التأنيث الممدودة مبيناً أحكامها من حيث الصرف وعدمه كما هو موضّح بالمخطّط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 213-215.

اللفظ	معناه	حكمه من حيث الصرف أو عدمه
حمراء صفراء	صفة مذكّرة أحمر وأصفر	حمراء، وصفراء بالمدّ، والأصل في حمراء عند سيبويه[1]، حَمْرَى، بالقصر، بوزن سكرى، فلمّا قصدوا المدّ زادوا قبل ألفها ألفاً أخرى، والجمع بينهما محال، وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب، لأنّهم لو حذفوا الألف الأولى لفات المدُّ، ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث، وقلب الأولى أيضاً مخلٌّ بالمدّ المطلوب فلم يبقَ إلاّ قلب الثانية همزة. وذهب بعض اللغويين إلى أنّ الألف الأولى للتأنيث، والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث (أفعل) ومؤنث (فعلان) وضعّف بأنّه يفضي إلى وقوع علامة التأنيث حشواً، ورأى آخرون إلى أنّ الألفين معاً للتأنيث، ورُدَّ بعدم النظير إذ ليس لها علامة تأنيث على حرفين[2].
صَحْراءَ	معروف	بالمدّ اسم بلد، وهو نكرة ممنوع من الصرف كيفما وقع.
طَرْفاءَ	جنس من النبات منه أشجار وجنبات ومنه الأثل	كذلك
لُفساءَ عُشراء قُوباء فقهاءَ ساياءَ حاوياءَ كبرياءَ	معروف يقال عشَرَ الحمار كرور النهيق في طلقٍ واحد، والناقة صارت عشراء داء يصيب الجلد الفقيه العالم الفطن المشيمة التي مع الولد والمواشي حاوياء البطن أمعاؤه والجمع وايا مؤنثة العظمة والتجبر والترفّع عن الانقياد	كذلك هذه ألفاظ لا ينصرف أكثرها في نكرة ولا معرفة لأنّ ألفاتها للتأنيث وهي من الألفاظ التي فيها الألف للمدّ، ومنها ما هو اسم، وما هو صفة. ومنها ما هو مفرد وما هو جمع كـ (أصدقاء، وأصفياء، والخلاصة أنّ كلّ (فعلاء) في الكلام لا ينصرف، في حين أنّ كلّ (فُعلاء) بضم الفاء، و(فِعلاء) بكسرها، فمصروف؛ لأنّه مثال لأي كون إلاّ ملحقاً مصروفاً في المعرفة والنكرة كـ (علباء) و(حرباء)، وأما (فُعلاء) كـ (قُوباءَ) فهو ملحق بـ (فُسطاط)ظ كما أنّ (عِلباء) ملحق بـ (سِرداح)، وهو الناقة الطويلة، والمكان اللين ينبت النجمة والنصي والعجلة. إنّ صرف (قُوباء) ومثله (عِلباء) وهو عصب العنق،

(1) سيبويه: 4/ 240.

(2) الأزهري، 2/ 317.

(3) المبرد: المقتضب، 2/ 320-321.

اللفظ	معناه	حكمه من حيث الصرف أو عدمه
عاشوراءُ	اليوم العاشر من المحرم، والعاشور: نوع من الحلوى	و(حرباء) وهو مسمار الدرع، في النكرة والمعرفة مع كون الزائدتين في آخر كلّ منهما كالزائدتين في آخر (حمراء، وصفراء) إنّما كان لأنّ ألفاتها الألفاظ التي لا تتصرف في نكرة أو معرفة غير منقلبة، والفات قوباء، وحرباء وعلباء منقلبة، ومنها كان التباين. وممّا يدلّ على أنّ الهمزة بعد ألف علباء وحرباء بدل من ياء كالياء فلي (درحاية) و(هو الكثير اللحم، والقصير السمين، الخضم البطن، اللئيم الخلقة) وهو على وزن (فعلاية) ولو ذُكرت قيل: درحاء[3]. فالأصل في: علباء، وحرباء، علبايٌ وحربايٌ، وقلبت الياء همزة، والحقا بـ (سرداح، وسربال). ومن العرب من لا يصرف هذا اللفظ، ويجعله بمنزلة (عوراء) مؤنثاً لا يُصرف، ومن العرب من يجعله بمنزلة قضقاضٍ، مذكراً مصروفاً.
أصدقاءُ	معروف	
أصفياءُ	المتخالصون في الودّ والإخاء	
زِمكّاءُ	سريع الغضب أو الممتلئ البطن	
بوركاء	للدابة وقد مالت على أحد شقيها في عدوها	
براكاء	ساحة القتال، والثبات والجد في الحرب	
دبوقاء	من الدبق وهو كلّ شيء لزج يلصق به	
خنفساءُ	دويبة	
عُنظُباءُ	الجرادة الضخمة، أو نوع من البنات	
عقرباءُ	معروف	
زكرياءُ	اسم لأحد انبياء الله، ويقال: زكر الإناء: ملأه	
غوغاء	واحدة غوْغاء وهو الصوت والجلبة، والسفلة من الناس، الجراد حين يخف للطيران	

حكم ما كان على فَعلان

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما لحقته نونٌ بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو: عطشان، وسكران، وعجلان، وأشباهها، وذلك أنّهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء، لأنّها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختصّ بهما المذكّر، ولا تُلحقه علامة التأنيث، كما أنّ حمراء لم تؤنث على بناء المذكّر، ولمؤنث سكران بناءٌ على حدةٍ كما كان حمراء بناءٌ على حدةٍ، فلمّا ضارع فعلاء هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرتُ لك أجري مجراها)[1].

أقول:

اللفظ الذي خُتم بالألف والنون الزائدتين على ثلاثة أحرف أصول على نوعين:

الأول: أنْ يكون صفةً.

والثاني: أنْ يكون اسماً غير صفة.

فإنْ كان صفة امتنع من الصرف للوصفية والألف والنون مع اشتراطهم الا يكون هذا الوصف مؤنثه بتاء التأنيث، وقد مثّل سيبويه لهذا الوصف بـ (عطشان وسكران، وعجلان) فلا يقال في مؤنثها: عطشانة، وسكرانة، وعجلانة، وإنّما يقال: عطشى، وسكرى، وعجلى، مع التأكيد على أنّ الألف والنون مضارعتان لألف التأنيث المقصورة أو الممدودة. ولم يتفقوا على علّة المنع من الصرف في الوصف المختوم بالألف والنون الزائدتين بعد ثلاثة أحرف أصول، فالبصريون اتباعاً لسيبويه يجعلون سبب الامتناع من الصرف مشابهة الألف والنون ألفي التأنيث إمّا لاشتراكهما في الامتناع من دخول تاء التأنيث عليهما فلا يقال: غضبانة كما يقال: حمراءة، وفي لغة بعض بني أسد: غضبانة، وسكرانة، وقياسها عندهم الصرف، وإمّا لأنّ بناء مذكّر منهما مخالف لبناء مؤنثة كسكران وسكرى، وأحمر وحمراء.

---

(1) سيبويه: 3/ 215-216.

أمّا الكوفيون فيرون أنّ المانع لهذه الصفات من الصرف هو الوصف والألف والنون.

ورأيهم لا يستقيم ولا يتحقّق في نحو: ندمان وعريان مع كونهما مصروفين باتفاق النحويين[1].

---

(1) ينظر: الموصلي: شرح ألفية ابن معطي، ص 451-452.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة ممَّا ليست نونهُ بمنزلة الألف التي في نحو: بُشرى، وما أشبهها وذلك كلُّ نون لا يكون في مؤنثها فعلى وهي زائدةٌ؛ وذلك نحو: عُرْيانٍ، وسَرْحانٍ، وإنسانٍ، يدلُّك على زيادته سراحٍ، فإنَّما أرادوا حيث قالوا: سِرْحانٌ أنْ يبلغوا به باب سِرداحٍ، كما أردوا أنْ يبلغوا بمعزى باب هجرعٍ، ومن ذلك: ضِبْعانٌ، يدلُّك على زيادته قولك: الضَّبْعُ والضِّباع، وأشباه هذا كثير، وإنَّما تعتبر أزيادة هي أم غير زيادة بالفعل، أو الجمع، أو بمصدر أو مؤنث نحو: الضَّبْعُ وأشباه ذلك)[1].

أقول:

هذا هو النوع الثاني من الألفاظ المختومة بالألف والنون الزائدتين بعد ثلاثة أحرف أصول، وهذه الألفاظ أعلام وليست صفات وقد مثل لها سيبويه بـ(عُريان، وسرحان، وإنسان) إذا سميت بكلٍّ منها.

واعلم أنَّ العلم المزيد بألف ونون كـ (عمران، وعثمان، وعفَّان، وغطفان، وسرحان، وإنسان، ورمان) وغيرها كثير يمكن تقسيمه على قسمين:

الأول: ما كان فيه النون فيه زائدة مع الألف التي قبلها.

والثاني: ما لا يكون فيه النون مع الألف زائدتين بل أصليتين.

ومن الأول: عمران، وعثمان، وعفَّان، وغطفان، وإنسان، وسرحان، فهذا يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون المضارعتين لألفي التأنيث المقصورة والممدودة.

أمَّا (عثمان) فنكرة في الأصل وهو ولد الحية من (عثم)، وأما (عفَّان) فمن العفَّة، وغطفان من الغطف، وهو لين العيش، وكذا (حسَّان) من (الحسّ) بفتح الحاء، وهو القتل أو من الحسّ بكسرها وهو الإدراك بالحواس.

فإذا جعلته من (الحسن) صرفته لأنَّ النون أصل، وأما (سرحانٌ) وهو جمع السرحان، وهو الذئب، يقال: سراحٍ وسراحين كما يقال: ثعالٍ في جمع الثعلب، ومن ذلك أيضاً (ضبعانٌ) من الضبع والضباع.

---

[1] سيبويه: 3/ 216.

فهذه الأسماء التي زيدت فيها النون تمنع من الصرف، فإنْ ثبت أصلية النون صرف كما في (حسّان) إذا جُعل من (الحسن) و(ثبّان) إنْ اخذ من (الثب) وهو القطع، أو من (الثبات) لم ينصرف لزيادة النون فإذا جُعل من (الثبن) انصرف؛ لأنّ النون أصلية.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنّما دعاهم إلى أنّ لا يصرفوا هذا في المعرفة أنّ آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فجعلوه بمنزلته في المعرفة، كما جعلوا أفكلاً بمنزلة ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا نكرة، وذلك أفعلُ صفةً؛ لأنّ بمنزلة الفعل، وكان هذه النونُ بعد الألف في الأصل لباب فعلان الذي له فعلى، كما كان بناءُ أفعل في الأصل للأفعال، فلمّا صار هذا الذي ينصرف في النكرة في موضع يُستثقل فيه التنوين جعلوه بمنزلة ما هذه الزيادةُ له في الأصل، فإذا حقّرت سرحان اسم رجل فقلت: سُرَيحِينٌ صرفته، لأنّ آخره الآن لا يشبه آخر غضان، لأنّك تقول في تصغير غضبان: غُضَيبانُ؛ ويصير بمنزلة غسلينٍ وسنينٍ، فيمن قال هذه سنينٌ كما ترى، ولو كنت تدع صرف كلّ نون زائدة لتركت صرف رعشنٍ، ولكنّك إنّما تدع صرف ما آخره كآخر غضبان، كما تدع صرف ما كان على مثال الفعل إذا كانت الزيادة في أوله، فإذا قلت: إصليت صرفته لأنّه لا يشبه الأفعال، فكذلك صرفت هذا لأنّ آخره لا يشبه آخر غضبان إذا صغّرته، وهذا قول أبي عمروٍ والخليل ويونس. وإذا سميت رجلاً: طحّان، أو سمّان من السمن، أو تبّان من التبن، صرفته في المعرفة والنكرة، لأنّها نونٌ من نفس الحرف، وهي بمنزلة دال حمّادٍ، وسألته: عن رجل يسمى: دهقان، فقال: إنْ سميته من التَدَهقُن فهو مصروف، وكذلك: شَيْطان إنْ أخذته من التَّشَيْطُن، فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون، وإنْ جعلت دهقان من الدَّهق، وشَيْطان من شيَّط لم تصرفه، وسألتُ الخليل: عن رجل يُسمّى مُرّاناً فقال: أصرفُه، لأنّ المُرّان إنّما سمي للينه، فهو فُعّالٌ، كما يسمى الحُمّاض لحموضته، وإنّما المرّانة اللين، وسألته: عن رجل يسمى فيناناً فقال: مصروف، لأنّه فيعالٌ، وإنّما يريد أنْ يقول لشعره فُنونٌ كأفنان الشجر. وسألته: عن ديوانٍ، فقال: بمنزلة قيراطٍ، لأنّه من دوّنتُ، ومن قال ديوانٌ فهو بمنزلة بيطار،

وسألته: عن رُمّان فقال: لا أصرفهُ، وأحملهُ على الأكثر إذا لم يكن له معنى يُعرف، وسألته: عن سَعْدان والمَرْجان، فقال: لا أشكُّ في أنّ هذه النون زائدة، لأنّه ليس من الكلام مثل: سَرْداحٍ، ولا فَعْلالٌ إلاّ مُضعَفاً، وتفسيره كتفسير عُرْيان، وقصّتُه كقصّته، فلو جاء شيء في مثال: جنجانٍ، لكانت النون عندنا بمنزلة نون مُرّان، إلاّ أنّ يجيء أمر بيّن، أو يكثر في كلامهم فيدعوا صرفه، فيُعلم أنّهم جعلوها زائدة، كما قالوا: غَوْغاءُ فجعلوها بمنزلة: عوراءَ، فلمّا لم يريدوا ذلك وأرادوا أنّ لا يجعلوا النون زائدة صرفوا، كما أنّه لو كان خضخاضُ لصرفته وقلت: ضاعفوا هذه النون، فإنْ سمعناهم لم يصرفوا قلنا: لم يريدوا ذلك، يعني التضعيف، وأرادوا نوناً زائدة، يعني في جنجان)[1].

أقول:

أولاً: يبيّن سيبويه علّة عدم الصرف في مثل هذه الأسماء في حال كونها نكرة أو معرفة بأن آخر هذه الألفاظ بمنزلة آخر ما لا ينصرف من الأسماء في معرفة أو نكرة كما هو شأن ما جاء على (أفعل) من الصفات التي لا يدخلها التنوين في معرفة ولا نكرة كـ (أفكل) و(أحمر) و(أفضل) وغير ذلك ممّا جاء على وزن الفعل ولم يقبل تاء التأنيث، فهذه الألفاظ تمنع من الصرف للوصف الأصلي ووزن الفعل، وكذلك ما يجري مجراها في عدم تنوينه كما هو شأن (سكران، وغضبان) ومؤنثهما: سكرى، وغضبى، أو (لحيان) للكبير اللحية ممّا لا يؤنث له أصلاً، ولكذا ما جاء على (فعلان) من الأعلام.

ثانياً: ويرى سيبويه أنّ تصغير الاسم العلم ممّا كان على (فعلان) كـ (سرحان) اسم رجلٍ سيجعله في دائرة المصروف، لأنّ التصغير يزيل وجه الشبه بين الاسم المصغر (سُريحين) وتصغير ما كان على فعلان من نحو سكران والتصغير (سكيران). زد على ذلك أنّ تصغير سرحان على: سُريحين سيجعله بمنزلة: غسلينٍ، وسنينٍ، وغيرهما ممّا هو مصروف.

---

(1) سيبويه: 3/217-219.

أمّا تصغير (عثيمان) و(سعيدان) مصغراً عثمان وسعدان فلا يصرفان، لأنّ الألف والنون مبقاة على حالها من الزيادة بعد الأصول الثلاثة ولذلك لا تصرف هذه أسماء مصغرة أو غير مصغرة.

ثالثاً: ويتناول سيبويه بالوصف والتحليل بعض الألفاظ التي على (فعلان) مبيناً حكم كلّ منها من الصرف أو عدمه، وكما هو موضح في المخطط الآتي:

اللفظ	نوعه	حكمه من الصرف أو عدمه
طحّان سمّان تبّان	أوصاف من الطحن والسمن والتبن	هذه الأسماء مصروفة في المعرفة والنكرة لأنّ النون فيها أصلية من بنية الكلمة نفسها، وهي بمنزلة الدال من (حمّاد) أو (جرّاد) أو (بغداد).
دهقان	كثر المال وهو وصف	هو من دهقن فلان كثر ماله والقوم فلاناً جعلوه دهقاناً. فالنون أصلية وعليه يكون مصروف، وقد استنبط سيبويه قاعدة خلال محاورته أستاذه الخليل رحمه الله تقول إنّ الزيادة أو عدمها تبدو من خلال النظر إلى أصل الكلمة، إمّا بالعودة إلى الفعل، أو إلى المصدر أو إلى مؤنث الكلمة أو جمعها، فالنون غير زائدة في نحو: سرحان وضبعان لأنّ الجمع فيهما على سراح وضباع، فلا ينصرفان في نكرة ولا معرفة. أمّا: طحّان، وسمّان، وتبّان إذا سميت به رجلاً فينصرف، لأنّ النون من نفس الكلمة أيْ من الطحن، والسمن، والتبن.
شيطان	صفة	هو من: التشيطن والنون فيه أصلية فلذلك ينصرف، فإنْ جعلته من: شيط، فالنون زائدة، ولذلك تمنعه من الصرف.
مُرّان	صفة	على (فُعّال) يقال للرماح: مُرّان، مشتق من المرانة وهي اللين.
فينان	صفة	لأنّه (فيعال) والفينان: كثير الشعر كأفنان الشجر، فهو مصروف لأنّ نونه أصلية.

حكمه من الصرف أو عدمه	نوعه	اللفظ
النون فيه أصلية، وجمعه دواوين، ويقال فيه: ديوان بكسر الدال، وديوان بفتحها، والأصل (دِوّان) ثمّ قلبت أدى الواوين ياءً لاستثقال الكسرة والتشديد.	اسم	ديوان
يرى سيبويه استناداً إلى أستاذه الخليل رحمه الله أنّ هذا الاسم غير مصروف لأنّ النون فيه مزيدة، وربّما يكون من (الرّمّ) وهو المكتنز، ونُسب إلى الأخفش القول بصرفه لأصالة النون، لأنّه من: رَمَنَ بالمكان: إذا أقام فيه، والرمّان يطول مكثه[1].	اسم	رُمّان
النون في هذين الاسمين زائدة؛ ولذلك فهما غير مصروفين.	اسم اسم	سعدان مرجان
النون فيه أصلية وهو بمنزلة: خضخاض وجرجار في تضعيف (النون) أو الضاد أو الراء، فهو مصروف والجُنجن، والجنجن عظم الصدر، والجمع: جناجن.	اسم	جنجان

ما ختم بألف تأنيث

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإذا سمّيت رجلاً: حَبَنْطى، أو عَلْقى لم تصرفه في المعرفة، وتركُ الصرف به كترك الصرف في: عُرْيان، وقصتُه كقصّته. وأمّا عِلْباءٌ وحرباءٌ اسم رجل فمصروف في المعرفة والنكرة، من قبل أنّه ليست بعد هذه الألف نون فيشبه آخره بآخر غضبان، كما شُبّه آخر علقى بآخر شروى، ولا يشبُه آخر حمراء، لأنّه بدلٌ من حرفٍ لا يؤنث به كالألف، وينصرف على كلّ حال، فجرى عليه ما جرى على ذلك الحرف، وذلك الحرف بمنزلة الياء والواو اللتين من نفس الحرف، وسألته عن تحقير علقى، اسم رجل، فقال: أصرفهُ، كما صرفتُ سرحان حين حقّرته، لأنّ آخره حينئذٍ لا يشبّه آخر ذفرى، وأمّا معزى فلا يُصرف إذا حقّرتها اسم رجل، من أجل التأنيث ومن العرب من يؤنث علقى فلا ينوّن ، وزعموا أنّ ناساً يذكرون معزى، زعم أبو الخطاب أنّه سمعهم يقولون:

---

[1] ينظر: ابن الشجري: الأمالي، 3/ 73، والرضي: شرح الشافية، ص 238.

ومِعْـــــزَى هَـــــدِباً يَعلـــــو   قِـــــرانَ الأرضِ سُـــــودانا [1].

أقول:

أولاً: يعاود سيبويه هنا القول في ما ختم بألف تأنيث مقصورة أو ممدودة ويمثل لـمّا ختم بألف تأنيث مقصورة بـ (حَبَنطى) إذا سميت به، فهـو لا يُـصرف للعلمية والتعريـف، وترك صرفه كترك صرف نحو (عُريان) لأنّ النون فيه زائدة وليست أصلية.

أمّا (عَلْقى) إذا سمّي به رجلاً فهـو كــ (حَبَنطـى)، وأكثـر العـرب يـصرفه فينوّنـه، ويدخل عليه تاء التأنيث، فيقول: علقاةٌ، وبعض العـرب يجعـل الألـف فيـه للتأنيـث فـيترك صرفه.

ثانياً: وإذا سمّينا رجلاً بـ (عُلَيقى) مصغّر: علقى، فيصرف عند سيبويه كما يـصرف (سريحين) مصغّر: سرحان، لأنّ آخره حينئذٍ لا يشبه آخر: ذفرى.

أمّا (معزى) إذا صغّرتها وسميت بها رجلاً، فلا يصرف لأجل التأنيث.

ومن العرب من يؤنث (علقى) فلا يصرفه.

ومن العرب من يذكر (معزى) وعليه الشاعر[2]:

ومِعْـــــزَى هَـــــدِباً يَعلـــــو   قِـــــرانَ الأرضِ سُـــــودانا

بتنوين (معزىً) لكونه مذكراً، فصرفه، والألـف فيـه للإلحـاق بــ (هجرع) ونحـوه، ولذلك وصفه بالمذكر (هدباً)، وجاء بـ (السودان) جمعاً، لأنّ المعزى يؤدّي معنى الجمـع وإنْ كان مفرد اللفظ.

والهدب: الكثير الهدب، ويعني به الشعر، والقِران: جمع قَرن بفتح القاف، وهو المكان المشرف من الأرضين والجبال.

---

(1) سيبويه: 3/ 219.

(2) ينظر: ابن جني: المنصف، 1/ 36، 3/ 7، وابن يعيش، 5/ 63، 9/ 147، وابن منظور: (قرن).

ما خُتم بتاء التأنيث

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب هاءات التأنيث اعلم أنّ كلّ هاء كانت في اسم للتأنيث فإنّ الاسم لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، قلتُ: فما باله انصرف في النكرة وإنّما هذه للتأنيث، هَلاّ تُرِك صرفه في النكرة، كما ترك صرف ما فيه ألف التأنيث؟ قال: من قبل أنّ الهاء ليست عندهم في الاسم، وإنّما هي بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم فجُعلا اسماً واحداً، نحو: حَضْرَمَوْتَ، ألا ترى أنّ العرب تقول في حُبارَى: حُبَيِّرٌ، وفي جَحْجَبَى: جُحَيْجِب. ولا يقولون في دَجاجةٍ إلاّ دُجَيْجَةٌ، ولا في قَرْقَرةٍ إلاّ قُرَيْقِرةٌ، كما يقولون في حَضْرَمَوْتَ، وفي خَمْسَةَ عَشَرَ: خُمَيْسَةَ عَشَرَ، فجُعلت هذه الهاء بمنزلة هذه إلاّ الأشياء، ويدلّك على أنّ الهاء بهذه المنزلة أنّها لم تُلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة قطّ، ولا الأربعة بالخمسة، لأنّها بمنزلة: عَشَرَ ومَوْتَ، وكَرِبَ في مَعْدِ يكَرِبَ، وإنّما تُلحق بناء المذكّر، ولا يُبنى عليها الاسمُ كالألف، ولم يصرفوها في المعرفة، كما لم يصرفوا مَعْد يكَرِبَ ونحوه، وسأبيّن ذلك إنْ شاء الله) [1].

أقول:

أولاً: يمنع العلم المؤنث بالتاء المربوطة مطلقاً، وخصّوا التأنيث بالتاء بالإعلام دون الصفات، لأنّ التاء في الأعلام تكون ملازمة للعلم بخلاف التاء في الصفة فهي عارضة، بخلاف التأنيث بالألف المقصورة أو الممدودة كـ (سلمى، وحسناء) في العلم، و(حبلى، وعذراء) في الصفة، و(شعراء) في الجمع لأنّ الألف ههنا ملازمة ما تصحبه، لأنّه يبنى عليها فكأنّها أصل في الاسم المعين وهي ذات دلالتين: معنوية ولفظية، ولذلك قامت مقام علّتين واستقلت بمنع الصرف.

ومن المعروف أنّ التأنيث إمّا لفظي أو معنوي، فاللفظي بالتاء، والمعنوي شرطه العلمية سواء أنّ كلّ منهما حقيقياً ك، (عزّة) و(زينب)، أو غير حقيقي كـ (حمزة وحلب) علم على البلدة المعروفة، وإنّما اشترط فيهما لعلمية لأنّه لا يلزم الاسم إلاّ إذا كان علماً

---

(1) سيبويه: 3/ 220.

بدليل صرف (قائمة) في نحو: مررت بامرأة قائمة وجريح لعدم لزوم التأنيث إذا وصف بهم المذكّر، وكذلك حمزة وطلحة بحذف التاء لإرادة الجنس، ويلزم بالعلمية فذو التاء يمتنع من الصرف مطلقاً قلّت حروفه ك (ثُبَة) و(بُره) علمين، أو كثرت كـ (طلح وعائشة)، وأما المؤنث المعنوي فإنْ كان زائداً على ثلاثة أحرف امتنع من الصرف مطلقاً لتنزل الحرف الرابع منزلة تاء التأنيث، ولذلك إذا سمي بها مذكراً لم ينصرف بخلاف الثلاثي المعنوي، فإنّه إذا سمي به مذكراً انصرف، تحرك الوسط أو لم يتحرك لفوات المعنى، وسواء في المرتجل كـ (زينب) أو المنقول من الجنس كـ (عقرب وعناق)، والمنقول من التذكير كـ (جعفر)، وسيأتي سيبويه على ذلك وعلى ما كان متحرك الوسط[1].

ثانياً: ويرى سيبويه أنّ ما فيه تاء التأنيث لا ينصرف في المعرفة للعملية والتأنيث، وينصرف في النكرة، وعلّة ذلك أنّ تاء التأنيث بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم في الأسماء المركّبة كـ (حضرموت) من (حضر وموت) وبمنزلة (خمسة عشر) فالتاء بمنزلة (موت) من (حضرموت)، وعشر من (خمسة عشر)، و(كرب) من (معد يكرب) وسيبيّن ذلك في الصفحات اللاحقة.

---

[1] ينظر: الموصلي: شرح الفية ابن معطي، ص 444-445.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما ينصرف في المذكّر البتة ممّا ليس في آخره حرف التأنيث، كلُّ مذكّر سمّي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف، كائناً ما كان، أعجماً أو عربياً، أو مؤنثاً، إلاّ فُعل مشتقاً من الفعل، أو يكون فلي أوله زيادة يكون كـ يجدُ ويضعُ، أو يكون كضُرب لا يُشبه الأسماء، وذلك أنّ المذكر أشدّ تمكّناً، فلذلك كان أحمل للتنوين، فاحتُمل ذلك فيما كان على ثلاثة أحرف، لأنّه ليس شيء من الأبنية أقلُّ حروفاً منه، فاحتمل التنوين لخفته ولتمكّنه في الكلام، ولو سميت رجلاً قدماً أو حشاً صرفته، فإنْ حقّرته قلت: قُديمٌ فهو مصروف، وذلك لاستخفافهم هذا التحقير كما استخفوا الثلاثة، لأنّ هذا لا يكون إلاّ تحقير أقلّ العدد، وليس محقّرٌ أقلُّ حروفاً منه، فصار كغير المحقّر الذي هو أقلُّ ما كان غير محقّر صرفوا، وهذا قول العرب والخليل ويونس، واعلم أنّ كلّ اسم لا ينصرف أنّ الجرّ يدله إذا أضفته أو أدخلت فيه الألف واللام، وذلك أنّهم أمِنوا التنوين، وأجروهُ مجرى الأسماء، وقد أوضحتُه في أول الكتاب بأكثر من هذا، وإنْ سمّيت رجلاً بنت أو أخت صرفته، لأنّك بينت الاسم على هذه التاء وألحقتها بناء الثلاثة، كما ألحقوا: سنبتةً بالأربعة، ولو كانت كالهاء لـمّا أسكنوا الحرف الذي قبلها، فإنّما هذه التاء فيها كتاء عفريتٍ، ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة، وليست كالهاء لـمّا ذكرتُ لك، وإنّما هذه زيادة فلي الاسم بُني عليها وانصرف في المعرفة، ولو أنّ الهاء التي في دجاجة كهذه التاء انصرف في المعرفة، وإنْ سميت رجلاً بـ هَنَهْ، وقد كانت في الوصل هَنْتٌ، قلت: هَنَةٌ يا فتى، تحرّك النون وثبت الهاء؛ لأنّك لم تر مختصاً متمكّناً، على هذه الحال التي تكون عليها هنة قبل أنْ تكون اسماً تُسكن النون في الوصل، وذا قليل، فإنْ حوّلته إلى الاسم لزمه القياس، وإنْ سميت رجلاً ضربت قلت: هذا ضربه، لأنّه لا يُحرّك ما قبل هذه التاء فتوالى أربعُ حركات (وليس هذا في الأسماء، فتجعلُها هاء، وتحملها على ما فيه تاءُ التأنيث)[1].

---

[1] سيبويه: 3/ 221-222.

أقول:

أولاً: لا يُمنع من الصرف كلّ علم مذكّر ثلاثي الأحرف خالٍ من علامة التأنيث بشرط أنّ يكون ساكن الوسط كـ (دَعْد) و(هِنْد) وإنّما صرفوه هنا لخفّة لفظه، وهذه الخفّة تقاوم إحدى العلّتين المانعتين من الصرف فلا يبقى إلاّ واحدة منهما. ومن النحاة من يمنعه من الصرف عملاً بالعلّتين القائمتين فيه، وهو الأكثر.

فإنْ كان على ثلاثة أحرف ومحرّك الوسط لفظاً كـ (سقر ولظى) فمنع من الصرف لإقامة الحركة مقام الحرف الرابع. أمّا محرّك الوسط تقديراً كـ (نار ودار) علماً لامرأة فيلتحق بباب هند، ويمنع من الصرف كلّ ثلاثي أعجمي كـ (ماه) و(جُور) علمي بلدين لأنّ العجمة انضمت إلى التأنيث والعلمية، فتحتم المنع، وإنْ كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنّها هنا لم تؤثر منع الصرف، وإنّما أثرت تحتّمه، وقيل: هو ذو وجهين كـ (هند)[1].

وقيل إنّ الثلاثي المذكّر ساكن الوسط كـ (نوح وهود ولوط) ممّا يجوز فيه الصرف وعدمه كـ (هند)، قال تعالى: ﴿ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖ﴾ [من سورة التحريم: 10]، ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودٗا﴾ [من سورة الأعراف: 65]، وصرفه أوجه لأنّ التأنيث يؤثر في المسمى به معنى بخلاف العجمة.

وإنْ كان متحرّك الوسط كـ (حقَر، ويجِد، ويَضَع، أو ضُرِب) انصرف في الأعرف لخفّة الثلاثي، وبعضهم يمنعه من الصرف قياساً على (سَقَرَ).

أمّا (مِصْر) معرفة فهو مصروف، قال تعالى: ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا﴾ [من سورة البقرة: 61]، ومنهم من لا يصرفه، قال تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ﴾ [من سورة يوسف: 99].

ومصراً المصروف منكّر لأنّه لم يقصد به شيء بعينه، وقيل: إنّ مصراً في الأصل مذكّر ثمّ نقل من التذكير إلى التأنيث، وسُمي به البلدة المعروفة، فصار فيه التعريف والتأنيث

---

(1) الأزهري، 2/ 332.

والنقل من الأخف إلى الأثقل وهو المؤنث فعلى هذا يمتنع من الصرف مطلقاً على رأي، وينصرف مطلقاً على رأي، فلا وجه للتسوية بينهما[1].

ثانياً: أمّا ما جاء على (فُعل) ممّا هو مشتق من الفعل، فهذا البناء يأتي في كلام العرب على تسعة أضرب[2] ثلاثة منها لا تنصرف كـ (عمر، وجُمع، وأُخر) وواحد مبني نحو: يا فُسَقُ، في النداء، وخمسة مصروفة

أحدها: المصدر نحو: تُقَى، وهُدَى،

وثانيهما الصفة نحو (حُطم) و(لُبَد) في قوله تعالى: ﴿أَهۡلَكۡتُ مَالٗا لُّبَدًا﴾ [من سورة البلد: 6]،

وثالثها: جمعٌ كـ (غُرف، وظُلم، وعُمر): جمع: عُمرة،

ورابعها: مفرد كـ (صُرد)، و(نُغز) لطائرين،

وخامسها: اسم جنس كـ (رُطب).

فهذه الخمسة إذا سمي بها انصرفت، لأنها معدولة أنّ اسم نكرة مصروف.

ثالثاً: وذكر سيبويه أنّ الثلاثي المحرّك الوسط مصروف ومثل له بـ (قدماً، وحشاً) لكونه محرك الوسط لفظاً، وهذه الحركة كما ذكرنا تقوم مقام الحرف الرابع. فإذا قيل: (قُديم) بالتصغير تبقى على حالها مصروفة لاستخفافهم هذا التصغير. والتصغير أصلاً يقرّب الاسم المعين من الاسمية ويمكّنه منها تمام التمكّن والأصل في الأسماء الصرف.

رابعاً: ويلفت سيبويه النظر إلى ما كان قد قرّره من قبل[3] من أنّ الاسم الممنوع من الصرف إذا أضيف أو دخلته (أل) صُرف أيّ دخله الجرّ، لأنهم بهذا أمنوا التنوين، لأنّ المعرّف والمضاف لا ينوّنان، زد على هذا أنّ الإضافة والتعريف يضعفان اللفظ عن شبّه الفعل لكونهما من خصائص الأسماء التي تمكن الاسم من الاسمية تمام التمكّن.

---

(1) الموصلي: شرح ألفية ابن معطي، 1/ 456-457.

(2) نفسه، 1/ 437-438.

(3) ينظر: سيبويه: 1/ 22-23.

خامساً: ويأتي سيبويه في آخر النص على جملة من الأسماء التي يمكن التسمية بها وهي ثلاثية الأحرف فيبين حكمها من حيث الصرف أو عدمه مبيّناً علّة كلّ منهما فيرى الآتي:

1- إذا سمّينا رجلاً بـ (بنتٍ) أو (أختٍ) فلا يمنع من الصرف لأنّ التاء فيه زائدة بمنزلة زيادة التاء في (عفريت) و(سنبتة) وهي المدّة من الزمن. والدليل على زيادة التاء قولهم: (سنبة) و(عفي، وعفرية). زيد على ذلك أنّ (بنت وأخت) ملحقان بـ (جذع وقُفل) والتاء فيهما زائدة للإلحاق، ولذلك يصرفان إذا سمّينا بأحدهما رجلاً، لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة التأنيث كـ (هند، ودعد، وفَهْر، وعين) إذا سمينا بأحدها رجلاً صرفناه. وعلامة التاء الزائدة أنْ يوقف عليها بالهاء كقولنا: (دجاجة).

2- وإذا سمّينا رجلاً بـ (هَنَهْ) وهي في الوصل (هَنْتْ) أو سمّيته بـ (مَنَهْ)، وهما لفظان يكنى بهما عمّا يستقبح ذكره قلت: هَنَةُ يا فتى، بتحريك النون واثبات الهاء فليس هناك اسم مختص متمكّن على هذه الصورة التي يكون عليها هَنَةُ أو مَنَةُ قبل أنْ يسمّى بهما وقد كانا ساكني الوسط، فإذا سمّينا بأحدهم ألزمه القياس على ما هو محرك الوسط، وصار احمل للتنوين. والتاء في: هَنْت، ومنت بمنزلة التاء في أخت، وبنت.

3- وإذا سمّينا رجلاً بـ (ضربتْ) قلنا: هذا ضرَبَهْ، بإسكان الهاء لأنه بتحريكه تتولى أربع حركات، وليس في الأسماء ما هو بأربع حركات متوالية، ولذلك يوقف عليه بالهاء بمنزلة هاء التأنيث، وتجريه مجرى: شجرة، وثمرة، ونحوها متصرفة.

فُعَل والأسماء المعدولة

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب فُعَل اعلم أنّ كلّ فُعَلٍ كان اسماً معروفاً في الكلام أو صفةً فهو مصروف، فالأسماء نحو: صُرَدٍ وجُعَلٍ، وثُقَبٍ وحُفَرٍ، إذا أردت جماع الحفرة والثقبة. وأما الصفات فنحو قولك: هذا رجلٌ حُطَمٍ، قال الحطم القيسي:

لقد لَفّها الليلُ بِسَوّاقٍ حُطَمْ

فإنما صرفت ما ذكرتُ لك، لأنه ليس باسمٍ يُشبه الفعل الذي في أوله زيادة، وليست في آخره زيادة تأنيث، وليس بفعل لا نظير له في الأسماء، فصار ما كان منه اسماً ولم يكن جمعاً، بمنزلة: حَجَرٍ ونحوه، وصار ما كان منه جمعاً بمنزلة كِسَرٍ وإبَرٍ. وأما ما كان صفة فصار بمنزلة قولك: هذا رجلٌ عَمِلٌ، إذا أردت معنى كثير العمل. وأمّا عُمَرُ وزُفَرُ، فإنّما منعهم من صرفهما وأشباههما أنّهما ليس كشيء مـمّا ذكرنا، وإنّما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما، وهو بناؤهما في الأصل، فلمّا خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو: عامرٍ وزافرٍ، ولا يجيء عُمَرُ وأشباهه محدوداً عن البناء الذي هو أولى به إلاّ وذلك البناء معرفة، كذلك جرى في هذا الكلامُ، فإنْ قلت: عُمَرٌ آخرُ صرفته، لأنه نكرةٌ، متحول عن موضع عامرٍ معرفةً، وإنْ حقرته صرفته؛ لأنّ فُعيلاً لا يقع في كلامهم محدوداً ممّن فُوَيعلٍ وأشباهه، كما لم يقع (فُعَلٌ) نكرةً محدوداً عن عامرٍ، فصار تحقير كتحقير عَمْرٍو، كما صارت نكرته كصُرَدٍ وأشباهه، وهذا قول الخليل، وزُحَلُ معدول في حالةٍ، إذا أردت اسم الكوكب فلا ينصرف، وسألته عن جُمَع وكُتَعَ فقال: هما معرفة بمنزلة كلّهم، وهما معدولتان عن جمع جمعاء، وجمع كتعاء، وهما منصرفان في النكرة، وسألته عن صُغَر من قوله: الصغرى وصغر فقال: أصرفُ هذا في المعرفة لأنه بمنزلة: ثقبة وثقب، ولم يشبه بشيء محدود عن وجهه، قلتُ: فما بال آخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأنّ آخر خالفت أخواتها وأصلها، وإنّما هي بمنزلة: الطول والوسط والكبر، لا يكن صفةً إلاّ

وفيهن ألف ولام، فتوصف بهن المعرفة. ألا ترى أنّك لا تقول: نوةٌ صُغَرٌ، ولا هؤلاء نسوةٌ وُسطٌ، ولا تقول: هؤلاء قومٌ أصاغرُ، فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها، كما تركوا صرف لُكع حين أرادوا يا الكعُ، وفُسق حين أرادوا يا فاسقُ، وتُرك الصرف في فُسق هنا لأنّه لا يتمكن بمنزلة يا رجُلُ للعدل، فإنْ حقّرت آخر اسم رجل صرفته؛ لأنّ فُعيلاً لا يكون بناءً لمحدودٍ عن وجهه، فلمّا حقّرت غيّرت البناء الذي جاء محدوداً عن وجهه)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- محدودان عن البناء الذي أولى بهما: لعلّ سيبويه قد أراد بـ (محدود) المعدول، من بناء هو أولى به إلى بناء آخر، ولم أجد من استعمل مصطلح (محدود) بهذا المفهوم غير سيبويه.

ثانياً: الألفاظ الاسمية التي جاءت على (فُعَل) قسمان:

الأول: أسماء وصفات جاءت على هذه الصيغة ولم تمنع من الصرف كـ (صُرَدٍ وجُعَلٍ، ونُقَبٍ، وحُفَرٍ، إذا أريد بهما جماع الثقبة والحفرة، فهذه أسماء مصروفة لكونها بعيدة عن شبه الفعل ممّا في أوله زيادة، وليس في آخره تاء تأنيث، وليست بأفعال لا نظير لها في الأسماء والمجموع منها صار بمنزلة جموع التكسير من نحو: كِسَرٍ وإبَرٍ ومن هذه الألفاظ التي على (فُعَل) ما هو صفة كـ (حُطَمٌ) ومنه قول الحطم القيسي (شريح بن ضبيعة)[2]:

لقــد لَفَّهــا الليــلُ بِســوّاقٍ حُطَــمْ

(1) سيبويه: 3/ 223-225.

(2) ينظر: ابن يعيش، 1/ 62، ونسب لرشيد بن رميض في: الأصفهاني، 15/ 199، والمرزوقي، ص 355، وللأغلب العجلي، وابن الشجري: الحماسة الشجرية، 1/ 44، ولغيرهم في الزجاج، ص 39، والمبرد: المقتضب، 1/ 55، 3/ 323.

والشاهد فيه مجيء (حُطَم) نعتاً لـ (سوّاق) لأنه نكرة، وغير معدول عن (حاطم)، لأنه (فُعل) لا يعدل عن فاعل إلاّ في باب المعرفة كما في (عُمر).

ولفّها: الضمير للإبل، أيّ جمعها الليل بسائق شديد عنيف والحطم: الشديد السوق للإبل، كأنّه يحطم ما مرّ عليه لشدة سوقه.

والثاني: أسماء أعلام للمذكّر ممّا ليست بصفات في الأصل وسمعت ممنوعة من الصرف وليس هناك علّة ظاهرة لمنعها من الصرف غير العلمية، ولذلك قدروها معدولة عن صيغة (فاعل) غالباً، لأنّ العلمية وحدها لا تستقل بمنع الصرف، وأمكن العدل دون غير فإن الغالب في الأعلام النقل، فعُمر مثلاً معدول عن (عامر)، و(عامر) ثابت في الآحاد النكرات بخلاف عمر، مع أنّ صيغة (فُعل) قد كثر فيها العدل التحقيقي، كـ (غُدر، وفُسق) فأنهما معدولان عن: غادر، وفاسق، وكـ(جُمع، وكُتع) فأنهما معدولان عن: جمعاوات، وكتعاوات، وكـ (أُخر) فإنّها معدولة عن (آخر) بفتح الخاء والمدّ.

وفائدة العدل التخفيف أعني تخفيف اللفظ، وتحقيق العلمية، ونفي الوصفية.

وسيأتي سيبويه على ذكر شيء ممّا جاء على (فُعل) معدولاً أو غير معدول مبيناً علّة الصرف وعدمه، وكما هو موضح في المخطط الآتي:

اللفظ	نوعه	حكمه من حيث الصرف وعدمه
عُمَرُ زُفَرُ	علمان معرفتان	هما علمان ممنوعان من الصرف ليسا بصفة في الأصل، معدولان عن: عامر وزافر، لأنّ العلمية وحدها لا تستقل بمنع العلم من الصرف.
عمرٌ آخر	أريد به التنكير	إذا أريد بـ (عُمر) وأشباهه التنكير لا التعريف صُرف تقول: مررتُ بعمرَ وعمرٍ آخر. وتنكير (عُمر) يخرجه عن أنْ يكون معدولاً عن (عامر)، لأنّ عامراً معرفة في الأصل.
عُمير	علم مصغّر	مصروف، لأنّ فُعيل لا يكون معدولاً عن (فويعل) أيّ (عُمير) لا يكون معدولاً على (عويمر)، فتصغير (عمر) ومثله (زُفر) و(قُثم) و(جُشم) يزيلها عن لفظ العدل ويساوي تصغير (عمرو) و(عمرو) ليس بمعدول، والتصغير على الأساس يُبطل العدل.

حكمه من حيث الصرف وعدمه	نوعه	اللفظ
إذا أريد به الكوكب المعروف لا يتصرف.	علم لكوكب	زُحلُ
هما معدولان عن: جمعاوات وكتعاوات فلا ينصرفان في المعرفة، وينصرفان إذا أريد بهما التنكير، تقول: رأيت الطالبات جُمع وكُتع، والأصل أنْ تقول: جُمعاً وكُتعاً، لأنَّ ما كان مذكره على أفعل ومؤنثه فعلاء فجمعه على (فُعل) كـ (أحمر – حمراء، وحُمر)، ولكنَّهم عدلوا عن (جُمع) وكُتع إلى (جُمع وكُتع) وهذا لا يستعمل إلاَّ معرفة بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد، فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية، هذا رأي سيبويه، ومن النحاة من يرى أنَّها معارف بالعلمية، وهي أعلام على الإحاطة لـمَا تتبعه[1]. في حين أنَّ باب (أحمر – حمراء) يستعمل معرفة ونكرة.	معرفتان في المعنى لأنهما بمعنى كلِّهم	جُمع وكُتع
شبوه جمع (جُمع وكُتع) بباب صُغر ووُسط من الصغرى والوسطى، والطولى، والمذكر: الأصغر والأوسط والأطول، وهذه الصفات لا تستعمل إلاَّ بالألف واللام معرفة، في حين أنَّ (جُمع) و(كُتع) معرفتان بغير الألف واللام فصارت كـ (فُضل وطُول) ممَّا فيه علتان: العدل عن فُعل وهو القياس في جمع: جمعاء وكتعاء، والثانية التعريف، ولذلك من الصرف للعلتين المذكورتين العدل والتعريف[2].	صفتان كـ (الصغرى) و(الوسطى) و(الطولى)	صُغَرٌ وُسَطٌ طُوَلٌ

---

(1) ينظر: الرضي: شرح الكافية الشافية، 3/ 1475.

(2) ينظر: الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص 39-40.

اللفظ	نوعه	حكمه من حيث الصرف وعدمه
أُخر	صفة	معدولة عن (آخر) بفتح الخاء والمد، وهي ممنوعة من الصرف في المعرفة والنكرة، للعدل والوصفية قال تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [من سورة البقرة: 184]، والعدل متحقق في كونها جمع (أخرى) التي هي مؤنث (آخر)، وهو افعل التفضيل من التأخر، وقياسه إذا قطع عن الإضافة ومن استعماله بأل، ولهذا صار اللفظ شيئاً والمراد غيره. (فإن قيل: فالمعدول عن لام التعريف يجب أنْ يكون معرفة كـ (سحر) ولو كان أُخر معرفة لامتنع وصف النكرة به، وهو باطل. أجيب بأنه معدل عن استعمال لفظ من معها، كقوله مررتُ بنساءٍ أُخر من غيرهنَّ، أيْ: اشدُّ تأخراً من غيرهنَّ، وفيه نظر؛ لأنَّ المقترن بـ (من) لا يثنى، ولا يجمع، هذا يثنى ويجمع فلا تكون مرادة)[1].
فُسق	صفة	معدولة عن (فاسق) ومثلها: لُكع، والعدل فيها تحقيقي كـ (جُمع، وكُتع) و(أُخر) فتمتع من الصرف.

ومن خلال ما ذكره سيبويه في (فُعل) المعدول يتبين أنَّ هذه البنية الممنوعة من الصرف على ثلاثة أوجه[2]: كلُّها معدولة هي:

الأول: ما كان على باب: عُمر، وزُفر، ممَّا يكون فيه العدل مقدراً، لا محققاً يُعلم بأدنى تأمل، وعمر معدول عن (عامر) المعرفة.

والثاني: ما كان على باب: جُمع وكُتع، وهو على نيَّة التعريف لأنَّه مضاف إلى ضمير المؤكد معدول عن (جُمعاً وكُتعاً) عُدل به إلى: جُمع وكُتع.

والثالث: أُخر، معدول عمَّا فيه الألف واللام، فهي جمع (أُخرى) التي هي مؤنث آخر.

---

(1) الموصلي: شرح ألفية ابن معطي، 1/ 442.

(2) ينظر: السيرافي: شرحه، 3/ 490.

الأعداد المعدولة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألته عن أُحاد وثُناء ومثنى وثُلاث ورُباع، فقال: هو بمنزلة أُخر، إنّما حدُّه واحداً واحداً، واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن وجهه فتُرك صرفه، قلت: أفتصرفه في النكرة؟ قال: لا، لأنّه نكرة يوصف به نكرة، وقال لي: قال أبو عمرو: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [من سورة فاطر: 1]، صفةٌ، كأنّك قلت: أولى أجنحةٍ اثنين اثنين، وثلاثةٍ ثلاثةٍ، وتصديقُ قول أبي عمروٍ قولُ ساعدة بن جؤية:

وعاوَدَني دِيني فبِتُّ كأنّما ... خِلالَ ضُلوعِ الصَّدر شِرْعٌ مُمَدَّدُ

ثمَّ قال:

ولكنّما أهلي بوادٍ أنيسُه ... ذِئابٌ تَبَغَّى النّاسَ مَثْنى ومَوْحَدُ

فإذا حقّرت ثُناء وأُحاد صرفته، كما صرفت أُخيراً وعُميراً، تصغير عُمر وأُخر، إذا كان اسم رجل؛ لأنّ هذا ليس من البناء يخالف به الأصل)[1].

أقول:

أولاً: من الأعداد المعدولة ما جاء على (مفعل) كـ (موحد، ومثنى، ومثلث، ومربع، وعلى (فُعال) كآحاد، وثُناء، ورباع، ومعنى تحقيق العدل فيها أنّ موحد وأحاد أصلهما واحد وكذلك البواقي، لأنّ أسماء الأعداد المستعملة من الواحد إلى العشرة إنّما هي واحد وإخوته اثنان وثلاثة وأربعة فلما قيل: موحد، وأحاد، ومثنى وثُناء، ومربع ورباع، علم أنّه عُدل بهذه الألفاظ عن ألفاظ أخرى في معانيها لضرب من المبالغة والاختصار، أمّا المبالغة

---

[1] سيبويه: 3/ 225–226.

فلن مدل موحد وأحاد الفرد، فإذا قيل: جاء القوم أحاد، فلا يعلم عددهم والمعنى: جاء مفترقين، وأمّا الاختصار فلأنه عدل من واحد إلى آحاد، واختلفوا في المانع من الصرف، والمشهور أنّه العدل والوصف، قال تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ﴾ [من سورة فاطر:]، وقيل المانع التعريف والعدل بمنزلة عُمر، وقد ذكرنا سابقاً أنّ هذه الألفاظ العددية المعدولة تحمل على البدل إذا وقعت بعد نكرة، أو تحمل على الصفة، فإن وقعت بعد المعرفة كانت حالاً نحو: جاء القوم رُباع، أيّ منحصرين في أربعة، من غير زيادة ولا نقصان.

ثانياً: يستشهد سيبويه بقول ساعدة بن جُؤية[1]:

ولكنّما أهلي بوادٍ أنيسُه ذِئابٌ تَبَغّى الناسَ مَثْنى ومَوْحَدُ

على منع (مثنى) و(موحد) من الصرف لكونهما صفتين معدولتين عن: اثنين اثنين وواحد واحد، والدين: العادة والدأب، والشرع بالكسر: جمع شرعة، وهو الوتر المشدود على القوس أو العود.

ثالثاً: يرى سيبويه أنّك إذا صغّرت هذه الأعداد المعدولة صرفتها كما تصرف أخيراً تصغير (أخر) و(عُمير) تصغير؛ (عُمر)، وذلك إذا سمّيت بها بعد تصغيرها، لأنّ التصغير يبعدها عن العدول.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فإنْ قلت: ما بالُ قال صُرف اسم برجل، وقيل التي هي فُعل، وهما محدودان عن البناء هو الأصل؟ فليس يدخل هذا على أحد في هذا القول، من قبل أنّك خففت فعل وفُعل نفسه، كما خففت الحركة من علم، وذلك من لغة بني تميم، فتقول: علم، كما حذفت الهمزة من برى ونحوها، فلمّا خفت وجاءت على مثال ما هو في الأسماء صرفت، وأما عُمرُ

---

[1] ينظر: الأزهري، ص 727، والهذلي، 3/ 1165، والمبرد: المقتضب، 3/ 281، والزجاج، ص 44، والسيوطي: شرح شواهد المغني، 2/ 942.

فليس محذوفاً من عامر كما أن ميتاً محذوف من ميتٍ، ولكنه اسمٌ بني من هذا اللفظ وخولف به بناءُ الأصل، يدلُّك على ذلك: أنَّ مثنى ليس محذوفاً من اثنين، وإنْ سمّيت رجلاً ضُرب ثمَّ خففته فأسكنت الراء صرفته؛ لأنَّك قد أخرجته إلى مثال ما ينصرف كما صرفت قيل، وصار تخفيفُك لضُرب كتحقيرك إيّاه، لأنك تخرجه إلى مثال الأسماء، ولو تركت صرف هذه الأشياء في التخفيف للعدل لـمّا صرفت اسم هارٍ، لأنّه محذوف من هائرٍ)[1].

أقول:

من المعلوم أنَّ العدل هو تحويل الاسم المعين عن صيغته الأصلية مع بقاء معناه الأصلي، وهو سماعي لا قياسي، وقد يكون العدول باستعمال الاسم المعين على خلاف الأصول المعينة له كما في (أُخر) جمع: أخرى، و(جُمع) جمع: جمعاء، و(سحر) المعدول عن (السحر) بالألف واللام، إذا أريد بـ (سحر) من يوم بعينه، ولا يتحقّق إلاُ بنقل الكلمة من بلفظ إلى آخر كما في عُمر المعدول عن عامر، الذي فيه نقل وتوكيد للمعنى في عمر، وعامر، ولهذا لا يكون العدل ضرباً الحذف فليس (عمر) محذوف من عامر مثلما هو الحال في كون (ميتٌ) يسكون الياء محذوفاً من (ميت) بتشديدها.

ومن هنا من التفريق بين العدل والحذف، ومخالفة البناء أو عدم مخالفة البناء يتساءل سيبويه عن علّة صرف (قال) إذا سُمّي بها رجلاً، أو (قيل) وهما معدولان عن أصل بناء واحد وهو (قول)، فيرى أنَّ (قال) و(قيل) مخففان عن: فعل وفُعل، كما خففت الحركة من (علم) فقيل فياه على لهجة بني تميم: (علم) أو كما حذفت الهمزة من (يرى) التي هي من الأصل (رأى). ولذلك تصرف هذه الأسماء إذا سمي بها رجلاً، أمّا (عمر) المعدول عن (عامر) ففيه مخالفة للأصل، واختلاف في البنية لكلّ منهما، وكذا الأمر (مثنى) أو (ثلاث) أو (رباع) لهذه الألفاظ ليست محذوفة من (اثنين) أو (مثلث) أو (مربع)، وإنّما هي معدولة عنها ومخالفة في البنية، ولذلك تمنع من الصرف للعلمية والعدل.

ويفرّق سيبويه بين (ضُرب) إذا خففت عينه وسمّي به رجلاً وبين (قيل)، ويتحدّد الفرق عنده أنَّ (قيل) لم يُستعمل في (قُول)، وإنّما يُبنى على التخفيف، اللازم له وليس ذلك

---

(1) سيبويه: 3/ 226-227.

أعني التخفيف بلازم في (ضُرب)، واستدلّ سيبويه على أنّ هذه الأبنية ليست من باب الحذف الذي يدخلها دائرة العدل هو أنّ (هارٍ) مخففاً عن (هائر) بحذف الهمزة، ولا يُعدّ من العدل، ولا يمنع من الصرف، فليس كلّ تغيير بنية يعني العدل، ولو كان الحذف مدعاة إلى العدل لـمّا صُرف (هارٍ) وهو محذوف (هائر).

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل، اعلم أنّه ليس شيءٌ يكون على هذا المثال إلاّ لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنّه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء، والواحدُ أشدّ تمكُّناً، وهو الأول، فلمّا لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشدُّ تمكُّناً وهو الأول تركوا صرفه؛ إذ خرج من بناء الذي هو أشدّ تمكُّناً، وإنّما صرفت مُقاتلاً وعُذافراً، لأنّ هذا المثال يكون للواحد، قلت: فما بال ثمانٍ، لم يشبه: صحارى وعذارى؟ قال: الياء في ثماني ياء الإضافة، أدخلتها على فعال، كما أدخلتها على يمانٍ وشآمٍ، فصرفت الاسم إذ خففت كما صرفته إذ ثقلت يمانيٌ وشآميّاً، وكذلك: رباعٍ، فإنّما ألحقت بهذه الأسماء ياءات الإضافة، قلت: أرأيت صياقلةً وأشباهها؛ لم صرفت؟ قال: من قبل أنّ هذه الهاء إنّما ضمت إلى صياقل، كما ضمت موت إلى حضر، وكرب إلى معدي في قول من قال: معد يكرب، وليست الهاء من الحروف التي تكون زيادةً في هذا البناء، كالياء والألف في صياقلة، وكالياء والألف اللتين يبقى بهما الجميع إذا كسرت الواحد، ولكنّها إنّما تجيء مضمونة إلى هذا البناء كما تضم ياء الإضافة إلى مدائن ومساجد بعد ما يفرغ من البناء، فتلحق ما فيه الهاء من نحو: صياقلة بيات طلحةٍ وتمرةٍ، كما تُلحق هذا بباب تميميٌ، وقيسيٌ، يعني قولك مدائنيٌ ومساجديٌ، فقد أخرجت هذه الياء مفاعيل ومفاعل إلى باب تميمي، كما أخرجته الهاء إلى باب طلحةٍ، إلاّ ترى أنّ الواحد تقول له: مدائنيٌ، فقد صار يقع للواحد ويكون من أسمائه وقد يكون هذا المثال للواحد نحو: رجلٍ عباقيةٍ، فلمّا قلت هذه الهاء لم يكن عند العرب مثل البناء الذي ليس في الأصل للواحد، ولكنّ صغر عندهم بمنزل اسمٍ ضُم إليه اسم فجُعل اسماً واحداً، فقد تغيّر بهذا عن حاله، كما تغيّر بياء الإضافة، ويقول بعضهم: جدولٌ وذلذلٌ، يحذف ألف جنادل وذلاذل ينونون، يجعلونه عوضاً من هذا الحذف، واعلم أنّك إذا سميت رجلاً مساجد، ثمّ حقرته صرفته؛ لأنّك قد حوّلت هذا البناء، وإنْ سميته حضاجر ثمّ حقرته صرفته، لأنّها إنّما سميت بجمع الحضجر؛ سمعنا العرب يقولون: أوطُبٌ حَضاجِرُ، وإنّما جُعل هذا اسماً للضّبُع لسعة بطنها، وأما سراويلُ فشيءٌ واحد، وهو أعجمي أُعرب كما أعرب الآجُرُ، إلاّ أنّ سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة

ولا معرفة، كما أشبه بقَّمُ الفعل ولم يكن له نظير في الأسماء، فإنْ حقرتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل، وأما شراحيلُ فتحقير ينصرف؛ لأنّه عربيٌّ ولا يكون إلاّ جماعاً، وأما أجمالٌ وفُلوسٌ فإنّها تنصرف وأما أشبهها، لأنّها ضارعت الواحد، إلاّ ترى أنك تقول: أقوالٌ وأقاويلُ، وأعرابٌ وأعاريبُ، وأيدٍ وأيادٍ، فهذه الأحرف تخرف إلى مثال مفاعل ومفاعيل، إذا كسر للجمع، كما يخرج إليه الواحد إذا كُسر للجمع، وأمّا مفاعل ومفاعيل لا يكسر؛ فيخرج إلى الجمع إلى بناء غير هذا، لأنّ هذا البناء هو الغاية، فلمّا ضارعت الواحد صرفت؛ كما أدخلوا الرفع والنصب في يفعلُ حين ضارع فاعلاً، كما ترك صرف أفعل حين ضارع الفعل)[1].

أقول:

أولاً: من العلل التي تنوب مناب علّتين في منع الاسم المعين من الصرف في النكرة والمعرفة هو أنّ يكو على صيغة (مفاعل) أو (مفاعيل)، وهو ما يسمّى بـ (صية منتهى الجموع)، أو (الجمع المتناهي) وضابط هذا الجمع هو وجود حرفين أو ثلاثة أولها مفتوح أوسطها ساكن بعد ألف التكسير للاسم المجموع على مثل هاتين الصيغتين، فما بعد ألف تكسيره حرفان نحو: مساجد، ومراجع، وما بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أوسطها ساكن: مفاتيح، ومصابيح.

ثانياً: ولمنع هذه الجموع أحكام خاصة فقد يكون الاسم المعين على إحدى هاتين الصيغتين ويصرف وذلك إذا اتصف بإحدى الصفات الآتية:

1- إذا ختم بتاء التأنيث.

2- إذا كان معتل الآخر.

3- وهناك من الأسماء المجموعة جمعاً متناهياً قد اختلفوا فيها من حيث صرفها أو عدمه.

إنّ الجمع الخالي من هذه الصفات فيه فرعية اللفظ وذلك بخروجه عن صيغ الآحاد العربية، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية، فاستحق المنع من الصرف، والدليل على أنّ

---

(1) سيبويه: 3/ 227-229.

هذا الجمع خارج صيغ الآحاد العربية عدم وجود مفرد ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف إلاّ واوله مضموم كـ (عُذافر) وهو الجمل الشديد، أو الألف عوض من إحدى ياءي النسب تحقيقاً كـ (يمان وشآم) وأصلهما: يمني وشامي، أو تقديراً كـ (تهام) فالألف في تهامة موجودة قبل النسب فهي كالعوض، فكأنّه نسب إلى (فعل) مثل: شأم، أو يمن بفتح العين[1].

وقد أورد سيبويه جملة كبيرة من هذه الأسماء المجموعة جمعاً متناهياً، مبيناً ما يصرف منها، وما لا يصرف مع على هذا الإجراء وبيان أسبابه، وعلى النحو الموضح في المخطط الآتي:

الاسم	معناه	علّة صرفه أو عدم صرفه
مُقاتِل عُذافر	معروف للجمل الشديد	هذا الاسمان مصروفان مفردان، وهما مضموما الأول: وشرط المنع أنّ يكون أول الاسم مفتوحاً كما بيّنا.
ثمانٍ	معروف	مصروف، لأنّ الياء في ثماني ياء نسبة وقد سماها سيبويه (ياء الإضافة)، فهي بمنزلة: يمانٍ وشآمٍ.
صحارى عذارى	جمع: عذراء	هذان الاسمان ممنوعان من الصرف اتفاقاً لتحقق شروط منعهما من الصرف، والألف فيهما ليست عوض من ياءي النسب لا تحقيقاً ولا تقديراً كما هو الحال في ألف يمان، وشآم، وتهام.
صياقلة	الصقيل: المجلو يقال: سيف صقيل ومعدن صقيل، والصقيل: الصقال والجمع صياقل وصياقلة	ومن المعروف أنّ الإعراب فيهما مقدّرفي الألف هذا الاسم مصروف، لأنّ في آخره تاء تأنيث ضمت إلى (صياقل) كما ضُمت (موت) إلى (حَضْرَ) في (حضر موت)، وكما ضُمت (كرب) إلى (مَعْدي) في معد كربُ. وقد مُنع هذا الاسم من الصرف وكذا ما كان في آخره تاء التأنيث كـ (صيارفة، ومهالبة) لأنّ حكم الصدر سقط عنه ويصير الحكم فيه كونه بتاء التأنيث.

[1] الأزهري، 2/ 318.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد يكون هذا المثال للواحد نحو: رجلٍ عباقيةٍ، فلمّا لحقت هذه الهاءُ لم يكن عند العرب مثل البناء الذي ليس في الأصل للواحد، ولكنّه صار عندهم بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إليه اسم فجُعل اسماً واحداً، فقد تغيّر بهذا عن حاله، كما تغيّر بياء الإضافة، ويقول بعضهم: جندلٌ وذلذلٌ، يحذف ألف جنادل وذلاذل وينون، يجعلونه عوضاً من هذا المحذوف، واعلم أنّك إذا سميت رجلاً مساجد، ثمّ حقرته صرفته؛ لأنّك قد حولت هذا البناء، وإنْ سميته حضاجر ثمّ حقرته صرفته، لأنّها إنّما سميت بجمع الحضجر، سمعنا العرب يقولون: أوْطُبٌ حَضاجِرُ، وإنّما جُعل هذا اسماً للضَّبُع لسعة بطنها، وأما سراويلُ فشيءٌ واحد، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجُرُ، إلاّ أنّ سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة، كما أشبه بقَّمُ الفعل ولم يكن له نظير في الأسماء، فإنْ حقرتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل، وأما شراحيلُ فتحقير ينصرف؛ لأنّه عربيٌّ ولا يكون إلاّ جماعاً، وأما أجالٌ وفُلوسٌ فإنّها تنصرف وأما أشبهها، لأنّها ضارعت الواحد، ألا ترى أنّك تقول: أقوالٌ وأقاويلُ، وأعرابٌ وأعاريبٌ، وأيدٍ وأيادٍ، فهذه الأحرف تخرف إلى مثال مفاعل ومفاعيل، إذا كسر للجمع) [1].

أقول:

لننظر المخطط الآتي:

---

[1] سيبويه: 3/ 228-229.

الاسم	معناه	علّة صرفه أو عدم صرفه
عباقية	الداعية ذو الشر والنكر، واللص الخارب الذي لا يحجم عن شيء	مصروف، لأنّ تاء التأنيث لحقته، فصار بمنزلة: كراهية ورفاهية وهما مصروفان، ولذلك أشبه عباقية الآحاد، وتاء التأنيث فيه جزء من الكلمة، ونظيره في الآحاد موجود في العربية، ولذلك صُرِف إذ لا يكفي أنّ يكون اللفظ على صيغة الجمع، بل يراد على هذا شرط عدم النظير له في المفردات.
جنادلٌ وذلاذل	الشديد العظم الذلذل: أسفل القميص الطويل والجمع ذلاذل	هذان الاسمان مصروفان، لأنهما قد نقص منها البناء المانع للصرف، وقد تسقط ألفهما للتخفيف فيقال: جندل، وذلذلٌ.
مساجد		هذا الجمع ممنوع من الصرف، لأنّ أوله مفتوح وثالثه ألفٌ غير معوض عن حرف آخر يليها كسر أصلي ملفوظ به، فإذا صُغر صُرِف، لأنّ التصغير سيغيّر بناءه، والتصغير يُذهب بإحدى علّتي الاسم الممنوع من الصرف، ولأنّه يقرّبه من الاسمية، ويمكّنهُ منها تمام التمكّن.
حضاجر	هو من أسماء الضبع	هو قبل التصغير ممنوع من الصرف كـ (مساجد) ويُصرف إذا صُغّر كما يصرف تصغير مساجد. وحضاجر معرفة، والمعارف من أسماء المدن والناس قد تسمّى بالجموع، كقولهم في اسم بعض القبائل (كلاب) وفي بعض المدن (مدائن) وواحد حاجر: حضجر، يقال: أوطُبٌ حضاجر، أيْ ممتلئة، وسمّيت حضاجر لكبر بطنها.
سراويل		ممنوع من الصرف، وقد اختلف في سبب المنع[1]، فسيبويه يرى أنّه أعجمي محمول على موازنة من العربية، كـ (دنانير) واختلفوا في سماع (سروالة)، فقيل أنّها مسموعة وقيل غير مسموعة، ومن العرب من يقول: سروال وقيل إنّ سراويل منقول عن جمع: سِرْاولة، وسمي به المفرد الجنسي. وإذا صغّرت (سراويل) بقيت ممنوعة من الصرف لأنه أعجمي معرب لا يصرف في نكرة أو معرفة أو تصغير.

[1] ينظر: الزجاج، ص 46.

علّة صرفه أو عدم صرفه	معناه	الاسم
ممنوع من الصرف كـ (سراويل) ولكنّ عند تصغيره يصرف بخلاف (سراويل) الذي لا يصرف على رأي سيبويه وأكثر النحاة لأنّه أعجمي حمل على موازنة، والقائلون بأنّه جمع سراولة تقديراً صرفوه، أمّا شراحيل فمصروف عند تصغير.		شراحيل
هذه الأسماء وما أشبهها مصروفة وإنْ كانت جموعاً، لأنها شابهت في صيغتها المفرد لكونها تحتمل الجمع على تالتكسير، فيقال: أقوال وأقاويلُ، وأعراب وأعاريبُ، وأيد وأيادٍ، فهذه الألفاظ تخرج إلى مثال: مفاعل ومفاعيل، إذا أريد بها بالتكسير كما يخرج إليه المفرد إذا كسر وجمع جمع تكسير، ومعنى هذا أنّ بعض الجموع لها في العربية جمعا تكسير أو ثلاثة كما في أشد، وأسود، وأساود.		أجمالٌ فلوس أحمالٌ أبوابٌ أقوالٌ أعرابٌ أيادٍ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأما مفاعلُ ومفاعيلُ فلا يكسر فيخرج الجمع إلى بناء غير هذا، لأنّ هذا البناء هو الغاية، فلمّا ضارعت الواحد صُرفت؛ كما ادخلوا الرفع والنصب في يفعل حين ضارع فاعلاً، وكما تُرِكَ صرف أفعل حين ضارع الفعل، وكذلك الفُعول لو كُسرت، مثلُ الفُلوس، لأنْ تجمع جمعاً لأخرج إلى فعائل، كما تقول: جدودٌ، وجدائدُ، وركوبٌ وركائبٌ، ولو فعلت ذلك بمفاعل ومفاعيل لم تُجاوز هذا، ويقوى ذلك أنّ بعض العرب يقول: أُتيٌّ للواحد، فيضمُّ الألف، وأما أفعالٌ فقد يقع للواحد، من العرب من يقول: هو الأنعامُ، وقال الله عزوجل: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ [من سورة النحل: 66]، وقال أبو الخطاب: سمعت العرب يقولون: هذا ثوبٌ أكياشٌ، ويقال: سُدوسٌ لضرب من الثياب، كما تقول: جُدورٌ ولم يكسر عليه شيء كالجُلوس والقُعود، وأما بخاتيٌّ فليس بمنزلة مدائني لأنّك لم تُلحق هذه الياء بخاتٍ للإضافة، ولكنّها التي كانت في الواحد إذا كسرته للجمع، فصارت بمنزلة الياء في حذريةٍ، إذا قلت حذارٍ، وصارت هذه الياء كدال مساجد، لأنّها جرت في الجمع مجرى هذه

الدال، لأنك بنيت الجمع بها، ولم تُلحقها بعد فراغ من بنائها، وقد جعل بعضُ الشعراء ثماني بمنزلة حذارِ، حدثني أبو الخطاب أنّه سمع العرب ينشدون هذ البيت غير منون قال:

يَحْدُو ثَمانِيَ مُولَعاً بلَقاحِها ... حتّى هَمَمْنَ بَزيغةِ الإرْتاجِ

وإذا حقرت بخاتيٌّ اسم رجل صرفته، كما صرفت تحقير مساجد، وكذلك صحارِ فيمن قال: صُحيرٌ، لأنّه ليس ببناء جمع، وأما ثمانٍ، إذا سمّيت به رجلاً فلا تُصرف؛ لأنّها واحدة كنعاقٍ، وصحارِ جماعُ كَعنوقٍ، فإذا ذهب ذلك البناءُ صرفته، وياءُ ثمانٍ كياء قُمريٌّ وبُختيٌّ، لحقت كلحاق ياء يمانٍ وشآمٍ، وإنْ لم يكن فيهما معنى إضافة إلى بلدٍ ولا إلى أب، كما لم يك ذلك في بُختيٌّ)[1].

أقول:

أولاً: تُصرف بعض جموع التكسير، لأنّ لها أكثر من صيغة صرفية لجمعها جمع تكسير كما في أقوال وأقاويل، وأعراب وأعاريب، وأفلس وفلوس ونحو ذلك ممّا جاء مجموعاً جمع تكسير، وقد يكون (أفعال) مثلاً دالاً على الواحد وعلى الجمع، كما في (أنعام) وكما في (فعول) في قوله تعالى: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ [من سورة النحل: 66].

ويقول العرب: هذا ثوبٌ أكياشٌ، والأكياش ضرب من برود اليمن، ويقال أكباش بالباء الموحدة، ويقال: أكراش.

ويقال: سدوسٌ لنوع من الثياب، للمفرد وللجمع.

أمّا مفاعلُ ومفاعيلُ، فلا يخرج عن دلالة الجمع فيكون على بناء آخر لأنّه دال على الجمع المتناهي، أو على حدّ تعبير سيبويه أنّ هذا البناء (هو الغاية)، وكل بناء ضارع الواحد صُرف، كما هو في مضارعة (يفعلُ) اسم الفاعل، ولذلك أعرب لتوارد المعاني المختلفة عليه كما تتوارد على (فاعل) نصباً ورفعاً وجرّاً، ونصباً ورفعاً وجزماً، في (يفعلُ).

---

[1] سيبويه: 3/ 229-231.

ثانياً: أمّا (بخاتيُّ) فغير مصروف، وهو بذلك يختلف عن (مدائنيُّ) بنسبة إلى (مدائن)، لأنّ الياء في (بخاتيّ) ليست ياء نسبةٍ، لكونها موجودة في اللفظ وليست طارئة عليه، ولهذا لا يصرف، بخلاف (مدائني) المصروف، ومثل بخاتيّ: قماريّ وكراسيّ، فالياءان فيهما موجودتان في المفرد وهو: قمريّ، وكرسيّ، وليستا عارضتين في الجمع، ولهذا كانتا بمنزلة: مصابيح، غير المصروف.

ثالثاً: وفي بعض أشعارهم أنّ (ثماني) قد أجريت مجرى حذارِ في الصرف، وعن أبي الخطاب أنّه سمع العرب ينشدون بيت ابن ميادة[1]:

يَحْدُو ثَمَانِيَ مُولَعاً بِلَقَاحِهَا ... حَتَّى هَمَمْنَ بِزَيْغَةِ الإِرْتَاجِ

بترك صرف ثماني، تشبيهاً لها بما جُمع على زنة مفاعل، كأنّه توهم واحدتها ثمنية كـ (حذرية)، ثمّ جمع، فقال: ثمانٍ، كما يقال: حذارٍ، والمعروف صرفها على أنّها اسم واحد أتى بلفظ المنسوب، نحو: يمانٍ، وشآمٍ، ورباعٍ، فإذا أنّث قيل: ثمانية.

ويحدو: يسوق، والمراد بثماني: أتن، والزيغة: الميلة. شبه ناقته في سرعتها بحمار وحش يحدو ثماني أتن، مولعاً بلقاحها حتّى تحمل، وهي لا مكنه فتهرب منه، لأنّ الأنثى من الحيوان غير الإنسان لا تمكن الفحل إذا حملت.

رابعاً: وإذا صغّرت بخاتيّ اسم رجل صرفته، بمنزلة تصغيرك: مساجد وصرفها وكذا في تصغير صحارٍ، يقال: صحيرٌ بالتنوين، لأنّ هذا البناء ليس جمعاً.

خامساً: وإذا سمّيت رجلاً (ثمانٍ) فلا يُصرف لأنّه سيكون بمنزلة اسم واحد كـ (عناق) جمع عنوق، وهي الأنثى من المعز. ويؤكد سيبويه أنّ ياء (ثمانٍ) كياء (قمريّ) و(بختيّ) و(كرسيّ)، فهذه الياءات ليست عارضة في الجمع، ما دامت موجودة في المفرد فهي كالعوض، ولذلك لا تصرف كما لا تصرف: يمانٍ، وشآمٍ، وأصلهما يمنيّ وشاميّ، اللتان

---

(1) ينظر: البغدادي، 1/ 76، والعيني، 4/ 352، والأشموني، 3/ 248.

تكون ألفهما عوض عن ياءي النسب تحقيقاً، وقد تكون الألف عوضاً من باب التقدير كما في: تهام، فالألف موجودة قبل النسب.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ورباع بمنزلته وأجرى مجرى مَداسيٍّ، وكذلك حواريٌّ، وأما عواريٌّ وعواديٌّ وحواليٌّ فإنّه كُسر عليه حوليٌّ وعاديٌّ وعاريّةٌ وليست ياء لحقت حوالٍ) [1].

أقول:

قالوا في (رباع) هذا: رباعٍ، ورأيت رباعياً، كما قالوا في (ثمان) هذه ثمانٍ ورأيت ثمانياً، والأصل: ثُمنيٌّ، ولكنّهم أجروه مجرى يمان.

وقد تكون الياء قد دخلت على اللفظ الذي قبلها، فإنْ كانت في الواحد فهو لا ينصرف، وإنْ كان دخولها في الواحد للشبه كقولهم:

بُختيّ، وبخاتيّ، وكرسيٌّ، وكراسي، وعاريّة وعواري وعاديّة وعواديّ، وحوليٌّ وحواليّ.

وإذا كانت الياء دخلت على ما قبلها، ولم يجمع الاسم فهو مصروف كـ (حواري) لأنّ النسبة إلى: حوارٍ، وكذا قولنا: رجل حواليّ منسوب إلى حوالٍ، لا إلى حوليّ. والحواليّ: لطيف الحيلة.

---

[1] سيبويه: 3/ 332.

حكم المسمى بلفظ المثنى أو الجمع السالم

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب تسمية المذكّر بلفظ الاثنين والجميع الذي تُلحق لـه الواحـد واواً ونونـاً، فإذا سميت رجلاً برجلينِ فإنّ أقيسه وأجوده أنْ تقول: هذا رجُلان، ورأيتُ رجلين، ومررتُ برجلين، كما تقول: هذا مُسلمُون ورأيتُ مُسلمينَ، ومررتُ بمسلمين، فهـذه اليـاء والـواو بمنزلة الياء والألف، ومثل ذلك قول العرب: هذه قنَسرُونَ وهذه فلسْطُونَ، ومـن النحـويين من يقول: هذا رجلانُ كما ترى، يجعله بمنزلة عُثمـان. وقـال الخليـل: مـن قـال هـذا قـال: مُسلمينٌ كما ترى، جعله بمنزلة قولهم: سنينٌ كما ترى، وبمنزلة قول بعض العرب: فلسطينٌ وقنسرينٌ كما ترى، فإنْ قلت: هل تقول: هذا رجُلينٌ، تدع الياء كما تركتها في مُسلمين؟ فإنّه إنّما منعهم من ذلك أنّ هذه لا تُشبه شيئاً من الأسماء في كلامهم، ومُسلمينٌ مصروف كمـا كنت صارفاً سنيناً)[1].

أقول:

يفترض سيبويه إطلاق لفظ الاسم المثنى بالألف والنون، والجمع السالم علماً لرجل اسمه: رجلان، أو مسلمون، فهل يمنع من الصرف أو يصرف وما علّة صرفه أو عدمها فيرى الآتي:

أولاً: الوجه الأجود قياسـاً هـو الـصرف، فيقـال: في رجـل اسمـه (رجـلان) هـذا رجلان) ورأيت رجلين، ومررتُ برجلين، على حاله من الإعراب بالحروف، رفعـاً بـالألف، ونصباً وجراً بالياء وكذا إذا سمينا رجلاً بـ(مسلمون) جمع مذكّر سالماً، نقول: هذا مـسلمون، ورأيتُ مسلمينَ، ومررتُ بمسلمينَ، فالاسم المثنى والمجموع جمع مذكّر سـالماً مـصروف، لأنّـه إذا كان اسماً فليس في معنى اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة.

---

[1] سيبويه: 3/ 231.

ومن النحويين من يمنعه من الصرف فيقول: هذا رجلانُ، بمنزلة هذا عثمانُ، وعن أستاذه الخليل رحمه الله أنّ من قال: هذا مُسلمينٌ كما ترى، بالصرف إنّما جعله بمنزلة: هذه سنينٌ كم ترى، وبمنزلة قول من يقول: فلسطينٌ وقنسرينٌ فيصرف.

حكم جمع المؤنّث السالم وما جاء على صورته

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقال في رجل اسمه مُسلماتٌ أو ضرباتٌ: هذا ضرباتٌ كما ترى ومُسلماتٌ كما ترى. وكذلك امرأة لو سمّيتها بهذا انصرفت، وذلك أنّ هذه التاء لـمّا صارت في النصب والجرّ جرّاً أشبهت عندهم الياء التي في مُسلمينَ، والياء التي في رجلين، وصار التنوين بمنزلة النون، ألا ترى إلى عرفاتٍ مصروفةً في كتاب الله عزّوجلّ وهي معرفةٌ، الدليل على ذلك قول العرب: هذه عرفاتٌ مباركاً فيها، ويدلّك أيضاً على معرفتها، أنّك لا تُدخل فيها ألفاً ولا لاما، وإنّما عرفاتٌ بمنزلة أبانينِ، وبمنزلة جمعٍ، ومثل ذلك أذرعاتٌ، سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امرئ القيس:

تنوّرتُها من أذرِعاتٍ، وأهلُها ... بيَثْرِبَ، أدنى دارِها نَظَرٌ عالِ

ولو كانت عرفات نكرةً لكانت إذا عرفات في غير موضع. ومن العرب من لا ينون اذرعات ويقول: هذه قريشياتُ كما ترى، شبهوها بهاء التأنيث، لأنّ اغلهاء تجيء للتأنيث ولا تُلحق بنات الثلاثة بالأربعة، ولا الأربعة بالخمسة، فإنْ قلت: كيف تشبهها بالهاء وبين التاء وبين الحرف المتحرك ألف؟ فإنّ الحرف الساكن ليس عندهم، بحاجز حصين، فصارت التاءُ كأنّها ليس بينها وبين الحرف المتحرك شيء، ألا ترى أنّك تقول: أُقتل فتتبع ألف التاء، كأنّه ليس بينهما شيء، وسترى أشباه ذلك إنْ شاء اله ممّا يشبه بالشيء وليس مثله في كلّ شيء، ومنه ما قد مضى) [1].

---

(1) سيبويه: 3/ 233-234.

أقول:

أولاً: ذكرنا فيما سبق أنّ المسمّى بتثنية أو جمع سالم يُختار فيه بعد التسمية أنْ يجري لفظه على ما كان عليه قبل التسمية به، ويأتي سيبويه على تعميم هذه القاعدة على الاسم المجموع جمع مؤنث سالماً كما في تسمية رجل بـ (مسلمات) فيصرف ليقال: هذا مسلماتٌ ورأيتُ مسلماتٍ ومررتُ بمسلماتٍ وكذلك لو سمينا به امرأة صرفناه.

ثانياً: وعلّة صرف هذه الأسماء المجموعة جمع مؤنث سالماً وقد سمّينا بها رجلاً أو امرأة أنّ التاء في جمع المؤنث السالم صارت في النصب والجرّ بمنزلة الياء في (مسلمين) في حالتي النصب والجرّ وصار التنوين بمنزلة النون.

ويؤكّد سيبويه صرف هذه الأسماء استناداً إلى النص القرآني إذ يقول عز جلاله: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلۡمَشۡعَرِ ٱلۡحَرَامِۖ﴾ [من سورة البقرة: 189]، والدليل على أنّ (عرفات) معرفة أنّ الألف واللام لا تدخل عليها ويقول امرئ القيس[1]:

تنوّرتُها من أذرعاتٍ، وأهلُها ... بيثربَ، أدنى دارِها نظرٌ عالِ

فنوّن (أذرعاتٍ) وهو اسم بلد في أطراف الشام، وفيه ثلاثة أوجه:

الأول: تنوينه بالكسر مراعاة لحاله قبل التسمية به فهو جمع مؤنث سالم، وهذا الجمع يجر بالكسرة الظاهرة، وينون تنوين مقابلة لا تنوين تنكير.

والثاني: الكسرة بلا تنوين، لأنه جمع بحسب أصله، وعلم لمؤنث بحسب حاله، فجرّ بالكسرة كما يجر جمع المؤنث السالم ومنع من التنوين كما يمنع العلم المؤنث.

والثالث: الفتح بغير تنوين، لأنه علم مؤنث ممنوع من الصرف.

---

(1) ديوانه، ص 31، وينظر المبرد: المقتضب، 4/ 38، وابن جني: سر صناعة الإعراب، ص 497، والمرادي: الجنى الداني، ص 345.

الأسماء الأعجمية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الأسماء الأعجمية اعلم أنّ كلّ اسم أعجمي اعرب وتمكن في الكلام فدخلته الألف واللام صار نكرة، فانك إذا سميت به رجلاً صرفته، إلاّ أنّ يمنعه من الصرف ما يمنع العربي وذلك نحو: اللجام، والديباج، واليرندج، والنيروز، والفرند، والزنجبيل، والارندج، والياسمين فيمن قال: ياسمينٌ كما ترى، والسهريز، والآجُرّ. فإنْ قلت: أدعُ صرف الآجرّ، لأنّه لا يشبه شيئاً من كلام العرب، فإنّه قد أعرب وتمكن في الكلام، وليس بمنزلة شيء تُرك صرفُه من كلام العرب؛ لاه لا يشبه الفعل وليس في آخره زيادة، وليس من نحو عُمر، وليس بمؤنث، وإنّما هو بمنزلة عربيّ ليس له ثانٍ في كلام العرب، نحو إبل، وكُدت تكاد، وأشباه ذلك، وأما إبراهيمّ وإسماعيلُ وإسحاقُ ويعقوبُ، وهُرمُزُ، وفيروزُ، وقارونُ، وفرعونُ، وأشباه هذه الأسماء فأنّها لم تقع في كلامهم إلاّ معرفة، على حدّ ما كانت في كلام العجم، ولم تمكنْ في كلامهم كما تمكّن الأول، ولكنّها وقعت معرفة، ولم تكن من أسمائهم العربية، فاستنكروها ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية: كنهشلِ وشعثمٍ، ولم يكن شيء منها قبل ذلك اسماً يكون لكلّ شيء من أمةٍ، فلمّا لم يكن فيها شيء من ذلك استنكروها في كلامهم، وإذا حقّرت اسماً من هذه الأسماء فهو على عُجمته كما أنّ العناق إذا حقّرتها اسم رجل كانت على تأنيثها، وأما صالحٌ، فعربيّ، وكذلك شعيبٌ، وأما نوحٌ وهودٌ ولُوطٌ، فتنصرف على كلّ حال، لخفتها)[1].

أقول:

أولاً: المراد بالعجمي: ما نقل من لسان غير العرب بأيّ لغة كانت، وتعرف العجمة في اللفظ المعين بوجوه كثيرة سنأتي على بيانها لاحقاً، ويشترط في العلم الأعجمي أنْ يكون علماً في لغة غير عربية أصلاً وزائداً على ثلاثة أحرف.

---

(1) سيبويه: 3/ 234-235.

أعلام الأماكن

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب أسماء الأرضين إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفةٍ وكان مؤنثاً، أو كان الغالب عليه المؤنثُ كعُمان، فهو بمنزلة: قِدْر، وشَمْس، ودَعْد، وبلغنا عن بعض المفسرين أنَّ قوله عزوجل: ﴿ٱهْبِطُوا مِصْرًا﴾ [من سورة البقرة: 61]، إنما أراد مصر بعينها، فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجمياً، لم ينصرف وإنْ كان خفيفاً، لأنَّ المؤنث في ثلاثة الأحرف الخفيفة إذا كان أعجمياً، بمنزلة المذكر في الأربعة فما فوقها إذا كان اسماً مؤنثاً. ألا ترى أنّك لو سميت مؤنثاً بمذكر خفيفٍ لم تصرفه، كما لم تصرف المذكر إذا سميته بعناق ونحوها. فمن الأعجمية: حِمْصُ، وجُور، وماهُ، فلو سميت امرأة بشيءٍ من هذه الأسماء لم تصرفها، كما لا تصرف الرجل لو سميته بفارِسَ ودِمَشْقَ، وأمّا واسِطٌ فالتذكيرُ والصرفُ أكثر، وإنّما سُمي واسِطاً، لأنّه مكانٌ وسَط البصرة والكوفة، فلو أرادوا التأنيث قالوا: واسِطةٌ، ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف. ودابِقٌ الصرفُ والتذكير فيه أجودُ، قال الراجز: وهو غيلان:

ودابِقٌ وأينَ مِنِّي دابِقُ.

وقد يؤنث فلا يُصرف)[1].

أقول:

أولاً: إذا كان الاسم الثلاثي علماً مؤنثاً لمكان، أو كان الغالب عليه التأنيث فيكون بمنزلة (قِدْر، وشَمْس، ودَعْد) وغيرها ممّا هو ساكن الوسط غير الأعجمي، ولا مذكّر الأصل، فيجوز فيه الصرف وتركه على النـ   الذي بيناه في (هِنْد، ودَعْد، وجُمْل).

قال تعالى: ﴿ٱهْبِطُوا مِصْرًا﴾ [من سورة البقرة: 61]، فقد أجاز عيسى منع صرف (مصر) وهي قراءة الحسن والأخفش، (مصراً) وعند سيبويه أنَّ الاسم الأعجمي إذ كان على ثلاثة أحرف لا ينصرف، وإنْ كان خفيفاً، وذلك في قراءة ابن مسعود، وتابعه الفرّاء[2].

---

(1) سيبويه: 3/ 242-243.

(2) ينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 1/ 43، وأبو حيان: البحر المحيط، 1/ 234.

وكذا ذهب ابن خالويه إلى أنَّ عاد في قراءة الحسن: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ [من سورة الفجر: 6]، ممنوع من الصرف، لأنّه أعجمي[1].

ثانياً: أمّا إذا كان الاسم الثلاثي أعجمياً، فيمنع من الصرف وإنْ كان خفيفاً، لأنَّ المؤنث الثلاثي الخفيف إذا كان أعجمياً بمنزلة المذكر الرباعي فما فوقه إذ كان مؤنثاً في منعه من الصرف[2].

ومن الأسماء الثلاثية الأعجمية يذكر سيبويه: (حِمْص، وجُور، وماه) أعلام بلدان، فحمص مدينة سورية، وجُور: مدينة بفارس، يسمونها (كور)، والماهات كثيرة كـ (ماه البصرة)، و(ماه دينار) و(ماه الكوفة) وهو تثنية الماء بالفارسية فلو سمينا امرأة بمثل هذه الأسماء منعناها من الصرف، لأنَّ العجمة[3] تنضم إلى التأنيث والعلمية، ولذلك يتوجّب المنع، وإنْ كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي، لأنّها هنا لم تؤثر منع الصرف، وإنّما أثرت تحتّمه.

ثالثاً: أمّا (واسط) فصرفها أكثر لأنَّ دلالتها على التذكير أغلب، ولأنَّ اشتقاقها يدلّ على ذلك، فهي مدينة في العراق تقع بين البصرة والكوفة فهو واسط لهما، ولو كان مؤنثاً لقيل: واسطة، ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف كأنّه سُمّي بلفظ مذكر تسميتها بـ (واسط). وكان ينبغي أن تكون صفة ويدخلها الألف واللام كما يدخل (حسن) و(عباس) فيقال:

الحسن والعباس.

رابعاً: وممّا يغلب فيه التنكير فيصرف (دابقٌ) في قول غيلان بن حريث أو (الهُدار)[4]:

وَدابِـــقٌ وأَيْـــنَ مِنِّـــي دابِـــقُ.

---

(1) ينظر: ياقوت الحموي: معجم البلدان، 3/ 89.

(2) ينظر: ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة، ص 75-76.

(3) ينظر: نفسه، 7/ 199-200.

(4) ينظر: الفيروز آبادي: تاج العروس، 2/ 616، وابن منظور: (دبق).

المؤنث الثلاثي

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب تسمية المؤنث اعلم أنّ كلّ مؤنّث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً، أو اسماً الغالبُ عليه المؤنّثُ كُسعاد، فأنت بالخيار: إنْ شئت صرفته وإنْ شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود. وتلك الأسماء نحو: قدْر، وعنْز، ودَعْد، وجُمْل، ونُعْم، وهِنْد، وقد قال الشاعر فصرف ذلك ولم يصرفه:

لم تتلفّعْ بفَضْلِ مِئْزَرِها ... دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ

فصرف ولم يصرف، وإنّما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لأنّ الأشياء كلّها أصْلها التذكير ثمّ تُختصُّ بعدُ، فكلُّ مؤنث شيءٌ، والشيءُ يذكّر، فالتذكير أول، وهو أشدّ تمكّناً، كما أنّ النكرة هي أشدّ تمكّناً من المعرفة، لأنّ الأشياء إنّما تكون نكرةً ثمّ تعرّف. فالتذكير قبلُ، وهو أشدّ تمكّناً عندهم، فالأول هو أشدّ تمكّناً عندهم.

فالنكرة تعرف بالألف واللام والإضافة، وبأنْ يكون علماً، والشيءُ يُختصّ بالتأنيث فيَخرج من التذكير، كما يُخرج المنكورُ إلى المعرفة. فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد، لم يجز الصرف، هذا قول ابن أبي إسحاقَ وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس؛ لأنّ المؤنث أشدّ مُلاءمةً للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أنّ أصل تسمية المذكر بالمذكر.

وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو، لأنّه على أخفّ الأبنية) [1].

أقول:

أولاً: الاسم العلم الثلاثي إمّا أن يكون محرّك الوسط لفظاً كـ (سَقَر ولَظَى) أو تقديراً كـ (دار، نار علم امرأة).

---

[1] سيبويه: 3/ 240-242.

أو يكون محرّك الوسط كـ(قِدْر، وعَنْز، ودعْد، وجُمُل، ونُعْم، وهِنْد). فيتوجب منع الاسم الثلاثي المحرك الوسط من الصرف، لإقامة حركة الوسط مقام الحرف الرابع. إنّما إذا سميت باسم ثلاثي ساكن الوسط، أو غلب عليه التأنيث فلك وجهان: أحدهما: صرفه، وثانيهما: ترك صرفه.

فيجوز في: هِنْد، ودعْد، وجُمْل، وأشباهها من لثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً، ولا مذكر الأصل الصرف وعدمه، فمن صرفه نظر إلى خفّة اللفظ، وأنها قد قاومت أحد السببين. ومَنْ لم يصرفه نظر إلى وجود السببين: العلمية والتأنيث والأقيس عند سيبويه ترك الصرف.

ومن النحاة من يوجب في مثل هذه الأسماء المنع، معللاً ذلك بأنّ السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف[1].

ثانياً: ويستشهد سيبويه بقول جرير[2]:

لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها ... دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ

على وجهي (دَعْد) مصروفة مرة وغير مصروفة أخرى، والتلفع: الالتحاق بالثوب، والفضل: الزيادة، والمئزر: الإزار، والعُلب: مفردة (علبة) وهو إناء من جلد يشربون به، يريد أنها حضرية رقيقة العيش لا تلبس ولا تأكل ما يلبس الأعراب ويأكلون.

ثالثاً: وإذا سميت مؤنثاً باسم مذكر كـ (زيد) اسم امرأة، أو عمرو، فرأي سيبويه عدم الصرف، لأنّ المؤنث أشدُّ ملاءمة للمؤنث، والأصل أن يسمى المؤنث بالمؤنث، والمذكر بالمذكر. وذلك رأي ابن أبي إسحاق، وأبي عمرو بن العلاء، ويشير سيبويه إلى أنّ عيسى بن عمر الثقفي وغيره من المتقدمين كأبي عمر الجرمي، والمبرد، يجيزون الصرف وعدمه[3].

---

(1) ينظر: الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص 50.

(2) ديوانه: ص 1021، وتنسب أيضاً لابن قيس الرقيات في ديوانه، ص 178، وينظر: الزجاج، ص 50، وابن يعيش، 1/ 70.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 350، وأبو حيان الأندلسي: الارتشاف، 1/ 442.

الاسم	حكمه من المنع أو الصرف	السبب
رباب ثياب دلال	هذه الأسماء وما أشبهها مصروفة	لعدم تحقق شرط المنع الثاني وهو: أنْ لا يكون الاسم مسبوقاً بتذكير انفرد به تحقيقاً كـ (رباب) علماً لامرأة، فإنّه منقول من مذكّر، فلو سمي به مذكّر صرف، لأنّه (مذكّر معروف) على حدّ تعبير سيبويه. وقد يكون الاسم مسبوقاً بتذكير انفرد به تقديراً كـ (جنوب وشمال) فإنهما صفتان لمذكّر مقدّر، وقد مضى بيان ذلك.
خروق كلاب جمال رجال	هذه الأسماء مصروفة في النكرة والمعرفة	تصرف هذه الأسماء في النكرة والمعرفة لوقوعها على المذكّر، وعدم اختصاصها بالمؤنث حين تفرد، فيقال: هم رجال وهو رجلٌ، تذكيراً في الجمع وفي الإفراد، وليس فيها علامة التأنيث، وهذا كلّه أوجب صرفها كما صُرف ذراعٌ وكراعٌ. وفي ذراعٍ وكراعٍ لا يتحقق الشرط الثالث الذي وضعوه لمنع صرف المؤنث المسمّى به مذكّر وهو أنّ لا يكون مسبوقاً بما يدلّ على التذكير غالب، كـ (ذراع) فإنّه مؤنث بدليل قولك: ذراع رأيتها، فإذا سمّي به مذكراً انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكّر، فهم يقولون: أنت ذراعي وعضدي، بمعنى أنت ناصري ومنجدي.
عُنُوق	مصروف	وهو جمع عناق، بمنزلة (خُروق) جمع: (خرق)، ويستوي فيه ما كان واحده مؤنثاً، أو مذكراً، لأنّ تأنيثه من لأجل الجمع لا من أجل الواحد. والنحاة يشترطون شرطاً رابعاً لمنع الاسم المسمّى به مذكراً، وهو أن لا يكون التأنيث في هذا الاسم موقوفاً على تأويل غير لازم، كتأنيث الجموع كما في (رجال) فإنّ تأنيثها يبنى على تأويلها بالجماعة، وذلك غير لازم لأنّها قد تؤول بالجمع، وهو مذكّر، فإذا سمّي به مذكّر انصرف.
نساء	مصروف	لأنّه جمع نسوة، فهو جمع تكسير مثل كلاب، جمع: كلب.

الاسم	حكمه من المنع أو الصرف	السبب
طاغوت	غير مصروف	لأنّه اسم واحد دالّ على التأنيث واقع على الواحد وعلى الجمع، وليس له واحد من لفظه، فيكسر فيصير بمنزلة: عَناق، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا﴾ [من سورة الزمر: 17]، ومن المعروف أنّ الخلاف حول هذا اللفظ كثير، وهو يكون واحداً وجمعاً ومذكراً ومؤنثاً، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ [من سورة البقرة: 257]، وإذا أريد بـ (الطاغوت) الجمع فهي بمنزلة: (إبل) و(غنم) ممّا لا واحد لها من لفظها.

حَالَتْ وحِيلَ بها وغَيَّرَ آيَها صرفُ البِلَى تَجري به الرِّيحَانِ
ريحُ الجَنوبِ مع الشَّمال وتارةً رِهَمُ الرَّبيعِ وصائبُ التَّهتانِ

فقد أضاف الريح إلى الجنوب للتخصيص، ودلّت الإضافة على أنّ الجنوب اسم لا صفة، لأنّ الشيء لا يضاف إلى صفَتُهُ، ويضاف إلى اسمه تأكيداً للاختصاص.

والرهم: الأمطار اللينة، والتهتان: مصدر هتنت السماء: صبّتا أمطارها، والصائب النازل، والبيت في معرض وصف دار تغيّرت لاختلاف الرياح عليها، وتعاقب الأمطار فيها، وأتى عليها حول عبد أنْ خلت من أهلها.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإذا سمّيت رجلاً بسعاد أو زينب أو جيال، وتقديرها جيعلٌ، لم تصرفه؛ من قبل أنّ هذه الأسماء تمكنّت في المؤنّث واختصّ بها وهي مشتقّة وليس شيء منها يقع على شيء مذكّر: كالرَّباب، والثواب، والدلال، فهذه الأشياء مذكّرة، وليست سُعادُ وأخواتُها كذلك، ليست بأسماء للمذكّر، ولكنها اشتقت فجُعلت مختصاً بها المؤنثُ في التسمية، فصارت عندهم كعناق، وكذلك تسميتك رجلاً بمثل: عُمان؛ لأنها ليست بشيء مذكّر معروف، ولكنها مشتقةٌ لم تقع إلاّ علماً لمؤنث، وكان الغالبُ عليها المؤنّث، فصارت عندهم حيث لم تقع إلاّ لمؤنث كعناق لا تُعرف إلاّ علماً لمؤنث، كما أنّ هذه مؤنثة في الكلام، فإنْ سمّيت رجُلاً بربابٍ، أو دلالٍ صرفته؛ لأنّه مذكّر معروف. واعلم أنّك إذا سمّيت رجلاً خُروقاً أو كلاباً، أو جمالاً، صرفته في النكرة والمعرفة، وكذلك الجماعُ كلّه. إلاّ تراهم صرفوا: أنماراً، وكلاباً؛ وذلك لأنّ هذه تقع على المذكّر، وليس يختص به واحدُ المؤنّث فيكون مثلَهُ. الا ترى أنّك تقول: هم رجالٌ فتذكّر كما ذكّرت في الواحد، فلمّا لم تكن فيه علامة التأنيث وكان يُخرج إليه المذكر ضارع المذكّر الذي يوصف به المؤنّث، وكان هذا مستوجباً للصرف إذا صُرف ذارعٌ وكُراعٌ لـمّا ذكرتُ لك. فإنْ قلت: ما تقول في رجل يسمّى: بعُنوق فإنّ عُنوقاً بمنزلة خُروقٍ، لأنّ هذا التأنيث هو التأنيث الذي يُجمع به المذكّر، وليس كتأنيث عناق، ولكنّ

تأنيثه تأنيث الذي يجمع المذكرين، وهذه التأنيث الذي في عَنوقٍ تأنيث حادث، فعَنوقٌ البناء الذي يقع للمذكرين، والمؤنث الذي يجمع المذكرين، وكذلك رجل يسمى: نساءً، لأنّها جمع نسوةٍ. فأمّا الطاغُوتُ فهو اسمٌ واحدٌ مؤنث، يقع على الجميع كهيئة للواحد، وقال عزوجل: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا﴾ [من سورة الزمر: 17] وأما ما كان اسماً لجمع مؤنث لم يكن له واحدٌ فتأنيثه كتأنيث الواحد، لا تصرفه اسم رجل، نحو: إبل، وغنم؛ لأنّه ليس له واحد، يعني: أنّه إذا جاء اسماً لجمع ليس له واحد مكسّر عليه، فكان ذلك الاسمُ على أربعة أحرف، لم تصرفه اسماً لمذكراً)[1].

أقول:

يطرح سيبويه في هذا النص جملة من الأسماء مفترضاً أنّ أحداً سمّى بها رجلاً، مبيّناً ما يمنع منها من الصرف وما يصرف، وسبب المنع أو الصرف، وعلى النحو المبين في المخطّط الآتي:

الاسم	حكمه من المنع أو الصرف	السبب
سعاد زينب	ممنوع من الصرف كذلك	هذان اسمان علمان مؤنثان رباعيان مُنعا من الصرف للعلمية والتأنيث وتنزل الحرف الرابع منهما منزلة تاء التأنيث، فإذا سمينا بأحدهما رجلاً منعناه من الصرف أيضاً، لتمكّنه في المؤنث تمام التمكّن فهما علمان اختصّ بهما التأنيث. وتأنيثهما حقيقي لفظاً ومعنى.
جيال	ممنوع	هذا علم مؤنث على أربعة أحرف كـ (زينب) و(سعاد) ويقال فيه: جيل، وهو متمكّن في المؤنث ومختص به وهو مشتق. واعلم أنّهم يمنعون الاسم من الصرف إذا سمي مذكّر بمؤنث بأربعة شروط: أحدها: كونه على أربعة أحرف فأكثر لفظاً كـ (زينب) أو تقديراً كـ (جيال).

[1] سيبويه: 3/ 239-240.

وعدم الصرف، وذا اغلب استعمالها مذكرة فتكون مصروفة عند التسمية بها، وإذا غلب استعمالها مؤنثة فلا تصرف فـ (دبور، وشمال، وجنوب، وسموم، وحرور) أسماء للريح عند بعض العرب كالصعود والهبوط، وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهي مؤنثة ففيها الصرف والمنع[1].

صفة المذكّر الموصوف بها المؤنّث

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فأما ما جاء من المؤنث لا يقع إلاّ لمذكر وصفاً، فكأنه في الأصل صفة لسلعة أو نفسٍ، كما قال: (لا يدخل الجنة إلاّ نفسٌ مسلمةٌ)، والعين عينُ القوم وهو ربيئتهم، كما كان الحائض في الأصل صفةً لشيء وإنْ لم يستعملوه؛ كما أنّ أبرقَ في الأصل عندهم وصفٌ، وأبطح، وأجرعُ، وأجدلُ، فيمن ترك الصرف، وإنْ لم يستعملوه وأجروه مجرى الأسماء، وكذلك جنوبٌ وشمالٌ، وحرورٌ، وسمومٌ، وقبولٌ ودبورٌ، إذا سميت رجلاً بشيء منها صرفته لأنّها صفاتٌ في أكثر كلام العرب: سمعناهم يقولون: هذه ريحُ حرورٌ، وهذه ريحٌ شمالٌ، وهذه الريحُ الجنوبُ، وهذه ريحُ سمومٌ، وهذه ريحٌ جنوبٌ، سمعنا ذلك من فصحاء العرب، لا يعرفون غيره قال الأعشى:

لها زَجَلٌ كحَفيفِ الحَصا ... دِ صادَفَ باللّيلِ ريحاً دَبورَا

ويُجعل اسما، وذلك قليل، قال الشاعر:

حَالتْ وحِيلَ بها وغَيَّرَ آيَها ... صرفُ البِلَى تَجري بهِ الرِّيحانِ
رِيحُ الجَنوبِ معَ الشَّمالِ وتارةً ... رِهَمُ الرَّبيعِ وصائبُ التَّهتانِ

---

[1] ينظر: الجرجاني: المقتصد، 2/ 990-1104؛ والرضي، 1/ 51، والسيوطي: همع الهوامع، 1/ 34.

فمن جعلها أسماء لم يصرف شيئاً منها اسم رجل، وصارت بمنزلة: الصَّعود والهبوط، والحرور، والعروض)[1].

أقول:

هناك صفات في العربية وضعت لأنْ يوصف بها المذكّر، وهي في الأصل ألفاظ مؤنثة كأنها صفة لشيء دال على التأنيث سلعة أو نفس، فيقال: لا يدخل الجنة إلاّ نفس مسلمةٌ، والعينُ عينُ القوم وهو ربيبهم، وهذه الصفات بمنزلة (الحائض) فهي في الأصل صفة لشيء مذكّر وإنْ لم يستعمل مؤنثاً، وكذلك جنوبٌ وشمال وحرورٌ وسمومٌ، وقبول دبور وهي أسماء للريح، أو صفات على الريح، وهي مؤنثة وهذه الألفاظ إذا سمينا بها رجلاً بشيء منها صرفته، لكونها صفات في أكثر كلام العرب، لا يعرفون فيها غير ذلك كقول الأعشى[2]:

لها زَجَلٌ كحَفيفِ الحَصا ... دِ صادَفَ باللّيلِ رِيحاً دَبورَا

والشاهد فيه قوله (دبورا) حيث جعله وصفاً للريح، وعلى هذا إذا سمي به مذكراً انصرف في المعرفة والنكرة، لأنه صفة مذكرة وصف بها مؤنّث، كـ (حائض) و(طاهر)، ومن جعل الدبور اسماً للريح لم يصفها به، وسمّي بها مذكّراً لم يصرف، لأنه بمنزلة (عقرب) و(عناق) ونحوهما من أسماء المؤنث.

والزجل: صوت كالبجة، والحفيف: صوت الريح في اليبس، وجعل الزجل لصوت ما استحصد من الزرع إذا مرّت عليه الريح، وجعل الريح دبوراً لأنها أشدّ الريح هبوباً عند العرب.

وممّا جعل فيه هذه الصفات أسماء قول الشاعر[3]:

---

(1) سيبويه: 3/ 337-338.

(2) ديوانه، ص 149، وينظر: الزجاج، ص 56، وابن منظور، (دبر)، 4/ 272.

(3) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 327، وابن منظور: (دبر) 2/ 327، و(جنب) 1/ 282.

والسبب في هذا عند سيبويه أنّ الأصل في المذكَر أنْ يُسمى بلفظ دال على التذكير للمجانس بين الاسم والمسمى، فإذا سمينا مذكراً بلفظ دالّ على التأنيث فهذه التسمية خروج عن المألوف والملائم، وعدول عن الأصل في التسمية، وهذا العدول علّة من علل المنع من الصرف.

أمّا نحو (ذراع) فيحتمل فيه التذكّير والتأنيث، بل أنّه للتذكير أقرب ولذلك كثر تسميتهم به المذكَر، وتمكّن في المذكّر وصار من أسمائه خاصة، ويصفون به المذكّر، ولذلك صرفوه يقولون: هذا ثوبٌ ذراعٌ.

وكذا الأمر في (كُراع) فالوجه عند سيبويه ترك الصرف فيه، ومن العرب من يصرفه تشبيهاً له بـ (ذراع) لأنّه من أسماء المذكّر، وذلك عند سيبويه أخبث الوجهين، ومعنى ذلك أنّ (كراع) إذا سمي به رجلاً يجوز فيه عدم الصرف تشبيهاً له بـ (ذراع)، ويجوز صرفه لأنّه كثر به تسمية الرجال فأشبه المذكّر في الأصل، لأنّ الأصل أنْ يسمي المذكر بالمذكر.

ثانياً: وإذا سمّيت رجلاً بـ (ثماني)، فلا يجوز صرفه، لأنّه اسم موضوع للتأنيث، وهو بمنزلة: ثلاث، وعناق، إذا سميت بهما.

ثالثاً: وإذا سمّيت رجلاً بـ (حُبارى) وهو مؤنث بألف التأنيث المقصورة لا تصرفه، لأنّ (حبارى) لفظ دال على التأنيث في نفسه شأنه شأن أيّ اسم دال على التأنيث ومن غير علامة تأنيث كـ (عُنيق)، وكـ (زينب) و(سعاد)، فالتسمية بما صيغ للمؤنث ولم يكن قبل ذلك اسماً إذا سمّيت به رجلاً لا ينصرف في المعرفة سواء سمّيت به امرأة أو رجلاً.

تسمية المذكر بصفة المؤنّث

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّك إذا سمّيت المذكّر بصفة المؤنث صرفته، وذلك أنْ تسمّي رجلاً بحائضٍ أو طامثٍ أو مُتئم، فزعم أنّه إنّما يصرف هذه الصفات لأنّها مذكرةٌ وصف بها المؤنث، كما يوصف المذكّر بمؤنث لا يكون إلاّ لمذكّر وذلك نحو قولهم: رجلٌ نُكحةٌ، ورجلٌ ربعةٌ، ورجلٌ خُجاةٌ، فكأنّ هذا المؤنث وصفٌ لسلعة أو لعين أو لنفس، وما أشبه هذا، وكأنّ المذكر

وصف لشيء، كأنّك قلت: هذا شيءٌ حائضٌ ثمّ وصفت به المؤنث، كما تقول هذا بكرٌ ضامرٌ، ثمّ تقول: ناقةٌ ضامرٌ. وزعم الخليل أنّ فعولاً ومفعالاً إنّما امتنعتا من الهاء لأنهما إنّما وقعتا في الكلام على التذكير، ولكنّه يوصف به المؤنث، كما يوصف بعدل وبرضا، فلو لم تصرف حائضاً لم تصرف رجلاً يسمّى: قاعداً إذا أردت القاعد من الزوج، ولم تكن لتصرف رجلاً يسمى ضارباً إذا أردت صفة الناقة الضارب، ولم تصرف أيضاً رجلاً يسمّى عاقراً؛ فإنّ ما ذكرت لك مذكّر وُصف به مؤنث، كما أنّ ثلاثةً مؤنثٌ لا يقع إلاّ لمذكرين، وممّا جاء مؤنثاً صفةً تقع للمذكر والمؤنث: هذا غلامٌ يفعةٌ، وجاريةٌ يفعةٌ، وهذا رجلٌ ربعةٌ، وامرأةٌ ربعةٌ)[1].

أقول:

أولاً: إذا سمّيت المذكّر بصفة المؤنث فالخليل وتابعه سيبويه وجمهور البصريين يصرفونه رجوعاً إلى الأصل وهو التذكير فهي مذكّرة وصف بها مؤنث فقولك: امرأة حائض بمعنى: شخص حائض ودليلهم أنّها عند تصغيرها تدخلها تاء التأنيث، وإنّما تدخلها التاء إذا أريد الاستقبال، يقال: (هذه حائضة غداً)، ودخول التاء عليها دليل على تذكيرها، وعلى أنّها تؤنث لغير الاستقبال، ولذلك يقال: امرأة طالق وطالقة.

ثانياً: وممّا يدلّ على أنّ (حائض) ونحوه من الصفات مصروف إذا سمّي به رجلاً، أننا نصرف (قاعداً) إذا أردنا به القاعد من الزوج، ولا نصرف (ضارباً) إذا سمّينا به رجلاً إذا أردنا صفة الناقة الضارب، وكذا لا نصرف (عاقراً) إذا سمّيناه به رجلاً.

وهذا كلّه يشير إلى أنّ هذه الصفات مذكّرة في الأصل وصف بها المؤنث، شأنها شأن ثلاثة وأربعة وغيرها من الأعداد المفردة التي تؤنث مع المذكّر، وتذكّر مع المؤنث.

ثالثاً: وممّا جاء من الصفات المؤنثة الموصوف بها المذكّر والمؤنث (يفعةٌ) يقال: هذا غلام يفعةٌ، وفتاة يفعةٌ، وهذا رجل ربعةٌ، وامرأة ربعةٌ.

رابعاً: وقد ذهب الكوفيون إلى القول إنّ هذه الصفات مختصّة بالمؤنث ودخول تاء التأنيث عليها للتفريق بينها وبين المذكّر، ولو سمّي مذكّر بها هو اسم في لغته ففيه الصرف

---

[1] سيبويه: 3/ 236-237.

سابعاً: تُعرف أعجمية اللفظ المعين بوجوه كثيرة منها:

1- النقل عن اللغويين، ولم يثبت عندنا أنّ من قالوا بأعجمية بعض الألفاظ كانوا على معرفة بلغات غير عربية.

2- خروج اللفظ المعين عن أوزان الأسماء العربية كـ (إبراهيم)، وهذا لا يكفي عندنا للحكم على أعجمية اللفظ.

3- أنْ يجتمع في اللفظ المعين من الحروف ما لا يمكن اجتماعه في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو: قبج وجقّ، والصاد والجيم كـ (الصولجان)، والكاف والجيم كـ (أسكرُّجة) وهي إناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل من الأدم، وهو لفظ فارسي[1].

4- أنْ يكون اللفظ معرّى من حروف الذلاقة (الميم والراء والباء والنون والفاء واللام)، وعلى أربعة أحرف أو خمسة.

5- أنْ يكون اللفظ مجهول الاشتقاق مطلقاً.

---

(1) ابن منظور: (سكرج) 2/ 310.

المؤنّث المسمّى به مذكراً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب تسمية المذكّر بالمؤنث، اعلم أنّ كلّ مذكّر سميته بمؤنث على أربعة أحرف لم ينصرف، وذلك أنّ أصل المذكّر عندهم أنْ يُسمى بالمذكر، وهو شكله الذي يلائمه، فلمّا عدلوا عنه ما هو له في الأصل، وجاءوا بما لا يلائمه ولم يكن منه فعلوا ذلك به، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إيّاه بالمذكر، وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي. فمن ذلك: عناقُ، وعقربُ، وعُقابُ، وعنكبُوتُ، وأشباه ذلك، وسألته عن ذراع فقال: ذراعٌ كثُر تسميتهم به المذكّر، وتمكن في المذكّر وصار من أسمائه خاصة عندهم، ومع هذا أنّهم يصفون به المذكّر فيقولون: هذا ثوبٌ ذراعٌ، فقد تمكن هذا الاسمُ في المذكّر. وأما كُراع فإنّ الوجه تركُ الصرف، ومن العرب من يصرفه يشبهه بذراع، لأنّه من أسماء المذكّر، وذلك أخبث الوجهين. سميت رجلاً ثماني لم تصرفه؛ لأنّ ثماني اسم لمؤنث، كما أنّك لا تصرف رجلاً اسمه ثلاث؛ لأنّ ثلاثاً كعناق. ولو سميت رجلاً حُبارى، ثمّ حقرته فقلت: حُبيرُ لم تصرفه، لأنّك لو حقرت الحبارى نفسها فقلت: حُبيرٌ كنت إنّما تعني المؤنث، فالياءُ إذا ذهبت فإنّما هي مؤنثة؛ كعُنيق)[1].

أقول:

كلّ اسم علم مذكّر سُمّي باسم مؤنّث على أربعة أحرف أو خمسة أحرف يمنع من الصرف في المعرفة، ويصرف في النكرة بشرط أنْ يكون هذا الاسم المؤنّث مصوغاً للجنس أو لتعريف مؤنّث، ولم يكن منقولاً إلى المؤنّث من لفظ آخر.

كـ (عناق) و(عقرب) و(عقاب) و(عنكبوت) وغيرها من الأسماء المصوغة للجنس ولم تنقل عن غيرها، فإذا سمّيت بأحد هذه الأسماء الدالّة على الجنس علماً مذكراً لا تصرفه في المعرفة، وتصرفه في النكرة.

---

(1) سيبويه: 3/ 235-236.

وإنّما اشترطوا فيه أنّ يكون على لغة غير عربية ليبقى على غربته من الألفاظ العربية، لأنّه لو لم يكن علماً لتصرفت فيه العربية ونوّنته حتّى يصير من جنسها كما هو شأن:

الديباج واليرندج، وهو نوع من الشجر طيب الرائحة،

والفرند، وهو السيف، أو حجبّ الرمان، والورد الأحمر.

والزنجبيل: والأرندج، وهو كاليرندج.

والياسمين: فمن صرف هذه الأسماء فقال: ياسمينٌ كما ترى والسهريز: وهو ضرب من التمر، معرب، ويقال: شهريز بالشين. والآجرُ.

ثانياً: ومن المعروف أنّ العجمة على قسمين: جنسية، وعلمية، أمّا الأول فنحو: سندس وابريسم وديباج، وآجر، ولا تأثير له في منع الصرف، لأنّ العرب كما تصرّفت فيه بإدخال أداة التعريف والإضافة، جرى مجرى الأجناس العربية فلم يعتدّ بعجمته، فإنْ سُمي بواحد منها مذكّر انصرف، وإنْ سمي به مؤنث امتنع للتعريف والتأنيث، لا للعجمة.

وكذلك لو سُمّي ببقم وآجر لم ينصرف للوزن والتعريف.

أمّا الثاني: فيشترط في منعه الصرف كون الاسم علماً في لغة العجم، زائداً على ثلاثة أحرف، نحو: إسحاق وإبراهيم، ويقال: ابراهام بالألف، وإبراهيم وابرهم.

أمّا كونه علماً في العجم فلأنّ العلمية تمنعه من تصرّف العرب بإدخال الألف واللام عليه ونحوهما، وأما الزيادة على ثلاثة أحرف فلحصول الثقل بها.

أمّا العلم ساكن الوسط كـ (نوح، وهود، ولوط) فمصروف لخفته قال تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [من سورة الصافات: 79]، فنوح اسم علم مجرور وعلامة جره تنوين الكسر، وقد جُرّ ونوّن مع كونه موصوفاً بالعجمة (على ما يقال) لأنّه على ثلاثة أحرف، أمّا قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [من سورت الصافات: 109]، فقد منعوا إبراهيم من الصرف لأنّه اسم أعجمي (على ما يقولون) زائداً على ثلاثة أحرف.

مع التأكيد على أنّ القول بعجمة (إبراهيم) وغيره من الأعلام الواردة في القرآن الكريم بحاجة إلى بحث وتدقيق نتبيّن من خلالهما ما إذا كانت مثل هذه الأعلام أعجمية أو غير أعجمية.

ثالثاً: ومن اللغويين من أجاز في الاسم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط كـ (نوح وهود ولوط) الصرف وعدمه قياساً على المؤنث الثلاثي الساكن الوسط كـ (هند) و(دعد)، وهو رأي ضعيف، لأنّ التأنيث يؤثر في المسمى به، بخلاف العجمة زد على هذا أنّ النص القرآني جاء بالصرف، قال تعالى: ﴿ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖ﴾ [من سورة التحريم: 10]، ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودٗا﴾ [من سورة الأعراف: 65]، أمّا (مصر) فقد جاء فيه الصرف وعدمه، قال تعالى: ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا﴾ [من سورة البقرة: 61]، ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ﴾ [من سورة يوسف: 99].

ومن اللغويين من يرى أنّ مصر المعرفة فيه ثلاثة أسباب هي: العجمة والتأنيث والعلمية، فإذا قاوم سكون الوسط أحد الأسباب بقي منه شيئان، وهذا بخلاف هند ودعد، فليس فيهما إلاّ سببان، وأما مصر المصروف فإنّه منكّر لأنّه لم يقصد به شيء بعينه.

وقيل إنّ مصراً في الأصل مذكّر، ثمّ نُقل من التذكير إلى التأنيث، وسُمّي به البلدة المعروفة فصار فيه التعريف والتأنيث والنقل من الأخفّ إلى الأثقل وهو المؤنث، فعلى هذا يمتنع من الصرف مطلقاً على رأي، وينصرف مطلقاً على رأي، فلا وجه للتسوية بينهما[1].

رابعاً: أمّا (صالح) و(شعيب) فهما مصروفان لكونهما عربيين.

خامساً: إذا صُغّر الاسم الأعجمي الممنوع من الصرف يبقى على منعه، لأنّه يظل على عجمته، بمنزلة (العناق) إذا صغرتها وسميت بها رجلاً تظل على حالها من التأنيث.

سادساً: الأسماء من نحو: إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، وهرمز، وفيروز، وقارون، وفرعون، وأشباهها ممنوعة من الصرف، لأنّها لا تقع في الكلام إلاّ معارف سواء في العربية أو غيرها من اللغات.

---

[1] الموصلي: شرح ألفية ابن معطي، ص 456-457.

والشاهد فيه قوله: (بحيٌ نميريّ) بإفراد صفة حيّ وذكرها حملاً على اللفظ ويجوز الحمل على المعنى ليقال: مجتمعون، والجميع: المجتمعون، والجنادع: المتفرقون ممَّن لا يجتمع رأيهم ومن ذلك قول الشاعر[1]:

سـادُوا الـبلادَ وأصـبَحُوا في آدَمٍ ... بَلَغُـوا بهـا بِـيضَ الوجُـوهِ فُحـولا

والشاهد فيه جعل (آدم) اسماً لجميع الناس، كما جُعل (معدّ) و(تميم) ونحوهما من أسماء الرجال أسماء للقبائل والأحياء.

وأراد بالبلاد أهلها، وبيض الوجوه: مشاهير الناس، والفحول: السادة.

قال سيبويه- رحمه الله -:

(فأمّا ثمودُ وسبأ، فهما مرةً للقبيلتين، ومرة للحيين، وكثرتهما سواءٌ، وقال تعالى: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ﴾ [من سورتي الفرقان والعنكبوت: 38]، وقال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ﴾ [من سورة هود: 68]، وقال تعالى أيضاً: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ [من سورة الإسراء: 59]، وقال: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [من سورة فصلت: 17]، وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِى مَسْكَنِهِمْ﴾ [من سورة سبأ: 15]، وقال: ﴿مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [من سورة النمل: 22]، وكان أبو عمرو لا يصرف سبأ، يجعله اسماً للقبيلة، وقال الشاعر:

مِـنْ سَـبَأَ الحاضِـرينَ مَـأرِبَ إذْ ... يَبْنُـونَ مِـنْ دُونِ سَـيْله العَرِمَـا

وقال في الصرف، للنابغة الجعدي:

أضْحتْ ينفّرُهـا الوِلْـدانُ مِـنْ سَبَإٍ ... كـأنّهم تحـت دَفّيْهـا دَحـاريج)[2].

[1] ينظر: السيوطي: همع الهوامع، 1/ 35، وابن منظور (أنس)، 6/ 10، و(أنس) 12/ 12.

[2] سيبويه: 3/ 253.

أقول:

من الأسماء ما يكون مقصوداً به القبيلة مرةً، والحيّ مرة أخرى فإذا قصد بها الحي صرفت كما استشهد سيبويه لذلك بـ (ثمود) و(عاد)، مرة بالصرف لأنه أريد البلد أو المكان، ومرة بالمنع من الصرف، لأنه أريد به القبيلة.

ويشير سيبويه إلى أن أبا عمرو بن العلاء (ت 154) – رحمه الله – كان لا يصرف (سبأ) لجعله اسماً للقبيلة، وقد جاء ممنوعاً من الصرف في قول النابغة الجعدي[1]:

مِـنْ سَـبَأَ الحاضِـرِينَ مَـأرِبَ إذ ... يَبْنـونَ مِـنْ دُونِ سَـيْله العَرِمَـا

بترك صرف (سبأ) حملاً على معنى القبيلة والأم، ويجوز حمله على الحيّ والأب فيصرف.

وسبأ: هو بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وأراد بالحاضرين: المقيمين على الماء، ومأرب: أرض باليمن، والعَرِم: جمع عَرِمة، وهو السدّ.

ومن صرف (سبأ) قول النابغة الجعدي نفسه[2]:

أضْحتْ ينفّرُها الوِلْدانُ مِنْ سَبَإٍ ... كأنّهم تحت دَفَّيْها دَحاريجُ

بصرف (سبأ) حملاً على الحيّ والمكان والبلد.

والدحاريج: جمع دُحروجة وهي ما يدحرجه الجعل من البنادق، أو ما يتدحرج من القدر، والدّفان: الجنبان.

والبيت في معرض وصف لناقته وقد مرّ فوقها بحيّ سبأ، مجتازاً عليهم في زي الأعراب، فعرض لهم صبيانها منكرين له محيطين به تعجّباً، فجعلوا ينفرون ناقته عن يمين وشمال.

---

(1) ديوانه: ص 134، وينظر: الأنباري: المسألة (73)، 2/ 502، والزجاج، ص 59.

(2) ديوانه، ص 217، وينظر: ابن منظور: (دحرج)، 2/ 265.

بمنع (معدّ) من الصرف حملاً له على القبيلة، والأكثر صرفه حملاً على الحيّ المعروف، ومحمدُ بنُ عطارد هو الممدوح، رجل من بني تميم وسيّدهم في الإسلام.

3- قول الأعشى[1]:

ولَسْنا إذا عُدَّ الحَصَى بأقِلَّةٍ	وإنّ مَعَدُّ اليومَ مُودٍ ذليلُها

والشاهد فيه منع صرف (معدُّ)، لأنّه أراد به القبيلة لا الحيّ ومُودٍ من أودى أيّ هلك، والبيت فخر بالعدد الكبير للقبيلة.

4- قول الشاعر[2]:

وأنتَ امْرُؤٌ من خيرِ قومِكَ فيهِمُ	وأنتَ سِواهمْ في مَعَدُّ مُخيَّرُ

والشاهد فيه كالبيت قبله.

5- قول زهير[3]:

تُمُدُّ عليهمْ من يَمينٍ وأشْمُلٍ	بُحورٌ له مِن عَهْدِ عادَ وتُبَّعا

والشاهد فيه قوله: (من عهد عادَ وتبعا) حيث منع (عادَ) و(تبّع) من الصرف، وهما مصروفان للضرورة الشعرية.

6- قول الراجز[4]:

لو شَهِدَ عادَ في زمانِ عادِ	لا بْتَزَّها مَبارِكَ الجِلادِ

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 363، والزجاج: ص 59.

(2) ينظر: ابن سيده: المخصص، 17/ 42، والأنباري: الإنصاف، المسألة (73)، 2/ 504.

(3) ينظر: الأنباري: الإنصاف، المسألة (73)، 2/ 504، والبغدادي، 10/ 285.

(4) ينظر: الأنباري: الإنصاف، المسألة (73)، 2/ 504.

بترك صرف (عاد). يريد: لو شهد هذا الممدوح عاداً في الحرب على ما عرفت به من القوة والبطش لظهر عليها وغلب وسلبها مبارك الحرب أيَ وسطها ومعظمها، وأصله من مبارك الإبل حيث تبرك.

قال سيبويه- رحمه الله -:

(وتقول: هؤلاء ثقيفُ بنُ قسيٍّ، فتجعله اسم الحيِّ وتجعل ابن وصفاً، كما تقول: كلٌّ ذاهبٌ، وبعضٌ ذاهبٌ، فهذه الأشياء إنّما هي آباءٌ، والحدُّ فيها أن يجري ذلك المجرى، وقد جازَ فيها ما جاز في قريشٍ إذا كانت جمعاً لقوم. قال الشاعر فيما وُصف به الحيُّ ولم يكن جمعاً:

بِحَيٍّ نُمَيْرِيٍّ عليه مَهابةٌ ... جَميعٍ إذا كان اللِّئامُ جَنادِعَا

وقال:

سادُوا البِلادَ وأصبَحُوا في آدَمٍ ... بَلَغُوا بها بِيضَ الوجُوهِ فُحولا

فجعله كالحيِّ والقبيلة.

وقال بعضهم: بنو عبد القيس؛ لأنّه أب)[1].

أقول:

إذا قلت: هؤلاء ثقيفُ بني قسيٍّ، بعد صرف (ثقيف) فإنّما تجعله اسم للحيّ موصوفاً بـ (ابن مفرداً لحمله على اللفظ، ويجوز حمله على الجمع فيقال: هؤلاء ثقيف بنو قسيّ.

ومن هذا قول الراعي النميري (ت 90هـ)[2]:

بِحَيٍّ نُمَيْرِيٍّ عليه مَهابةٌ ... جَميعٍ إذا كان اللِّئامُ جَنادِعَا

---

(1) سيبويه: 3/ 252.

(2) ديوانه، ص 177، وينظر: ابن منظور: (جدع)، 8/ 43.

ثقيفٍ، ثمّ حذفوها ههنا كما حذفوا في تميمٍ. ومن قال: هؤلاء جماعةُ ثقيفٍ، قال: هؤلاء ثقيف، فإن أردت الحيّ ولَمْ ترد الحرف قلت: هؤلاء ثقيف، كما تقول: هؤلاء قومُك، والحي حينئذٍ بمنزلة القوم، فكينونة هذه الأشياء للأحياء أكثر. وقد تكون تميمٌ اسماً للحيّ، وإنْ جعلتها اسماً للقبائل فجائز حَسَنٌ، ويعني قُريش وأخواتها، قال الشاعر:

غلَبَ المَساميحَ الوَليدُ سَماحةً ... وكَفَى قُرَيْشَ المُعْضِلاتِ وسادَهَا

وقال:

عَلِمَ القَبائِلُ مِن مَعَدٍّ وغيرِها ... أنَّ الجَوادَ مُحَمَّدُ بنُ عُطارِدِ

وقال:

ولَسْنا إذا عُدَّ الحَصَى بِأقِلَّةٍ ... وإنَّ مَعَدَّ اليومَ مُودٍ ذَليلُها

وقال:

وأنت امْرُؤٌ من خيرِ قومِك فيهمُ ... وأنتَ سِواهمْ في مَعَدٍّ مُخَيَّرُ

وقال زهير:

تَمُدُّ عليهمْ من يَمينٍ وأشْمُلٍ ... بُحورٌ لهُ مِن عَهْدِ عادَ وتُبَّعَا

وقال:

لو شَهِدَ عادَ في زمانِ عادِ ... لابْتَزَّها مُبارِكَ الجِلادِ[1].

---

[1] سيبويه: 3/ 248-251.

أقول:

أولاً: يرى سيبويه أنّ أكثر العرب يجعلون (سدوس) اسماً للقبيلة فلا يصرفونه، فإذا حملوه على معنى الحيّ صرفوه، وإذا قصدت به الأب صرفته تقول: من بني سدوسٍ.

ثانياً: وممّا لا يجوز فيه أن يقال (بنو كذا) على قسمين:

الأول: أن يكون لقباً للقبيلة أو الحي، وهذا لا يجوز فيه أن يقع اسماً ولا لقباً للأب، وذلك نحو: قريش، وثقيف، يقولون: هذه جماعةٌ من ثقيفٍ، وهؤلاء جماعةُ ثقيفٍ، فإذا أريد حمله على الحيّ قيل: هؤلاء ثقيفُ، كما تقول: هؤلاء قومُك، والحيّ بمنزلة القوم، وكينونة هذه الأسماء للأحياء أكثر.

والثاني: أن يكون اسماً لأب، ثمّ غلب عليه، وصار كاللقب واطرح ذكر الأب، وذلك: كـ (معد).

ثالثاً: ويورد سيبويه جملة من الشواهد لبيان ما يمنع من الصرف من أسماء الأحياء وما يصرف مع بيان علّة المنع، فيسوق الشواهد الآتية:

1- قول عدي بن الرقاع (ت نحو 95هـ)[1]:

غلَبَ المَساميحَ الوَليدُ سَماحةً ... وكَفَى قُرَيشَ المُعضِلاتِ وسادَهَا

يمنع (قريش) من الصرف، لأنه جعلها على معنى القبيلة، والصرف فيها أكثر، لأنهم يحملونها على معنى الحيّ، وهو غالب عليها. والمساميح: جمع: مسماح، والمعضلات: الشدائد.

2- قول الشاعر[2]:

عَلِمَ القَبائِلُ مِن مَعَدٍّ وغيرِها ... أنّ الجَوادَ مُحَمَّدُ بنُ عُطارِدِ

(1) ديوانه، ص 40، وينظر: البغدادي، 1/ 203.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف، 2/ 505.

و: هذه أسدُ، ورأيتُ أسدَ، ومررتُ بأسدَ.

بعدم صرف (تميم) و(أسد) للتأنيث والعلمية.

وتقول: هذه كلبُ، ورأيتُ كلبَ، ومررت بكلبَ.

بعدم الصرف لأنه جعل بمنزلة امرأة سُمّيت بمذكر، ومن صرف (امرأة) سُمّيت بأسد، أو كلب لا يصرف.

والثالث: جعل أبا القبيلة اسماً للحيّ، فيصير بمنزلة رجل سُمّي بذلك الاسم، فإن كان مصروفاً صرفته، وإلاّ منعته من الصرف.

ولذلك يقول سيبويه: (وإنْ شئت جعلت تميماً وأسداً اسم قبيلة في الموضعين جميعاً فلم تصرفه.

ويستدلّ سيبويه على جواز الصرف حملاً على المكان والحي وجعله مذكراً مصروفاً، أو حمله على معنى القبيلة فيمنع من الصرف بقول حميدة بنت النعمان (ت نحو 85هـ)[1]:

نَبَا الخَزُّ عن رَوْحٍ وأنكَرَ جِلْدَهُ ... وعَجّتْ عجيجاً من جُذامَ المطَارِفُ

بمنع (جذام) من الصرف لأنها أرادت به معنى القبيلة، ويجوز صرفه إذا أريد به الحيّ، والمطارف: جمع مطرف وهو ثوب معلم الطرف، وروح: هو (روح بن زنباع)، والي فلسطين أيام يزيد بن معاوية، والبيت في معرض هجائه.

ومن ذلك قول الأخطل[2]:

فإنْ تَبْخَلْ سَدُوسُ بدِرْهَمَيهَا ... فإنّ الريحَ طَيّبَةٌ قَبُولُ

---

(1) ينظر: البكري: سمط اللآلي، ص 180، والحموي: معجم الأدباء، 11/ 20، والمبرد: المقتضب، 3/ 364، والزجاج، ص 57.

(2) ديوانه، ص 213، وينظر: ابن جني، 3/ 176، وابن منظور، (سدوس)، 6/ 105.

يمنع (سدوس) من الصرف حملاً على معنى القبيلة، ويجوز صرفها إذا حملت على معنى الحيّ، ورواية البيت في الديوان (سدوسٌ) بالصرف حملاً على معنى الحيّ.

والدليل على أنّ مثل هذه الأسماء ممنوعة من الصرف إذا حملت على معنى القبيلة أنّهم يقولون: هذه تميمُ بنتُ مُرٍّ، وقيسُ بنت عيلانَ، وتميمُ صاحبةُ ذلك، على جعله اسماً للقبيلة.

وكذا قولهم: باهلةُ بنُ أعصرَ، بعدم الصرف، لأنّ باهلة امرأة وجعل اسماً للحيّ، ولذلك جاز أن يقول: ابن.

ثانياً: ويرى سيبويه أنّه يقال: هذه تميمٌ، وهؤلاءِ تميمٌ، إذا قدّرنا الإضافة، أيْ راعينا الأصل قبل حذف المضاف، وهو: هذه بنو تميمٍ وهؤلاء بنو تميمٍ.

ولا يجوز أن يقال: هذا تميمٌ لئلا يلتبس المفرد بالجمع، واسم القبيلة، بالحيّ في نحو: هذا حيُّ تميمٍ.

ومن الواضح أنّ المضاف يكتسب من المضاف إليه التذكير أو التأنيث ويكتسب المضاف إليه بعد حذف المضاف الحركة الإعرابية كما مرّ.

فيقال: جاءت القريةُ، والمراد: أهلها.

وقطعت بعضُ أصابعه، وما جاءت حاجتك، بالإضافة وبحذف المضاف.

قال سيبويه– رحمه الله –:

(غير أنّه قد يجيء الشيءُ يكون الأكثر في كلامهم أن يكون أباً، وقد يجيءُ الشيءُ يكون الأكثر في كلامهم أن يكون اسماً للقبيلة، وكلٌّ جائز حسن.

فإذا قلت: هذه سدوسُ، فأكثرهم يجعله اسماً للقبيلة، وإذا قلت: هذه تميمٌ فأكثرهم يجعله اسماً للأب، وإذا قلت: هذه جُذامُ فهي كسدوس، فإذا قلت: من بني سدوسٍ فالصرفُ، لأنّك قصدت قصد الأب. وأمّا أسماء الأحياء فنحو: مَعَد، وقُرَيْشٍ، وثقيفٍ، وكلُّ شيء لا يجوز لك أن تقول فيه: من بني فلان، ولا هؤلاء بنو فلانٍ، فإنّما جعله اسم حيٍّ، فإن قلت: لِمَ تقول هذه ثقيفٌ؟ فإنّهم إنّما أرادوا: هذه جماعةُ ثقيفٍ، أو هذه جماعةٌ من

أسماء القبائل والأحياء وما يُضاف إلى الأب والأم

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب أسماء القبائل والأحياء وما يضاف إلى الأب والأم أمّا ما يضاف إلى الآباء والأمهات فنحو قولك: هذه بنو تميمٍ، وهذه بنو سلولٍ، ونحو ذلك. فإذا قلت: هذه تميمٌ، وهذه أسدٌ، وهذه سلولٌ، فإنّما تريد ذلك المعنى، غير أنّك إذا حذفت المضاف تخفيفاً، كما قال عزوجل: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [من سورة يوسف: 82]، ويطؤهم الطريقُ، وإنّما يريدون: أهل القرية وأهل الطريق. وهذا في كلام العرب كثير، فلمّا حذفت المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف، لأنّه صار في مكانه فجرى مجراه. وصرفت تميماً وأسداً؛ لأنّك لم تجعل واحداً منهما اسماً للقبيلة؛ فصارا في الانصراف على حالهما قبل أن تحذف المضاف. ألا ترى أنّك لو قلت: اسأل واسطاً كان في الانصراف على حاله إذا قلت: أهل واسطٍ، فأنت لم تغير ذلك المعنى وذلك التأليف، إلاّ أنّك حذفت. وإنْ شئت قلت: هؤلاء تميمٌ وأسدٌ، لأنّك تقول: هؤلاء بنو أسدٍ وبنو تميم، فكما أثبت اسم الجميع ههنا أثبت هنالك اسم المؤنث، ويعني في: هذه تميمٌ وأسدٌ.

فإن قلت: لِمَ لم يقولوا: هذا تميمٌ، فيكون اللفظُ كلفظه إذا لم ترد معنى الإضافة حين تقول: جاءت القرية، تريد: أهلها؟ فلأنّهم أرادوا أن يفصلوا بين الإضافة وبين إفرادهم الرجل، فكرهوا الالتباس. ومثل هذا (القومُ)، هو واحدٌ في اللفظ، وصفته تجري على المعنى، لا تقولُ: القومُ ذاهبٌ. وقد أدخلوا التأنيث فيما هو أبعدُ من هذا، أدخلوه فيما لا يتغيّر منه المعنى لو ذكرت، قالوا: ذهبت بعضُ أصابعه، وقالوا: ما جاءت حاجتك، وقد بُيّن أشباه هذا في موضعه، وإنْ شئت جعلت تميماً وأسداً اسم قبيلة في الموضعين جميعاً فلم تصرفه، والدليل على ذلك قول الشاعر:

نَبَا الخَزُّ عن رَوحٍ وأنكرَ جِلْدَهُ ... وعَجّتْ عجيجاً من جُذامَ المطَارِفُ

وسمعنا من العرب من يقول، للأخطل:

فـــإنْ تَبْخَـــلْ سَـــدُوسُ بـــدِرْهَمَيهَا فــــإنَّ الــــريح طَيِّبَــــةٌ قَبُــــولُ

فإذا قالوا: ولد سدوسٌ كذا وكذا، أو ولد جُذامُ، كذا وكذا، صرفوه.

وممّا يقوّي ذلك أنّ يونس زعم: أنّ بعض العرب يقول: هذه تميمُ بنتُ مُرٍّ، وسمعناهم يقولون: قيسُ بنتُ عَيْلانَ، وتميمُ صاحبُه ذلك، فإنّما قال: بنت حين جعله اسماً للقبيلة. ومثل ذلك قوله: باهلةُ بنُ أعصُرَ، فباهلةُ امرأةٌ ولكنّه جعله اسماً للحيِّ، فجاز له أن يقول: ابن. ومثل ذلك تغلبُ ابنة وائلٍ)[1].

أقول:

أولاً: إذا لم يضف (بنون) إلى آباء القبائل أو أمهاتها تكون على ثلاثة أوجه:

الأول: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه متخذاً في ذلك الحالة الإعرابية التي كان عليه الاسم وهو مضاف إليه.

تقول في: هذه بنو تميمٍ ← هذه تميمٌ.

وفي: رأيت بني تميمٍ ← رأيتُ تميماً.

وفي: مررت ببني تميمٍ ← مررت بتميمٍ.

كلّ ذلك بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، قال تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [من سورة يوسف: 82]، والمراد – والله أعلم – واسأل أهلَ القرية.

فإذا كان المضاف إليه منصرفاً يبقى على صرفه، وإنْ كان ممنوعاً من الصرف يبقى على حاله من عدم الصرف، كما في نحو:

هذه جماعةُ أو بنو باهلة. تقول: ← هذه باهلةُ.

ورأيت بني باهلةَ. تقول: ← رأيتُ باهلةَ.

ومررت ببني باهلةَ. تقول: ← مررتُ بباهلةَ.

والثاني: جعل أبا القبيلة عبارة عن القبيلة، ويصير اسمه كاسم مؤنث سُمّيت به، تقول: هذه تميمُ، ورأيتُ تميم، ومررت بتميمَ.

---

(1) سيبويه: 3/ 247-249.

سَتَعْلَمُ أيُّنا خَيْرٌ قَدِيمًا ... وأعْظَمُنا بِبَطْنِ حِرَاءَ نارًا

بمنع صرف (حراء) لجعله اسم البلدة التي حراء بها، فذهب به على معنى البقعة.
ويُروى[1]:

ألسنا أكرمَ الثقلين طُرّاً ... وأعظمَهُم ببطنِ حِراءَ نارا

ويقول رؤبة[2]:

ورَبُّ وجهٍ من حِراءٍ مُنْحَنِ

بصرف (حراءٍ) حملاً على إرادة المكان. والوجه: الناحية.

ثانياً: وإذا سُمّي رجل بـ (قُباء)، فهو مصروف عند سيبويه، ولا يجوز منعه من الصرف، لأنّه ليس من المتفق على تأنيثه؛ لكونه مشتقاً كـ (جُلاس)، وليس فيه ما يغلب كونه مؤنثاً كما هو الأمر في تأنيث (هجر) و(واسط)، وواسط إذا جُعل للمذكر صُرف لأنّ مشتق.

ثالثاً: وإذا سمينا رجلاً بـ (لسان) على لهجة من يؤنث لسان فيقول: هي اللسان، فيمنع من الصرف، لأنّ لفظ لسان هذا قد استقرّ على لسان أكثر العرب مؤنثاً بمنزلة: عناق، وليس قُباء وحِراء كذلك إذ اختلف فيهما من حيث كونهما مذكرين أو مؤنثين، وإنْ كان الغالب عليهما التأنيث. وجعل سيبويه (اللسان) بمنزلة (اللّذاذ، واللّذاذة، وهو ممّا يؤنث ويذكر، وفي ضوء تأنيثه يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث، فإن جعل مذكراً يُصرف، أيَ أنّ الاسم الذي يستوي فيه التذكير والتأنيث إذا ذكر حملاً على الموضع والمكان انصرف، وما انث حملاً على معنى البقعة كواسط لم ينصرف.

---

(1) ينظر: ياقوت، 1/129.

(2) ينظر: ديوانه، ص 163.

والخلاصة في أسماء البلدان والأماكن تتحدد في أنْ يكون فيها الألف واللام أو لا، فإن كان فيها الألف واللام فتصرف مطلقاً، كالبصرة والموصل، فإن خلت من الألف واللام نُظر إلى وجود أسباب المنع.

فإن كان فيها سببان ظاهران امتنع الاسم من الصرف مطلقاً كـ (مكّة، وغزّة) للتأنيث والتعريف، و(يثرب) و(تدمر) لوزن الفعل والتعريف.

وإنْ لم يكن فيها سببان ظاهران كان تأنيثهما وتذكيرها موقوفين على التأويل، كما مرَّ بيانه.

ومن الأسماء ما لا يكون إلاّ على التذكير كـ (فَلْج) بفتح أوله وسكون ثانيه، والفلج: القسم، يقال: هذا فَلْجيَ أيّ قسمي، وفَلْج اسم بلد، ومنه قيل لطريق تأخذ من طريق البصرة إلى اليمامة طريق بطن فلج، يقول الأشهب[1]:

وإن الـذي حانـت بفلـجٍ دماؤهم ... همُ القومُ كلُّ القومِ يا أمّ خالدِ

رابعاً: ومن أسماء الأماكن ما هو صفة كـ (واسط) ثمّ صار علماً على بلدٍ أو موضع، أو مكان كـ (واسط) بمنزلة علم شخص كزيد وعمرو، ويقع لمعنى كما هو شأن (نابغة) في قول مسكين الدارمي (ت 89هـ)[2]:

ونابغـةُ الجعـديُّ بالرَّمْـلِ بيتُـه ... عليـه تـرابٌ مـن صَفيحٍ مُوَضَّعُ

والشاهد فيه قوله (ونابغة الجعدي) حيث حذف (أل) من (النابغة لأنها كانت فيه للمح الأصل، وهو الوصف بالنبوغ، فلما تنوسي الأصل نزل منزلة الأعلام.
يذكر موت النابغة الجعدي، ودفنه بالرمل، ووضع التراب والصفيح عليه، والصفيح: الحجارة العريضة، مفرده: صفيحة.

قال سيبويه- رحمه الله -:
(وأمّا قولهم: قُباء وحِراء، فقد اختلفت العرب فيهما، فمنهم من يذكر ويصرف، وذلك أنّهم جعلوهُما اسمين لمكانين، كما جعلوا واسطاً بلداً أو مكاناً، ومنهم من أنّث ولم يصرف، وجعلهما اسمين لبُقعتين من الأرض، قال الشاعر، جرير:

سَتَعْلَمُ أيُّنـا خَيْـرٌ قَـديمًا ... وأعْظَمُنـا بِبَطْنِ حِـرَاءَ نـارًا

(1) نفسه، 6/ 442.
(2) ديوانه، ص 49، وينظر: الزجاج، ص 54، والبغدادي، 2/ 268، 6/ 328.

وكذلك أضاخ؛ فهذا أنّث، وقال غيره فذكر، وقال العجاج:

وربَّ وجــهٍ مــن حِــراء مُــنْحَنِ

وسألت الخليل فقلتُ: أرأيتَ من قال هذه قُباءُ يا هذا، كيف ينبغي له أن يقول إذا سمّي به رجلاً؟ قال: يصرفه، وغيرُ الصرف خطأ، لأنّه ليس بمؤنث معروف في الكلام، ولكنّه مشتق كجُلاسٍ، وليس شيئاً قد غلب عليه عندهم التأنيث كسُعاد وزينب، ولكنّه مشتقٌ يحتمله المذكرُ ولا ينصرف في المؤنث، كهجرٍ وواسط. ألا ترى أنّ العرب قد كفتك ذلك لـمّا جعلوا واسطاً للمذكر صرفوه، فلو علموا أنّه شيء للمؤنث كعناق لم يصرفوه، أو كان اسماً غلب عليه التأنيث لم يصرفوه، ولكنّه اسمٌ كغُرابٍ ينصرف في المذكر ولا ينصرف في المؤنث؛ فإذا سميت به الرجل فهو بمنزلة المكان، قلتُ: فإن سميته بلسان، في لغة من قال: هي اللسانُ؟ قال: لا أصرفهُ، من قبل أنّ اللسان قد استقرّ عندهم حينئذٍ أنّه بمنزلة: عناق قبل أن يكون اسماً لمعروف، وقُباءُ وحِراءُ ليسا هكذا، إنّما وقعا علماً على المؤنث والمذكر مشتقين وغير مشتقين في الكلام لمؤنث من شيء، والغالبُ عليهما التأنيث، فإنّما هما كمذكر إذا وقع على المؤنث لم ينصرف، وأمّا اللسان فبمنزلة اللّذاذ واللّذاذة، يؤنث قوم ويذكرُ آخرون)[1].

أقول:

أولاً: قُباء اسم موضع بالقرب من المدينة المنورة[2]، وحِراء: جبل من جبال مكة على ثلاثة أميال، وهو معروف ومنه من يؤنثه فلا يصرفه لأنّه ذهب به إلى البلدة التي حراء بها[3].

وهذا الاسمان المكانيان مختلف فيهما، فمنهم من يذكرهما ويصرفهما، ومنهم من يؤنثهما فيمنعهما من الصرف إذ ينسب لجرير قوله[4]:

---

(1) سيبويه: 3/ 244-246.

(2) ياقوت، 5/ 13.

(3) نفسه، 1/ 129.

(4) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 359، وابن منظور: (حرى)، 14/ 174.

بصرف (دابقٍ) لأنَّ الغالب عليه أن يكون اسماً مذكراً للمكان والبلد، ويجوز منعه من الصرف على تأويله بمعنى البقعة، والبلدة، وهو: كصاحب وهاجر اسمين لقريتين.

قال سيبويه– رحمه الله –:

(وكذلك مِنًى، الصرف والتذكير أجود، وإنْ شئت أنّثت ولم تصرفه، وكذلك هجر، يؤنث ويذكر، قال الفرزدق:

منهنّ أيّامُ صِدْقٍ قد عُرِفْتَ بها ... أيّامُ فارِسَ والأيّامُ من هَجَرا

فهذا أنث.

وسمعنا من يقول: (كجالبِ التَّمْرِ إلى هَجَرَ) يا فتى، وأمّا حَجْرُ اليمامة فيذكّر ويُصرف، ومنهم من يؤنث فيجريه مجرى امرأةٍ سميت بعمروٍ، لأنَّ حجرَ شيءٌ مذكر سُمّي به المذكر، فمن الأرضين: ما يكون مؤنثاً ويكون مذكراً، ومنها ما لا يكون إلاَّ على التأنيث، نحو: عُمانَ، والزّاب، (وإرابَ)، ومنها ما لا يكون إلاَّ على التذكير نحو فَلْجٍ، وما وقع صفة كواسِطٍ ثمّ صار بمنزلة زيد وعمرو، وإنّما وقع لمعنىً، نحو قول الشاعر:

ونابغةُ الجَعْديُّ بالرَّمْلِ بيتُه ... عليه تُرابٌ من صَفيحٍ مُوَضَّعُ

أخرج الألف واللام وجعله كواسط) [1].

أقول:

أولاً: وممّا جعل سيبويه التذكير فيه أجود فصرفه (مِنَى) المكان المعروف في أرض الحجاز، ومن اللغويين من يجعله مؤنثاً فيمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث.

وكذلك (هَجَر) وهو اسم موضع (وفي اشتقاقه وجوه، يجوز أن يكون من (هَجَر) إذا هذى، ويجوز أن يكون منقولاً من الفعل الماضي، ويجوز أن يكون من الهجرة، وأصله خروج

---

[1] سيبويه: 3/ 243-244.

البدوي من باديته إلى المدن ثمّ استعمل في كلّ محلّ تسكنه وتنتقل عنه فيجوز أن يكون أصله من الهجران كأنهم هجروا ديارهم وانتقلوا عنها، ويجوز أن يكون من هجرتُ البعير أهجره هجراً إذا ربطت حبلاً في ذراعه إلى حقوه وقصرته لئلا يقدر على العدو فشبه الداخل إلى هذا الموضع بالبعير الذي فُعل به ذلك ثمّ غلب على اسم الموضع...)[1].

هذا الاسم المؤنث ويذكر، يقول الفرزدق[2]:

منهنّ أيامُ صِدْقٍ قد عُرِفْت بها ... أيامُ فارِسَ والأيامُ مِنْ هَجَرا

بمنع (هجر) من الصرف على إرادة البقعة والبلدة وسُمع من يقول: (كجالب التمر إلى هجرَ) يا فتى بعدم الصرف.

ثانياً: أمّا (حَجْرُ) اليمامة، فيذكر ويصرف، وحَجْرُ مدينة باليمامة وأم قراها، وبها ينزل الوالي[3].

ومنهم من يؤنثه فيجريه مجرى امرأة سميت بمذكر.

ثالثاً: ويورد سيبويه بعض أسماء الأماكن ممّا يذكر ويؤنث، وممّا لا يكون فيه إلاّ التأنيث، وممّا لا يكون فيه إلاّ التذكير وعلى وفق هذه الصفة ينظر في أمر صرفه أو منعه من الصرف.

فممّا لا يكون إلاّ على التأنيث عُمان، والزّاب، ويقال إنّ (زاب) اسم ملك من ملوك الفرس القدماء، وهو أيضاً اسم نهر في الموصل يسمى الزاب الأعلى وهناك الزاب الأسفل[4].

و(إرابُ) بالكسر والباء الموحدة، من مياه البادية[5].

---

(1) ياقوت: معجم البلدان، 8/ 468.

(2) ديوانه، 1/ 235، وينظر: الزجاج، ص 53، والبغدادي، 11/ 136.

(3) ياقوت، 2/ 120.

(4) ينظر: ياقوت، 4/ 462-463.

(5) نفسه، 1/ 113.

أسماء القبائل

قال سيبويه– رحمه الله –:

(هذا باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة كما أن عُمان لم يقع إلا اسماً لمؤنث، وكان التأنيث هو الغالبُ عليها، وذلك: مجوسُ، ويهود، قال امرؤ القيس:

أحارِ أريكَ بَرْقاً هَبَّ وَهْناً كنارِ مَجوسَ تَستَعِرُ اسْتِعارًا

وقال:

أولئك أَوْلَى من يَهودَ بِمِدْحةٍ إذا أنت يوماً قلتَها لم تُؤنَّبِ

فلو سميت رجلاً بمجوس لم تصرفه، كما لا تصرفه إذا سميته بعُمان، وأمَّا قولهم: اليهودُ والمجوس، فإنَّما أدخلوا الألف واللام ههنا كما أدخلوها في المجوسيِّ واليهوديِّ، ولكنهم حذفوا ياءي الإضافة، وشبهوا ذلك بقولهم: زنجي وزنج، إذا أدخلوا الألف واللام على هذا، فكأنّك أدخلتها على: يَهوديِّين ومَجُوسيِّينَ، وحذفوا ياءي الإضافة وأشباه ذلك. فإن أخرجت الألف واللام من المجوس صار نكرة، كما أنك لو أخرجتها من المجوسيِّين صار نكرة.

وأمَّا نصارى فنكرة، وإنَّما نصارى جمعُ نصرانٍ ونصرانةٍ، ولكنه لا يُستعمل في الكلام إلا بياءي الإضافة إلا في الشعر، ولكنهم بنوا الجميع على حذف الياء، كما أن ندامى جماع ندمان، والنصارى ههنا بمنزلة: النصرانيين، ومما يدلك على ذلك قول الشاعر:

صدت، كما صد عما لا يحل له ساقي نصارى قبيل الفصح صوام

فوصفه بالنكرة، وإنَّما النَّصارى جِماع نَصْرانٍ ونَصْرانةٍ، والدليل على ذلك قول الشاعر:

فكلتاهما خرّتْ واسْجَدَ رأسُها		كما سَجَدَتْ نصْرانةٌ لم تُحنَّفِ

فجاء على هذا كما جاء بعض الجميع على غير ما يُستعمل واحداً في الكلام، نحو: مَذاكيرَ وملامِحَ)[1].

أقول:

أولاً: أسماء القبائل عندهم – كما مرّ – نوعان:

أحدهما: ما غلب عليه التذكير، نظراً إلى معنى الحيّ والأب، وهذه الأسماء تصرف كـ (قريش، وثقيف، ومعدّ) قال تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [من سورة قريش:1]، فإذا جعلنا قريشاً اسم قبيلة فلا يصرف، للتعريف والعلمية.

وثانيهما: ما يغلب عليه التأنيث كـ (تميم، وقيس، وسدوس، وطيء) وهذه الأسماء لا تصرف للتأنيث والتعريف بالنظر لى القبيلة والأم، ويجوز في مثل هذه الأسماء الصرف حملاً على معنى الحيّ والأب، ومنع الصرف أكثر.

أمّا نحو: باهلة وتغلب فلا يصرفان سواء قُصدنا بهما الحيّ والقبيلة لوجود التعريف والتأنيث، ووزن الفعل فيهما.

ثانياً: ويعرض سيبويه في النص الذي بين أيدينا إلى جملة من الأسماء التي لا تقع إلاّ علماً على القبيلة، مثلما هو الحال مع (عُمان) التي لا تقع إلاّ اسماً لمؤنث، أو التأنيث هو الغالب عليها.

ومن هذه الأسماء التي يغلب عليها التأنيث ولا تقع إلاّ اسماً للقبيلة يذكر سيبويه: مجوس ويهود، وهما عنده ممنوعان من الصرف للتعريف والتأنيث، وعلى المنع من الصرف جاء قول امرئ القيس[2]:

أحارِ أريكَ بَرْقاً هَبَّ وَهْناً		كنارِ مَجوسَ تَستعِرُ استِعارا

---

(1) سيبويه: 3/ 254-256.

(2) ديوانه، ص 147، وينظر: الزجاج، ص 60، وابن عصفور: المقرّب، 2/ 81.

بترك صرف (مجوس) على معنى القبيلة، وهو الأكثر. ويجوز صرفه على قلّة.
ومثله قول رجل من الأنصار[1]:

أولئك أوْلَى من يَهودَ بِمدْحهِ   إذا أنت يوماً قلتَها لم تُؤنَّبِ

يمنع (يهود) من الصرف لجعله علماً للقبيلة، ويمنع صرفه أيضاً إذا حُمل على الحيّ.
ولو جعلت مجوس ويهود علمين لرجل يُسمى بـ (مجوس) لمنعته من الصرف كما تمنع (عُمان) لو سمّيت به لتحقق شرطي: التعريف والتأنيث.

ثالثاً: وأمّا إدخالهم الألف واللام على (مجوس، ويهود) فعلى إرادة المجوسيين واليهوديين، حملاً على معنى النسبة كما في قولهم: زنجيٌّ، وزنجٌ.

وإذا نُزع الألفُ واللام من المجوس واليهود، صارا نكرتين، كما هو الشأن في نزع الألف اللام من المجوسيين واليهوديين جمعاً لمجوسيّ ويهوديّ، وهذا من الجموع التي بينها وبين واحدها ياء النسبة، وهو بمنزلة قولهم: زنجٌ وزنجيٌّ، وأعرابيّ وأعراب وروميّ وروم، وغير ذلك مما هو مصروف نكرة، وتدخله الألف واللام للتعريف فيقال: المجوس، واليهود، والزنج، والروم، وغير ذلك.

رابعاً: أمّا (نصارى) فهو نكرة لا يراد به قبيلة ولا حيّ وإنما هو اسم يُعرّف بـ (أل) وينكّر بسقوطها ولذلك نُعت بالنكرة في قول النمر بن تولب (ت نحو 14هـ)[2]:

صدت، كما صد عما لا يحل له   ساقي نصارى قبيل الفصح صوام

يجعل (صوّام) وهي نكرة صفة للنكرة نصارى التي هي في محلّ جرّ بالإضافة.
ونصارى جمع نصرانٍ ونصرانةٍ.

---

(1) ينظر: الزجاج، ص 60، وابن منظور (هود)، 3/ 439.
(2) ديوانه، ص 389.

أسماء الصور

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب أسماء السور تقول: هذه هُودٌ كما ترى، إذا أردت أن تحذف سُورة من قولك: هذه سُورةُ هُودٍ، هذا كقولك: هذه تميمٌ كما ترى، وإنْ جعلت هُوداً اسم السورة لم تصرفها، لأنّها تصير بمنزلة امرأة سمّيتها بعمرو، والسُّورُ بمنزلة: النّساء، والأرضين. وإذا اردت أن تجعل اقتَرَبَتْ اسماً قطعت الألف، كما قطعت ألف إضربْ حين سمّيت به الرجل، حتّى يصير بمنزلة نظائره من الأسماء نحو: إصْبَع، وأمّا نُوح فبمنزلة هُودٍ، تقول: هذه نُوحٌ، إذا أردت أن تحذف سُورة من قولك: هذه سورةُ نوحٍ، وممّا يدلُّك على أنّك حذفت سُورة قولهم: هذه الرّحمنُ، ولا يكون هذا ابداً إلاّ وأنت تريد: سورة الرحمن، وقد يجوز أن تجعل نُوحَ اسماً ويصير بمنزلة امرأة سمّيتها بعمرو، إنْ جعلتَ نُوحَ اسماً لها لم تصرفه، وأمّا حم فلا ينصرف، جعلته اسماً للسورة أو اضفته إليه، لأنّهم انزلوه بمنزلة اسم أعجميّ، نحو: هابيلَ وقابيلَ، وقال الشاعر: وهو الكُميتُ:

وَجَدْنا لكم في آلِ حاميمَ آيةً ... تأوّلَها مِنّا تَقِيٌّ ومُعْرِبُ

وقال الحمّاني:

أو كُتُباً بُيّنَّ مِن حاميما ... قد عَلِمَتْ أبناءُ إبراهيما

وكذلك: طاسينُ، وياسينُ.

واعلم أنّه لا يجيء في كلامهم على بناء: حاميمَ وياسينَ، وإنْ أردت في هذا الحكاية تركته وقفاً على حاله. وقد قرأ بعضهم: ﴿يسٓ ۝ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [من سورة يس: 1]، و﴿قٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [من سورة ق: 1]، فمن قال هذا فكأنّه جعله اسماً أعجمياً، ثم قال: أذكرُ ياسينَ.

وأمَّا (صادُ) فلا تحتاج إلى أن تجعله اسماً أعجمياً، لأنَّ هذا البناء والوزن من كلامهم، ولكنَّه يجوز أن يكون اسماً للسورة فلا تصرفه. ويجوز أيضاً أن يكون ياسينُ وصادُ اسمين غير متمكّنين، فيُلزمان الفتح، كما ألزمت الأسماء غير المتمكّنة الحركات، نحو: كيفَ، وأَيْنَ، وحَيْثُ، وأمسِ. وأمَّا (طسم) فان جعلته اسماً لم يكن بدٌّ من أنْ تحرِّك النون، وتصيِّر ميماً كأنّك وصلتها إلى طاسينَ، فجعلتها اسماً واحداً بمنزلة دَرَابَ جِرْدَ وبَعْلَ بَكَّ، وإنْ شئت حكيتَ وتركتَ السواكنَ على حالها. وأمَّا (كهيعص) و(آلمر) فلا يكنْ إلاّ حكاية، وإنْ جعلتها بمنزلة طاسين لم يجز، لأنّهم لم يجعلوا طاسين كحَضْرَ مَوْتَ، ولكنَّهم جعلوها بمنزلة: هابيلَ، وقابيلَ، وهارُوتَ، وإنْ قلت: اجعلها بمنزلة: طاسين ميم لم يجز، لأنّك وصلت ميماً إلى طاسينَ، ولا يجوز أن تصل خمسة أحرف إلى خمسة أحرف فتجعلنْ اسماً واحداً، وإنْ قلت: أجعلُ الكاف والهاء اسماً، ثم أجعلُ الياء والعين اسماً، فإذا صارا اسمين ضممتُ أحدهما إلى الآخر فجعلتُهما كاسم واحد، لم يجز ذلك، لأنه لم يجيء مثل حضر موت في كلام العرب موصولاً بمثله، وهذا أبعد، لأنّك تريد أن تصله بالصاد، فإن قلت: أدعُه على حاله وأجعله بمنزلة إسماعيل لم يجز؛ لأنَّ إسماعيل قد جاء عدّةُ حروفه على عدّة حروف أكثر العربية، نحو: اشهيباب، وكهيعص ليس على عدّة حروفه شيء، ولا يجوز فيه إلاّ الحكاية، وأمَّا (نونْ) فيجوز صرفُها في قول من صرف هنداً، لأنَّ النون تكون أنثى فترفع وتنصب، وممَّا يدلُّ على أن (حاميم) ليس من كلام العرب أن العرب لا تدري ما معنى حاميم، وإنْ قلت: إنَّ لفظ حروفه لا يُشبه لفظ حروف الأعجمي فانه قد يجيء الاسمُ هكذا وهو أعجميٌّ، قالوا: قابُوسُ ونحوه من الأسماء)[1].

أقول:

أسماء سور القرآن كأسماء الأحياء والقبائل، وقد جاء سيبويه على بعض من أسماء هذه السور مبيناً أحكام كلّ منها من الصرف أو عدمه، وعلى النحو الذي نبينه في المخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 256-259.

اسم السورة	الحكم من حيث الصرف أو عدمه
هود	إذا قصد به اسم السورة فلابدّ أن يمنع الصرف للتعريف والتأنيث والنقل من الأخفّ إلى الأثقل، وإنْ قصد به اسم النبي ﷺ ونوى به حذف المضاف أي: سورة هودٍ، فحكمه الصرف لزوال علّة التأنيث، لأنّه لمّا حُذف المضاف وهو (السورة) وأقيم المضاف إليه مقامه، أعطي حكمه، فيصير: هذه السورةُ هودٍ بمنزلة هذه تميم.
نوح	هذا بمنزلة (هودٍ) فتقول: هذه نوح، وإذا جعلته على الإضافة قلت: هذه سورةُ نوحٍ، وقرأتُ سورة نوحٍ، ونظرت في سورة نوحٍ، وكلٌّ ذلك بالصرف، وإذا حذفت المضاف أجريت (نوح) على ما كان يستحقه من الصرف في نفسه فتقول: هذه نوحٌ، وهودٌ، وقرأتُ هوداً ونوحاً، ونظرت في نوحٍ وهودٍ، على إرادة (سورة هود، وسورة نوح) والدليل على صحة هذا التقدير من الإضافة أنك تقول: هذه الرحمن وقرأت الرحمن، وليس الرحمن هنا اسماً للسورة لأنّ الرحمن من أسماء الله عزوجل لا يُسمّى به إلاّ هو سبحانه، ومعنى هذا أن (نوحاً) و(هوداً) وغيرهما ممّا هو على ثلاثة أحرف إذا جُعل اسماً للسورة لم ينصرف لأنّه قد انضم إلى العجمة والعلمية فيهما التأنيث، وإن كان على نيّة الإضافة انصرفا. أمّا إذا كان الاسم أعجمياً - كما عُهد عند اللغويين - وزاد على ثلاثة أحرف كـ (يوسف، ويونس، وإبراهيم) فلا ينصرف سواء جُعل اسماً للسورة نحو: قرأت يونس، ويوسف، وإبراهيم، أو قُدّر حذف مضاف أي: قرأت سورة يونس، وقرأتُ سورة يوسف، وكذا سورة إبراهيم.

الحكم من حيث الصرف أو عدمه	اسم السورة
هذا اسم سورة سمِّيت بهذه الحروف والحكم فيه أن السورة إذا سمِّيت بحروف المعجم ولم تزد هذه الحروف على ثلاثة أحرف كما هو في (حم) و(يس) فلا يصرف عند سيبويه سواء جعلته اسماً للسورة أو جعلته على نيّة الإضافة لأنهم أنزلوه منزلة الاسم الأعجمي، لأنّ حروف المعجم تذكّر وتؤنث قبل التسمية بها، وعلى هذا يعرب إعراب ما لا ينصرف أمّا الإعراب فلأنه بمنزلة هابيل وقابيل، ولكن العرب لا تدري ما معنى (حاميم) وفي العربية قد يأتي اللفظ لا يشبه لفظ اسم أعجمي، ومع هذا يعدّونه أعجمياً، كما هو الشأن في نحو: قابوس. ويجوز أن يحكى فيُبنى، لأنّ الحكاية سببُ البناء. يقول الكميت[1]: **وَجَدْنا لكم في آلِ حاميمَ آيَةً ... تأوّلَها منّا تَقِيٌّ ومُعْرِبُ** والشاهد فيه قوله (حاميمَ) حيث جعلها اسماً للكلمة، ومنعها من الصرف لشبهها بما لا ينصرف لعلتين: العلمية والعجمة، ومن ذلك قول الحِمّاني[2]: **أو كُتُباً بُيِّنَّ من حاميما ... قد عَلِمَتْ أبناءُ إبْراهيما** بصرف (حاميم)، وفاعيل أعجمي ليس من الأبنية العربية على ما يذكر ابن سيده. وأراد بأبناء إبراهيم: أهل الكتاب من بني إسرائيل، وإسرائيل هو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم.	حم
امتناع صرفهما للتعريف والتأنيث، ويجوز أن يحكيا فيبنيا كما هو: حم. وإذا جعلناه على ثلاثة أحرف كـ (طسم) ركّبتَ طس مع الميم، وجعل اسماً للسورة فيكون حينئذٍ معرباً، ويمنع من الصرف للتركيب والتعريف، وإلاّ حكي وبُني. ويسوق سيبويه قراءة بعضهم: ﴿يسٓ ۝ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [من سورة يس: 1]، بالمنع من الصرف وهي قراءة ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر[3]، وكذلك قراءة ﴿قٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [من سورة ق: 1-2]، والرأي عند سيبويه أن من قرأ على هذه القراءة جعل اسم السورة أعجمياً، وعلى تقدير: اذكر ياسين.	طاسين وياسين *
في (صاد) إعراب وصرف، ولا حاجة عند سيبويه لجعل هذا اللفظ أعجمياً، لأنه على أبنية العرب، ومع هذا يجوز فيما كان من أسماء السور على حرف واحد أن يحكى ويُبنى، والأشهر أن يعرب بمنزلة: (هند) أي يجوز فيه الصرف وعدمه.	صاد
مرّ الحديث فيه وبيان حكمه.	طسم

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 238، 3/ 356، والبغدادي، 2/ 209.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 238، وابن سيده: المخصص، 17/ 37.

(3) ينظر: ابن جني: المحتسب، 2/ 203، ومكي: مشكل، 2/ 262.

اسم السورة	الحكم من حيث الصرف أو عدمه
كهيعص	هذا اللفظ على خمسة أحرف، وما زاد من أسماء السور على ثلاثة أحرف كـ (كهيعص) و(حمعسق) حكي كما تحكى الجمل، ولا يجوز جعله بمنزلة: (طاسين)، لأنّ (طاسين) بمنزلة المركّب تركيباً مزجياً كـ (حضرموت) جعلوه بمنزلة: هابيل وقابيل، وهاروت، وهي على أبنية العرب وذلك أعربت، ولكنّها مُنعت من الصرف للتعريف والتأنيث. ولا يجوز عند سيبويه ضمّ خمسة أحرف إلى خمسة أحرف وجعلها اسماً واحداً. أمّا من ادّعى بجعل (الكاف والهاء) اسماً مضموماً إلى اسم آخر مؤلف من (الياء والعين) فهو ادّعاء لا يجوز عند سيبويه، لأنّ وصل هذين الاسمين المزعومين بالصاد متعذّر. ومن رأى في (كهيعص) إمكانية جعله بمنزلة (إسماعيل) فيعرفه ويمنعه من الصرف، فهو مردود عند سيبويه، لأنّ إسماعيل قد جاءت حروفه على عدّة حروف أكثر العربية، وله نظير في الأسماء العربية كـ (اشيهاب) و(كهيعص) ليس له نظير في أسماء العرب المفردة في عدّة الحروف.

التسمية بالحروف

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب تسمية الحروف والكِلم التي تستعمل وليست ظروفاً، ولا أسماء غير ظروفٍ، ولا أفعالاً، فالعرب تختلف فيها، يؤنّثها بعضٌ ويذكّرها بعضٌ، كما أنّ اللسان يذكّر ويؤنّث، زعم ذلك يونس، وأنشدنا قول الراجز:

كَافاً وميمَيْنِ وسِيناً طاسِما

فذكّر ولم يقل: طاسمةً، وقال الراعي:

كما بُيِّنَتْ كافٌ تَلوحُ وميمُها

فقال: بُيِّنتْ فأنّث. وأمّا إنّ وليْتَ، فحرّكت أواخرُهما بالفتح، لأنّهما بمنزلة الأفعال نحو كان، فصار الفتحُ أولى. فإذا صيّرت واحداً من الحرفين اسماً للحرف فهو يتصرف على كلّ حال. وإنْ جعلته اسماً للكلمة وأنت تريد لغة من ذكّر لم تصرفها، كما لم تصرف امرأة اسمُها عمرو، وإنْ سميتها بلغة من آنّث كنت بالخيار. ولابُدّ لكلِّ واحدٍ من الحرفين إذا جعلته اسماً أن يتغيّر عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسماً، كما أنّك إذا جعلت فعل اسماً تغيّر عن حاله وصار بمنزلة الأسماء، وما أنّك إذا سميته بأفعل غيّرته عن حاله في الأمر، قال الشاعر، وهو أبو طالب:

لَيْتَ شِعْرِي مُسافِرَ بنَ أبي عَمْـ ... ـرٍ ولَيْتٌ يقولها المحزونُ

وسألت الخليل عن رجلٍ سميته أنْ، فقال: هذا أنٌ لا أكسرهُ، وأنٌ غيرُ إنّ: إنّ كالفعل وأنّ كالاسم، ألا ترى أنّك تقول: علمتُ أنّك منطلق فمعناه: علمتُ انطلاقك، ولو قلت

هذا لقلت لرجل يسمى بضارِبٍ: يضربُ، ولرجل يسمى يضربُ: ضارب. ألا ترى أنّك لو سميته بإنِ الجزاء كان مكسوراً، وإنْ سميته بأنِ التي تنصب الفعل كان مفتوحاً)[1].

أقول:

أولاً: التسمية بلفظ الحرف المفرد كالكاف، والميم، والسين وغيرها من حروف الهجاء التي لا تستعمل ظروفاً ولا أسماء، ولا أفعال تختلف فيه بين صرفه أو عدم صرفه تبعاً لاختلافهم في كون هذه الحروف مؤنثة أو مذكّرة كما هو شأن كثير من الأسماء المختلف في تذكيرها أو تأنيثها كما في (اللسان)، فمن العرب من يذكره، ومنهم من يؤنثه، وهكذا شأن الحروف المسمى بها، فهي على ضربين[2]:

أن يخبر عنها بنفسها، ويُسمى بها رجل أو امرأة أو غير ذلك. فإن أخبر عنها وجعلت أسماء ففي هذا مذهبان:

أولهما: التأنيث على تأويل (كلمة).

وثانيهما: التذكير على تأويل (حرف).

وعلى ذلك جملة حروف التهجيّ، والحروف التي هي أدوات نحو: إنّ، وليت، ولو، وما أشبه ذلك.

فإذا سمّيت بشيء من هذا مذكراً صرفته، وإنْ سمّيت به مؤنثاً وقد جعلته في تأويل كلمة أوسطها ساكن صرفتها على غرار من يصرف (هنداً)، أو منعتها من الصرف كما هو الحال عند من يمنع هنداً من الصرف، إذا سمّيت امرأة بـ (إنّ) مثلاً. أمّا إذا تأولتها تأويل الحرف كان الكلام فيها كالكلام في امرأة سمّيت بـ (زيد)، وإنْ خبّرت عنها في نفسها فإن شئت خليتها على حالها قبل التسمية فقلت: في (ليت) مثلاً: هذه ليتَ، وليتَ تنصبُ الاسم، وإنْ شئت أعربتها فقلت: ليتُ تنصب الأسماء وترفع الأخبار.

ثانياً: يستشهد سيبويه على جعل (السين) مذكراً بقول الراجز[3]:

---

(1) سيبويه: 3/ 259-261.

(2) تنظر تفاصيل ذلك في: المبرد: المقتضب، 1/ 32، وابن السراج، 2/ 13، والشنتمري، 2/ 847.

(3) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص 782، وابن يعيش، 6/ 29، وابن منظور: (موم)، 12/ 566.

كَافاً ومِيمَيْنِ وسِيناً طاسِماً

بجعل (طاسم) نعتاً للسين، لأنه أراد الحرف، ولو أمكنه التأنيث على معنى (كلمة) لجاز، فقال طاسمة.

والطاسم: الدارس، وكذلك: الطامس.

شبّه آثار الديار بحروف الكتاب على ما جرت به عادة شعرائهم، ومن ذلك قول الراعي النميري[1]:

أهاجتك آياتٌ أبانَ قديمُها كما بُيِّنَتْ كافٌ تلوحُ وميمُهَا

بتأنيث (كاف) حملاً على معنى (الكلمة) أو (اللفظة).

ثالثاً: وعلى جعل (ليت) مؤنثةً معربة حملاً على معنى (كلمة) جاء قول أبي طالب بن عبد المطلب (ت 85ق.هـ)[2]:

لَيْتَ شِعْرِي مُسافِرَ بنَ أبي عَمْـ ـرٍو ولَيْتٌ يَقولُها المَحْزونُ

ومسافرُ بن أبي عمرو: قريشيٌ من بني عبد شمس مات غريباً، فرثاه أبو طالب، ويجوز في مسافر الفتح أو الضمّ لأنه منادى، والفتح لكونه موصوفاً بـ (ابن) المضاف إلى أبي عمرو.

رابعاً: ويشير سيبويه إلى حكم (أنْ) مفتوحة الهمزة إذا سمّينا بها رجلاً، والرأي عنده أنه لا يجوز كسر الهمزة، لأنّ (أنْ) بفتح الهمزة غير (إنْ) بكسرها لأنّ مفتوحة الهمزة لا تقع في ابتداء الكلام قبل التسمية بها، فذلك موقع مكسورة الهمزة، ولهذا يلفت سيبويه النظر إلى أنه قد يظنّ ظانٌ أنّ مفتوحة الهمزة إذا سُمّي بها رجلٌ كسرت على ابتداء الكلام، وعلى هذا تكون مفتوحة الهمزة بمنزلة اسم، ومكسورة الهمزة بمنزلة فعل، فإذا سمّينا بواحد منهما رجلاً

---

(1) ديوانه، ص 258، وينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 237، 4/ 40، وابن جني: سر صناعة الإعراب، 2/ 782، وابن يعيش، 6/ 29.

(2) ينظر: ابن دريد: الاشتقاق، ص 166، والبغدادي، 10/ 463.

لم يقع الآخر موقعه قبل التسمية، كما أن نقول: هذا مكرمٌ محمداً، وهذا يكرم محمداً، ومعناهما واحد، وأحد اللفظين ينوب عن الآخر في الكلام.

وإذا سمّينا رجلاً بـ (يكرم) لا يقع موقع (مكرِم)[1].

وكذا لا تقع (أنْ) عند التسمية بها موقع (إنّ) كما لا تقع (إنْ) الشرطية موقع (أنْ) المصدرية الناصبة.

التسمية بـ (لو) أو (أو)

قال سيبويه- رحمه الله -:

(وأمّا لَوْ، وأوْ، فهما ساكنتا الأواخر، لأنّ قبل آخر كلّ واحدٍ منهما حرفاً متحركاً، فإذا صارت كلٌّ واحدة منهما اسماً، فقصتها في التأنيث والتذكير والانصراف، كقصة لَيْتَ وإنّ، إلاّ أنّك تُلحق واواً أخرى فتثقلّ؛ وذلك لأنّه ليس في كلام العرب اسمٌ آخره واو قبلها حرف مفتوح، قال الشاعر، أبو زبيد:

لَيْتَ شِعْرِي وأَنَ مِنِّيَ لَيْتٌ ... إنّ لَيْتاً وإنّ لَوّاً عَنَاءُ

وقال:

ألامُ عَلَى لَوٍّ وَلَوْ كنتُ عالماً ... بأذنابِ لَوٍّ لم تَفُتْني أوائلُهْ

وكان بعض العرب يهمز، كما يهمز النُّؤور، فيقول: لَوْءٌ، وإنّما دعاهم إلى تثقيل لَوْ الذي يدخل الواو من الإجحاف لو نونت وما قبلها متحرّك مفتوح، فكرهوا أن لا يثقّلوا حرفاً لو انكسر ما قبله أو انضمّ ذهب في التنوين، رأوا ذلك إخلالاً لو لم يفعلوا)[2].

---

(1) ينظر: السيرافي: شرحه، 3/ 31.

(2) سيبويه: 3/ 261-262.

أقول:

أولاً: إذا سمّينا بـ (لوْ) و (أوْ)، فالأمر فيهما في الصرف أو عدمه مرهون بحملهما على التأنيث أو التذكير، بمنزلة ما كانت عليه (ليتَ) حين كنّا نصرفها إذا سمّينا بها مذكراً، ونمنعها من الصرف إذا سمّينا بها مؤنثاً، أو نصرفها كما كنّا نصرف (هنداً) أو نمنعها من الصرف.

وإذا نظرنا إلى (لو) بوصفها أداة شرط وحكينا أمرها قلنا: (لو فيها معنى الشرط) على التأنيث، وكذلك (أو) نقول: أو فيها معنى الشك.

فإذا جعلناهما اسمين فلابُدّ من صيرورتهما على ثلاثة أحرف لأنّه أقل الأسماء في العربية ثلاثة أحرف فليس هناك اسم على حرفين إلاّ ما كان فيه أحد أصوله محذوفاً كـ (يد) و(دم) و(أخ) ونحو ذلك.

زد على ذلك أنّ التنوين يوجب حذف الحرف الثاني من (لو) و(أو) لو أردنا بهما الاسمية، وهذا الحذف يصيِّر الاسم على حرف واحد وذلك متعذّر، ومعنى هذا أنّنا لو جعلنا (لو) اسماً من غير أن نزيد فيه شيئاً، ومن غير أن نجريه على الحكاية أعربناه، وإذا أعرب تحركت الواو وقبلها فتحة فتقلب الواو ألفاً لتصير (لا)، و(لا) هذه إنْ يدخلها التنوين تبقى على حرف واحد وهو اللام وذلك كلُّه إجراء افتراضي ليس له في الكلام واقع يعتدّ به.

ومـمّا جُعلت فيه (لو) اسماً قول أبي زبيد الطائي (ت 62هـ)[1]:

لَيْتَ شِعْرِي وأنْ مِنِّيَ لَيْتٌ   إنّ لَيْتاً وإنّ لَوّاً عَنَاءُ

فقوله: (وإنّ لوّاً) تضعيف (لو) لأنّه جعلها اسماً، والاسم المفرد لا يكون على أقلّ من حرفين، والواو في (لو) لا تتحرّك، فضعّف لتكون كالأسماء المعربة أيْ (المتمكّنة).

---

(1) شعره، ص 24، وينظر: ابن قتيبة: الشعر والشعراء، 1/ 310، والمبرد: المقتضب، 1/ 235، 4/ 32، والزجاج، ص 65، وابن يعيش، 6/ 30.

ومن هذا قول الشاعر:[1]

ألامَ عَلَى لَوْ وَلَوْ كنتُ عالماً ... بأذنابِ لَوْ لم تفتني أوائلُه

بتضعيف (لوْ) وصرفها لأنّه مذكر محمول على معنى الحرف.

ثانياً: يرى سيبويه أنّ بعض العرب يهمز (لو) فيقول: لَوْءٌ، طلباً للزيادة على بنية (لو) المسمى بها وحملاً لها على الاسمية والاسمية لا تقلّ عن ثلاثة أحرف كما بيّنا.

التسمية بـ(هو، هي، ذو)

قال سيبويه– رحمه الله –:

(فممّا جاء فيه الواو وقبله مضموم: هو، فلو سمّيت به ثقّلت، فقلت: هذا هُوٌّ وتدع الهاء مضمومة، لأنّ أصلها الضمُّ تقول: هُما وهُمْ وهُنَّ. وممّا جاء وقبله مكسورٌ: هي، فإن سمّيت به رجلاً ثقّلته، كما ثقّلت هُو، وإنْ سمّيت مؤنثاً بهُوَ لم تصرفه لأنّه مذكر. ولو سمّيت رجلاً ذُو لقلت: هذا ذَواً، لأنّ أصله فعلٌ. ألا ترى أنّك تقول: هاتان ذوات مال، فهذا دليلٌ على أنّ ذُو فعلٌ، كما أنّ أبوان دليلٌ على أنّ أباً فعلٌ، وكان الخليلُ يقول: هذا ذَوٌ بفتح الذال، لأنّ أصلها الفتح، تقول: ذَوَا، وتقول: ذَوُو)[2].

أقول:

أولاً: ليس هناك مفاضلة عند سيبويه بين أن تجعل حروف الهجاء، أو حروف المعاني من نحو: ليت، ولو، وفي مؤنثة أو مذكره، وعنده أنّك إذا سمّيت بشيء من هذا مؤنثاً لم تصرفه، وإنْ سمّيت به مذكراً صرفته.

ثانياً: يجعل سيبويه بعض الأسماء المبهمة جارية مجرى تلك الحروف كما هو الحال في (هُو) و(هِي) إذا سمّينا بواحد منهما، أو أخبرنا عن اللفظ بجعله اسماً في الإخبار، فنقول: (هو) و(هي). فإذا سمّينا مؤنثاً بـ (هو) منعناه من الصرف لأنّه بمنزلة امرأة سمّيت بـ (زيد)،

---

(1) ينظر: الزجاج، ص 66، وابن يعيش، 6/ 31، وابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص 609، والبغدادي، 7/ 320.

(2) سيبويه: 3/ 262-263.

ومعنى هذا أنّ تسمية المؤنث بـ (هي) بمنزلة تسمية مؤنث بلفظ مذكر. وتجري أحكام مثل هذه التسميات ممّا مرّ بيانه على ما نحن فيه من تسمية مؤنث بـ (هو) المذكر، وتسمية المذكر بـ (هي) المؤنث. علماً بأنّ سيبويه لم يرجّح في هذين الضميرين تذكيراً أو تأنيثاً، مثلما لم يرجّح في حروف الهجاء أو حروف المعاني ذلك، فهذه كلّها عنده تؤنّث وتذكّر.

ثالثاً: ولو سمّيت رجلاً بـ (ذو)، تقول: هذا ذواً ورأيت ذواً ومررتُ بذواً، جعلته معرباً منوّناً وأجريته مجرى الاسم المقصور (فتى) ونحوه.

ومذهب سيبويه في (ذوَ) أنه (فَعَلٌ) بالتحريك بدليل قولهم: هاتان ذواتا مال.

أمّا أستاذه الخليل – رحمه الله- فكان يقول: هذا ذوٌ أيّ (فعْلٌ) بتسكين العين، وكان الزجاج – رحمه الله – يذهب مذهب الخليل، وحجّة الخليل أنّ الحركة غير محكوم بها إلاّ بثبت، ولم يقم الدليل على أنّ العين متحرّكة[1].

وقال الرضي: (وأما ذو فهو داخل في حدّ الجمع المذكور على أيّ وجه كان، لأنّ واحده ذو)[2]، وذكر السيوطي أنّ (ابن كيسان).

يقول بالوزنين، في حين يرى أبو حيان الأندلسي أنّ المحذوف من (ذو) هو اللام في قول أهل الأندلس، والعين في قول أهل قرطبة، والظاهر الأول[3].

التسمية بـ كي وفي

قال سيبويه– رحمه الله -:

(وأمّا كي فنثقّل ياؤها لأنّه ليس في الكلام حرف آخره ياء ما قبله مفتوح وقصتُه كقصة لَو، وأمّا في فنثقل ياؤها، لأنّها لو كانت أجحف بها اسماً، وهي كياء هي وكواو هُو، وليس في الكلام اسم هكذا، ولم يبلغوا بالأسماء هذه الغاية أن تكون في الوصل لا يبقى منها إلاّ حرف واحد، فإذا كانت اسماً لمؤنث لا ينصرف ثُقّلت أيضاً؛ لأنّه إذا أثر أنْ يجعلها

---

(1) ينظر: السيوطي: همع الهوامع، 1/ 40.

(2) الرضي، 1/ 23.

(3) ينظر: السيوطي: همع الهوامع، 1/ 40.

اسماً فقد لزمها أنْ تكون نكرة وأن تكون اسماً لمذكر، فكأنّهم كرهوا أن يكون الاسمُ في التذكير والنكرة على حرف، كما كرهوا أنْ يكون كذلك في الوصل، وليس من كلامهم أن يكون في الانصراف والوصل على بناء وفي غير الانصراف والوصلُ على آخر، فصار الاسمُ لغير منصرف يجيء على بنائه إذا كان اسماً لمنصرف، ومن ثمّ مدّوا لا وفي في الانصراف وغير الانصراف، والتأنيث والتذكير، ككيْ ولَوْ، وقصتها كقصتهما في كلّ شيء، وإذا صارت ذا اسماً أو ما مُدّت، ولم تصرف واحداً منهما إذا كان اسم مؤنث، لأنّهما مذكران، فأمّا لا فتمدُّها، وقصتها قصةُ في، في التذكير والتأنيث، والانصراف وتركه)[1].

أقول:

أولاً: تعامل (كي) معاملة (لو) في تشديد يائها فيقال: كيٌّ، كما قيل (لوٌّ)، وكذلك (في)، ولا يجوز التنوين لأنّه يقتضي الحذف ولا يكون الاسم على حرف واحد، وإذا سمّينا بها مؤنثاً منع من الصرف مع تشديد الياء من غير تنوين.

ثانياً: ولـمّا كانت حروف الهجاء مبنيات إذا أريد التهجيّ بها لأنهنّ حكاية الحروف التي في الكلمة، وحروف أيّة كلمة إذا قطعت فكل حرف منها مبنيّ، لأنّ الإعراب يقع على الكلمة المعينة كلِّها، ولذلك نقول في نحو: بَرَقَ: (با)، و(را)، وقا)، فكأنّه على حرفين ثانيهما حرف مدّ بمنزلة الألف في (لا) و(ذا) و(ما) إذا أردنا بها الاسمية المؤنثة من غير صرف، وتكون أحكام تأنيثها وتذكيرها وصرف وعدمه كأحكام (لو) و(كي) و(ليت) مع فارق واحد أنّ الألف واللام لا يدخلان هذه الحروف، في حين تدخلان حروف التهجيّ فيكن معارف بها ونكرات بدونهما.

---

[1] سيبويه: 3/ 263-264.

فو والأحرف المفردة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وسألته عن رجل اسمه: فُو، فقال: العرب قد كفتنا أمر هذا، لـمَّا أفردوه قالوا: فمٌ، فأبدلوا الميم مكان الواو، حتَّى يصير على مثال تكون الأسماءُ عليه، فهذا البدل بمنزلة تثقيل لَوٌّ ليُشبه الأسماء فإذا سمّيته بهذا فشبِّهه بالأسماء كما شبّهت العربُ، ولو لم يكونوا قالوا: فم، لقلت: فَوْهٌ، لأنّه من الهاء، قالوا: أفواهٌ، كما قالوا: سَوْطٌ وأسَواطٌ. وأمّا الباء والتا والثا والياء والحا والخا والرا والطا والظا والفا، فإذا صرن أسماء مُددن كما مُدّت لا، إلاَّ أنّهنَّ ذا كنَّ أسماء فهنَّ يجرين مجرى رجل ونحوه، ويكنَّ نكرةً بغير ألف ولام، ودخول الألف واللام فيهنَّ يدُلُّك على أنّهنَّ نكرة إذا لم يكن فيهن ألف ولام، فأجُريت هذه الحروفُ مُجرى ابن مخاضٍ وابن لبونٍ، وأجريت الحروفُ الأولُ مجرى سامُّ أبْرَصَ وأمّ حُبَيْنٍ ونحوهما، إلاَّ ترى أنَّ الألف واللام لا تدخلان فيهنَّ واعلم أنَّ هذه الحروف إذا تُهجّيتْ مقصورةٌ، لأنَّها ليست بأسماء، وإنّما جاءت في التهجيّ على الوقف، ويدلك على ذلك: أنَّ القاف والصاد والدال موقوفة الأواخر، فلولا أنّها على الوقف حُرِّكت أواخرهُن، ونظيرُ الوقف ههنا الحذفُ في الباء وأخواتها، وإذا أردت أن تلفظ بحروف المعجم قصرت وأسكنت، لأنّك لست تريد أن تجعلها أسماء، ولكنّك أردت أنَّ تقطع حروف الاسم، فجاءت كأنّها أصواتٌ يصوَّت بها، إلاَّ أنّك تقف عندها لأنّها بمنزلة عَهْ)[1].

اقول:

أولاً: إذا سمّينا رجلاً بـ (فو) فالرأي عند سيبويه أن يقال فيه: هذا فمٌ، لا غير بإبدال الميم مكان الواو مـمَّا يجعله منوّناً كما نوّن (لوٌّ) بعد تشديد الواو فيه.

ويجوز أن يقال في (فو) إذا سمّينا به (فوهٌ)، لأنَّ الهاء فيه من: أفواه بمنزلة قولهم في جمع: سوط أسواط، ويرى الرضي – رحمه الله أنَّ في (فو) ثلاث حالات هي[2]:

- القطع عن الإضافة.

---

(1) سيبويه: 3/ 264-265.

(2) ينظر: الراضي، 1/ 295، وينظر: السيوطي: همع الهوامع، 1/ 40.

- وإضافته إلى ياء المتكلّم.
- وإضافته إلى غير ياء المتكلّم.

أمّا في حالة القطع عن الإضافة فيجب إبدال الواو ميماً وهو ما ذكره سيبويه، وذلك لامتناع حذفه وإبقائه، أمّا امتناع الحذف فلبقاء الاسم المتمكّن عن حرف واحد، ولا يجوز ذلك امتناع، لأنّ الإعراب إنّما يكون على آخر الكلمة، ولا يدور على كلمة من حرف واحد (آخرها أولها) على حدّ تعبير الرضي.

وأمّا الإبقاء فلأدائه منوّناً إلى اجتماع الساكنين فيؤول أمره على البقاء على حرف وذلك لأنّ أصله (فوه) بفتح وسكون العين، أمّا فتح الفاء فلأنّ فتح الفاء من (فم) هو الأكثر والأفصح من الضمّ أو الكسر، وأمّا سكون العين فلأنّه لا دليل على الحركة، والأصل السكون فحذف لامه نسياً منسياً فلو لم يقلب الواو ميماً لدار الإعراب على العين كما في (يدٍ) و(دمٍ) فوجب قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيلتقي ساكنان: الألف والتنوين، فتحذف الألف فلما امتنع حذفها وإبقاؤها قلبت إلى حرف صحيح قريب منها مخرجاً وهي الميم لكونهما شفويتين.

ثانياً: أمّا حروف التهجيّ كالباء والتاء والثا والحا والخا والرا والطا والظا إذا جعلناها أسماء فقد ذكرنا أنّ الأصل فيها أن تُبنى على الحكاية أم إذا سمّين بها فلابُدّ من مدّها كما مدّدنا (لا)، وبهذا المدّ يمكن التسمية بها وتجري مجرى (رجل) ويكنّ نكرات بغير ألف ولام، والدليل على أنّهنّ نكرات هو دخول الألف واللام عليهنّ فيقال: البا، التا، الثا... الخ.

وهذه الحروف في التنكير بمنزلة لأسماء المنكرة في اللغة العربية كـ (ابن مخاض، وابن لبون، وسام، وأبرص وابن حبين)، ونحو ذلك من الأسماء التي لا تدخلها الألف واللام.

قال سيبويه– رحمه الله –:

(فإن قلت: ما بالي أقول: واحدُ اثنان، فأُشمُّ الواحد، ولا يكون ذلك في هذه الحروف؟ فلأنَّ الواحد اسمٌ متمكّن، وليس كالصوت، وليست هذه الحروفُ ممّا يُدرج، وليس أصلها الإدراج، وهي ههنا بمنزلة لا في الكلام، إلاّ أنّها ليست تُدرج عندهم؛ وذلك لأنَّ لا في الكلام على غير ما هي عليه إذا كانت اسماً، وزعم من يوثق به: أنّه سمع من العرب من يقول: ثلاثة أربعه، طرح همزة أربعه، على الهاء ففتحها، ولم يحوّلها تاء، لأنّه جعلها ساكنة، والساكنُ لا يتغيّر في الإدراج، تقول: اضربْ، ثمّ تقول: اضربْ زيداً) [1].

أقول:

أولاً: ذكر سيبويه أننا حين نقول في الإدراج والعدد: واحدُ، اثنان، إنّما نشمّ الواحد الضمّ، ولا يكون ذلك في الحروف إذا قطعناها حرفاً حرفاً لأنّها مبنية، أمّا واحد فنشمّه الضمّ وإنْ كان مبنياً لأنّه متمكّن من الاسمية أصلاً.

وإذا كان اللفظ متمكّناً من الاسمية ثمّ صار في موضع غير متمكّن غلّبنا عليه هذا التمكّن في موضعه الجديد، أمّا الحروف المفردة فالأصل فيها البناء على الحكاية كما مرّ.

ثانياً: ويشير سيبويه إلى أنّه سمع من العرب (يطرح) أيَ يُلقي همزة أربعة على الهاء من ثلاثة ولم يحوّلها تاء مع التحريك فيقول:

ثلاثةَ أربعَهْ.

لأنّه جعلها ساكنة والساكن لا يتغيّر في الإدراج، تقول:

إكرمْ، ثمّ تقول: إكرمْ محمداً.

قال سيبويه– رحمه الله –:

(واعلم أنَّ الخليل كان يقول: إذا تهجّيتَ فالحروفُ حالُها كحالها في المُعجم والمقطَّع، تقول: لاَمْ ألفْ، وقافْ لاَمْ، قال:

---

[1] سيبويه: 3/ 265.

تُكَتِّبَـــانِ في الطريـــق لأمَ ألِـــفْ

وأمّا زَاي ففيها لغتان: فمنهم من يجعلها في التهجيّ ككَيْ، ومنهم من يقول: زَايْ، فيجعلها بزنة واو، وهي أكثرُ، وأمّا أمْ ومِنْ وإنْ، ومُذْ في لغة مَنْ جرّ، وأن وعَنْ إذا لم تكن ظرفاً، ولَمْ، ونحوهنَّ إذا كن أسماء لم تُغيّر، لأنها تُشبه الأسماء نحو: يدٍ، ودمٍ، تُجريهنَّ إنْ شئت إذا كنَّ أسماء للتأنيث، وأمّا نِعْمَ وبِئْسَ ونحوهما فليس فيهما كلامٌ، لأنهما لا تغيّران لأنّ عامة الأسماء على ثلاثة أحرف، ولا تُجريهنَّ إذا كن أسماء للكلمة، لأنهنَّ أفعال، والأفعال على التذكير، لأنها تُضارع فاعلاً، واعلم أنّك إذا جعلت حرفاً من حروف المعجم نحو: البا والتا وأخواتهما اسماً للحرف أو الكلمة أو لغير ذلك جرى مجرى لا إذا سمّيت بها، تقول: هذا باءٌ، كما تقول: هذا لاءٌ، فاعلم)[1].

أقول:

أولاً: حين تهجيّ الحروف لابُدّ من نطقها ساكنة، فيقال: ألِفْ، باءْ، تاءْ، إلى ياءْ، ويقال في المقطّع: لامْ ألِفْ، وقافْ لام، وقد تلقى حركة الهمزة في ألف على ميم (لام) التي كانت ساكنة، كما هو في قول أبي النجم[2]:

تُكَتِّبَـــانِ في الطريـــق لأمَ ألِـــفْ

ويريد بـ (لام ألف) أنّه يمشي تارة معوجاً فتخطّ رجاه خطّاً شبيهاً باللام، ومرة مستقيماً شبيهاً بالألف.

ثانياً: أمّا (زاي) ففيه وجهان: الأول: جعلها اسماً فتنطق بالتشديد (زيٌّ)، والثاني جعلها حرفاً فتنطق بالتخفيف (زيْ) وعلى حرفين بمنزلة: (كيْ). أمّا (زاي) فلا تتغير صيغته، ويكون بمنزلة (واو) وهو الأكثر.

---

(1) سيبويه: 3/ 266-267.

(2) ينظر: ابن جني: الخصائص، 3/ 297، وسر صناعة الإعراب، ص 651، والبغدادي، 1/ 99.

ثالثاً: أمّا (أمْ) و(مِنْ) و(إنْ) و(مُذْ) الجارة، و(أنْ) و(عـنْ) الحرفيـة لا الظرفيـة، و(لمْ) وغيرهنَّ من حروف المعاني فهنَّ إذا كنَّ أسماء لم تتغير، لأنها تشبه ما كان على حـرفين مـن الأسماء كـ (يد) و(دم)، فيقال في رجل سُمّي بـ (مِنْ): هذا مِنْ، ولا تزيد شيئاً فمن الأسماء ما كان على حرفين وهو متمكّن من الاسمية كيدٍ، ودمٍ، وأخٍ.

رابعاً: أمّا ما كان من الألفاظ حروفاً أو أفعالاً على ثلاثة أحرف فلا يُـزاد فيـه شـيء، فمن الحروف الثلاثية: نَعَمْ، وأجلْ.

ومن الأفعال: نِعْمَ، وبِئْسَ، وكلّ فعل لا يتمكّن من الاسمية يُجري على التذكير.

خامساً: إذا جعلت حرف المعجم كالباء والتاء والميم وغيرها اسماً للحرف أو الكلمة، أو سمّيت به أجريتَه مجرى (لا) إذا سمّيت بها، فتقول:

هذا باءٌ، كما تقول: هذا لاءٌ. بالصرف.

تسمية الحروف بالأسماء

قال سيبويه- رحمه الله -:

(هذا باب تسمِّيتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء اعلم أنك إذا سمّيت كلمة بخلف أو فوق أو تحت لم تصرفها، لأنها مذكّرات، الا ترى أنك تقول: تُحيّتَ ذاك، وخُلَيْفَ ذاك، ودُوَيْنَ ذاك، ولو كنَّ مؤنثاتٍ لدخلت فيهنَّ الهاء، كما دخلت في قُدَيْدِيمةٍ ووُرَيِّئةٍ. وكذلك قبلُ وبعدُ، تقول: قُبَيلُ وبُعيدُ، وكذلك أينَ وكَيْفَ ومتى عندنا، لأنها ظروف، وهي عندنا على التذكير، وهي في الظروف بمنزلة مَا ومَنْ في الأسماء، فنظيرهُنَّ من الأسماء غير الظروف مذكر، والظروفُ قد تبيّن لنا أنَّ أكثرها مذكر حيث حُقّرت، فهي على الأكثر وعلى نظائرها، وكذلك إذ، هي كالحين وبمنزلة ما هو جوابُه، وذلك متى، وكذلك ثمَّ وهُنَا، هما بمنزلة أينَ، وكذلك حَيثُ، وجوابُ أينَ كخَلْف ونحوها، وأمّا أمامُ فكلُّ العرب تذكره، أخبرنا بذلك يونس، وأمّا إذا ولَدُنْ فكعنْدَ ومثلُهنَّ عن فيمن قال: من عن يمينه، وكذلك مُنْذُ في لغة من رفع، لأنها كحيثُ. ولو لم تجد في هذا الباب ما يؤكّد التذكير لكان أن تحمله على التذكير أولى حتّى يتبيّن لك أنه مؤنث)[1].

أقول:

أولاً: من المعلوم أنَّ ألفاظ الظروف ما هو أقرب إلى التذكير، ومنها ما هو أقرب إلى التأنيث، فإذا أردت التذكير جعلت تأويل ذلك حملاً على إرادة (حرف)، وإذا أردت التأنيث فهو محمول على معنى (كلمة).

ثانياً: وأكثر الظروف عند سيبويه محمولة على معنى التذكير كـ (خلف، وفوقَ، وتحتَ، وقبلُ، وبعدُ، وأين، ومتى، وأمامَ)، المتفق على تذكيرها، والدليل على أنها بمعنى التذكير أنها تصغر على التذكير، فيقال: تحيتَ، وفويقَ، وقبيلُ، وبعيدُ، ولو كنَّ مؤنثات لدخلت فيهنَّ تاء التأنيث، كما دخلت في نحو: قديديمةٍ، ووريئةٍ، تصغير: قدّام ووراء، المؤنثتان.

(1) سيبويه: 3/ 267- 268.

وكذلك (إذْ) و(لَدُنْ) اللتان بمنزلة (عند)، ومثلهنّ: (عن) الاسمية التي بمعنى (جانب) و(منذ) الاسمية الظرفية.

ثالثاً: إذا جعلنا هذه الظروف محمولة على معنى (كلمة) سمّيناها باسم مذكر على أكثر من ثلاثة أحرف، أو على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن فلا نصرفها، لأنها حينئذٍ تكون بمنزلة امرأة سمّيناها بذلك.

فإذا سمّيناها بشيء مذكر على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن محمول على معنى كلمة فحكمها كحكم امرأة سمّيناها بـ (زيد) من غير صرف ومن اللغويين ما يجيز صرف ما كان على ثلاثة أحرف أوسطه ساكن أو ترك الصرف فيه كـ (تحت، وفوق، وخلف) يعامله معاملة (هند).

رابعاً: وإذا حُملت هذه الظروف على معنى (الحرف) وسمّينا بها فإنّه حينئذٍ تكون مصروفة، لأنّ كلّ واحدٍ منها مذكر سمّي بمذكره.

خامساً: أمّا (قدام ووراء) فإنهما منصرفان سواء جعلناهما اسمين لكلمتين أو لحرفين، لأنهما مؤنثان في لفظهما وعلى أكثر من ثلاثة أحرف، وبمنزلة (عقرب) إذا سمّي بها رجل، أو امرأة.

حَسْبَ وقطّ

قال سيبويه– رحمه الله –:

(وأمّا الأسماء غير الظروف فنحو: بعض، وكلّ، وأي، وحسب،. ألا ترى أنّك تقول: أصبتُ حسبي من الماء، وقطْ كحسب، وإنْ لم تقع في جميع مواقعها، ولو لم يكن اسماً لم تقل: قطْكَ درهمان، فيكون مبنياً عليه، كما أنّ على بمنزلة فوق وإنْ خالفتها في أكثر المواضع، سمعنا من العرب من يقول: نهضت من عليه، كما تقول: نهضتُ من فوقه. واعلم أنّهم إنّما قالوا: حسبُك درهمٌ، وقطْك درهمٌ، فأعربوا حسبُك لأنّه أشدّ تمكناً. ألا ترى أنّها تدخل عليه حروف الجرّ، تقول: بحسبك، وتقول: مررتُ برجلٍ حسبك، فتصف به، وقطْ لا تمكّنُ

هذا التمكّن. واعلم أنّ جميع ما ذكرنا لا ينصرف منه شيءٌ إذا كان اسماً لكلمة، وينصرف جميع ما ذكرنا في المذكر، إلاّ أنّ وراء وقُدّامَ، لا ينصرفان، لأنّهما مؤنثان)[1].

أقول:

أولاً: من الواضح أنّ (بعض، وكلّ، وأي، وحسب) ليست ظروفاً في أصل وضعها، وإنْ كان أكثرها يستعمل نائبَ عن الظرف، ولذلك لا يراعي فيها الحمل على التذكير أو التأنيث، وهي كلّها معربة لتمكّنها من الاسمية تمام التمكّن.

ثانياً: ومن الألفاظ التي تقع موقع الظرف (قطُّ) وذلك إذا قصدنا التعبير عن عموم وقت الفعل الماضي المنفي جئنا بعد هذا الفعل كـ(قطّ) ويقال فيها (قطُّ) و(قطُّ)، ويقابلها (عوضُ) أو (عوضَ) أو (عوضِ) في الدلالة على الاستقبال بعد النفي.

ومن المعلوم أنّ قطّ كـ (حسب) في أكثر مواقعها، وقد لا تقع قط موقع (حسب) فلا يجوز أن تقول: قطك درهمان، كما تقول: حسبُك درهمان.

وعلاقة (قطّ) بـ (حسب) كعلاقة (على) بـ (فوق) فهما مختلفان في أكثر المواضع ومتفقان حيناً، إذ سمع من العرب استعمال على بمعنى فوق في نحو: نهضت من عليه، أيّ: من فوقه.

ويشير سيبويه إلى بناء (قط) وإعراب (حسب) لأنّ الثانية أشدّ تمكّناً من الأولى ولذلك يدخل عليها حرف الجرّ فيقال: بحسبك درهم، ومررت برجلٍ حسبكَ، نعتاً لرجل، وقطّ لا يتصرف فيها مثل هذا التصرف، ولذلك لتضمنها معنى (في) و(من) الاستغراقية على سبيل اللزوم، أو لشبه الحروف في الافتقار إلى جملة، وعدم الصلاحية لأنّ يضاف أو يضاف إليه، أو يسند أو يسند إليه.

ومن المعلوم أنّ (قطُّ) يُبنى في تضعيف الطاء على حركةٍ هي الضمّ في الأشهر، لئلا يلتقي ساكنان. وكانت حركة البناء الضمّ حملاً على (قبلُ) المنويّ الإضافة، أو لأنّه لو فُتح لتوهم النصب بمقتضى الظرفية، ولو كُسر لتوهم الجرّ بـ (من) المضمّن معناها، أو كان يعتذر عن زوال التنوين بكثرة الاستعمال.

---

(1) سيبويه: 3/ 268.

ومنهم من يبني (قطِّ) على الكسر مراعياً أصل التقاء الساكنين، ولم يلتفت إلى توهّم الجرّ، لأنَّ الكسرة لا تكون علامة جرّ إلاّ مع التنوين أو الإضافة، أو الألف واللام، ولا واحد منها في قطِّ فلا يشكّل ذلك إبهاماً.

ومنهم من يبني (قطُّ) على الضمّ من غير تشديد، ومع هذا فهو على نيّة التشديد، فلذلك يستصحب ما كان معه من الحركة.

وأمّا من قال (قطْ) بالبناء على السكون فلم ينو التضعيف وإنّما عامله معاملة (منذْ) إذا نُطقت بالسكون (منذْ) [1].

ثالثاً: ويشير سيبويه أخيراً أنّ جميع ما ذُكر من ألفاظ أسماء أو ظروف لا تنصرف إذا كانت أسماً للكلمة، وتنصرف إذا حُملت على معنى الحرف، أيّ المذكر، ما عدا: وراءَ، وقدّام، فهذان الظرفان ممنوعان من الصرف لأنّهما مؤنثان أصلاً، ولذلك يُقال في تصغيرها: وريّئةٌ، وقُديمةٌ، وقد مرَّ القول في هذا.

ما كان على الحكاية

قال سيبويه– رحمه الله –:

(وأمّا ثمَّ وأينَ وحَيْثُ، ونحوهنّ إذ صُيّرن اسماً لرجل أو امرأة أو حرفٍ أو كلمة، فلابُدّ لهنّ من أن يتغيّرن عن حالهنّ ويصرن بمنزلة زيد وعمرو، لأنّك وضعتهنّ بذلك الموضع، كما تغيّرت لَيْتَ وإنّ، فإن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها كما قال: إنّ الله ينهاكم عن قيل وقال)، ومنهم من يقول: عن قيلٍ وقالٍ، لمّا جعله اسماً، قال ابن مُقبل:

أصبحَ الدهرُ وقد ألوَى بهمْ ... غيرَ تقوالِكَ من قيلٍ وقالِ

والقوافي مجرورة قال:

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 222.

ولم أسمع به قيلاً وقالا

وفي الحكاية قالوا: (مُذْشُبٌ إلى دُبٌ) وإنْ شئت: (مُذْشُبُ إلى دُب)، وتقول إذا نظرت في الكتاب: هذا عمروٌ، وإنّما المعنى هذا اسمُ عمرو وهذا ذكرُ عمروٍ، ونحو هذا، إلاّ أنّ هذا يجوز على سعة الكلام، كما تقول: جاءت القرية، وإنْ شئت قلت: هذه عمروٌ، أيْ هذه الكلمةُ اسمُ عمرو، كما تقول: هذه ألفٌ وأنت تريد هذه الدراهمُ ألفٌ، وإنْ جعلته اسماً للكلمة لم تصرفه، وإنْ جعلته للحرف صرفته)[1].

أقول:

أولاً: فيما ذكره سيبويه من ظروف ثَمَّ، وأيْنَ، وحَيْثُ ومنذ، وقطُّ وعند، وأي، ولدى، ولدُن وغيرها ممّا كان على ثلاثة أحرف وليس عليه دلالة على التأنيث بعلامة أو بفعل يستعمل في التركيب يشير إلى تأنيثه، أقول كلّ هذه الظروف يجوز فيها الحمل على معنى التأنيث، أو الحمل على معنى التذكير، وعلى أساس هذا الحمل تجري عليها أحكام الصرف أو عدمه على النحو الذي مضى بيانه.

ثانياً: وما كان من هذه الألفاظ مبنياً فيجوز تركه على لفظه من البناء على الحكاية وعدم نقله إلى دائرة الإعراب، فيقال مثلاً: ليتَ غيرُ نافعةٍ، ولو غير مجدية، إذا جعلت: ليتَ، ولو اسمين مخبراً عنهما، ومن غير تنوين أو تشديد، وهما غير مصروفين عند سيبويه.

ومن النحاة من يصرف ذلك، فيقول: ليتٌ غيرُ مجديةٍ، ولوٌّ غير مجدية.

ويقال: إنّ الله ينهاكم عن (قيلَ وقالَ) بإبقائهما على حالهما من البناء، ومن اللغويين من يصرفهم فيقول:

عن قيلٍ وقالٍ، بجعلهما اسمين.

ومن هذا قول تميم بن مقبل[2]:

أصْبَحَ الدهرُ وقد ألْوَى بهمْ | غيرَ تَقْوالِك من قيلٍ وقالِ

---

[1] سيبويه: 3/ 268-269.

[2] ملحق ديوانه، ص 43، وينظر: ابن منظور (لوي)، 15/ 263.

والشاهد فيه قوله: (من قيلٍ وقالِ) بإعرابهما وجرّهما حملاً على إجرائهما مجرى الأسماء المذكرة، ويجوز فيهما عدم الصرف حملاً على المعنى.

والذي دعا إلى جرّهما أنّ قافية القصيدة حرف رويّ مجرور وفي ذلك خلاف بين النحاة[1].

ومن هذا قول القائل:

ولم أسمع به قيلاً وقالا

بالإعراب والتنوين حملاً على إجرائهما مجرى الأسماء المذكّرة.

ثانياً: ومـمّا يجري على الحكاية قولهم: مُذ شبَّ إلى دُبَّ.

ويجوز حملهما على الاسمية فيقال: مُذ شبٍّ إلى دُبٍّ ويقال في النظر إلى الكتاب: هذا عمروٌ، والمراد:

هذا اسمُ عمرو، أو ذكرُ عمرو.

ويرى سيبويه أنّ هذا وغيره من باب الاتساع اللغويّ، وهو باب في العربية واسع مستفيض يدلّ على سعة هذه اللغة وإمكانات التصرف الأفقي فيها.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأبو جادٍ وهَوّازٌ وحُطّيٌّ، كعَمْروٍ في جميع ما ذكرنا، وحالُ هذه الأسماءِ حالُ عمروٍ، وهي أسماءٌ عربية، وأمّا كلمَنٌ وسَعْفَصٌ وقُرَيْشيات فإنّهنّ أعجمية لا ينصرفنّ، ولكنّهنّ يقعن مواقع عمروٍ فيما ذكرنا، إلاّ أنّ قُرَيْشيَات بمنزلة عَرَفاتٍ وأذرعاتٍ، فأمّا الألف وما دخلته الألفُ واللام فإنّما يكنّ معارف بالألف واللام، كما أن الرجل لا يكون معرفة بغير ألف ولام) [2].

---

(1) ينظر: السيرافي: شرحه، 4/ 36.

(2) سيبويه: 3/ 269.

أقول:

هذا كلام في الأسماء التي جعل سيبويه بعضها أعجمياً والآخر عربياً فممّا جعله عربياً: (جادٍ، وهوازٌ، وحُطيٌّ) فهنّ كـ (عمرو) في عربيته وأحكامه الصرفية.

وأمّا (كلمنْ، سعفص، وقُرَيشيات) فهنّ ألفاظ أعجمية على رأي سيبويه ممنوعات من الصرف مع كون: قُريشيات بمنزلة عرفاتٍ، وأذرعاتٍ.

ومن النحاة من يجعل هذه الأسماء كلّها أعجمية[1].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما جاء معدولاً عن حده من المؤنث كما جاء المذكر معدولاً عن حدّه نحو: فُسَقَ، ولُكَعَ، وعُمَرَ، وزُفَرَ، وهذا المذكر نظير ذلك المؤنث، فقد يجيء هذا المعدول اسماً للفعل، واسماً للوصف المنادى المؤنث، كما كان فُسَقُ ونحوهُ للمذكر، وقد يكون اسماً للوصف غير المنادى وللمصدر ولا يكون إلاّ مؤنثاً لمؤنث، وقد يجيء معدولاً كعُمَرَ، ليس اسماً لصفة ولا فعلٍ ولا مصدرٍ. وأمّا ما جاء اسماً للفعل وصار بمنزلته فقول الشاعر:

مَناعِها مِن إبلٍ مَناعِها ... ألا ترى الموتَ لَدَى أرباعِها

وقال أيضاً:

تُراكِها مِن إبلٍ تُراكِها ... ألا ترى الموتَ لَدَى أوراكِها

وقال رؤبه:

نَظارِ كَيْ أركَبَها نَظارِ

---

[1] ينظر: السيرافي: شرحه، 4/ 37.

ويقال: نَزالِ، أي أنْزِلْ، وقال زهير:

ولَـنِعْمَ حَـشْوُ الـدِّرْعِ أنـتَ إذا   دُعِيَـتْ نَـزالِ ولُـجَّ في الـذُّعْرِ

ويقال للضبع: دباب، أي دبي، قال الشاعر:

نعاءِ ابا لَيْلَـى للـسَّماحة والنَّدَى   وأيْـدِي شَـمالٍ بـارِداتِ الأنامـلِ

وقال جرير:

نعـاءِ ابـا لَيْلَـى لكـلِّ طِمِـرَّةٍ   وجَرْداءَ مِثْلِ القوسِ سَمْحٍ حُجولُها

فالحدّ في جميع هذا افعلْ، ولكنّه معدول عن حدّه، وحُرِّكَ آخره لأنّه لا يكون بعد الألف ساكن، وحُرِّكَ بالكسر، لأنّ الكسر ممّا يؤنث به، تقول: إنّك ذاهبةٌ وأنتِ ذاهبة، وتقول: هاتي هذا للجارية، وتقول: هذي أمةُ الله، واضربِ، إذا أردت المؤنث، وإنّما الكسرة من الياء) [1].

أقول:

أولاً: من موانع الصرف التعريف والعدل عن الأصل. وهو على خمسة أنواع [2]:

أحدها: (فُعَل) بضمّ الفاء وفتح العين في التوكيد كـ(جُمَع، وكُتَع) من تكتّع الجلد إذا اجتمع، (وبُصع) من البصيع وهو العرق المتجمّع والمانع لهذه الألفاظ وما جرى مجراها التعريف والعدل، لكونها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكّد كما مرّ ذلك فيما سبق.

وأمّا أنّها معدولة تكون مفرداتها: جمعاء، وكتعاء، وبصعاء، والقياس إذا كانت فعلاء اسماً أن يكون جمعها على فعلاوات كـ (صحراوات) وليس على فُعَل.

---

(1) سيبويه: 3/ 370-372.

(2) ينظر: الأزهري، 2/ 340 وما بعدها.

وقد مضى القول في أنّ بعض الألفاظ على وزن (فُعَل) منها ثلاثة أضرب لا تنصرف وهي (عُمَر، وجُمَع، وأُخَر)، وواحد مبنيّ وهو (فُسَق) في النداء، وخمسة أخرى مصروفة وهي: مصادر كـ (تُقى، وهُدى) وصفات كـ (حُطَم، ولُبَد) ومجموعة جمع تكسير كـ (غُرف، وظُلَم)، ومفردة كـ (صُرَد، ونُغَز) لطائرين، وخامسها اسم جنس كـ (رُطَب)، فهذه الخمسة كلّها إذا سُمّي بها انصرفت للتعرف وللعدل عن أسماء نكرات، لا معارف.

والثاني: (فَعَلْ) بفتح الفاء والعين كـ (سَحَر) وسيأتي عليه سيبويه.

والثالث: (فُعَل) مفرداً كـ (عُمَر) و(زُفَر) وقد مضى القول فيه.

والرابع: (فَعَالِ) بفتح الفاء علماً للمؤنث كـ (حَذام، وقطام).

والخامس: (أمسِ) إذا أريد به اليوم الذي يلي يومك، ومن غير إضافة أو تعريف بالألف واللام، أو تصغير، أو تكسير.

ثانياً: ويتناول سيبويه في النص الذي بين أيدينا ما كان على (فَعَالِ) واقعاً موقع الأمر أي أنّه اسم فعل دالٍ على الأمر، أو أنّه جاء وصفاً للمنادى كما في (فُسَقِ)، وهو مبني في النداء ومـمّا جاء من (فَعالِ) اسماً للفعل الأمري قول الشاعر[1]:

مَناعِهـا مِـن إبـلٍ مَناعِهـا ... ألا تـرى المـوتَ لـدَى أرْباعِهـا

ببناء (مناع) وهو اسم فعل أمر على الكسر وحقّه البناء على السكون لأنّه فعل أمر ساكن، لكنّه حُرّك بالكسر لالتقاء الساكنين، واختير الكسر لأنّه اسم مؤنث، والكسرة والياء مـمّا يختصّ به المؤنث.

ومن هذا قول الطفيل بن يزيد الحارثي[2]:

تُراكِهـا مِـن إبـلٍ تُراكِهـا ... ألا تـرى المـوتَ لَـدَى أوْراكِهـا

---

(1) ينظر: سيبويه: 1/ 242.

(2) ينظر: سيبويه: 1/ 242.

والشاهد فيه كسابقه.

ومنه أيضاً قول أبي النجم العجلي[1]:

حـــذارِ مــــن أرماحنـــا حـــذارِ

أي: احذروا.

وكذلك قول رؤبة[2]:

نظـــارِ كَـــيْ أركَبَهـــا نظـــارِ

يريد: انتظر حتى أركبها، وهو معدول من قوله: انظر. ويقال: (نـزال) بمعنـى: انـزل، قال زهير:

ولَـــنِعْمَ حَـــشْوُ الـــدِّرْعِ أنـــتَ إذا | دُعِيَـــتْ نَـــزالِ ولُـــجَّ في الـــذُّعْرِ

وقول زهير هذا دليل على أنَّ (فَعال) ومـا جـرى مجراه في البنيـة مؤنـث لا مـذكر، وفعال: نائب فاعل.

ويقال للضبع: (دبابِ) أي: دِبّي وعليه قول الفرزدق[3]:

نَعـاءِ أبـا لَيْلَـى للـسَّماحة والنَّـدَى | وأيْـدِي شَـمالٍ بـارِداتِ الأنامـلِ

بإيقاع (نعاءِ) اسم فعل أمر بمعنى: انعَ. ويقول جرير[4]:

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 370، وثعلب: مجالسه، ص 651، وابن الشجري: أماليه، 2/ 110.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 370، وابن الشجري: 2/ 110.

(3) ديوانه، ص 65، والأنباري: الإنصاف، 2/ 538.

(4) الأنباري: الإنصاف، ص 538.

نعـــاءِ ابـــا لَيْلَـــى لكـــلّ طِمِـــرّةٍ وجَرْداءَ مِثْلِ القوسِ سَـمْحٍ حُجولُهـا

والطمرة: الخفيفة من الخيل، والجرداء: القصيرة الشعر وبهذا عناق الخيل، والحجـول: القيود، وسمح حجولها: أي هي متأتيّة للتقييد ذلولة لفارسها.

ثالثاً: يقرّر سيبويه في آخر النص أنّ الأصل في هذه الألفاظ البناء على السكون، لأنّهـا بمعنى: أفعلْ، ولكنّها عُدّلت عن حدّها لالتقاء الساكنين، وقد اختيرت الكسرة علامـةً للبنـاء لأنّ الكسر والياء يختصان بالمؤنث كما ذكرنا.

يقال: إنّكِ ذاهبةٌ، وأنتِ ذاهبةٌ.

وهاتي هذا للمؤمنة، وتقول: هذي أمة الله.

كل ذلك إمّا بالكسر، أو بالياء للدلالة على التأنيث.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وممّا جاء من الوصف منادى وغير منادى: ياخباثِ، ويالكاعِ، فهذه اسمٌ للخبيثـة واللُّكَعاءِ ومثل ذلك قول الشاعر، النابغة الجعدي:

فقلــتُ لهــا عيشــي جَعــارِ وجَــرِّري بلَحْمِ امرئٍ لم يَشْهَدِ اليومَ ناصِرُهْ

وإنّما هو اسمٌ للجاعِرة، وإنّما يريد بذلك الضّبُع، ويقال لها: قثام، لأنّهـا تقـثم أي تقطع، وقال الشاعر:

لِحقَتْ حَلاقِ بِهِمْ على أكْسـائهمْ ضَــرْبَ الرِّقــابِ ولا يُهِــمُّ المغْـنَمُ

فحلاقِ معدول عن الحالقة، وإنّما يريد بذلك المنيّة لأنّها تحلق، وقال الشاعرُ، مهلهلٌ:

مــا أُرَجّـي بــالعَيْشِ بعــد نَـدامَى قــد أراهــم سُـقُوا بكـأسِ حَـلاقِ

فهذا كلّه معدولٌ عن وجهه وأصله، فجعلوا آخره كآخر ما كان للفعل، لأنّه معدول عن أصله، كما عُدل: نَظار وحَذار، وأشباههما عن حدّهنّ، وكلّهنّ مؤنث، فجعلوا بابهنّ واحداً. فان قلت: ما بال فُسق ونحوه لا يكون جزماً كما كان هذا مكسوراً؟ فإنّما ذلك لأنّه لم يقع في موضع الفعل فيصير بمنزلة: صَهْ، ومَهْ، ونحوهما، فيشبّهُ هاهنا به في ذلك الموضع، وإنّما كسروا فعال ها هنا، لأنّهم شبّهوها بها في الفعل. وممّا جاء اسماً للمصدر قولُ الشاعر النابغة:

إنّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَينا بيننا ... فَحَمَلْتُ بَرّةَ واحتَمَلْتَ فَجارِ

ففجار معدول عن الفجرة، وقال الشاعر:

فقال أمْكُثِي حتّى يَسارِ لَعَلّنا ... نَحُجُّ معاً قالت: أعاماً وقابِلَهْ

فهي معدولة عن الميسرة، وأجري هذا الباب مجرى الذي قبله لأنّه عُدل كما عُدل، ولأنّه مؤنث بمنزلته، وقال الشاعر الجعدي:

وذكَرتَ مِن لَبَنِ المحلّقِ شَرْبَةً ... والخَيْلُ تَعْدوا بالصَّعيد بَدادِ

فهذا بمنزلة قوله: تعدو بدداً، إلاّ أنّ هذا معدولٌ عن حدّه مؤنثاً، وكذلك عُدلت عليه مساسِ، والعرب تقول: أنت لا مساس، ومعناه لا تمسُّني ولا أمسُّك، ودعني كفاف، فهذا معدل عن مؤنث وإنْ كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث الذي عُدل عنه بداد وأخواتها)[1].

أقول:

أولاً: مضى القول أنّ (العدل) ضربان: محقّق، ومقدّر.

---

(1) سيبويه: 3/ 272-275.

فالأول ضربان: العدل في (فُعال) كـ (أحاد، وثُلاث، ورُباع)، و(مَفْعَل) كـ (مَوْحد، ومثنى، ومثلث، ومربع).

والثاني ضربان أيضاً: المعدول عن نحو: عُمر، وزُفر، علمين من عامر، وزافر، والمعدول من باب (فعال) كـ (حذام، وقطام)، اسما امرأة معدولان عن: حاذمة، وقاطمة، و(نزال، وتراك، ونعاء) أسماء فعل للأمر.

و(فجار) المصدر.

ثانياً: يتناول سيبويه في هذا النص ما جاء على (فعال) صفة، منادة وغير منادة كـ (ياخباث) و(يالكاع) اسمين للمرأة الخبيثة واللكعاء أي: الحمقاء واللئيمة، ويقال للمذكر: ألكع، ولُكَع، ولكيع، ولكوع، ولكاع، وممَّا هو صفة على (فعال): جعار، اسم للجاعرة، وسمِّيت الضبع بها لكثرة جعرها، والجعر نحو كل ذات مخلب من السباع.

يقول النابغة الجعدي[1]:

فقلتُ لها عيشي جَعارِ وجَرِّرِي ... بلَحْمِ امرئٍ لم يَشْهَدِ اليومَ ناصِرُهْ

يجعل (جعار) وصفاً معدولاً عن الجاعرة، وقد كسرت الراء لأنها أي: جعار مؤنثة، والمؤنث يُخصّ بحركة الكسر أو الياء كما مرَّ.

و(عيشي جعار) مثل يضرب لمن ظفر به عدوه، ولم يكن يطمع فيه من قبل والعيث: الإفساد أو أشدّه، ولم يشهد: لم يحضر.

ثالثاً: ويقال للضبع أيضاً (قثام)، لأنها تقثم أي: تقطع.

وممَّا جاء على (فعال): (حلاق) معدول عن الحالقة وهي اسم للمنية، لأنها تحلق الكائن الحي وتستأصله.

يقول الأخرم بن قارب الطائي وقيل لغيره[2]:

---

(1) ديوانه، ص 220، والمبرد: المقتضب، 3/ 375، والزجاج، ص174.

(2) ينظر: ابن منظور (حلق)، 10/ 66، والمبرد: المقتضب، 3/ 372، والزجاج، ص 74.

لِحَقَتْ حَلاقِ بهِمْ على أكْسائهِمْ ضَرْبَ الرِّقابِ ولا يُهِمُّ المَغْنَمُ

والشاهد فيه قوله: (حلاق) وهو اسم على (فعال) معدولاً عن المؤنث (حالقة) وهو اسم للمنية.

ومن هذا قول المهلهل بن ربيعة (ت نحو 100ق.هـ)[1]:

ما أرَجِّي بالعَيْش بعد نَدامَى قد أراهم سُقُوا بكأسِ حَلاقِ

والشاهد فيه كسابقه.

وهذه الألفاظ الاسمية وغيرها كثير معدولة عن أصول أخرى، ولذلك بنيت على الكسر، وفيها معنى التأنيث، وفعال في المؤنث نظير (فُعَل) في المذكر (ألا ترى أنك تقول للرجل: يا فُسَق ويالُكع، وللمرأة يا لكاعِ ويا فساقِ، فلمّا كان المذكر معدولاً عمّا ينصرف، عدل إلى ما لا ينصرف، ولـمّا كان المؤنث معدولاً عمّا لا ينصرف عدل إلى ما لا يعرب، لأنه ليس بعد ما لا ينصرف إذا كان ناقصاً من التنوين إلاّ ما يُنزع منه الإعراب، لأنَّ الحركة والتنوين حقّ الأسماء، فإذا أذهب العدل التنوين لعلّة أذهب الحركة لعلّتين....)[2].

ومن المعلوم أنَّ بعض العرب، يعربون ما جاء على (فعال) من الأسماء كـ (حذام، وقطام) ويمنعونه من الصرف، وليس فيه إلاّ العلمية فوجب تقدير العدل كما مرّ[3].

والبناء على الكسر عند أهل الحجاز، ووافقهم التميميون فيما آخره (راء) نحو (حضار)، وإنّما حكموا ببنائه لمضارعته لفعال التي هي اسم الفعل، وقيل لتضمنها معنى التاء التي كانت في المعدول عنه، وقيل لا حاجة إلى تقدير العدل في نحو: قطام وحذام لاستقلال المنع بالعلمية والتأنيث[4].

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 373، وابن بري: شرح شواهد الإيضاح، ص 472.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 373-374.

(3) ينظر: الموصلي: شرح كافية ابن الحاجب، 1/ 121.

(4) نفسه، 1/ 121-122.

رابعاً: ويوازن سيبويه بين (فُسَقِ، وخُبثِ) في عدم بنائه على الكسر كما هو الحال في (فعالِ)، ويرى أنَّ في (فعالِ) معنى الفعل بوصفها اسم فعل دال على الأمر.

خامساً: وممَّا جاء على (فعالِ) وهو مصدر وليس اسماً أو صفة أو اسم فعل أمري قول الشاعر النابغة[1]:

إنَّــــا اقْتَـــسَمْنا خُطَّتَيْنــــا بيننــــا   فَحَمَلْـــتُ بَـــرَّةَ واحْتَمَلْـــتَ فَجـــارِ

والشاهد فيه مجيء (فجار) مصدراً معدولاً عن الفجرة المؤنثة.

وقال آخر[2]:

فقـــال أمْكُثِـــي حتَّـــى يَـــسارِ لَعَلَّنَـــا   نَحُــجُّ معــاً قالــتْ: أعامــاً وقابِلَــهْ

والشاهد فيه قوله (يسار) عدل به عن الميسرة، يريد منها الانتظار حتى يوسر فيستطيع الحج، فأنكرت ذلك وقالت: أأنتظر هذا العام والعام القابل.

ومثله قول الشاعر الجعدي[3]:

وذكَـــرتَ مِـــن لَـــبَنِ المحلَّـــقِ شُـــرْبَةً   والخَيْـــلُ تَعْـــدوا بالـــصَّعيد بَـــدَادِ

والشاهد فيه قوله (بداد)، وهو اسم للتبدّد معدول عن مؤنث أي: متفرّقة، وكأنّه سمّى التبدّد: بدّة، ثم عدلها إلى: بدادِ، والمحلّق: قطيع الإبل الموسوم بالنار بمثل الحلق، والصعيد: وجه الأرض.

والبيت قاله الجعدي للقيط بن زرارة التميمي، وكان قد انهزم في حرب أسر فيها أحد إخوته، معيّره الجعدي بذلك، ونسب إليه الحرص على الطعام والشرب وهما سبب هزيمته.

---

(1) ديوانه، ص 155، وينظر: ابن يعيش، 4/ 53، والبغدادي، 6/ 327، 330، 333، والأزهري، 1/ 125.

(2) ينظر: ابن يعيش، 4/ 55، والسيوطي: همع الهوامع، ص 291.

(3) ملحق ديوانه، ص 241، وينظر: الزجاج، ص 730، وابن يعيش، 4/ 54، والبغدادي، 6/ 340.

سادساً: ومـمّا جاء على (فعال) مصدراً (مساس) بمعنى: لا تمسّني ولا أمسك، ودعني كفاف، والمراد: لا المماسة ودعني المكافة.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ونحو ذا في كلامهم، ألا تراهم قالوا: ملامحُ ومشابه وليالٍ، فجاء جمعه على حدّ ما لم يستعمل في الكلام، لا يقولون: ملمحة، ولا ليلاة، ونحو هذا كثير، قال الشاعر، المتلمس:

جَمَـــادِ لهـــا جَمَـــادِ ولا تقـــولي طَـوالَ الـدهرِ مـا ذُكِـرَتْ حَمَـادِ

فهذا بمنزلة جُموداً، ولا تقولي: حماد عُدل عن قوله: حَمْداً لها، ولكنّه عُدل عن مؤنث كَبَادِ، وأمّا ما جاء معدولاً عن حدّه من بنات الأربعة فقوله:

قالـــت لـــه ريـــحُ الـــصَّبا قَرْقَـــارِ

فإنّما يريد بذلك قالت له: قَرْقِرْ بالرَّعْد للسَّحاب، وكذلك عَرْعارِ، وهو بمنزلة قَرْقارِ، وهي لُعْبة وإنّما هي من عَرْعَرْتُ، ونظيرها مـن الثلاثـة خَـراجِ، أيْ اخْرُجـوا، وهـي لُعْبـة أيضاً)[1].

أقول:

أولاً: يرى سيبويه أنّ العدول باللفظ من أصل إلى بنيـة أخرى كـثير في العربيـة فهـم يعدلون بـ (جَعارِ) من: جاعرة، و(حَلاقِ) من حالقة، و(فجـار) مـن فـاجرة، و(يـسار) مـن الميسرة، و(مساس) بمعنى: لا تمسّني، و(كفاف) من المكافة، وغـير ذلـك مـمّا هـو مـستعمل وغير مستعمل، فمن غير المستعمل: مَلْمَحَة، ولا مشبهة، ولا ليلاه، ولذلك يعدلون بهـا إلى: ملامحُ، ومشابه، وليالٍ، وهنّ جمع ليس لها واحد من لفظه.

---

(1) سيبويه: 3/ 275-276.

ومن المعدول عنه (جود) أو (الجمدة) فيستعملون بدلاً منه (جَدادِ)، ويعدلون عن استعمال (الحمدة) إلى استعمال (حَمادِ) ومن ذلك قول المتلمس، جرير بن عبد العزي (ت نحو 50ق.هـ) [1]:

جَمادِ لها جَمادِ ولا تقولي ... طَوالَ الدهرِ ما ذُكِرَتْ حَمادِ

باستعمال (حماد) بمعنى: أحمد، أيْ قولي لها: حمداً.

ثانياً: ومـمّا جاء معدولاً عن حدّه ممّا بنيته أربعة حروف قول أبي النجم العجلي [2]:

قالت له ريحُ الصَّبا قَرْقارِ

حيث وقع اسم فعل من الرباعي وهو (قرقار) وذلك نادر عندهم، والقرقار: ما يقال للرعد وقد قرقر للسحاب، ومن ذلك (عَرْعارِ، وهي لعبة، من: عرعرتُ، ونظائر هذا من الثلاثي: خراجِ، أيْ: أخرجوا، وهي لعبة تصدر صوتاً.

(1) ديوانه، ص 167، وينظر: الزجاج، ص 74، وابن يعيش، 4/ 55، والبغدادي، 6/ 339-341.

(2) ينظر: الزجاج، ص 77، وابن يعيش، 4/ 51، والبغدادي، 6/ 307، 309، وابن منظور (قرر).

فَعالِ بين التميميين والحجازيين

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنّ جميع ما ذكرنا إذا سمّيت به امرأةً فإنّ بني تميم ترفعه وتنصبه وتُجريه مجرى اسمٍ لا ينصرف؛ وهو القياس، لأنّ هذا لم يكن اسماً عاماً، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون فَعالِ محدوداً عنه، وذلك الفعل افْعَلْ؛ لأنّ فَعالِ لا يتغيّر عن الكسر، كما أنّ افْعَلْ لا يتغيّر عن حال واحدة، إذا جعلت افعل اسماً لرجل أو امرأة تغيّر وصار بمنزلة الأسماء، فينبغي لفعال التي هي معدولة عن افعل أن تكون بمنزلته بل هي أقوى. وذلك أنّ فعال اسمٌ للفعل، فإذا نقلته إلى الاسم نقلته إلى شيءٍ هو مثله، والفعلُ إذا نقلته إلى الاسم نقلته إلى شي هو منه أبعد. وكذلك كلّ فَعالِ إذا كانت معدولة عن غير افعل إذا جعلتها اسماً، لأنك إذا جعلتها علماً فأنت لا تريد ذلك المعنى. وذلك نحو حلاقِ التي هي معدولة عن الحالقة، وفجار التي هي معدولة عن الفجرة، وما أشبه هذا. ألا ترى أنّ بني تميم يقولون: هذه قَطامُ وهذه حَذامُ؛ لأنّ هذه معدولة عن حاذمة، وقطامُ معدولة عن قاطِمَة أو قَطْمة وإنّما كلّ واحدةٍ منهما معدولةٌ عن الاسم الذي هو علم ليس عن صفة، كما أنّ عُمر معدول عن عامرٍ علماً لا صفةً، لولا ذلك لقلت: هذا العُمر، تريد: العامر. وأمّا أهل الحجاز فلما رأوه اسماً لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيّروه؛ لأنّ البناء واحد، وهو ههنا اسم للمؤنث، كما كان ثمّ اسماً للمؤنث، وهو ههنا معرفة كما كان ثمّ، ومن كلامهم أن يشبّهوا الشيء بالشيء، وإنْ لم يكن مثله في جميع الأشياء، وسترى ذلك إنْ شاء الله، ومنه ما قد مضى) [1].

أقول:

أولاً: سبق أن ذكرنا أنّ من المعدول ما هو على (فعال) علماً للمؤنث كـ (حَذامِ)، وبنو تميم يمنعون صرفه وعلّة ذلك: العلمية والعدل عن (فاعلة)، والأعلام أكثرها منقول،

[1] سيبويه: 3/ 277-278.

ومن النحاة من يرى أنَّ منع هذه الأسماء من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، فهو بمنزلة: زينب.

أمّا الحجازيون فيبنونه على الكسر.

والقياس عند سيبويه ما رآه التميمون، لأنَّ (فعال) بمعنى إفعل، وفَعال لا يتغيّر عن الكسر وكذلك (أفعل) لا يتغيّر عن هذه الصيغة، فإذا جعلناه اسماً لرجل أو امرأة صار بمنزلة الأسماء، وابتعد عن دائرة الأفعال، ولذلك تتوارد عليه الحركات الإعرابية ويمنع من الصرف، فيقال: هذه حذامُ، وأكرمت حذامَ، ومررت بحذامَ، كما يقال: هذه فاطمةُ، وأكرمت فاطمةَ، ومررت بفاطمةَ.

أمّا الحجازيون فلا يرون في تسمية المؤنث بـ (فعال) سبباً يدعو إلى إعرابه، ولذلك يبقوه على حاله من البناء على الكسر، محمولاً على (نزال) و(تراك) بمعنى: انزلْ واتركْ، ولا يجوز صرفه للعدل، والبناء، والتعريف، والتأنيث.

ما آخره راءٍ من فَعالِ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فأمّا ما كان آخرُه راءَ فإنَّ أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في يرى، والحجازيةُ هي للغة الأولى القُدمى، فزعم الخليل: أنَّ إجناح الألف أخفُّ عليهم، يعني: الإمالة، ليكون العملُ من وجهٍ واحدٍ، فكرهوا ترك الخفّة وعلموا أنّهم إنْ كسروا الراء وصلوا إلى ذلك، وأنّهم إنْ رفعوا لم يصلوا. وقد يجوز أن ترفع وتنصب، ما كان في آخره الراء، قال الأعشى:

ومـرَّ دَهـرٌ علـى وَبـارِ فهَلَكَـتْ جَهْـرةً وَبـارُ

والقوافي مرفوعة. فممّا جاء وآخره راءٌ: سفارِ وهو اسم ماء، وحضارِ وهو اسم كوكب، ولكنّهما مؤنثان كماويةَ والشِّعْرى، كأنَّ تلك اسمُ الماءة وهذه اسم الكوكبة. وممّا

يدلك على أنَّ فعال مؤنثة قوله: دُعيتْ نزالِ، ولم يقل: دُعي نزالِ؛ وإنَّما لا يصرفون رجلاً سمّوه: رَقاشِ وحَذامِ، ويجعلونه بمنزلة رجلٍ سمّوه بعنقٍ) [1].

أقول:

أولاً: إذا كان بنو تميم يعدّون ما جاء على (فعال) معرباً غير منصرف، والحجازيون يعدّونه مبنياً على الكسر، فإنّ الفريقين متفقان على أنَّ ما كان في آخره راء وهو على فعال علماً للمؤنث كـ (سفار) اسماً لماء أو لبئر، و(حضار) اسماً للكوكب، و(وبار) اسماً لقبيلة مبنيّ على الكسر، وبهذا يعود أكثر التميميين إلى قول الحجازيين في أنَّ ما كان على (فعل) مبنيّ، وليس معرباً غير منصرف، وليس فيه إلاّ العلمية مبنيّ فوجب تقدير العدل لاستقلال المنع بالعلمية والتأنيث[2].

ثانياً: إنّ الذي دعا التميميين إلى ترك لهجتهم في (فعال) إذا كان آخره راءً، والاتفاق مع الحجازيين في بنائه على الكسر أنّهم يختارون الإمالة، وإذا ضمّوا الراء ثقلت عليهم الإمالة وإذا كسروا الراء خفّت الإمالة أكثر من خفّتها في غير الراء، لما في الراء من تكرير، فكأنّها كسرتان، ولذلك يصير كسر الراء أقوى في الإمالة من كسر غيرها من الحروف وصار ضمّ الراء في منع الإمالة أشدّ من منع غيرها من الحروف، ولذلك اختاروا موافقة الحجازيين كما وافقوهم في تخفيف الهمزة من (يرى). واللغة الحجازية على رأي سيبويه هي اللهجة، أو اللغة القُدمى والأولى.

ثانياً: إذا كان (سفار) اسم ماء، وهو مذكر، وكذلك: حضار اسم كوكب، والكوكب مذكر، إلاّ أنّهما مؤنثان في التقدير لأنَّ العرب تقول: سفار للبئر، والبئر مؤنث، وتقول: ماءة بني فلانٍ، بالتأنيث، وتقول: الشِّعْرى، والزهرة والعذراء وكلّها مؤنثات، وتقول العرب: دُعيتْ نزالِ ولا يقولون: دعي نزالِ بالتذكير، وكلّ ذلك إذا سمّي به رجلاً أو شيئاً مذكراً أُعرب ومنع من الصرف، وعليه قول الأعشى[3]:

---

(1) سيبويه: 3/ 278-279.

(2) ينظر: ابن الناظم: شرح الألفية، ص 469.

(3) ديوانه، ص 331، وينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 50، 376، والزجاج، ص 77، وابن يعيش، 4/ 64-65.

ومــــرَّ دَهْـــرٌ علـــى وَبــارِ   فهَلَكَـــتْ جَهْـــرةً وَبـــارُ

بناء (وبارِ) الأولى على الكسر، وإعراب (وبارُ) الثانية بالرفع على الفاعلية، لأنَّ القوافي مرفوعة، ووبار في الأصل علم مؤنث مبني على الكسر.

وأهل الحجاز كما قلنا يبنون (فعال) على الكسر تشبيهاً له بنزال في التعريف والعدل، والوزن، والتأنيث.

كقول الشاعر(1):

إذا قالـــت حـــذامِ فـــصدِّقوها   فـــإنَّ القـــول مـــا قالـــت حـــذامِ

ألحوظات ختامية في فَعالِ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنَّ جميع ما ذكرنا في هذا الباب من فعال ما كان منه بالراء وغير ذلك إذا كان شيء منه اسماً لمذكر لم ينجرَّ أبداً، وكان المذكر في هذا بمنزلته إذا سُمّي بعناق، لأنَّ هذا البناء لا يجيء معدولاً عن مذكر فيشبَّه به، تقول: هذا حذامُ ورأيتُ حذامَ قبلُ، ومررتُ بحذامَ قبلُ، سمعتُ ذلك ممن يوثق بعلمه. وإذا كان جميعُ هذا نكرةً انصرف كما ينصرف عُمر في النكرة، لأنَّ ذا لا يجيء معدولاً عن نكرة.

ومن العرب من يصرف رقاش وغلاب إذا سمّى به مذكراً، لألا يضعه على التأنيث، بل يجعله اسماً مذكراً، كأنَّه سمّى رجلاً بصباح.

وإذا كان الاسمُ على بناء فعال نحو: حذام، ورقاش، لا تدري ما أصله أمعدولٌ أم غير معدول، أم مؤنث أم مذكر، فالقياس فيه أن تصرفه؛ لأنَّ الأكثر من هذا البناء مصروف غير معدولٍ، مثل: الذاهب، والصَّلاح والفَساد، والرَّباب، واعلم أنَّ فعال جائزة من كلِّ ما كان على بناء فَعَلَ أو فعُلَ أو فَعِلَ، ولا يجوز من أفعَلْتُ، لأنّا لم نسمعه من بنات الأربعة،

---

(1) ينظر الزجاج، ص 75. وابن يعيش، 4/ 64، وابن هشام: أوضح المسالك، 4/ 131.

إلاّ أن تسمع شيئاً فتجيز فيما سمعت ولا تجاوزه، فمن ذلك: قرقارِ وعرعارِ. واعلم أنّك إذا قلت: فعال وأنت تأمر امرأةً أو رجلاً أو أكثر من ذلك، أنّه على لفظك إذا كنت تأمر رجلاً واحداً، ولا يكون ما بعده إلاّ نصباً؛ لأنّ معناه افْعَلْ كما أنّ ما بعد افْعَلْ لا يكون إلاّ نصباً، وإنّما منعهم أن يُضمروا في فَعالِ الاثنين والجميع والمرأة، لأنّه ليس بفعل، وإنّما هو اسمٌ في معنى الفعل، واعلم أنّ فَعالِ ليس بمطّرد في الصفات نحو: حلاق، ولا في مصدر نحو: فجارِ، وإنّما يطّرد فهذا الباب في النداء وفي الأمر»[1].

أقول:

أولاً: وضح فيما مضى أنّ (فعال) قد يكون اسم فعل أمري، أو مصدراً، أو صفة منادى وغير منادى، وعلماً مؤنثاً.

ثانياً: وأنّ ما كان على (فعال) من هذه الصور الأربعة في حكم المؤنّث.

ثالثاً: وإذا سمّينا بـ (فعال) مذكراً فهو معرب غير مصروف بمنزلة: (عناق) الذي لا ينصرف للتعريف والتأنيث كما مرّ. وسواء كان (فَعالِ) بالراء أو بغيره، فلا ينجرّ أبداً.

رابعاً: ومن العرب من يعرب (فَعالِ) إذا سُمّي به مذكر من غير صرفه فيقول: هذا حذامُ، ورأيتُ حذامَ، ومررت بحذامَ، ومن العرب من يصرف نحو (رقاش، وغلاب) إذا سمّي به مذكراً، لأنّه يخرجه عن دائرة التأنيث، كأنّه سمّي رجلاً بـ (صباح) وصباح مؤنّث.

خامساً: إذا لم يُعرف أصل (فَعالِ) من حيث التأنيث أو التذكير، أو العدل وعدمه كما في (حذامِ) و(رقاشِ)، فالقياس عند سيبويه صرفه، لأنّ أكثر ما يكون على (فعال) من الأسماء يكون مصروفاً غير معدول كـ (صَلاحٍ، وذهابٍ، وفسادٍ، وربَابٍ، وعَذابٍ، وشَبابٍ)، وغير ذلك ما لا يُحصى.

سادساً: (فَعال) إذا كان اسم فعل أمري فهو مطّرد قياساً في كلّ فعل ثلاثي على بناء (فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ) ولا يجوز قياس (فعال) من غير هذه الأوزان الثلاث، إلاّ فيما سمع من العرب من الرباعي كـ (قرقارِ، وعرعارِ).

---

[1] سيبويه: 3/ 279-280.

سابعاً: ما كان على (فعال) من الصفات والمصادر غير مطّرد عند سيبويه بل هو مسموع في لغة العرب كـ (حلاق، وفجار، ويسار) وفي النداء: فساق، وخباث.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علاماتٍ خاصة وذلك: ذا، وذي، وتا، والأُء وتقديرها أولاعٍ، فهذه الأسماء لـمّا كانت مبهمة تقع على كلّ شيء، وكثرت في كلامهم، خالفوا بها ما سواها من الأسماء في تحقيرها وغير تحقيرها، وصارت عندهم بمنزلة لا وفي ونحوها، وبمنزلة الأصوات نحو: غاقِ، وحاءِ، ومنهم من يقول: غاقٍ وأشباهها؛ فإذا صار اسماً عُمل فيه ما عُمل بلا؛ لأنك قد حوّلته إلى تلك الحال كما حوّلت لا، وهذا قول يونس والخليل ومن رأينا من العُلماء، إلاّ أنّك لا تُجري ذا اسم مؤنث لأنه مذكر إلاّ في قول عيسى، فإنّه كان يصرف امرأة سمّيتها: بعمرو، وأمّا ذي بمنزلة: في، وتاء بمنزلة: لا، وأمّا الاءِ فتصرفه اسم رجل وترفعه وتجرّه وتنصبه، وتغيّره كما غيّرت هيهات لو سمّيت رجلاً به وتصرفه لأنّه ليس فيه شيء ممّا لا ينصرف به، وأمّا الأُ بمنزلة: هُدىً منوّناً، وليس بمنزلة: جُحا ورُمي، لأنّ هذين مشتقان، والأُ ليس بمشتقّ ولا معدولاً، وإنّما الأُ والاء بمنزلة: البُكا والبُكاء، إنّما هما لغتان، وأمّا الذي فإذا سمّيت به رجلاً أو بالتي أخرجت الألف واللام لأنّك تجعله علماً له، ولست تجعله ذلك الشيء بعينه كالحارث، ولو أردت ذلك لأثبت الصلة، وتصرفُه وتُجريه مُجرى عَمٍ، وأمّا اللائى واللاتى بمنزلة: شائي وضاري، وتُخرج منه الألف واللام، ومن حذف الياء رفع وجرّ ونصب أيضاً، لأنّه بمنزلة الباب، فمن أثبت الياء جعلها بمنزلة قاضي، وقال فيمن قال: اللاءِ لاءٌ، لأنّه يصيرها بمنزلة بابٍ حرفُ الإعراب العينُ، وتُخرج الألف واللام ها هنا كما أخرجتهما في الذي، وكذلكم: الا في معنى الذين بمنزلة: هُدًى. وسألتُ الخليل: عن ذينِ اسمِ رجل فقال: هو بمنزلة رجْلين ولا أغيّرهُ لأنّه لا يحتمِلُ الاسمُ أن يكون هكذا، وسألته: عن رجل مسمّي بأولي من قوله: ﴿نَحْنُ أُوْلُوا قُوَّةٍ وَأُوْلُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [من سورة النمل: 33]، أو بذوي، فقال: أقول هذا ذوون، وهذا أُلون، لأني لم أضف، وإنّما ذهبت النون في الإضافة، وقال الكميت:

فلا أعني بذلك أسفليكم ... ولكنّي أريدُ به الذّوينا

قلتُ: فإذا سمّيت رجلاً بذي مالٍ هل تغيّره؟ قال: لا، ألا تراهم قالوا: ذُو يزنٍ منصرف، فلم يغيّروه كأبي فُلانٍ، فذا من كلامهم مضاف؛ لأنه صار المجرورُ منتهي الاسم، وأمنوا التنوين وخرج من حال التنوين حيث أضفت ولم يكن منتهى الاسم، واحتملت الإضافةُ ذا كما احتملت أبا زيدٍ، وليس مفردٌ آخرُه هكذا فاحتملته كما احتملت الهاء عَرْقُوَةٌ)[1].

أقول:

يتناول سيبويه في هذا النص أحكام الأسماء المبهمة على اختلافها إذا سمّينا بها من حيث الصرف وعدمه وعلى النحو الآتي:

الاسم المبهم	حكمه من حيث الصرف وعدمه
ذا وذي ونا	هذه أسماء إشارة مبنية في الأصل، فإذا سمّينا بأحدها رجلاً أو غيره أجريناها مجرى الحروف إذا سمّينا بها، وقد مضى القول بأننا إذا سمّينا بالحروف أجريناها مجرى الأسماء في الإعراب، بعد أنْ نصيّرها على بناء يكون من أبنية الأسماء، وقد مثّلنا لذلك بـ (قد، وهل، ولو) وغيرها إذا سمّينا بها حيث تجعل الثاني منها ثلاثياً لعدم وجود اسم على حرفين الثاني منهما حرف لين، ولذلك نجعلها على ثلاثة أحرف فنقول: هذا قدٌّ وقيٌّ، ورأيتُ قدّاً و(قيّاً) ونحوه من المبهمات ممّا كان على حرفين، فتقول: بقدٍّ وقيٍّ وكذا لو سمّينا رجلاً أو غيره بـ (ذا) ونحوه من المبهمات ممّا كان على حرفين، فتقول: هذا ذاءٌ، ورأيت ذاءً، ومررتُ بذاءٍ، كما كنّا نقول في رجل سمّيناه بـ (لا): هذا لاءٌ، ورأيتُ لاءً، ومررت بلاءٍ. ونقول فيمن سمّيناه بـ (ذي): هذا ذيٌّ، ورأيت ذيّاً، ومررت بذيٍّ. بمنزلة ما كنّا نعمل عند التسمية بالحرف (في).

---

[1] سيبويه: 3/ 280-284.

الاسم المبهم	حكمه من حيث الصرف وعدمه
ألاء	بالقصر والمدّ. إذا سمّينا بها رجلاً فتعربه وتصرفه رفعاً ونصباً وجراً لعدم وجود علّة فيه من موانع الصرف المعروفة، فنقول: هذا أولاءٌ، ورأيتُ أولاءً، ومررتُ بأولاءٍ بمنزلة صرفك لـ (حُداء، وعاء).
ألا	أمّا ألا بالقصر فهو بمنزلة (هُدى)(منوّناً تقول: هذه ألاً، ورأيت ألاً، ومررتُ بألاً كما تقول: هذه هُدًى، ورأيتُ هُدًى، ومررتُ بهدى، علماً بأنّ القصر والمدّ في (ألا) و(ألاء) بمنزلة القصر والمدّ في نحو: البُكا والبُكاء، وكلٌّ مسموع ومستعمل.
الذي التي	إذا سمّيت رجلاً بـ (الذي) أو (التي) نزعت الألف واللام، لأنّك تجعله علماً معرفة لا حاجة للألف واللام فيه، هو كما في نحو: الحارث والحسن والحسين إذا أردت بهم معينين. تقول: هذا لذي ولتي، ورأيت لذي ولتي، ومررتُ بلذي ولتي، بنزع الألف واللام، لأنّ التعريف باللقب وتصييره علماً قد أغنى عن الألف واللام.
اللائي واللاتي	إذا سمّيت بأيّ منهما أخرجت الألف واللام، فصار على صورة المنقوص، فإذا أثبت الياء قلت: هذا لاءٍ ورأيت لاءٍ، ومررت بلاءٍ، مثلما تقول: هذا قاضٍ ورأيتُ قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، وتقول: هذا لاتٍ، ورأيتُ لاتٍ، ومررتُ بلاتٍ، وتقول: رأيتُ لائياً، ورأيتُ لاتياً. مثلما تقول: رأيتُ قاضياً. أمّا إذا حذفت الياء من لائي، ولاتي وسمّيت بهما أعربت فقلت: هذا لاءٌ. وهذا لاتٌ.
ذَيْن	إذا سُمّي رجلاً بـ (ذَيْن) ففيه وجهان: الأول: وهو رأي الخليل – رحمه الله - وتابعه سيبويه إجراؤه على لفظ التثنية من غير تغيير في بنيته فيقال: هذا ذَين، ورأيتُ ذَين، ومررت بذَين. والثاني: إجراؤه مجرى ما ختم بالألف والنون من أسماء الأعلام كـ (عثمان)، فيقال: هذا ذانٌ، ورأيتُ ذانً، ومررتُ بذانٍ، بإعرابه بالحركات وصرفه.

الاسم المبهم	حكمه من حيث الصرف وعدمه
أولو	إذا سمّينا به أعدنا النون الساقطة للإضافة لأنه لفظ ملازم للإضافة، وسمينا به من غير المضاف إليه، فلابدّ من إعادة النون التي أسقطت منه للإضافة، فنقول: ألون.
ذوي	هو في حكم (أولو) في إعادة نون الإضافة لكونه ملازم لها، واستعمل هنا مفرداً، فتقول فيه (ذوون) تقول: هذا ذوون، ورأيتُ ذوين، ومررتُ بذوين، مثلما تقول عند تسميتنا رجلاً بـ (مكرمو) من قولنا: مكرمو الضيف) فتقول: هذا مكرمون، ورأيتُ مكرمين، ومررتُ بمكرمين، بقول الكُميت[1]: **فلا أعني بذلك أسفليكم ولكنّي أريدُ به الذّوينا** والشاهد فيه قوله: (الذّوينا) في جمع (ذو) وقد أفرده أيْ لم يضفه وألزمه الألف واللام، وسمّى به. وأصل ذو: ذوا، فلذلك قال في الجمع: الذوين، فأتى بالواو متحرّكة.
ذي مال	إذا سمّينا بهذا اللفظ المضاف أبقينا على حاله قبل التسمية به من غير تغيير، فنقول: هذا ذو مال، ورأيتُ ذا مال، ومررتُ بذي مال، بمنزلة تسميتك رجلاً بـ (ذو يزن)
ذي	إذا سمّينا بـ (ذي) مفرداً لنا وجهان: الأول قول سيبويه بالصرف وعلى صورة واحدة، تقول: هذا ذواً، ورأيتُ ذواً، ومررتُ بذواً. والثاني: قول الخليل بالصرف بالحركات تقول: هذا ذوٌ، ورأيتُ ذواً، ومررتُ بذوٍ. لأنّ الإضافة قد منعته من التنوين، واستعمل اسماً في الإضافة دون الإفراد. وممّا يدلّ على أنهم لا يغيّرون هذا اللفظ إذا سمّوا به رجلاً أنهم يقولون: ذو يزنٍ بالصرف، أيْ أنهم لم يغيّروا (ذو) عن لفظه إذا أضافوه، فهو بمنزلة: أبو محمدٍ، وذلك أنهم أثبتوا التنوين فيه وصار المضاف إليه منتهى الاسم، وجزءاً منه. ثمّ أننا إذا أفردنا (ذو) صار على حرفين ثانيهما حرف مدّ ولين، وهو إذا أفردناه فلابدّ أن يكون على ثلاثة، مثلما هو الحال في (عرقوة) إذا حذفنا منها الواو، قلنا: عرقي، لأنّه لا يكون اسم آخره واو.

[1] ديوانه، 2/ 109، وينظر: الزجاج: ص 86، والبغدادي، 1/ 139، 141، 143، 4/ 496.

حكم أمس وسحر من الصرف وعدمه

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وسألته عن أمسِ اسم رجل؟ فقال: مصروفٌ؛ لأنّ أمس ليس ها هنا على الحدّ ولكنّه لـمّا كثر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة، كما فعلوا ذلك بأين؛ وكسروه كما كسروا غاقِ، إذ كانت الحركةُ تدخله لغير إعراب، كما أنّ حركة غاقِ لغير إعراب. فإذا صار اسماً لرجل انصرف؛ لأنّك قد نقلته إلى غير ذلك الموضع، كما أنّك إذا سمّيت بغاق صرفته، فهذا يجري مجرى هذا، كما جرى ذا مجرى لا. واعلم أنّ بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذهب أمسُ بما فيه، وما رأيْته مُذْ أمسُ، فلا يصرفون في الرفع، لأنّهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس. الا ترى أنّ أهل الحجاز يكسرونه في كلّ المواضع، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجرّ، فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرفه كما تركوا صرف أُخر حين فارقت أخواتها في حذف الألف واللام منها، وكما تركوا صرف سحر ظرفاً؛ لأنّه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفةً إلاّ وفيه الألفُ واللام، أو يكون نكرةً إذا أُخرِجتا منه، فلمّا صار معرفةً في الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع، وصار معدولاً عندهم كما عُدلت أُخرُ عندهم، فتركوا صرفه في هذا الموضع كما تُرِك صرفُ أمسِ في الرفع، وإنْ سمّيت رجلاً بأمس في هذا لقول صرفته، لأنّه لابدّ لك من أن تصرفه في الجر والنصب، لأنّه في الجرّ والنصب مكسورٌ في لغتهم، فإذا انصرف في هذين الموضعين انصرف في الرفع، لأنّك تُدخله في الرفع وقد جرى له الصرف في القياس في الجرّ والنصب؛ لأنّك لم تعدله عن أصله في الكلام مخالفاً للقياس، ولا يكون أبداً في الكلام اسمٌ منصرف في جرّ والنصب ولا ينصرفُ في الرفع. وكذلك سحر اسم رجل تصرفه، وهو في الرجل أقوى؛ لأنّه لا يقع ظرفاً، ولو وقع اسم شيء وكان ظرفاً صرفته وكان كأمس لو كان أمس منصوباً غير ظرف مكسور كما كان، وقد فتح قوم أمس في مُذْ لـمّا رفعوا وكانت في الجرّ هي التي تُرفع، شبّهوها بها قال:

لقد رأيتُ عجباً مُذْ أمسا عجائزاً مثلَ السَّعالى خَمْسَا

وهذا قليل)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- لأنّ أمس ليس ها هنا على الحدّ يريد بالحدّ هنا نقل أمس من حالة الأصل وهي البناء على الكسر إلى حالة الإعراب لأنّه صار لفظاً مسمّى به، وليس ظرفاً.

ثانياً: إذا سمّينا بـ (أمس) رجلاً ومن غير الألف واللام، ولا الإضافة إلى ما بعده، ولم يصغّر أو يجمع، أو يكون ظرفاً فإن بني تميم يمنعون صرفه للتعريف والعدل في الرفع أو النصب أو الجرّ؛ لأنّه سيكون علماً على اليوم الذي يليه يومك معدولاً عن الأمس المعرّف بالألف واللام، فيقولون:

ذهبَ أمسُ بما فيه، رفعاً من غير تنوين.

وشاهدتُ أمسَ، بالفتح.

وما رأيتُ محمداً مُذْ أمسُ، أو مُذْ أمسَ بالرفع والفتح.

أمّا الحجازيون فيبنونه على الكسر مطلقاً في الرفع والنصب والجرّ على تقديره مضمّناً معنى اللام المعرفة، كقول أسقف نجران، أو تبّع بن الأقرن[2]:

منعَ البقاءَ تقلّبُ الشمسِ وطلوعها من حيثُ لا تُمسي
اليومَ أعلمُ ما يجيءُ به ومضى بفصل قضائه أمسِ

ببناء (أمسِ) على الكسر، وهو هنا فاعل مضى، وإذا أُريد بـ (أمس) يوماً مبهماً ممّا مضى من الأيام، أيّ أمساً من الأموس، فهو معرب ومنصرف.

وكذا إذا أُضيف، أو صُغّر كـ (أميس)، أو جُمع جمع تكسير كـ (أموس).

---

(1) سيبويه: 3/ 283-284.

(2) ينظر: الأزهري، 2/ 348.

أمّا إذا أُستعمل مراداً به الظرف فهو مبني على الكسر باتفاق جميع النحويين، لتضمّنه معنى الحرف.

ثالثاً: يشير سيبويه إلى أنَّ بعض العرب يفتحون أمسَ علامة للجرّ لأنّه غير منصرف وعليه قول الشاعر[1]:

لقد رأيتُ عجباً مُذْ أمسا عجائزاً مثلَ السَّعالي خمْسَا

فـ (أمس) غير منصرفة، ولذلك جرّت وعلامة جرّها الفتحة بدلاً من الكسرة، والألف للإطلاق.

رابعاً: وقد زعم بعض النحاة أنَّ (أمسى) فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم، أيْ: مُذ أمسى هو، أيْ المساءُ وفيه بُعد وتكلّف. مع العلم بأنّ أكثر بني تميم يخصّ منع أمس من الصرف بحالة الإعراب خاصة دون حالتي النصب والجرّ، فيبنيه على الكسر فيهما كقول الشاعر[2]:

اعتصم بالرّجاء إنْ عنَّ بأسٌ وتناسَ الذي تضمَّنَ أمسُ

خامساً: أمّا (سَحَرْ) إذا أريد به سحر يوم بعينه، واستعمل ظرفاً مجرّداً من الألف واللام، والإضافة كـ (جئتُ يومَ الجمعةِ سحَرَ) فيمنع من الصرف للتعريف والعدل.

أمّا التعريف ففيه خلاف، فقيل هو معرفة بالعلمية، لكونه صار علماً للوقت، وقيل: إنّه يشبّه العلمية لأنّه تعرّف بغير أداة ظاهرة كالعلم.

وأمّا كونه معدولاً فلأنّه من (السحر) كما أنَّ (أمس) من (الأمس) لأنّه لمّا أريد به معين كان الأصل فيه أن يكون معرفاً بالألف واللام، ثمّ عدل عن ذلك، وقصد التسمية به فصار معرفة، ومنع من الصرف.

---

(1) ينظر: الزجاج، ص 95، والأنباري: أسرار العربية، ص 32، وابن يعيش، 4/ 106، 107، والأشموني، 2/ 537.

(2) ينظر: الأزهري، 2/ 348.

ومن النحاة من يبني سحر على الفتح لتضمّنه معنى الألف واللام، وقد ردّ هذا الرأي بأمور منها: (أنّ دعوى منع الصرف فيه أسهل من دعوى البناء، لأنّ البناء أبعد من الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء، ودعوى الأسهل أرجح من دعوى غير الأسهل، وإذا ثبت أنّ سحر غير مبنيّ ثبت أنّه غير متضمّن معنى حرف التعريف، وإنّما هو معدول عمّا فيه حرف التعريف)[1]، ولذلك يرى سيبويه أنّ التسمية بـ (سحر) تقتضي صرفه، وهو في الرجل أقوى لأنّ الرجل لا يكون ظرفاً، ولأنّ أمس في الأصل ظرف.

التسمية باسم الإشارة

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وأمّا ذه اسم رجل فإنّك تقول: هذا ذهٌ قد جاء، والهاءُ بدلٌ من الياء في قولك: ذي أمةُ الله كما أنّ ميم فمٍ بدلٌ، من الواو، والياءُ لي في قولك: ذهي أمةُ الله، إنّما هي ياءٌ ليست من الحروف، وإنّما هي لبيان الهاء، فإذا صارت اسماً لم تحتج إلى ذلك لـمّا لزمتها الحركةُ والتنوين، والدليل على ذلك أنّك إذا سكتّ لم تذكر الياء؛ وذلك لأنّ الذي يقول: ذهي أمةُ اله يقول إذا سكتَ: ذه. وسمعنا العرب الفصحاء يقولون: ذِهْ أمةُ الله، فيسكّنون الهاء في الوصل كما يقولون: بهمْ في الوصل)[2].

أقول:

إذا سمّينا رجلاً بـ (ذه) من اسم الإشارة (هذه) فيُصرف رفعاً ونصباً وجرّاً، يُقال:

هذا ذهٌ قد جاءَ

ورأيتُ ذهاً قد جاء

ومررتُ بذهٍ قد جاء.

والهاء بدل من الياء في: هذي أمةُ الله، أو: ذهي أمةُ الله، وهذه الياء ليست من بنية اسم الإشارة، وإنّما النطق بها لإشباع الكسر في هذه، فإذا سمّينا بها اسماً لم يحتج إلى هذه

---

(1) ينظر: السهيلي: أماليه، ص 33، وأبو حيان: الارتشاف، 1/ 435، وابن الناظم، ص 467.

(2) سيبويه: 3/ 285.

الياء لأنّ الحركة والتنوين عوضاً عنها، وممّا يدلّ على أنّ الياء ليست من الكلمة أنّها لا تثبت في الوقف، فتقول:

هندٌ هذهْ أو ذهْ

ومن العرب من يقول: ذهْ أمةُ الله، بسكون هاء في الوصل كما يقول: بهْ، بَهمْ في الوصل.

في الأحكام الإعرابية لبعض الظروف المبهمة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الظروف غير المتمكّنة وذلك لأنّها لا تضاف ولا تصرَّفُ تصرُّف غيرها، ولا تكون نكرة، وذاك: أين، ومتى، وكيف، وحيثُ، وإذْ، وإذا، وقَبْلُ، وبَعْدُ، فهذه الحروفُ وأشباهها لـمّا كانت مبهمة غير متمكنة شُبِّهت بالأصوات وبما ليس باسمٍ ولا ظرف، فإذا التقى في شيءٍ منها حرفان ساكنان حرّكوا الآخر منهما، وإنْ كان الحرفُ الذي قبل الآخر متحرّكاً أسكنوه كما قالوا: هَلْ، وبَلْ، وأجَلْ، ونعَمْ، وقالوا: جَيْرِ فحركوه لئلا يسكن حرفان. فأمّا ما كان غايةً نحو: قَبْلُ، وبَعْدُ، وحَيْثُ فإنّهم يحركونه بالضمّة، وقد قال بعضُهم: حَيْثَ، شبّهوه بأيْنَ، ويدلّك على أنّ قبلُ وبعدُ غير متمكّنين أنّه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين؛ لا تقول: قبلُ وأنت تريد أنْ تبني عليها كلاماً، ولا تقول: هذا قبلُ، كما تقول: هذا قبلُ العتمة، فلمّا كانت لا تمكَّنُ وكانت تقع على كلّ حينٍ، شُبِّهت بالأصوات وهلْ وبَلْ، لأنّها ليست متمكّنة. وجُزِمتْ لَدُنْ ولم تُجعل كعندَ لأنّها لا تمكّنُ في الكلام تمكّن عندَ ولا تقع في جميع مواقعه، فجُعل بمنزلة قطْ لأنّها غير متمكّنة. وكذلك قطْ وحَسْبُ إذا أردت ليس إلاّ وليس إلاّ ذا، وذا بمنزلة قطْ إذا أردت الزمان، لـمّا كنّ غير متمكّنات فُعل بهنّ ذا، وحركوا قطْ وحَسْبُ بالضمة لأنّهما غايتان، فحَسْبُ للانتهاء، وقطْ كقولك: مُنْذُ كنتُ. وأمّا لَدُ فهي محذوفةٌ، كما حذفوا يكُنْ، ألا ترى أنّك إذا أضفت إلى مضمر رددته إلى الأصل، تقول: من لَدُنْهُ ومن لَدُنّي؛ فإنّما لدُنْ كعَنْ. وسألتُ الخليل – رحمه الله – عن معكمْ ومعَ، لأي شيء نصبتها؟ فقال: لأنّها استُعملت غير مضافة اسماً كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاءا معاً وذهبا معاً، وقد ذهب معه، ومن معه، صارت ظرفاً، فجعلوها بمنزلة: أمام وقُدّام، قال الشاعر فجعلها كهلْ حين اضطُرَّ، وهو الراعي:

وريشي منكمْ وهَوايَ مَعَكُمْ ... وإنْ كانت زِيارتُكمْ لِمامَا

وأمّا مُنذُ فضُمّت لأنّها للغاية، ومع ذا أنّ من كلامهم أن يُتبعوا الضمّ الضمَّ، كما قالوا: رُدُّ يا فتى)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الظروف المبهمة غير المتمكّنة: الظرف المبهم ما لم يُعلم مقداره كـ (الدهر، والزمان، والليل، والنهار، والحين، عند من لم يحدّه)[2]، وأمّا المبهم المقدّر من المكان فالمكيال، والفرسخ، والبريد وغيرها، وكلّ أسماء الزمان تكون ظروفاً وليس كلّ أسماء المكان كذلك، لأنّ مختصّها لا يكون كذلك، كالمسجد والدار.
- ويقابل الظروف المبهمة، الظروف المختصّة أو المؤقتة، وهي (ما عُلم مقداره كـ (يوم، وليلة، وشهر، وسنة).

ثانياً: يتعرّض سيبويه في النص السابق إلى جملة من الظروف الزمانية والمكانية المبهمة وغير المتمكّنة من الظرفية مطلقاً، مبيّناً أحكام كلّ منها من حيث الصرف وعدمه إذا سمّينا بها شيئاً أو شخصاً، وعلى النحو المبين في المخطط الآتي:

<table>
<tr><th>الظرف</th><th>نوعه</th><th>حكمه من حيث الإعراب أو البناء</th></tr>
<tr><td>أينَ</td><td>مكان</td><td rowspan="2">هذه الظروف مبهمة وغير متمكّنة، ولكونها كذلك شُبّهت بالأصوات التي ليست باسم ولا ظرف، ولذلك بُنيت فمنها ما بُني على الفتح، ومنها ما بُني على السكون أو الضمّ.</td></tr>
<tr><td>متى</td><td>زمان</td></tr>
<tr><td>حيثُ</td><td>مكان</td><td rowspan="2">وإذا التقى في شيء منها حرفان ساكنان حرّكوا الحرف الآخر منهما، وإذا كان هذا الحرف متحركاً أسكنوه كما في أين، ومتى، وحيثُ، بمنزلة تحريكهم الحروف من نحو: هَلْ، وبَلْ، وأجَلْ، ونَعَمْ.</td></tr>
<tr><td>إذا</td><td>زمان</td></tr>
<tr><td>إذ</td><td>زمان</td><td>أمّا جَيْرِ فقد حرّكوا آخره بالكسر على القياس الذي يقتضي منّا تحريك أحد الساكنين بالكسر، زد على هذا أنّ (جير) قد يحلف به فيقال: جيرِ لأفعلنّ</td></tr>
</table>

---

(1) سيبويه: 3/ 285-287.

(2) ينظر: ابن إياز: قواعد المطارحة، ص 141.

الظرف	نوعه	حكمه من حيث الإعراب أو البناء
		المعروف.
قبلُ	زمان	هذان الظرفان مبنيان على الضمّ، وهما غير متمكّنين من الظرفية تمام التمكّن
بعدُ	زمان	لأنهما قد يكونان خبرين عن الأشياء التي يخبر عنها كالأشخاص، فيقال: محمدٌ قبل زيدٍ، واللقاءُ قبلَ الظهر وبعدَ الفجر. وإذا حذف المضاف إليه منهما لا يجوز الإخبار بهما عن الجثث، ولذلك يقول سيبويه: (لا تقول: قبلُ وأنت تريد أن تبني عليها كلاماً) فلا تقول: محمدٌ قبلُ، بل تقول: محمدٌ قبلَ زيدٍ، أو بعدَه.
حيثُ	مكان	يبني على الضمّ في محلّ نصب، أو في محلّ جرّ إذا سبقها حرفُ جرّ، ولا يضاف إلى الجملة من ظروف المكان سواها، تقول: أدرس حيثُ درسَ العلماء. ومن العرب من يبني (حيث) على الفتح تشبيهاً له بـ (أينَ).
لدُنْ	مكان	مبنيٌ على السكون، ويكثر جرّها بـ (من)، وهي غير متمكّنة كـ (عند)، ولا تقع في جميع مواقعها، ولذلك جُعلت بمنزلة (قطّ) غير المتمكّنة والمبنية على السكون.
قطُّ	زمان	ظرف لاستغراق الزمان الماضي، تقول: ما كذبتُ قطُّ، وقد تخفّف إذا دخلت عليها الفاء الزائدة، تقول: عندي دينارٌ فقطْ، وهي بمعنى (ليس إلاّ).
حسبُ	زمان	إذا قطع عن الإضافة صار اسم فعل بمعنى: يكفي، ويبني على الضمّ، وقد تزاد عليه الفاء لتحسين اللفظ تقول: أنتَ صاحبي فحسبُ. فإذا أضيفت أعربت خبراً أو اسم فعل، تقول: حسبُنا اللهُ وإذا سبقتها الباء الزائدة أعربت مبتدأ تقول: بحسبِكَ دينارٌ.
لَدُ	–	هي (لدُنْ) حذف نونه كما يحذف نون (يكنْ) فيقال: لم يكُ. والدليل على حذف النون، أننا لو أضفنا لَدُ إلى الضمير عاد النون فيقال:

الظرف	نوعه	حكمه من حيث الإعراب أو البناء
		من لدنْهُ، ومن لدنْكَ، ومن لدنّي.
مَعْكُم	مكان	إذا فتحنا عين (مع) وأضفناه كان ظرفاً، أمّا إذا نوّناه صار اسماً بمعنى: جميعاً، ويعرب حالاً. تقول: جئنا معاً، أيْ: جميعاً، وتقول: ذهب معه، ومن معه، كلّ ذلك ظرف بمنزلة: أمام وقُدّام، ومنه قول الشاعر[1]: وريشي منكمْ وهَوايَ مَعْكُمْ　　　وإنْ كانت زِيارتُكُمْ لِمامَا والشاهد فيه قوله: (معكم) حيث وردت (مع) مبنية على السكون.
مُنْذُ	زمان	مبنيّ على الضمّ، وكان فيها حديث في أول الكتاب.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وسألتُ الجليل عن عَلُ، هَلاّ جُزمت اللام؟ فقال: لأنّهم قالوا: مِنْ عَلٍ، فجعلوها بمنزلة المتمكّن، فأشبه عندهم من مُعالٍ، فلمّا أرادوا أن يُجعل بمنزلة قبلُ وبعدُ حركوه كما حركوا أول فقالوا: أبدأ بهذا أولُ، وكما قالوا: يا حكمُ أقبلْ في النداء؛ لأنّها لـمّا كانت أسماء متمكّنة كرهوا أن يجعلوها بمنزلة غير المتمكّنة، فلهذه الأسماء من التمكّن ما ليس لغيرها، فلم يجعلوها في الإسكان بمنزلة غيرها وكرهوا أن يُخلّوا بها، وليس (حكمُ) و(أولُ) ونحوُهما كالذي ومن، لأنّها لا تضاف ولا تتمّ اسماً، ولا تكون نكرةً، ومن أيضاً لا تتمّ اسماً في الخبر، ولا تضاف كما تضاف أيٌّ، ولا تنوّن كما تنوّن أيٌّ. وجميعُ ما ذكرنا من الظروف التي شُبّهت بالأصوات ونحوها من الأسماء غير الظروف إذا جُعل شيءٌ منها اسماً لرجل أو امرأة تغيّر، كما تغيّر لوْ وهلْ وبلْ وليْتَ، كما فعلت ذلك بذا وأشباهها؛ لأنّ ذا قبل أن تكون اسماً خاصاً كَمَنْ، في أنّه لا يضاف ولا يكون نكرةً، فلم يتمكّن غيره من الأسماء. وسألتُ الخليل عن قولهم: مُذْ عامٌ أولُ، ومُذْ عامٍ أولَ فقال: أولُ ههنا صفة، وهو أفعلُ من عامك، ولكنّهم ألزموه هنا الحذف استخفافاً، فجعلوا هذا الحرف بمنزلة أفضلُ

[1] ديوانه، ص 225، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 291، وينظر: الراعي النميري: ملحق ديوانه،ص 331، والمرادي: الجنى الداني، ص 306، والمالقي: رصف المباني، ص 329.

منك، وقد جعلوه اسماً بمنزلة أفكلٍ، وذلك قول العرب: ما تركتُ له أولا ولا آخراً، وأنا أولُ منه، ولم يقل رجلٌ أولُ منه، فلمّا جاز فيه هذان الوجهان أجازوا أن يكون صفةً وأن يكون اسماً، وعلى أيّ الوجهين جعلته اسماً لرجل صرفته في النكرة، وإذا قلت عامٌ أولُ فإنّما جاز هذا الكلام لأنك تُعلم به أنك تعني العام الذي يليه عامُك، كما أنك إذا قلت أولُ من أمسِ أو بعدَ غدٍ فإنّما تعني الذي يليه أمسِ والذي يليه غدٌ، وأمّا قولهم: ابدأ به أولُ وأبدأ بها أولُ فإنّما تريد أيضاً أولُ من كذا، ولكن الحذف جائزٌ جيّد، كما تقول: أنت أفضلُ، وأنت تريد من غيرك، إلاّ أنّ الحذف لزم صفة عامٍ لكثرة استعمالهم إياه حتّى استغنوا عنه، ومثل هذا في الكلام كثير، والحذفُ يُستعمل في قولهم: ابدأ به أولُ أكثر، وقد يجوز أن يُظهروه، إلاّ أنّهم إذا أظهروه لم يكن إلاّ الفتحُ. وسألته عن قول بعض العرب، وهو قليلٌ: مُذْ عامٌ أولَ؟ فقال: جعلوه ظرفاً في هذا الموضع، فكأنّه قال: مُذْ عامٌ قبلَ عامِك)[1].

أقول:

لننظر المخطط الآتي:

الظرف	نوعه	حكمه
علُ	مكان	(على) لما عدا الشيء وصار فوقه، ويكون حرفاً واسماً وفعلاً، فكونه اسماً قولك: جئتُ من عليه، أيْ من فوقه. ويخفّفون فيقولون: من علُ، ومن علٍ يشبهونه بالاسم المتمكّن فينوّنونه ويجعلون بمنزلة (مُعل) ولما أرادوا جعله بمنزلة قبلُ وبعدُ حرّكوه بالضم، كما حرّكوه العلم المفرد المرخّم المنادى في نحو: يا حكمُ أقبل.
مُذْ عامٌ أولُ ومُذْ عامٌ أولَ	أول صفة لـ (عام)	ومن المعلوم أنّ (أفعل) إذا جُعل صفة ولم يكن مؤنثه (فعلاء) فلابُدّ أن يذكر بعده (منك) يقال: تعرفتُ على شاعر أفضلَ منك، وعلى هذا يكون تقدير: مُذْ عامٌ أولُ. مُذْ عامٌ أولُ من عامك، أو: مُذْ عام أول يلي عامك هذا. ثمّ حذف (من) وهو كثير في اللغة لما فيه من الخفّة. وقد يأتي أولاً اسماً لا صفة كما في نحو:

---

[1] سيبويه: 3/287-289.

الظرف	نوعه	حكمه
		ما تركتُ له أولاً ولا آخراً وأنا أولُ منه فإذا كان اسماً لا حاجة إلى تقدير (من) ويصير معناه كقولك: ما تركتُ له قديماً ولا حديثاً. ومعنى هذا أنّ (أوّل) يكون صفة، ويكون اسماً بحسب التركيب الذي يرد فيه وسواء كان صفة أو اسماً وسُمّي به رجل فهو غير منصرف لاجتماع وزن الفعل والتعريف فإذا أريد به التنكير صُرِف. أمّا قولهم: أبدأ به أولُ، وأبدأ بها أوّلُ فعلى تقدير: أبدأ به أوّل من كذا، غير أنّ حذف (من كذا) ونحوه من جار ومجرور أكثر استعمالاً لما فيه من التخفيف، والحذف بمنزلة قولك: هو أفضلُ، وأنت أفضلُ، والمراد: هو أفضلُ من غيره، وأنت أفضلُ منه.
مُذْ عامٌ أولَ	أولَ في موضع الظرف	جُعل (أولَ) هنا ظرفاً، والتقدير: مُذْ عام قبلَ عامك ويجوز إظهار المحذوف، وحينها لا يجوز في (أوّل) إلاّ الفتح لأنّه استعمل ظرفاً. والخلاصة في (أوّل) وما يجري مجراه أنّه إذا جُعل صفة منع من الصرف، وإلاّ يصرف نحو: قابلته عامَ أوّلَ، فـ (أوّل) مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للوصفية، ووزن الفعل، وأصل الكلام: عاماً أوّلَ، فحذف التنوين من عام لإضافته إلى صفته وهي لفظة أوّل. وقولك: عامَ أولَ من باب إضافة الموصوف إلى صفته، وتقول ما له أوّلٌ ولا آخرٌ. وإذا دلّ على الزمان فهو ظرف زمان نحو: زرتُك أولَ النهار، وإذا قُطع عن الإضافة بُني على الضمّ كـ (قبلُ وبعدُ). وإذا نوّن منصوباً أعرب حالاً، تقول: خرج والدي أولاً.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألته عن قوله: زيدٌ أسفلَ منك؟ فقال: هذا ظرف، كقوله عزوجل: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [من سورة الأنفال: 42]، كأنه قال: زيدٌ في مكانٍ أسفل من مكانك، ومثل الحذف في أوّل لكثرة استعمالهم إياه قولهم: لا عليك، فالحذف في هذا الموضع كهذا، ومثله: هل لك في ذلك؟ ومن له في ذلك؟ ولا تذكر له حاجة، ولا لك حاجة، ونحوُ هذا أكثرُ من أن يُحصى قال:

يا ليْتَها كانت لأهلي إبِلا ... أو هُزِلَتْ في جَدْبِ عامٍ أوَّلا

يكون على الوصف والظرف)[1].

أقول:

(أسفلَ) في نحو: زيد أسفلَ منك، منصوب على الظرفية، وهو ظرف ملازم للإضافة معرب إذا ذكر المضاف إليه، أو إذا حذف ونوي لفظه، أو حذف ولم ينو لفظه أو معناه، ويبنى على الضمّ إذا حذف المضاف ونوي معناه دون لفظه نحو: وضعت الكتاب أسفل. أيّ: أسفل الحقيبة.

ومن مجيئه ظرفاً قوله تعالى: ﴿إِذۡ جَآءُوكُم مِّن فَوۡقِكُمۡ وَمِنۡ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ﴾ [من سورة الأحزاب: 10،] وقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [من سورة الأنفال: 42].

فالظرف (أسفلَ) مجرور في آية الأحزاب وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف، وهو في آية الأنفال منصوب على الظرف في محلّ رفع خبر للمبتدأ (الركبُ)، وهو من باب الإخبار بظرف المكان عن أسماء الذوات والمعاني.

---

[1] سيبويه: 3/ 289.

والحذف في بنية التراكيب اللغوية ظاهرة بارزة في اللغة العربية - تدلّ فيما تدلّ - على إمكانات التصرف في هذه التراكيب أفقياً وعمودياً ممّا يؤكّد أنّ اللغة العربية لغة متصرّفة بامتياز.

ومن وجوه الحذف التي أشار سيبويه لها هنا قولهم: هل لك في ذلك؟ ومن له في ذلك؟ من غير ذكر حاجة معينة ومثل هذا أكثر من أن يُحصى ومنه أيضاً قول الشاعر[1]:

يا لَيْتَها كانت لأهلي إبِلاً ... أو هُزِلَتْ في جَدْبِ عامٍ أوّلاً

والشاهد فيه إجراؤه (أوّل) صفة لـ (عامٍ) والتقدير: من جدب عام أوّل من هذا العام.

ويجوز جعل (أوّل) منصوباً على الظرفية بتقدير: من جدب عام وقع عاماً أولَ من هذا العام، فحذف العام وأقام (أوّل) مقامه.

---

(1) ينظر: ابن يعيش، 6/ 34، 97-98.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وسألته عن قوله: من دُونٍ، ومِنْ فَوْقٍ، ومِنْ تَحْتٍ، ومِنْ قَبْلٍ، ومِنْ بَعْدٍ، ومِنْ دُبُرٍ؟ ومِنْ خَلْفٍ؟ فقالوا: أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكّنة، لأنّها تضاف وتُستعمل غير ظرف، ومن العرب من يقول: مِنْ فَوْقُ ومِنْ تَحْتُ، يُشبّهه بقَبْلُ وبَعْدُ، وقال أبو النجم:

أقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلُ

وقال آخر:

لا يَحْمِلُ الفارسَ إلاّ المَلْبُونْ   المَحْضُ مِن أمامِهِ ومِنْ دُونْ

وكذلك من أمامٍ ومن قُدّامٍ، ومن وراءٍ، ومن قُبُلٍ، ومن دُبُرٍ، وزعم الخليل أنّهنّ نكراتٌ كقول أبي النجم:

يأتي لها من أيْمُنٍ وأشْمُلِ

وزعم أنّهنّ نكراتٌ إذا لم يُضَفْنَ إلى معرفة، كما يكون أيْمُن وأشْمُل نكرة. وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه، ويجعلونه كقولك: من يَمْنَةٍ، وشأمةٍ، وكما جُعلت ضَحْوةٌ نكرة وبُكْرةُ معرفة)[1].

أقول:

أولاً: من الظروف المتمكّنة من الاسمية: دون، وفوق، وتحت، وقبلُ، وبعدُ، ودُبُر، وخلف، فهذه كلّها تجري مجرى الأسماء المتمكّنة لكونها ظروف متصرفة، أيْ تستعمل ظروفاً وأسماء يخبر بها، وأنها تضاف لفظاً ومعنى.

---

[1] سيبويه: 3/ 289-290.

ثانياً: فـ (دونَ) ظرف مكان منصوب، وهو بحسب ما يضاف إليه، فيكون بمعنى (تحتَ) كقولك: دون قدمك بساط، وبمعنى: فوق، نحو: السماء دونك وبمعنى (خلف) نحو: جلس الطالبُ دونَ الأستاذِ، وبمعنى (أمامَ) نحو: سار محمد دونَ أصحابه.

وقد تستعمل بمعنى غير كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [من سورة الأعراف: 3]، وتستعمل للاختصاص وقطع الشركة، نحو: هذا لي دونَك أو من دونك.

وتستعمل بمعنى الدونية، نحو: فلان دون فلان في الإخلاص، وفيه معنى الوعيد كقول الوالد لولده: دوني عصياني.

وتأتي اسم فعل أمرٍ إذا أضيفت إلى ضمير الخطاب، نحو: دونك الكتاب.

ثالثاً: ومن العرب من يبني (فوق، وتحت) تشبيهاً لهما بـ (قبلُ وبعدُ) فيقول: من فوقُ، ومن تحتُ، وعليه قول أبي النجم العجلي[1]:

أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلُ

والشاهد فيه قوله: (من تحتُ) حيث بني (تحتُ) على الضمّ وحذف منه المضاف، ونوى معناه، أمام (من علِ) فقد حذف المضاف ونوى لفظه، فجرّه لفظاً، وقد رواه سيبويه بضمّ اللام، والصواب كسرها، لأنّ الأرجوزة كلّها مكسورة الروي.

والأقب: الضامر، والرجز في معرض وصف الفرس بأنّه مطوي الكشح منتفخ ما بين الجنبين.

ومن ذلك قول الشاعر[2]:

لا يَحْمِلُ الفارسَ إلاَّ المَلْبُونْ   المَحْضُ من أمامِه ومِنْ دُونْ

---

(1) ينظر: هامش محقق الكتاب، 3/ 289-290، وابن جني: الخصائص، 2/ 363، والهروي: الأزهية، ص 22، وابن يعيش، 4/ 89.

(2) ينظر: الأزهري، 2/ 52، وابن منظور (دون)، 13/ 164، و(لبن) 13/ 374.

بقصر (دون) وبناؤها على الضمّ في النية، لأنّ القافية لو كانت مطلقة الحركات لم تكن (دون) إلاّ مضمومة بمنزلة (قبلُ) و (بعدُ).

والملبون: الذي يسقى اللبن ويؤثر به لكرمه وعتقه، والمحض: الخالص.

رابعاً: ومثل: من دونٍ ومن فوقٍ، ومن تحتٍ، ومن قبلٍ، ومن بعدٍ، ومن دُبُرٍ، ومن خلفٍ: من أمامٍ ومن قُدّامٍ، ومن وراءٍ.

فهن نكراتٌ، فإذا قيل: من دونُ، ومن قبلُ، ومن بعدُ فهُنَّ معارف، ومن مجيئهنَّ نكرات قول أبي النجم العجلي[1]:

يأتي لها من أيمنٍ وأشمُلِ

بتنوين (أيمنٍ) و(أشملٍ) وجعلهما نكرتين، وهما جمع: يمين، وشمال، وهما نكرتان في الأصل.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وأمّا يونس فكان يقول: من قُدّامَ، ويجعلها معرفة، وزعم أنّه منعه من الصرف أنّها مؤنّثة، ولو كانت شأمةٌ كذا لما صرفها وكانت تكون معرفةً، وهذا مذهبٌ إلاّ أنّه ليس يقوله أحدٌ من العرب، وسألنا العُلويين والتميميين، فرأيناهم يقولون: من قُدَيْدِيمةٍ ومن وُرَيِّئةٍ، لا يجعلون ذلك إلاّ نكرة، كقولك: صباحاً ومساءً، وعيشةً وضحوةً، فهذا سمعناه من العرب. وتقول في النصب على حدّ قولك: من دونٍ، ومن أمامٍ، جلستُ أماماً وخلفاً، كما تقول: يَمْنَةً وشأمةً، قال الجعدي:

لها فَرَطٌ يكونُ ولا تَراه ... أماماً مِن معرَّسِنا ودُونا

---

[1] ينظر: ابن جني: الخصائص، 2/ 130، والبغدادي، 6/ 503، وابن يعيش، 5/ 41.

وسألته عن قوله: جاء من أسفَلَ يا فتى؟ فقال: هذا أفعَلُ من كذا وكذا، كما قال الله عزوجل: ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [من سورة الأحزاب: 10]).

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات

- العلويون: المقصود بهم هنا أهل العالية، وهي ما فوق أرض نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة.

ثانياً: رأي سيبويه واستناداً إلى الخليل – رحمه الله – من أمامٍ، ومن قُدَّامٍ، ومن وراءٍ، ومن دُبُرٍ، نكرات إذا لم تضف إلى معرفة، واستشهد بقول أبي النجم:

يأتي لها من أيمنٍ وأشملِ

وأكثر العرب على هذا الذي قاله الخليل وتبعه سيبويه وينقل سيبويه هنا عن أستاذه يونس – رحمه الله – أنّه يجعل (قُدّامَ) في: (من قُدّامُ) معرفة ويمنعها من الصرف لأنّها مؤنثة، ولو جاءت (شأمةٌ) مثلها في التأنيث، وكانت معرفة لا يصرفها، ويرى سيبويه أنّ ما ذهب إليه يونس (لا يقوله أحدٌ من العرب).

وقد تردّد في بعض آثار النحاة المتقدمين أنّ اسم (زينب) مثلاً لا ينصرف للعلمية والتأنيث، وإذا سمّينا به رجلاً فيمنع من الصرف، لكون الحرف الرابع في مثل هذه الأسماء بمنزلة حرف التأنيث في الدلالة على الجنس، ويؤكّد هذا أنّهم يقولون في نحو: (عقرب): عُقيرب، وفي (عناق): عُنيق، وكذا في كلّ اسم مؤنث زادت أحرفه على الثلاثة، إلاّ ما ذكر من: (قُديديمةٍ) و(وُرَيِّئةٍ) تصغيراً لـ (قُدّام) و(وراء) وهذا من المسموع النادر في لغة العرب[1].

(1) ينظر: الجرجاني، المقتصد، 2/ 990.

ويرى بعض اللغويين أنّ (قُدّام) مؤنثة، وتصغيرها بالهاء على (قديديمة) وهو شاذ، لأنّ الهاء لا تتبع الرباعي في التصغير[1].

وعند بعض اللغويين أنّ تصغير (قُدّام) قد يكون بلا تاء التأنيث، فيقال: (قُديديما)[2].

وقد تأملت إحدى الفضيلات المعاصرات هذه المسألة ورجّحت بعد البحث والتمحيص رأي الخليل ومن تابعه للأسباب الآتية[3]:

أولاً: عدم وجود لغوي من القدامى قد نصّ على أنّ (قُدّام) معرفة سواء صغرت أو لم تصغر.

ثانياً: أنّ القول بتأنيث هذه الكلمة لا ينفي القول بتذكيرها، وقد أجاز فيها بعض اللغويين القدامى التأنيث والتذكير، ومما يدلّ على جواز تذكيرها أنّ بعضهم يقول في تصغيرها: قُديديم من غير تاء تأنيث.

ثالثاً: إذا سلّمنا بأنّ الأكثر فيها التأنيث، فلا يكفي هذا التأنيث وحده دون التعريف ليكون علّة للمنع من الصرف.

رابعاً: أنّ يونس – رحمه الله – لم يعزّز دعواه بمنع (قُدّام) من الصرف بسماع عن العرب، ويبدو أنّه قد استند إلى أخذ أنّها مؤنثة ومعرفة ولذلك منعها من الصرف علماً بأنّ التعريف فيها لم يثبت، ولم يقم عليه دليل.

خامساً: ويبدو أنّ سيبويه أكثر استقصاء لهذه المسألة من أستاذه يونس – رحمه الله – فقد سأل أصحاب اللغة العالية وأهل تميم فرأى أنّهم يجعلون (قُدّام) نكرة، ويصرفونها كما يصرفون ظروفاً زمانية مبهمة من نحو: صباحٍ، ومساءٍ، وعشيةٍ، وضحوةٍ، فيقولون في النصب: جلستُ صباحاً، وجلست أماماً، وخلفاً، كما يقولون: يمنةً وشأمةً بالتنوين، ومن ذلك قول النابغة الجعدي[4]:

---

(1) الجوهري: (قدام)، 5/ 2008.

(2) ابن فارس: مقاييس اللغة (قدم) 5/ 164.

(3) ينظر: أبو لبدة: الخلاف اللغوي بين يونس والخليل، ص 158.

(4) ديوانه، ص 210، وينظر: ابن منظور (دون)، 13/ 164، وقد نسبه السيرافي في شرح أبيات سيبويه لابن أحمر.

لهـا فَـرَطٌ يكـونُ ولا نَـراه   أمامـاً مِـنْ معرَسِـنا ودُونـا

بتنكير (أماماً) و(دونا) وصرفهما بسبب هذا التمكّن، أمّا (أسفلَ) في نحو قولك: جاء من أسفلَ يا فتى، فممنوع من الصرف لأنّه جعله ظرفاً كما مرّ، وعليه قوله تعالى: ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [من سورة الأحزاب: 10]، وقد مضى القول فيه.

حكم هيهاتِ وهيهاةَ وشتّانَ من الصرف

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وسألته عن هَيْهاتِ اسم رجل وهَيْهاةَ؟ فقال: أمّا من قال: هَيْهاةَ فهي عنده بمنزلة عَلْقاة، والدليل على ذلك أنّهم يقولون في السكوت: هَيْهاهْ، ومن قال: هَيْهاتِ فهي عنده كيضاتٍ، ونظيرُ الفتحة في الهاء الكسرةُ في التاء، فإذا لم يكن هيهاتِ ولا هَيْهاةَ علماً لشيءٍ، فهما على حالهما لا يغيّران عن الفتح والكسر؛ لأنّهما بمنزلة ما ذكرنا ممّا لم يتمكّن. ومثل هَيْهاة ذَيَّةَ، إذا لم يكن اسماً، وذلك قولك: كان من الأمر ذَيَّةَ وذَيَّةَ، فهذه فتحةٌ كفتحة الهاء ثمَّ؛ وذلك أنّها ليست أسماء متمكّناتٍ، فصارت بمنزلة الصوت. فإن قلت: لِمَ لم تسكُن الهاءُ في ذَيّةَ وقبلها حرف متحرك؟ فإن الهاء ليست ههنا كسائر الحروف. ألا ترى أنّها تُبدل في الصلة تاء وليست زائدة في الاسم، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو في الاسم ومن الاسم، وصارت الفتحةُ أولى بها لأنّ ما قبل هاء التأنيث مفتوح أبداً، فجعلوا حركتها كحركة ما قبلها لقربها منه، ولزوم الفتح، وامتنعت أن تكون ساكنة كما امتنعت عَشَرَ في خَمْسَةَ عَشَرَ، لأنّها مثلُها في أنّها منقطعة من الأول، ولم تحتمل أن يسكن حرفان وأن يجعلوهما كحرف، ونظير هَيْهاتِ وهَيْهاةَ في اختلاف اللغتين، قولُ العرب: استأصل الله عِرْقاتِهم، واستأصل الله عِرْقاتَهم، بعضُهم يجعله بمنزلة علقاةٍ، وبعضهم يجعله بمنزلة عُرُسٍ وعُرُساتٍ، كأنّك قلت: عِرْقٌ وعِرْقانِ، وعِرْقاتٌ، وكُلاً سمعنا من العرب. ومنهم من يقول: ذَيْتَ فيخفّف، ففيها إذا خُفّفت ثلاثة لغات: منهم من يفتح كما فتح بعضُهم حَيْثَ وحَوْثَ، ويضمّ بعضهم كما ضمّتها العرب، ويكسرون أيضاً كما كسروا أولاءِ؛ لأنّ التاء الآن إنّما هي بمنزلة ما هو من نفس الحرف. وسألتُ الخليل عن شَتّانَ فقال: فتحتُها كفتحة هيهاةَ، وقصّتها في غير المتمكّن كقصّتها ونحوها، ونونها كنون سُبْحانَ زائدةً، فإنْ جعلته اسم رجل فهو كسُبْحانَ)[1].

---

[1] سيبويه: 3/ 291-293.

أقول:

أولاً: (هيهاتِ) اسم فعل ماض مبني على الكسر، أو الفتح، أو الضمّ، بمعنى: (بَعُدَ)، وفيها لغات كثيرة، والخليل يختار فيها البناء على الفتح إنْ لم تكن علماً لرجل، وهي عنده بمنزلة الواحد (علقاة)، ويرى أنَّ من العرب من يجعلها جمعاً للتأنيث كـ(بيضاتٍ) فيقول:

هيهاتِ بكسر التاء.

فإذا وقف عليها هنا وقف الهاء، والفتحة في الهاء نظير الكسرة في التاء.

وإذا لم تكن هيهاتِ ولا هيهاةَ، علماً لشيء فهما مبينان على الكسر أو الفتح، ولا يتمكّنان من الاسمية[1].

ثانياً: و(ذَيَّةَ) مثل: هيهاةَ، إذا لم يُسمَّ بها، تُبنى على الفتح تقول: كان من الأمر ذَيَّةَ وذَيَّةَ، ولا تسكن التاء فيها لأنَّ الإسكان يقتضي جعلها (أيّ التاء) هاءً، وفيه ذهاب للتاء وهي أصل التأنيث.

ويبدو من تمثيل سيبويه لها أنّها لا تستعمل إلاّ مركبة تركيباً عطفياً فلا يقال: كان من الأمر ذَيَّةَ، بل يقال:

كان من الأمر ذَيَّةَ وذَيَّةَ.

وامتناع الإسكان في (ذَيَّةَ) كامتناعه في العدد المركب كـ (خمسة عشر) فلا يجوز فيه السكون.

ويجعل سيبويه: هيهاتِ وهيهاةَ في توارد اللهجات المختلفة عليهما بمنزلة (عرقات) إذا جعلت بمنزلة (علقاةٍ)، أو إذا جعلت بمنزلة (عُرس وعُرُسات).

فتقول على الأول: استأصل الله عِرقاتِهم، وعلى الثاني: استأصل الله عرقاتَهُم، بفتح التاء.

ويقال: عِرقٌ وعرقان، وعِرقاتٌ، وكلٌّ مسموع من العرب.

ثالثاً: ويجوز تخفيف (ذَيَّة)، فيقال: ذَيْتَ، وإذا خففت كان في التاء ثلاث لهجات: الفتح، والضمّ، والكسر، كما هو شأن الثاء فمن حيثُ، فيقال فيها: حيثُ، وحيثَ، وحيثِ.

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 182، وابن جني: الخصائص، 3/ 43.

رابعاً: أمّا (شتّان): فهي اسم فعل ماض بمعنى (افترق) ويقيسها الخليل – رحمه الله – من حيث البناء على الفتح، وفي عدم تصرفّه على (هيهاة) ونونها كنون سبحان زائدة، وليس منه فعل. وسبحان مصدر معناه التنزيه والبراءة، فإذا جُعل (شتّان) علماً لرجل فهو كسبحان معرفة، ولكن لا ينصرف للتعريف، وزيادة النون.

ومن المعروف أنّ سبحان إذا أضيفت في نحو: سبحان الله، سلب منه تعريف العلمية، وصار معرفة بالإضافة.

وذكر أحد النحويين القدامى[1] أنّ شتّان كسبحان وهم، لأنّ شتّان مبني، وسبحان معرب، ولكنّه لا ينصرف للتعريف والألف والنون، ولذلك نكروا في قول الشاعر:

سبحانه ثمّ سبحاناً نعوذُ به … وقبلنا سبّحَ الجوديّ والجمدُ

---

[1] ابن يعيش، 3/ 302، وينظر: ابن السراج: أصول النحو، 2/ 137.

حكم بعض ظروف الزمان من الصرف وعدمه

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف اعلم أنَّ غُدْوَةَ وبُكْرَةَ جُعلت كلُّ واحدةٍ منهما اسماً للحين، كما جعلوا أمَّ حُبينٍ اسماً للدَّابة معرفة، فمثل ذلك قول العرب: هذا يومُ اثنين مباركاً فيه، وأتيتُك يوم اثنين مباركاً فيه، جعل اثنين اسماً له معرفةً، كما تجعله اسماً لرجل، وزعم يونس عن أبي عمرو، وهو قوله أيضاً وهو القياس، أنّك إذا قلت: لقيتُه العام الأول، أو يوماً من الأيام، ثمّ قلت: غُدْوَةَ أو بُكْرَةَ، وأنت تريد المعرفة لم تنوِّن، وكذلك إذا لم تذكر العام الأول، ولم تذكر إلاَّ المعرفة ولم تقل يوماً من الأيام، كأنّك قلت: هذا الحينُ في جميع هذه الأشياء، فإذا جعلتها اسماً لهذا المعنى لم تنوّن، وكذلك تقول العرب.

فأمّا ضَحْوةً وعَشيَّةً فلا يكونان إلاّ نكرةً على كلّ حال، وهما كقولك: آتيك غداً صباحاً ومساءً، وقد تقول: أتيتك ضحوةً وعشيّةً، فيُعلم أنّك تريد عشيّة يومك وضحوته، كما تقول: عاماً أول فيُعلم أنّك تريد العام الذي يليه عامك، وزعم الخليل أنّه يجوز أن تقول: آتيك اليوم غُدْوةً وبُكْرةً، تجعلهما بمنزلة ضحوةٍ. وزعم أبو الخطاب أنّه سمع من يوثق به من العرب يقول: آتيك بكرةً وهو يريد الإتيان في يومه أو في غده، ومثل ذلك قول الله عزوجل: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [من سورة مريم: 62]، هذا قول الخليل، وأمّا سَحَر إذا كان ظرفاً فإن ترك الصرف فيه قد بيّنته لك فيما مضى، وإذا قلت: مُذ السَّحَرُ أو عند السَّحَرِ الأعلى، لم يكن إلاّ بالألف واللام، فهذه حاله، لا يكون معرفةً إلاّ بهما، ويكون نكرةً إلاّ في الموضع الذي عُدل فيه، وأمّا عشيّةً فإن بعض العرب يدع فيه التنوين، كما ترك في غُدْوة)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الأحيان: ظروف الزمان.

---

[1] سيبويه: 3/ 293-294.

- الانصراف و(غير الانصراف): الصَّرف وعدمه.

ثانياً: الظروف من حيث الصرف وعدمه على خمسة أقسام[1]:

الأول: ما ينصرف ويتصرف وذلك نحو: اليوم، والليلة، والساعة، والشهر، وغيرها كثير.

والثاني: ما لا ينصرف ولا يتصرف كـ (سَحَرَ) إذا أريد به سَحَرَ يومك. وعدم تصرفه للتعريف والعدل، لأنّه معدول من (السَّحر) وهو معرفة، ويراد به سحرُ يومك بعينه.

فإذا أخرج عن الظرفية انصرف وتصرّف نحو: أول الليل خيرٌ من السحرِ، وجئتك بأعلى السَّحرِ.

والثالث: أن يكون منصرفاً غير متصرِّف كـ (سَحَر) إذا صغّرته، لأنّه بالتصغير تزول جهة العدل، ولا يتصرف لأنّه لا يكون فاعلاً ولا يدخل عليه الجار والمجرور.

والرابع: ما يكون متصرفاً، ولا يكون منصرفاً، وذلك: غُدوة، وبُكرة، تقول: طابت بكرةُ، فالإخبار عنها، من غير صرف وعلّة المنع التعريف والتأنيث.

والخامس: ما يكون مبنياً خارجاً عن دائرة الصرف أو عدم الصرف، كـ (قبلُ، وبعدُ، والظروف المركبة).

ثالثاً: يتناول سيبويه بعضاً من هذه الظروف الزمانية مبيناً أحكام كلّ منها من حيث الصرف وعدمه فيرى الآتي:

1- أنّ (غُدوة وبُكرة) يمنعان من الصرف إذا جعلا اسمين للحين وعلّة منعهما من الصرف التعريف والتأنيث كما بيّنا. وحالهما بعدم صرفها كحال (العام الأول) إذا أردت به معرفاً معلوماً ففرق بين قولك: لقيتُهُ العام الأول، وليته يوماً من الأيام.

2- ضحوةً وعشيّةً: هذان الظرفان لا يكون إلاّ نكرتين بمنزلة صباح ومساء، فتقول: آتيك ضحوةً وعشيّةً، إذا أردت عشية يومك وضحوته، وتقول: آتيك غداً صباحاً ومساءً، ويجوز على رأي الخليل – رحمه الله – أن تصرف (غدوةً وبُكرةً) بجعلهما بمنزلة: ضحوةٍ، وعشيّةٍ. وقد أكد هذا أبو الخطاب إذا سمع عن العرب الموثوق بلغتهم من

---

(1) ينظر: الأصبهاني: شرح اللمع، ص 195.

يقول: آتيك بكرةَ ، بالصرف وهو يقصد الإتيان في يومه أو في غده، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [من سورة مريم: 62]، فلهم: خبر مقدم، ورزقُهم: مبتدأ مؤخر، و(فيها): حال، وبكرةً، ظرف متعلّق بمعنى الاستقرار المستكن في الخبر المقدم، وعشيّاً: معطوف على بكرة.

رابعاً: ويعود سيبويه إلى (سَحَر) فيؤكد أنه من الظروف الزمانية التي لا تتصرف وغير منصرفة، إذا أريد به سحر يومك، للتعريف والعدل، وهو معرفة، وليس بمضمر، ولا مبهم، ولا فيه الألف واللام، ولا مضاف إلى غيره، وإذا أخرج عن الظرفية انصرف وتصرف تقول: أوّلُ الليلِ خير من السحرِ.

باب الألقاب

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب الألقاب إذا لقّبتَ مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل، وذلك قولك: هذا سعيدُ كُرْزٍ، وهذا قيسُ قُفّةَ قد جاء، وهذا زيدُ بطّةَ، فإنما جُعلت قُفّة معرفة لأنك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت: هذا قيسٌ، فلو نوّنت قُفّة، صار الاسمُ نكرةً، لأنّ المضاف إنما يكون نكرة ومعرفة بالمضاف إليه، فيصير قُفّة ها هنا كأنّها معرفة قبل ذلك ثمّ أضفت إليها، ونظير ذلك أنّه ليس عربيٌّ يقول: هذا شمسٌ فيجعلها معرفة، إلاّ أن يُدخل فيها ألفاً ولاماً، فإذا قال: عبدُ شمسَ صارتْ معرفة، لأنّه أراد شيئاً بعينه، ولا يستقيم أن يكون ما أضفت إليه نكرةً، فإذا لقّبتَ المفرد بمضاف والمضاف بمفرد، جرى أحدهُما على الآخر كالوصف، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل، وذلك قولك: هذا زيدٌ وزْنُ سَبْعَةٍ، وهذا عبدالله بطّةُ يا فتى، وكذلك إنْ لقّبت المضاف بالمضاف، وإنّما جاء هذا مفترقاً هو والأول لأنّ أصل التسمية والذي وقع عليه الأسماءُ، أن يكون للرجل اسمان: أحدهُما مضاف، والآخر مفرد أو مضاف، ويكون أحدهُما وصفاً للآخر؛ وذلك الاسم والكُنية، وهو قولك: زيدٌ أبو عمرو، وأبو عمروٍ زيدٌ، فهذا أصل التسمية وحدُها، وليس من أصل التسمية عندهم أن يكون للرجل اسمان مُفردان، فإنّما أجروا الألقاب على أصل التسمية، فأرادوا أن يجعلوا اللفظ بالألقاب إذا كانت أسماء على أصل تسميتهم، ولا يجاوزا ذلك الحدّ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الألقاب: جمع لقب، فالعلم ينقسم باعتبارات متعددة على أقسام متعددة، فمن حيث تشخص معناه وعدم تشخصه إلى: علم شخص، وعلم جنس، وعلم غلبة، ومن حيث لفظه إلى علم مفرد، وعلم مركّب، ومن حيث أصالته في العلمية وعدم أصالته

---

(1) سيبويه: 3/ 294-295.

إلى مرتجل ومنقول، ومن حيث دلالته على معنى زائد على العلمية أو عدم دلالته إلى: اسم، وكُنية، ولقب، فالاسم المجرد الدلالة على ذات المسمّى وتعيينها وحدها من غير زيادة مدحٍ، أو قدحٍ، والكنية ما أوله له (اب أو ابن أو أم أو أخ أو أخت أو عمّ وعمّة أو خال وخالة).

- واللقب: ما أشعر بمدح أو ذم، ويأتي متأخراً عن اسم، كـ (زين العابدين) و(المنصور) و(الرشيد)، فيما أفاد مدحاً، ونحو: الأخفش، والسَفاح فيما أفاد ذماً.

وقد يأتي اللقب لمجرد التعيين، كتعيين بلد المسمّى نحو: المسعودي، والطبري، والبصريّ، أو صنعته كالنجار، والكتبي، والدّباغ.

ثانياً: إذا اجتمع اسم مفرد ولقب مفرد جاز إضافة الأول إلى الثاني نحو: جاء سعيدُ كرزٍ، وهذا قيسُ قُفَةَ ويجوز اتباع الثاني للأول، تقول: جاء سعيدُ كرزٌ.

ومن الواضح أنَّ المضاف إليه معرفة، ولو نوّنته جعلته نكرة والمضاف إليه معرفة بالإضافة، وذلك تكون (قُفّة) بمنزلة المعرفة، لأننا أضفنا إليها، وهذا قيسُ قُفّة، بمنزلة: هذا قيسُ في التعريف.

وهذا عبدُ شمسٍ، معرفة بإضافة النكرة (عبد) إلى (شمس) ووجه التعريف فيه أنّه دلّ بالإضافة على شيء بعينه، أمّا وجه تعريف (شمس) فلأنّه وضع اسماً لعلم، فكان معرفة بمنزلة (محمد) و(عبدالله).

وقد يُسمّى ضوء الشمس شمساً، يقال: لا تقعدوا في الشمس، والمراد ضوءها وحرارتها، ولذلك يكون نكرة، ولهذا يضاف فيقال شمس البصرة أحرّ من شمس الموصل، وجرم الشمس واحد والمراد ضوءها، وحرارتها.

ثالثاً: إذا لقّبت العلم المفرد بمضاف، والمضاف بمفرد، فلابُدّ من إجراء أحدهما على الآخر مجرى الوصف تقول:

هذا زيدٌ وزنُ سبعةٍ.

وهذا عبدُالله بطّةُ يا فتى.

وكذا الحال إذا لقّبنا المضاف بالمضاف.

وسبب هذا أنَّ الاسم يقصد به الدلالة على الذات المعينة أمّا اللقب فالمقصود به الذات مع الوصف، ولذلك يختار اللقب عند إرادة التعظيم أو الإهانة.

وإذا اجتمع الاسم واللقب يؤخّر اللقب عن الاسم في الأكثر، فاللقب قد يكون منقولاً عن اسم غير إنسان كما في (بطّة) فلو قُدّم لتوهّم السامع أنّ المراد مسمّاه الأصلي، ولأمن هذا التوهّم يؤخّر اللقب الذي يشعر بالمدح أو الذم، فهو كالنعت في موقعه من المنعوت لا يتقدم عليه.

زد على هذا أنّ الأصل في التسمية أن يكون للإنسان اسمين: الاسم والكُنية، كـ (محمد أبو عمرو) و(أبو عمرو محمدٌ)، لا فرق في تقديم أيّ منهما إذ لا ترتيب بين الكنية والاسم، أو اللقب، فيجوز تقديم الكنية على الاسم، وعلى اللقب، أو تأخيرها عنهما.

أمّا اللقب فمختلف عن الاسم والكنية لما فيه من معنى الوصف، والوصف متأخر عن الموصوف.

مع التأكيد على الفارق بين الاسم والكنية، فليس هما اسمان مفردان لشخص واحد، بل هما اسم له وكنيته، لا تشعر بوصف ما دالٍ على مدح أو قدح، كما هو الحال في اللقب.

ثمّ أنّ الكنية تكون دائماً مضافة لأنّها مركّب إضافي أصلاً في صدره لفظ (أب أو أم، أو أخ، أو أخت) أو غير ذلك ممّا ذكرناه، وليس هما اسمان مفردان يستعمل كلّ واحد منهما مفرداً، فلو جعلوا سعيداً في (سعيد كرز) مفرداً، وجعلوا (كرزاً) مفرداً أيضاً لخرجوا عن منهاج التسمية عندهم إلى اسمين مفردين لشخص واحد، ولذلك أضافوا والإضافة وإنْ تعدّدت مكوناتها فهي بمنزلة اسم واحد كالأعداد المركّبة في دلالتها على شيء معدود معين، أمّا إذا لقبوا من اسم مضاف أفردوا اللقب فقالوا: هذا عبدالله بطّةٌ.

حكم الأسماء المركّبة

قال سيبويه – رحمه الله -:

(هذا باب الشيئين اللذين ضُمّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا بمنزلة اسم واحد كعَيْضَمُوزٍ وعَنْتَرِيس وذلك نحو: حَضْرَمَوْتَ وبَعْلَبَكَّ، ومن العرب من يضيف بعل إلى بك، كما اختلفوا في رامَ هُرْمُزَ، فجعله بعضهم اسماً واحداً، وأضاف بعضهم رام إلى هُرمز، وكذلك مارَسَرْجِس، وقال بعضهم:

فقلتمْ مارَ سَرْجِسُ لاقِتالاً

وبعضهم يقول في بيت جرير:

لقيتمْ بالجزيرة خيْلَ قيْسٍ   فقلتمْ مارَ سَرْجِسَ لاقِتالاً

وأمّا مَعْد يكَرِب ففيه لغات: منهم من يقول: مَعْد يكَرِبٍ، فضيف، ومنهم من يقول: مَعدِ يكَرِبَ فيضيف ولا يصرف، يجعل كَرِبَ اسماً مؤنثاً ومنهم من يقول: مَعْد يكَرِبُ فيجعله اسماً واحداً فقلتُ ليونس: هلاّ صرفوه إذ جعلوه اسماً واحداً وهو عربي؟ فقال: ليس شيءٌ يجتمع من شيئين فيُجعل اسماً سُمّي به واحدٌ إلاّ لم يُصرف، وإنّما استثقلوا صرف هذا لأنّه ليس أصل بناء الأسماء، يدُلك على هذا قلّته في كلامهم في الشيء الذي يلزم كلّ من كان من أمته ما لزمه، فلمّا لم يكن هذا البناءُ أصلاً ولا متمكّناً كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكّن الجاري على الأصل، فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجميّ، وهو مصروف في النكرة، كما تركوا صرف إبراهيم وإسماعيل لأنّهما لم يجيئا على مثال ما لا يُصرف في النكرة كأحمر، وليس بمثال يخرج ليه الواحدُ للجميع نحو: مساجِدَ ومفاتيحَ، وليس بزيادة لحقت لمعنىً كألف حُبْلى، وإنّما هي كلمة كهاء التأنيث، فثقُلت في المعرفة إذ لم يكن أصل بناء الواحد؛ لأنّ المعرفة أثقل من النكرة، كما تركوا صرف الهاء في المعرفة وصرفوها

في النكرة لـما ذكرتُ لك، فإنما مَعْد يكرِبَ واحدٌ كطَلْحَةَ، وإنما بُنِيَ ليُلحق بالواحد الأول المتمكّن، فثقُل في المعرفة لـما ذكرتُ لك، ولم يحتمل ترك الصرف في النكرة) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الشيئان اللذان ضمّ أحدهما إلى الآخر هذا ما عرف به سيبويه الأسماء المركّبة على أنواعها.

ثانياً: مثل سيبويه للأسماء المركّبة بـ (عيضموزٍ) وهو: العجوز الكبيرة، منه الناقة العيضموز، والعنتريس) وهو: الناقة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم، الجواد، الجريئة.

وكذلك حَضْرَمَوْتَ، وبَعْلَبَكَّ

وممّا اختلف فيه (رامَ هرمزَ) إذ جعله بعضهم اسماً واحداً غير مركّب، ورأى فيه آخرون التركيب فأضاف (رام) إلى (هرمز) وكذلك (مرَ سَرجسَ) في قول جرير[2]:

لقيتمْ بالجزيرة خَيْلَ قيْسٍ | فقلتمْ مارَ سَرْجِسَ لاقِتالاً

بإضافة الجزء الأول (مارَ) إلى الجزءِ الثاني (سرجسَ)، ومنعه من الصرف للعلمية والعجمة. ويجوز رفعه على جعل الجزء الثاني من تمام الجزء الأول بمنزلة تاء التأنيث من المذكر. وأراد: يا مار سَرْجِسَ، وحذف حرف النداء.

و(قتالا) إمّا منصوب بـ (لا) لنافية، أو بإضمار فعل على تقدير: لا نقاتل قتالا، خوفاً وجبناً.

ومار سرجسَ: اسم نبطي لأحد قساوسة تغلب، كان يحضر معهم الحرب، أو أنّه من رؤساء النصارى.

ثالثاً: ممّا لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة سبعة أسماء:

---

(1) سيبويه: 3/ 296-297.

(2) ديوانه، ص 750، وينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 23، 24، وابن يعيش، 1/ 65.

- العلم ذو الزيادتين كـ: سلمان، وعمران.
- والعلم المؤنث بالتاء أو بالزيادة على ثلاثة أحرف كـ (زينب وسعاد).
- والعلم الأعجمي.
- والعلم الموازن للفعل.
- والعلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة كـ (علقى).
- والمعرفة المعدولة عن أصلها بأنواعها وصورها التي مضى بيانها.
- والعلم المركّب تركيب مزج، وهو محلّ حديث سيبويه كـ (حَضْرَمَوْتَ وبَعْلَبَكَّ) علمين لبلدين، و(سيبويه) على لهجة من أعربه، وكذلك (مَعْد يكَرِب).

فهذه الأعلام لا تنصرف لاجتماع فرعية المعنى، وفرعية اللفظ المركّب أيّ (للعلمية والتركيب)، وقد رأى سيبويه أنّه قد يضاف أول جزأي هذه الأعلام إلى ثانيهما تشبيهاً له بـ (عبدالله) فيعرب الجزء الأول حسب موقعه من التركيب وبحسب العوامل الداخلة عليه، ويجرّ الثاني بالإضافة.

فإذا كان الجزء الثاني ممّا يمنع صرفه كالعجمة نحو: (رام هُرمُز) منع من الصرف، وإلاّ صرف كـ (مَعدِ يكرب) فالحركات الإعرابية تقدّر فيه، ولا تظهر الفتحة فيه تشبيهاً بالألف فلازم في التركيب لزيادة الثقل، ما كان جائزاً في الإفراد. وأجاز بعض النحاة الفتح في حال النصب، والسكون في حالتي: الرفع والجرّ كـ(قاضي القوم)[1].

رابعاً: وفي (معدِ يكرب) عند سيبويه لغات فمن العرب من يقول: (معدِ يكربٍ) بإضافة الجزء الأول إلى الثاني، والمشهور هنا صرف (كربٍ) وجرّه بالكسرة. ومنهم من يقول: (معدِ يكربَ) بالإضافة أيضاً، ولكنّه لا يصرف الجزء الثاني وإنّما يجرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة، وذلك بجعله أيّ (كربَ) ممنوعاً من الصرف لأنّه مؤنث. وهذا رأي سيبويه.

(1) ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية، 3/ 1434، والأزهري، 2/ 330.

وقال آخرون: أنّه مبني على الفتح كـ (عشرَ) من (خمسةَ عشرَ) (قيل: وهو الصحيح، لأنّه لو كان مؤنثاً غير منصرف، لم يجيء فيه الصرف لأنّه متحرّك الوسط)[1].

ودفع بأنّه قد تكون مؤنّثة عند قوم، مذكرة عند آخرين، ولذلك أجاز بعض النحاة الأمرين: الإعراب والبناء على الفتح تشبيهاً بخمسةَ عشرَ بفتح الجزائين فيها، أمّا (معدِ كرب) أو (معدي كرب) فيفتح آخر لجزء الثاني فقط.

خامساً: ويذكر سيبويه وجهاً ثالثاً لـ (معد كرب) وهو قولهم (معدِ يكربُ) بجعله اسماً واحداً من غير صرف، وعلّة ذلك واستناداً إلى أستاذه يونس – رحمه الله – أنّ اجتماع لفظين وجعلهما لفظاً واحداً مسمّى به واحد يلزم عدم صرف هذا الاسم المركب، وعدم تمكينه من الاسمية تمام التمكّن، ولذلك منعوه من الصرف وعاملوه معاملة الاسم الأعجمي في منعه من الصرف. وقد أوضحنا في مستهل شرحنا نصّ سيبويه أنّ الأسماء التي لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة سبعة أشياء، منها ما نحن فيه الآن وهو العلم المركب تركيب مزج.

الأعداد والأحوال المركّبة

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وأمّا خمسةَ عشرَ وأخواتها، وحاديَ عشرَ وأخواتها، فهما شيئان جُعلا شيئاً واحداً، وإنّما أصلُ خمسةَ عشرَ: خمسةٌ، وعشرةٌ، ولكنّهم جعلوه بمنزلة حرف واحد، وأصلُ حاديَ عشرَ أن يكون مضافاً كثالثِ ثلاثةٍ، فلمّا خُولف به عن حال أخواته ممّا يكون للعدد خولف به وجُعل كأولاءِ، إذ كان موافقاً له في أنّه مبهم يقع على كلّ شيء، فلمّا اجتمع فيه هذان أُجري مجراه، وجعل كغير المتمكّن، والنونُ لا تدخله كما تدخل غاقٍ، لأنّها مخالفة لها ولضربها في البناء؛ فلم يكونوا لينوّنوا لأنّها زائدة ضُمّت إلى الأول، فلم يجمعوا عليه هذا

---

[1] الأزهري، 2/ 330.

والتنوين، ونحو هذا في كلامهم: حَيْصَ بَيْصَ مفتوحة، لأنها ليست متمكّنة، قال أمية بن أبي عائذ:

قـد كنـتُ خرّاجـا ولُوجـاً صَـيْرَفاً   لم تلتَحِـصْني حَـيْصَ بَـيْصَ لحَـاصِ

واعلم أنَّ العرب تدع خَمْسَةَ عَشَرَ في الإضافة والألف واللام على حال واحدة، كما تقول: ضرب أيهم أفضلُ، وكالآن، وذلك لكثرتها في الكلام وأنهـا نكـرة فـلا تغيّـر. ومـن العرب من يقول: خَمْسَةَ عَشَرُك وهي لغة رديئة)[1].

---

[1] سيبويه: 3/ 297-299.

أقول:

أولاً: من أوجه الأعلام المركبة تركيباً مزجياً كـ (حضر مَوت) أنّه لا يُبنى على فتح جزأيه تشبيهاً له بـ (خمسةَ عشرَ)، إلاّ أنّ (معدي كربَ) فيفتح آخر الثاني فقط.

ثانياً: أمّا (خمسةَ عشرَ) نفسها، وغيرها من الأعداد المركبة الأصل فيها: خمسةٌ وعشرةٌ بالواو، وعندما خرجوا بها عن صورتها هذه وهي الأصل وصيرورها لفظاً واحداً متضمّناً معنى (الواو) بنوها على فتح الجزأين.

وكذا الأمر في: حادي عشرَ أصله: حادي أحد عشرَ، فحذفوا (أحد)، وأقاموا (حادي) مقامه وبنوه على الفتح، وكذلك أخواتها كـ (ثالث عشرَ، ورابع عشرَ) فهذه على: ثالثُ ثلاثة عشرَ، بمنزلة قولهم: ثالثُ ثلاثةٍ، والأصل فيه: أحد ثلاثة عشرَ، ثمّ خفّفوه لطوله، فحذفوا ثلاثة، وأقاموا (ثالث) مقامها ففتحوه كما كانت ثلاثة مفتوحة.

فالأمر في هذا أمر مخالفة الأصل من جهتين:

. الأولى: أنّ (خمسة عشرَ) الأصل فيها الواو، فهي مخالفة لهذا الأصل.

والثانية: أنّ (خمسة عشر) التي أصلها خمسةٌ وعشرةٌ قد خالفت ثانية أخواتها الأعداد المركّبة من جزأين، وأعني بها قولهم: خمسةٌ وعشرون، ولهذا جعل سيبويه (خمسةَ عشرَ) وأخواتها تجري مجرى (أولاءِ) في البناء، وكلّ منهما دال على الإبهام وهو من أسباب البناء في بعض الألفاظ. فـ (خمسةَ عشرَ) ونحوه عدد لكلّ معدود، ولذلك صار فيه معنى الإبهام كما هو حال اسم الإشارة الذي يُشار به لكلّ شيء.

ثالثاً: أمّا (حَيصَ بَيصَ) وهو ممّا يعبّر به عن حال مصيبة أو داهية يضيق المخرج منها ويتعذّر، فهي من الأحوال المركّبة المبنية على فتح الجزأين، لأنّها ليست متمكّنة من الاسمية تمام التمكّن.

يقول أمية بن أبي عائذ العمري (ت نحو 75هـ)[1]:

---

[1] ينظر: ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص 31، وابن دريد: جمهرة اللغة، ص 171، والزجاج، ص 106، وابن يعيش، 4/ 115.

قــد كنــتُ خَرّاجــا ولُوجــاً صَــيْرَفاً   لم تلتَحِــصني حَــيْصَ بَــيْصَ لَحــاصِ

بناء (حَيْصَ بَيْصَ) على فتح الجزأين، والخراج والولاج: القادر على التأمل الأمور الصعبة والخروج منها، وتلتحصني: تثبطني، والحيص بَيْصَ: كناية عن الداهية والشدّة والضيق، وحاص: عدل عن الشيء وجار، و(لحاص) اسم للداهية معدول عن: لاحصة.

رابعاً: ويرى سيبويه أنَّ (خمسةَ عشرَ) وأخواتها تبقى على حالها من البناء إذا دخلت عليه الألف واللام، أو إذا أضيفت إلى غيرها، تقول:

هذه الخمسةَ عشرَ ديناراً

و هذه خمسةَ عشرَك.

والسبب في ذلك أنَّ معنى الواو قائم مع التعريف بالألف واللام والإضافة مثلما هو في حال التنكير، فقولنا: هذه الخمسةَ عشرَ على تقدير: هذه الخمسةُ والعشرةُ. وكذا نلمح معنى الواو في الإضافة، ولذلك يقول سيبويه (واعلم أنَّ العرب تدع خمسةَ عشرَ في الإضافة والألف واللام على حال واحدة شأنها شأن (الآنَ) في البناء على الفتح لكثرتها في الكلام، ولكونها نكرة لا تغيَّر).

خامساً: يلفت سيبويه النظر إلى أنَّ بعض العرب يضمّ الجزء الثاني في حال الإضافة فيقول: خمسةَ عشرُك، يحملها على بعض ما تردّه الإضافة إلى التمكّن والأصل.

ويوسم سيبويه هذه اللهجة بالرداءة.

حكم الخازِ بازِ

قال سيبويه – رحمه الله –:

(ومثل ذلك: الخازِ بازِ، وهو عند بعض العرب: ذُبابٌ يكون في الرَّوض، وهو عند بعضهم: الداء، جعلوا لفظه كلفظ نظائره في البناء، وجعلوا آخره كسراً كجَيْرِ وغاقِ؛ لأنَّ نظائره في الكلام التي لم تقع علاماتٍ إنما جاءت متحركة بغير جرٍّ ولا نصبٍ ولا رفعٍ، فألحقوه بما بناؤه كبنائه، كما جعلوا حيث في بعض اللغات كأين، وكذلك حينئذٍ في بعض

اللغات، لأنّه مضاف إلى غير متمكّن، وليس كاين في كلّ شيء، كما جعلوا الآن كاين وليس مثله في كلّ شيء، ولكنّه يضارعه في أنّه ظرف، ولكثرته في الكلام كما ضارع حينئذٍ أين في أنّه أضيف إلى اسم غير متمكّن، فكذلك صار هذا: ضارع خمسةَ عشرَ في البناء، وأنّه غير علم، ومن العرب من يقول: الخِزْبازُ، ويجعله بمنزلة سِرْبال، قال الشاعر:

مثلُ الكلابِ تهرُّ عند دِرابها ورِقَتْ لَهازِمُها من الخِزْبازِ [1].

أقول:

في (خازِ بازِ) ثلاثة أوجه من الإعراب:

الأول: معاملته معاملة (حَضْرَمَوْت) و(مارسرجس) بإضافة الجزء الأول منه إلى الثاني، والأول معرب، والثاني بحسب صورته فإن كان ممّا ينصرف صرف، وإنْ كان ممّا لا ينصرف لم يصرف، تقول: هذا خازُ بازٍ مؤذٍ، ورأيتُ خازَ بازٍ، وأصيبت الكلاب بخازِ بازٍ، ومن الواضح أنَّ (مارسرجسَ) بالإضافة في جزئه الثاني لا يصرف.

والثاني: معاملته معاملة (غاقِ) بكسر آخره، أو معاملته معاملة (خمسةَ عشرَ) بالفتح.

والثالث: إجراؤه بالرفع بمنزلة (سِربال) ومن هذا قول الشاعر [2]:

مثلُ الكلابِ تهرُّ عند دِرابها ورِقَتْ لَهازِمُها من الخِزْبازِ

والشاهد فيه إعراب (الخزباز) وجعله بمنزلة (السِّربال). والخازباز: داء يصيب الماشية والكلاب في حلوقها، أو هو الذباب في الرَّوض، وتهرُّ: تنبح، والدراب: واحدها درب، وهو باب السكة الواسع واللهازم: جمع لِهزمة، وهي مضغة في أسفل الحنك.

---

(1) سيبويه: 3/ 299-300.

(2) ينظر: الزجاج، ص 107، والأنباري: الإنصاف، 1/ 315، وابن يعيش، 4/ 122.

حكم حَيَّهلَ

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وأمّا حَيَّهلَ التي للأمر فمن شيئين، يدُلُّك على ذلك: حيَّ على الصلاة، وزعم أبو الخطّاب: أنّه سمع من يقول: حيَّ هلَ الصلاةَ، والدليل على أنّهما جُعلا اسماً واحداً قولُ الشاعر:

وهَيَّجَ الحَيَّ مِن دارٍ فظَلَّ لهم   يومٌ كثيرٌ تناديه وحَيَّهَلُهْ

والقوافي مرفوعة، وأنشدناه هكذا أعرابيٌّ من أفصح الناس، وزعم أنّه شعرُ أبيه. وقد قال بعضهم: الخازِباءُ، جعلها بمنزلة: القاصعاء والنافقاء. وجميعُ هذا إذا صار شيءٌ منه علماً أعرب وغُيِّر، وجُعل كحَضْرَمَوْتَ، كما غُيِّرتْ أولاءِ وذا ومن والأصوات ولَوْ ونحوُها، حين كنَّ علامات، قال الشاعر، وهو الجعدي:

بحَيَّهَلاً يُزْجون كلَّ مَطيّةٍ   أمامَ المطايا سَيْرُها المُتقاذِفُ

وقال بعضهم:

وجُنَّ الخازِبازِ به جُنونا

ومن العرب من يقول: هو الخازِبازِ والخازْبازُ، وخازْبازٍ، فيجعلها كحَضْرَمَوْتٍ.

ومن العرب من يقول: حَيَّهَلاً، ومن العرب من يقول: حَيَّهلَ إذا وصل، وإذا وقف أثبت الألف، ومنهم من لا يُثبت الألف في الوقف والوصل، وقد قال بعضهم: الخازْبازُ جعله بمنزلة حَضْرَمَوْتَ) [1].

---

(1) سيبويه: 3/ 300-301.

أقول:

أولاً: (حَيَّهلَ) اسم فعل أمر مركّب من (حي وهل)، وقد يكون مشتركاً بين أفعال سمّيت به، فيستعمل على أوجه باعتبار هذه الأفعال فيعمل عملها فيتعدّى إلى مفعوله بنفسه حيناً إذا كان بمعنى فعل متعدٍ، يقال: حَيَّهلَ الثريدَ، بمعنى: ائتِ الثريدَ.

ويتعدّى إلى ما بعده بحرف الجرّ فيقال:

حَيَّهلَ على الصلاةِ، أيْ: أقبلْ على الصلاة.

ويقال: إذا ذُكر الصالحون فحَيَّهلَ بعُمَرَ، أيْ: أسرعوا بذكره وقد عُدّي بالباء.

وفي (حَيَّهلَ) لهجات كثيرة[1] فيقال:

حَيَّهلَ على الصلاة وحيهل بالصلاة

وحَيَّهلا بالصلاة

وحيَّ هلْ إلى الصلاة

وحيَّ هل على الصلاة

وحيَّ هلا بالصلاة

وحيَّ هلاً بالصلاة

ثانياً: والدليل على أنَّ حَيَّهلَ مركّبة من (حيّ) و(على كذا)، ثمّ جُعل اسماً واحداً قول الشاعر[2]:

وهَيَّجَ الحَيَّ مِن دارٍ فظَلَّ لهم ... يومٌ كثيرٌ تُنادِيه وحَيَّهَلُهْ

والشاهد فيه قوله: (حَيَّهلُهْ) بإعرابه، لأنّه جعله اسماً للصوت مع أنّه مركّب من شيئين، فهو بمنزلة (مَعْد يكرِب) في وقوعه اسماً للشخص.

وهيَّجهم: فرّقهم، و(دار) واد قريب من (هجر)، وظلّ اليوم بمنزلة نهارٌ صائم.

---

(1) ينظر: السيرافي: شرحه، 4/ 66.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 206، والزجاج، ص 107، وابن يعيش، 4/ 46، والبغدادي، 6/ 261-266.

ثالثاً: ويرى سيبويه أنّ جميع هذه الألفاظ إذا سُمّي بها أعربت وغيّرت وجعلت كـ (حَضْرَموْتَ) في جواز إضافة الجزء الأول منه إلى الثاني وإعراب الجزء الأول بوجوه الإعراب رفعاً ونصباً وجرّاً، وملاحظة طبيعة الجزء الثاني من حيث كونه ممّا ينصرف فيصرف، أو ممّا لا ينصرف فيمنع من الصرف.

و(الخازباز) و(حَيْهَلَ) وغيرهما في إمكانية تغييرهما إذا سمّينا بهما وجعلهما كحَضْرَموْتَ، بمنزلة (أولاءِ) و(ذا) و(من) و(لو) وغيرها حين يُسمّى بها فتغيّر من حل البناء إلى الإعراب، ويجري عليها ما يجري على الأعلام من صرف أو عدم صرف.

رابعاً: وقد يترك (حَيْهَلَ) على لفظ على الحكاية، ومنه قول النابغة الجعدي[1]:

بحَيْهَلاً يُزْجُونَ كلَّ مَطيّةٍ أمامَ المطايا سَيْرُها المُتقاذِفُ

يريد أنّهم يزجون المطايا بقولهم: (حيْهلا) لتسرع في المشي مع أنّها متقدّمة في السير، مترامية فيه، وجعل التقاذف للسير اتساعاً ومجازاً.

ومن هذا قول عمرو بن أحمر الباهلي (ت نحو 65هـ)[2]:

تفقّأ فوقه القلعُ السّواري وجُنّ الخازِبازِ به جنونا

ببناء (الخاز باز) على الكسر مع كونه مقروناً بالألف واللام، والخاز باز هنا الذباب: هزجه وطيرانه، والجنون للنبات: نماؤه وكثرته.

---

(1) ملحق ديوانه: ص 247، وينظر: الزجاج، ص 108، وابن الحاجب: أماليه، 1/ 363، 364، والبغدادي، 6/ 268.

(2) ديوانه، ص 159، وينظر: الجاحظ: الحيوان، 3/ 109، 6/ 186، والزجاج، ص 107، وابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، ص 143، وابن بري: شرح شواهد الإيضاح، ص 305.

عَمرويْهِ

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وأمّا عَمْرَوَيْهِ فإنّه زعم أنّه أعجميٌ، وأنّه ضربٌ من الأسماء الأعجمية، وألزموا آخره شيئاً لم يُلزم الأعجمية، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت، لأنّهم رأوه قد جمع أمرين، فحطّوه درجةً عن إسماعيل وأشباهه؛ وجعلوه في النكرة بمنزلة غاقٍ، منوّنةً مكسورة في كلِّ موضع)[1].

أقول:

- عمرويْهِ: اسم أعجمي مبنيّ على الكسر لالتقاء الساكنين، والذي أوجب بناءه أنَّ المضاف إلى (عمرو) وهو (يه) صوت، وهو في كلام العجم (عمروه) بزيادة صوت الهاء في (عمرو)، وإذا نُكّر نوّن، يقال:

  هذا عمرويْهِ، بالتعريف.

  وهذا عمرويهٍ آخر بالتنكير.

- امّا معاملة (عمرويه) معاملة أقلّ درجة من درجة (إسماعيل) وهو اسم أعجمي على ما يدّعي اللغويون فلأنّ في (عمرويه) قد جمع أمرين يوجبان البناء وهما الاسم والصوت أعني: عمرو وصوت الهاء، ولذلك لم يعامل معاملة إسماعيل ونحوه في عدم صرفه وتنوينه، بل أنّه بُني على الكسر في حال التعريف ونوّن في حال التنكير، بمنزلة التنوين في (غاقٍ) وهي من أسماء الأصوات كما مرّ.

وسيرى سيبويه لاحقاً أنّ (عمرويه) بمنزلة حَضرَموْتَ من حيث ضمّ الآخر إلى الأول، وهو في حال التعريف مبنيّ على الكسر رفعاً ونصباً وجراً، امّا في حال التنكير فهو منوّنٍ بالكسرِ.

---

(1) سيبويه: 3/ 301.